جامعة النّجاح الوطنيّة

عمادة كليّة الدّراسات العليا

قسم التّخطيط والتنمية السّياسيّة

الرّؤيةُ الأمريكيّةُ لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ

في ظلِّ إدارةِ الرّئيسِ الأمريكيِّ دونالد ترامب

إعداد الطّالب: وجدي أنور فاعور

إشراف الدّكتور: عثمان قواريق

تدقيق أ: فاطمة غرابة

قدّم هذا الاقتراح استكمالاً لمتطلّبات الحُصول على درجة الماجستير في التّخطيط والتنمية السّياسيّة بكليّة الدّراسات العليا في جامعة النّجاح الوطنيّة في نابلس، فلسطين.

(تشرين أوّل/2018)

الإهداء

هَلْ يَكونُ الإهداءُ لغيْرُكُمَا يا نُجومَ السّماءِ

أيَّها النّهرانِ مِنْ عَسَلٍ وكِبْرياءِ

أُمّي وأبي

واسمُكُمَا المُقَدّسانِ على جَسَدِ هذهِ الرّسالةِ للكَلِماتِ ضِياءِ

لمدينَتِي السّامِقَةِ الشّامِخَةِ بِوَتَدَيْها العريقَيْنِ عيبالَ وجرزيمَ الإباءِ

لأصحابِ المِسْكِ والعِزّةِ والتّرابِ شُهداءَ اللهِ على أرضِ اللهِ الأحياءِ

للواقفينَ على حُدودِ الفِداءِ

يَحْمِلونَ راياتِ العِزّةِ والنّصْرِ المُبينِ بالدّماءِ والحِنّاءِ

لأهْلِ الكَلِمَةِ والعِلْمِ مِنْ جامعةٍ وأساتِذَةٍ أخلّاءِ عُلَماءِ

يُتْقِنونَ سِحْرَ العَطاءِ والرِّفْعَةِ والبَقاءِ

لِكُلِّ مَنْ عَرَفْتُ وأَرْخَى عليَّ ستائِرَ النّدى والحُبِّ والوَفاءِ

الشّكر والتّقدير

جدول المحتويات

الرّقم	الموضوع	الصّفحة
	جدولُ المحتوياتِ	ب
.1	**الفصلُ الأوّلُ: مقدّمةُ الدّراسةِ ومنهجيّتُها**	
1.1	**مُقدّمةُ الدّراسةِ**	
2.1	**مُشكلةُ الدّراسةِ وتساؤُلاتها**	
3.1	**فرضيّةُ الدّراسةِ**	
4.1	**أهميّةُ الدّراسةِ ومُبرّراتِها**	
1.4.1	أهميّةُ الدّراسةِ العلميّةِ	
2.4.1	أهميّةُ الدّراسةِ العمليّةِ	
5.1	**أهدافُ الدّراسةِ**	
6.1	**منهجيّةُ الدّراسةِ**	
7.1	**حُدودُ الدّراسةِ**	
1.7.1	الحُدودُ الموضوعيّةُ	
2.7.1	الحُدودُ المكانيّةُ	
3.7.1	الحُدودُ الزمانيّةُ	
8.1	**فُصولُ الدّراسةِ**	
9.1	**الدّراساتُ السّابقةُ**	
1.9.1	مواضعُ التّشابهِ بيْنَ الدّراساتِ	
2.9.1	مواضعُ الاختلافِ بيْنَ الدّراساتِ	
10.1	**مُصطلحاتُ ومفاهيمُ الدّراسةِ**	
.2	**الفصلُ الثّاني: مؤسّساتُ صنْعِ القرارِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ ومُحدّداتِها تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ**	
1.2	**تمهيدُ**	
2.2	**السّلطةُ التّنفيذيّةُ والقضيّةُ الفلسطينيّةُ**	
1.2.2	رؤيةُ الرّئيسُ ترامب للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ تِجاهَ الشَّرْق الأوْسَطِ	
2.2.2	أبرزُ ملامحِ سياسةِ الرّئيسِ ترامب الخارجيّةِ	

3.2.2	العوامِلُ الحاكمَةُ لسياسةِ الرّئيسِ ترامب الخارجيّةِ في تعامُلِهِ معَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ	
4.2.2	دوْرُ فريقِ الرّئيسِ ترامب في الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ	
1.4.2.2	أهمّيةُ التّغييراتِ الإداريّةِ في التّأثيرِ على الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ في إدارة ترامب	
2.4.2.2	دلالاتُ ومضمونُ التّغييراتِ في إدارةِ ترامب وتداعياتِها على الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ	
3.2	**السّلطةُ التّشريعيّةُ والقضيّةُ الفلسطينيّةُ**	
1.3.2	دعْمُ وعدِ بلفورَ	
2.3.2	دعْمُ مشروعِ لودج (Lodge Project) عام (1922)	
3.3.2	تبنّي مشروع فيش (Fish Project) عام (1922)	
4.3.2	مشروعُ السّلطةِ التّشريعيّةِ (الكونغرس) والحركةِ الصّهيونيّةِ	
1.4.3.2	مشروعُ رايت–كمبتون (Right–Compton) أمامَ مجلسِ النّوابِ الأمريكيّ	
2.4.3.2	مشروعُ واغنر–تافت (Robert Wagner- Robert Taft) في مجلسِ الشّيوخِ الأمريكيّ	
5.3.2	نشاطُ جماعاتِ الضّغطِ اليهوديّةِ لدعْمِ السّلطةِ التّشريعيّةِ المؤيّدَةِ لإسرائيلَ أمامَ مُعارضةِ الإدارةِ الأمريكيّةِ	
4.2	**الرأيُ العامِ الأمريكيّ والقضيّةِ الفلسطينيّةِ**	
5.2	**وسائلُ الإعلامِ الأمريكيّةِ والقضيّةِ الفلسطينيّةِ**	
6.2	**جماعاتُ الضّغطِ اليهوديّةِ والقضيّةِ الفلسطينيّةِ**	
7.2	**الخلفيّاتُ النّظريّةُ والفكريّةُ المُفسّرةُ للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ**	
1.7.2	**الطّرحُ الواقعيُّ في تفسيرِ وتحليلِ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ**	
1.1.7.2	المصلحةُ (البراغماتيّة) في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ	
2.1.7.2	استخدامُ القوّةِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ	
3.1.7.2	الأمنُ والأخلاقُ وحقوقُ الإنسانِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ	
2.7.2	**الطّرحُ الليبراليُّ في تفسيرِ وتحليلِ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ**	
3.7.2	**النّظريّةُ البنائيّةُ في تفسيرِ وتحليلِ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ**	
.3	**الفصلُ الثّالثُ: التّطوّرُ التّاريخيُّ للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ إزاءَ القضيّةِ**	

	الفلسطينيّة	
1.3	**تمهيدُ**	
2.3	**فلسطينُ في سياساتِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ منْذُ الحربِ العالميّةِ الأولى (1914) وحتَّى قيامِ دولةِ إسرائيلَ عامَ (1948)**	
1.2.3	موقفُ الرّئيسِ الأمريكيّ وودرو ويلسون من إنشاءِ وطنٍ قوميٍّ لليهودِ في فلسطينَ	
2.2.3	السّياسةُ الأمريكيّةُ والقضيّةُ الفلسطينيّةُ حتّى بدايةِ الحربِ العالميّةِ الثّانيةِ	
3.2.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ فرانكلين روزفلت تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ	
3.3	**القضيّةُ الفلسطينيّةُ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ من النّكبةِ وحتّى النّكسةِ (1948–1967)**	
1.3.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ هاري ترومان تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ	
2.3.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ دوايت أيزنهاور تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ	
3.3.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ جون كينيدي تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ	
4.3.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ ليندون جونسون تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ	
4.3	**القضيّةُ الفلسطينيّةُ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ منْ عامِ (1967) وحتّى عامِ (2017)**	
1.4.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ ريتشارد نيكسون تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ	
2.4.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ جيرالد فورد تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ	
3.4.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ جيمي كارتر تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ	
4.4.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ رونالد ريغان تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ	
5.4.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ جورج بوش الأبِ تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ	
6.4.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ بيل كلينتون تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ	
7.4.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ جورج بوش تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ	
8.4.3	سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ باراك أوباما تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ	
4.	**الفصلُ الرّابِعُ: رؤيةُ الرّئيسِ الأمريكيّ دونالد ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ**	
1.4	**تمهيدُ**	

2.4	**التّطبيعُ العربيُّ الإسرائيليُّ شرْطٌ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ**	
3.4	**السّلامُ الاقتصاديُّ بدلاً من السّلامِ السّياسيِّ**	
4.4	**حمايةُ إسرائيلَ والدّفاعُ عنْ مصالحِها**	
5.4	**اعترافُ الرّئيسُ ترامب بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ**	
1.5.4	ملكيّةُ أرضِ السّفارةِ الأمريكيّةِ في مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ وقانونُ نقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ إليها	
2.5.4	تداعياتُ نقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ على الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ	
6.4	**موقفُ إدارةِ الرّئيسِ ترامب منْ قضايا الحلِّ النّهائي في الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ**	
1.6.4	موقفُ الرّئيسِ ترامب منْ المُفاوضاتِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّة	
2.6.4	الإدارةُ الأمريكيّةُ تحْتَ رئاسةِ ترامب وقضيّةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّين	
3.6.4	موقفُ الرّئيسِ ترامب من مسألةِ الحدودِ والأمْنِ والمياهِ	
4.6.4	دعمُ الرّئيسِ ترامب للمستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ	
5.6.4	تخلّي الرّئيسِ ترامب عن حلِّ الدّولتيْن	
7.4	**انسجامُ السّياسةُ الأمريكيّةُ مع السّياسةِ والأهدافِ الإسرائيليّةِ**	
8.4	**تأثيرُ سياسةِ الرّئيسِ ترامب على اليمينِ في إسرائيلَ**	
9.4	**إستراتيجيّةُ الرّئيسِ ترامب إزاءَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ**	
1.9.4	إستراتيجيّةُ إدارةِ الأزمةِ	
2.9.4	إستراتيجيّةُ التّأييدِ والدّعمِ المُطلقِ لإسرائيلَ	
3.9.4	إستراتيجيّةُ تَغْليبِ العقوباتِ والضّغوطاتِ السّياسيّةِ والاقتصاديّةِ على الدّبلوماسيّة	
10.4	**موقفُ السّلطةِ الفلسطينيّةِ منْ رؤيةِ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ**	
1.10.4	تأثيرُ العُقوباتِ الأمريكيّةِ على موقفِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ	
2.10.4	خياراتُ السّلطةِ الفلسطينيّةِ في مُواجهةِ رؤيةَ وسياساتِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ	

.5	**الفصلُ الخامسُ: الخاتِمَةُ والاسْتِنْتاجاتُ**	
1.5	**استِنْتاجاتُ الدّراسةِ**	
2.5	**توصياتُ الدّراسةِ**	
3.5	**أدبياتُ الدّراسةِ**	
1.3.5	مصادرُ الدّراسةِ باللّغةِ العربيّةِ	
2.3.5	مصادرُ الدّراسةِ باللّغةِ الإنجليزيّةِ	
3.3.5	مراجعُ الدّراسةِ باللّغةِ العربيّةِ	
4.3.5	مراجعُ الدّراسةِ باللّغةِ الإنجليزيّةِ	

المُلخَّص

هَدَفتْ هذهِ الدّراسةُ بشكلٍ أساسيٍّ إلى تِبيانِ الرّؤيةِ الأمريكيّةِ لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ في ظلِّ إدارةِ الرّئيسِ الأمريكيِّ دونالد ترامب، ومعرفةِ مَضمونِها وأهدافِها ومدى تأثيرِها على مُجرياتِ الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ ومدى نزاهتِها ونزاهةِ وساطتِها لحلِّ الصّراعِ؛ فبعدَ تولّي الرّئيسُ ترامب لمقاليدَ الحُكمِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، تَضارَبتْ مواقِفهُ وتبايَنتْ تصريحاتهُ بينَ التّخبّطِ وعدمِ استقرارِها؛ فبعدَ تعهُّدهِ أثناءَ حملتهِ الانتخابيّةِ بأنّهُ سيكونُ مُحايداً في وساطتهِ لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ، انقلبَ بعدَ نجاحهِ في الانتخاباتِ الرّئاسيّةِ الأمريكيّةِ لأقصى درجاتِ الانحيازِ لإسرائيلَ، متبنّياً أجندةَ اليمينِ الإسرائيليِّ المتطرّفِ بالكاملِ، ومُتماهياً مع سياساتهِ وأهدافهِ الاحتلاليّةِ على حسابِ حقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ المَشروعةِ وتضحياتهِ، مُتجاهلاً قراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ.

وللوصولِ إلى إجاباتٍ عنْ مَضمونِ وأهدافَ ومدى تأثيرِ رؤيةِ الرّئيس ترامب وإدارته على الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وضعَ الباحثُ تساؤُلاً أساسيّاً مَفادَه "**ما هيَ أسبابُ التّحوّلاتِ والتّغيّراتِ والمُحدّداتِ السّياسيّةِ لرؤيةِ الرّئيسِ الأمريكي دونالد ترامب على صعيدِ حلِّ الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ؟ وما هي تداعِياتُها؟**"، إضافةً لعددٍ من التّساؤلاتِ الفرعيّةِ الخاصّةِ بموضوعِ الدّراسةِ. ومُنطلِقاً من فرضيّةٍ أساسيّةٍ مَفادُها "إنَّ رؤيةَ الرّئيسِ ترامب وإدارتهِ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ، لنْ تُحقّقَ الأمنَ والسّلامَ والاستقرارَ في المنطقةِ، وإنّما سوفَ تُؤدّي إلى تعنّتِ وتصلّبِ الموقفِ الإسرائيليِّ من عمليّةِ السّلامِ، مِمّا سَيزيدُ مِنْ عُدوانيّةِ إسرائيلَ ضدّ الفلسطينيّين وحُقوقِهم الوطنيّةِ". مُستخدِماً الباحثُ المنهجَ الوصْفيَّ التّحليليَّ ومنهجَ تحليلِ النُّظمِ، ومَقسّماً الدّراسةَ إلى خمسةِ فصولٍ، للوصولِ إلى أهدافِ الدّراسةِ والإجابةِ عن تَساؤُلاتِها والتّحقُّقِ مِنْ فَرَضيّتِها بِشكلٍ عِلميٍّ مُلتزِمٍ بأصولِ البحثِ ومنهجيّتهِ.

مهّدَ الباحثُ في الفصلِ الأوّلِ مِنْ هذهِ الدّراسةِ لمُقدّمةِ الدّراسةِ ومنهجيّتُها، حيثُ طَرحَ مُقدّمةَ الدّراسةِ، ومُشكلةَ الدّراسةِ وتساؤُلاتِها وفرضيّتَها، وأهميّةَ الدّراسةِ ومبرّراتِها ومنهجيّتُها ...إلخ. أمّا الفصلُ الثّاني فقَدْ تحدّثَ الباحثُ فيه عنْ مُؤسّساتِ صُنعِ القرارِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ ومُحدّداتِها تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، وتناوَلَ دورَ وتأثيرَ السّلطةِ التّنفيذيّةِ

(الرّئيس) والسّلطةِ التّشريعيّةِ (الكونجرس) على القضيّةِ الفلسطينيّةِ، مُبيّناً مُحدّداتِ صُنعِ السّياسةِ الأمريكيّةِ الدّاخليةِ والخارجيّةِ تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، فقَدْ كانَ لمؤسّساتِ صُنعِ القرارِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ الدّورُ الأكبرُ لما آلت إليه الأمورُ منْ ضياعِ حقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ حتّى إقامةِ دولةِ إسرائيلَ على حسابِ حُقوقِهم.

وفي الفصلِ الثّالثِ، تَناولَ الباحثُ موضوعَ التّطوّرِ التّاريخيّ للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ إزاءَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، واستعرضَ الباحثُ في هذا الفصلِ سياسةَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيَ الإسرائيليَ، من لحظِةِ تدخّلِ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ في القضيّةِ الفلسطينيّةِ حتّى عامِ (2019)، وتمَّ التّعرّضُ لمواقِفَ الإداراتِ الأمريكيّةِ المُتعاقِبةِ كافّةً وسياساتِها تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وعرضَ مواقِفَها وسياساتِها من قضايا الحلِّ النِّهائي، وكيفَ أثّرتْ على مجرياتِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

أمّا الفصلُ الرّابعُ فقَدْ خُصّصَ بشكلٍ خاصٍّ لبحثِ وتحليلِ مَضمونَ رؤيةِ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليّ وأهدافِها ومدى تأثيرِها على عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، فقَدْ اتّخذَ الرّئيسُ ترامب خُطواتٍ وإجراءاتٍ فرديّةً لتحقيقِ عمليّةَ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ حسبَ رؤيتِهِ؛ فهوَ يرى أنَّ التّطبيعَ العربيَّ مع إسرائيلَ سيكونُ له دورٌ كبيرٌ وفعّالٌ في حلِّ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ، وبأنَّ السّلامَ الاقتصاديَّ يُمكِنُ أنْ يكونَ بديلاً عن السّلامِ السّياسي، ومنْ ثمَّ اعترافِه بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحدّةً لإسرائيلَ ونقلهِ للسّفارةِ الأمريكيّةِ إليها، ومحاولتهِ تَصْفِيَةِ قضيّةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ ودعْمهِ للمستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ؛ ما هوَ إلّا حَلٌّ لجزءٍ منْ قضايا الحلِّ النّهائي التي عجزتْ عن حلّها الإداراتُ الأمريكيّةُ السّابقةُ؛ فهو يرى بأنَّ بقاءَ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ منْ دونَ حَسْمٍ أو حَلٍّ وكذلكَ قضيّةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ والمستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ، سَيفاقِمُ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ وسيطيلُ من أمَدِه.

كما أنَّ مواقِفَ إدارةِ الرّئيسِ ترامب تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وقضايا الحلِّ النّهائي غيرَ عادلةٍ بالمُطلقِ ومُنحازةٍ جُملةً وتفصيلاً لإسرائيلَ؛ فقَدْ قامتْ باتّخاذِ إجراءاتٍ وخُطواتٍ فرديّةً بهدفِ تفتيتِ هذه القضايا وإزاحتِها عن طاولةِ المُفاوضاتِ، بعْدَ ما كانَتْ تُمثّلُ

عَقبَةً في المُفاوضاتِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ. وقدْ أدّى انسجامُ سياسةُ إدارةِ الرّئيس ترامب مع السّياسةِ والأهدافِ الإسرائيليّةِ إلى تعنّتِ اليمين في إسرائيلَ وتَطرُّفِه. وبالمقابلِ تمَّ فرضُ العقوباتِ وممارسةُ الضّغوطاتِ على السّلطةِ الفلسطينيّةِ والشّعبِ الفلسطينيّ بعدَ رفضِهم سياساتِ ورؤيةِ الرّئيس الأمريكيّ ترامب لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، لتقديمِ مزيداً من التّنازلاتِ.

وفي الفصلِ الخامسِ تمَّ عَرضُ خاتمةُ الدّراسةِ والاستنتاجاتُ، وتوصياتِ الدّراسةِ، وأدبيّاتُ الدّراسةِ من المصادرِ والمراجعِ.

الفصلُ الأوّلُ

مُقدِّمةُ الدّراسةِ ومَنهَجِيّتُها

الفصلُ الأوّلُ

1. مُقدّمةُ الدّراسةِ ومَنهَجِيّتُها

1.1 مُقدّمةُ الدّراسةِ

إنَّ الرّؤيةَ الأمريكيّةَ للعالَمِ وقضاياهُ، ترتكزُ على مبدأِ تحقيقِ المصلحةِ القوميّةِ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، والحفاظِ على أمنِها القوميّ عبرَ إدراكِ مصادرَ القوّةِ والنّفوذِ والسّلطةِ، وضمانِ نموّ اقتصادِها واستقرارِه، وازدهارِ شركاتِها الكبرى وحمايةِ اقتصادِها وأسواقِها، ومنْ أجلِ ذلكَ تستخدمُ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ جميعَ إمكاناتِها ووسائِلها وأدواتِها السّياسيّةِ والدّبلوماسيّةِ والاقتصاديّةِ، والقوّةِ العسكريّةِ والحصارِ والعقوباتِ والمعوناتِ الماليّةِ وغيرِها، انطلاقاً مِنْ مصلحَتِها القوميّةِ.

وعلى الرّغمِ منْ ذلكَ، فإنَّ تحديدَ مفهومِ الرّؤيةِ السّياسيّةِ الأمريكيّةِ أمرٌ في غايةِ الصّعوبةِ ويحتاجُ لجُهدٍ ودِقّةٍ؛ وذلكَ بسببِ المتغيّراتِ السّياسيّةِ والاقتصاديّةِ والأمنيّةِ في السّاحةِ الدّوليّةِ، ولتوضيحِ ذلكَ نُشيرُ إلى العواملِ الدّاخليّةِ التي تؤثّرُ في صناعةِ السّياسةِ الخارجيّةِ والقرارِ الخارجي للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ وبالذات إزاءَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

ويقولُ وليام كواندت (William Quandt) مُستشارُ الأمنِ القوميّ الأمريكيّ السّابقِ في هذا الصّددِ، أنَّ تحديدَ وصناعةَ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ تتمُّ من خلالِ أربعِ زوايا مُتميّزةٍ مُتكاملةٍ فيما بينها، تتمثّلُ أوّلاً منْ منظورِ المصالحِ الإستراتيجيّةِ أو القوميّةِ التي هيَ في الأغلبِ أكثرُها اعتباراً واستخداماً، وثانياً من منظورِ السّياسةِ المحلّيةِ التي تؤكّدُ على دورِ جماعاتِ الضّغطِ والكونغرس والرّأيِ العامِ في رسمِ السّياساتِ، وثالثاً منْ منظورِ السّياسةِ البيروقراطيّةِ التي تأخذُ بعينِ الاعتبارِ دورَ الفرعِ التّنفيذي، والمتخصّصين في تشكيلِ السّياساتِ وتنفيذِها، والصّراعاتِ والخلافاتِ بينَ مؤسّساتِ السّلطةِ التنفيذيّةِ وأجهزةِ الدّولةِ الفاعلةِ –المُخابرات، مجلس الأمنِ القوميّ، وزارةِ الدّفاعِ، وزارةِ الخارجيّةِ–، ورابعاً منْ منظورِ القيادةِ الرّئاسيّةِ الذي يؤكّدُ

النّظريّةَ القائلةَ بأنَّ الرّئيسَ ومستشاريه المقرّبين هُمْ الذينَ يَرْسُمونَ السّياسةَ العالميةَ المُستوى[1]. وفي سياقِ ما سبَقَ، ترى الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ بأنَّهُ من مصلحتِها ومصلحةِ إسرائيلَ إنهاءُ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وتحقيقُ السّلامِ بينَ الطّرفين؛ من أجلِ استقرارِ وتوازنِ منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ.

ومنذُ إعلانِ قيامِ إسرائيلَ على الأراضي الفلسطينيّةِ المُحْتلّةِ عامَ (1948)، حظيتْ إسرائيلُ بدعمٍ غربيٍّ ماديٍّ وعسكريٍّ ومعنويٍّ بشكلٍ كبيرٍ، وخصوصاً رعايةٌ أمريكيّة استثنائيّةٌ؛ حيثُ قَدّمتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ دعماً سياسيّاً ودبلوماسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً لإسرائيلَ على مستوى العلاقةِ الثنائيّةِ، وعلى مستوى الموقفِ والدّورِ الأمريكيّ في الأمم المتّحدةِ ومنظّماتِها المُنبثقةِ، فكانتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ تعترضُ عبرَ حقّ النّقضِ (Veto) على أيّةِ مُحاولةٍ لإدانةِ إسرائيلَ، أو أيّةِ مُحاولةٍ لاستصدارِ أيَّ قرارٍ يُلزمُ إسرائيل بتطبيقِ قراراتِ الشّرعيّةِ الدّوليّةِ، ذاتِ الصّلةِ بالصّراعِ العربيّ الإسرائيليّ أو الاتّفاقيّاتِ أو المرجعيّاتِ القانونيّةِ، المتعلّقةِ بالصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

وفي ضوءِ ما سبَقَ، أصبحتْ إسرائيلُ تلعبُ دوراً أساسيّاً في إطارِ المصالحِ الأمريكيّةِ الشّرقِ أوسطيّةِ، ولم يتبدّلْ الموقفُ كثيراً بعدَ حربِ الخليجِ الثّانيةِ في عام (1991)، فعلى الرّغمِ من إقامةِ وإنشاءِ القواعدِ العسكريّةِ الأمريكيّةِ في منطقةِ الخليجِ العربيّ، ظلّتْ إسرائيلُ تتلقّى من الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ دعماً سياسيّاً وعسكريّاً واقتصاديّاً هائلاً؛ حيثُ بلغتْ هذه المُساعداتُ خلالَ الفترةِ (1951-2001) نحوَ (80) مليارٍ دولار[2]، منها نحوَ (60)% على شكلِ مساعداتٍ عسكريّةٍ، وكانتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ تعوّضْ إسرائيلَ عن خسائرِها العسكريّةِ والاقتصاديّةِ عنْ كلّ حربٍ تشنُّها الأخيرةُ على الدّولِ العربيّةِ، وبشكلٍ عامٍ تستأثرُ إسرائيلُ بنحوِ (20)% من إجمالي المُساعداتِ الأمريكيّةِ إلى دولِ العالَمِ[3].

---

[1] William B. Quandt, **Decade of Decision: American Policy Toward The Arab-Israeli Conflict 1967-1976**, Berkeley, California: University of California Press, 1977, p.3.

[2] نبيل محمود السّهلي، **الإدارات الأميركيّة وقضيّة القدس**، ط2، بيروت، مركز باحث للدّراسات، 2006، ص4.

[3] المرجع السّابق نفسه، ص4.

إنَّ مواقفَ الإداراتِ الأمريكيّةِ وسياساتِها المُختلفةِ من الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ، كانتْ تنسجمُ إلى حدٍّ كبيرٍ مع التّصوّراتِ والرّؤى الإسرائيليّةِ؛ فقَدْ عمدتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ إلى إقصاءِ أيّةَ دولةٍ أو أيّةَ منظّمةٍ دوليّةٍ وغيرها عنْ أيّ دورٍ يُمكنُ لها القيامَ به في قضايا الحلِّ النّهائي. وواصلتْ الإدارةُ الأمريكيّةُ انحيازَها في محادثاتِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ عامَ (1991) في مؤتمرِ مدريدَ للسّلامِ، وما تبعَهُ من مُفاوضاتٍ سرّيةٍ مُباشِرةٍ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، ممّا أدّى في النّهايةِ إلى توقيعِ اتّفاقيّةِ أوسلو في (أيلول/سبتمبر1993)، والتي لم تعبّرْ في جوهرِها عن طموحِ الشّعبِ الفلسطينيّ وتضحياتِهِ وآمالِهِ بِنيْلِ حُقوقِهِ المشروعةِ واستقلالِهِ، وكلُّ ذلكَ كانَ تحتَ الرّعايةِ الأمريكيّةِ التي قدّمتْ لإسرائيلَ كلَّ المُقوّماتِ من تسلّطٍ وانتهاكٍ للالتزاماتِ والمرجعيّاتِ القانونيّةِ الدّوليّةِ.

وقَدْ استمرّتْ الإداراتُ الأمريكيّةُ المُتعاقبةُ بدعمِها المُطلقِ لإسرائيلَ على نفسِ المنهجِ والمضمونِ، حتّى تبنّى الرّئيسُ الأمريكيُّ دونالد ترامب (Donald Trump) وإدارتهُ منذُ ترشّحهِ للانتخاباتِ الرّئاسيّةِ الأمريكيّةِ، منذُ (آذار/مارس2016) الأجندةِ اليمينيّةِ الإسرائيليّةِ بالكاملِ؛ حيثُ تعهّدَ بنقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ منْ تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، والاعترافِ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً لإسرائيلَ، كما كشفَ عن تخلّيهِ الصّريحِ عنْ خيارِ حلِّ الدّولتيْن، وهو الخيارُ الذي تبنّاهُ ثلاثةٌ من أسلافهِ والاتّحادِ الأوروبيّ والأممِ المتّحدةِ؛ بِكوْنهِ السّبيلَ الوحيدَ لإنهاءِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وتحقيقِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

وقَدْ تجاهلَ الرّئيسُ ترامب الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ وعمليّةَ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ في خطابهِ الرّئاسيّ الأوّلِ (20كانون الثاني/يناير2017)[4]، ممّا يعطي انطباعاً أوّليّاً على أنّه حسمَ أمرَهُ على منحِ إسرائيلَ ما تريدُ تحقيقَه، مُوضّحاً بذلك أنّ عمليّةَ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ يجبُ أن تتمَّ بينَ الفلسطينيّين والإسرائيليّين من دونِ أيّ إملاءاتٍ أو ضغوطٍ منْ قِبَلِ الآخرين، وبما يتوافقُ بالدّرجةِ الأولى مع المصلحةِ الإسرائيليّةِ.

---

[4] إكرام زيادة، "**الموقف المُستقبلي للولايات المتّحدة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في ظل حكم الرّئيس ترامب**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017، ص369.

لقَدْ اتّسمتْ سياسةُ الرّئيسِ ترامب وإدارتهُ بخصوصِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ بشكلٍ عامٍ بالتّخبّطِ وعدمِ الوضوحِ والثّباتِ والاستقرارِ؛ فقَدْ اعتقدَ الرّئيسُ ترامب بأنّهُ سيحقّقُ السّلامَ بينَ الفلسطينيّين والإسرائيليّين خلالَ إدارتهِ الأولى، وذلكَ بعدَ أنْ عَجِزَ طيلةَ الوقتِ أسلافهُ في الإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ عن تحقيقِه، إلّا أنّهُ تراجعَ عن مواقفهِ السّابقةِ بقولهِ "أنّ إدارتَهُ غيرَ متمسّكةٍ بحلِّ الدّولتيْن كأساسٍ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ"[5]، مُعتبراً بذلكَ أنّ حلَّ الدّولتيْنِ ليسَ الطّريقةَ الوحيدةَ لتحقيقِ عمليّةِ سلامٍ فلسطينيّةٍ إسرائيليّةٍ. وهناكَ أخبارٌ مُتسرّبةٌ عن إدارةِ الرّئيسِ ترامب تقولُ بأنّهُ يحضّرُ لاتّفاقٍ نهائيّ أسماه بـ"صفقةِ العصرِ" بشأنِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وقَدْ أدانتْ السّلطةُ الفلسطينيّةُ والشّعبُ الفلسطينيُّ من خلالِ فصائلهِ وأحزابهِ وحركاتهِ هذه الصّفقةِ، واعتبروها بمثابةِ تخاذلٍ وخيانةٍ جديدةٍ من الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ لحقوقهِ وقضيّتهِ.

إنَّ إدارةَ الرّئيسِ ترامب، تُؤكّدُ دائماً بأنّها غير مستعدّةٍ للضّغطِ على إسرائيلَ لإجبارِها على الالتزامِ بمرجعيّةِ السّلامِ أو بقراراتِ الشّرعيّةِ الدّوليّةِ، وعلى العكسِ من ذلكَ فهيَ تقومُ بالضّغطِ السّياسيّ والاقتصاديّ والماليّ على الجانبِ الفلسطينيّ المُحْتلّةِ أراضيهِ؛ لتقديمِ المزيدِ من التّنازلاتِ لصالحِ إسرائيلَ. في ضوءِ وسياقِ ما سبَقَ، **كيفَ ستكونُ الرّؤيةُ الأمريكيّةُ لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ في ظلِّ إدارةِ الرّئيسِ ترامب؟**

2.1 مُشكلةُ الدّراسةِ وتساؤُلاتها

إنَّ انحيازَ الرّئيس ترامب وإدارتهِ لصالحِ إسرائيلَ، وتخبّطِ سياساتهِ وعدمِ وضوحِها واستقرارِها، لن تحقّقَ الأمنَ والسّلامَ للمنطقةِ، وإنّما ستُؤدّي إلى الحُروبِ والصّراعاتِ وعدمِ الاستقرارِ في المنطقةِ، وإلى تقويضِ دورِ واشنطن في عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ؛ حيثُ إنَّ الأسس والمُحدّداتَ التي قامتْ عليها رؤيةُ الرّئيسِ ترامب وإدارتهِ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ غيرَ قابلةٍ للتّطبيقِ والتّنفيذِ.

وبناءً على تلكَ المُعطياتِ السّابقةِ، فإنَّ رؤيةَ الرّئيسِ ترامب وسياساتهِ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وتحقيقِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، تتناقضُ مع جميعِ المرجعيّاتِ

[5] المرجع السّابق نفسه، ص369.

القانونيّةِ والاتّفاقيّاتِ السّابقةِ المُوقّعة مع الجانبِ الإسرائيليّ حتّى أنّها تتناقضُ مع نفسِها، بطريقةٍ غيرَ مُحايدةٍ ومُنحازةٍ للجانبِ الإسرائيليّ بشكلٍ مُطلقٍ، على حسابِ الحُقوقِ المشروعةِ للشّعبِ الفلسطينيّ وعلى حسابِ قراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ، الأمرُ الذي يعقّدُ عمليّةَ السّلامِ ويجعلُها في ظلِّ هذه الاشتراطاتِ والانحيازِ الأمريكيِّ السّافر شبه مُستحيلةً.

في ضوءِ ما سبَقَ وأمامُ هذه الخلفيّةِ، **تُحاولُ هذه الدّراسةُ الإجابةَ عن السّؤالِ المركزيّ والرّئيسي التّالي:**

ما هيَ أسبابُ التّحوّلاتِ والتّغيّراتِ والمُحدّداتِ السّياسيّةِ لرؤيةِ الرّئيسِ الأمريكيّ دونالد ترامب على صعيدِ حلِّ الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليّ؟ وما هي تداعِياتُها؟

وللوُصول إلى إجابةٍ عن هذا التّساؤل؛ **تم طرحُ مجموعةً من التّساؤلاتِ الفرعيّةِ، وهي:**

1. كيفَ أثّرتْ مُؤسّساتُ صُنعِ القرارِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ ومحدّداتِها على القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليّ؟

2. كيفَ تَعاملتْ الإداراتُ الأمريكيّةُ المُتعاقبةُ مع القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ؟ وكيفَ أثّرتْ على عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ؟

3. ما هو مضمونُ رؤيةِ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليّ؟ وما هيَ تداعِياتِها على عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ؟

4. ما هي الأسبابُ والدّوافعُ التي وقفتْ وراءَ انحيازِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب السّافِر لإسرائيلَ؟

5. ما هو موقفُ السّلطةِ الفلسطينيّةِ منْ رؤيةِ وسياساتِ الرّئيسِ ترامب إزاءَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ؟ وما مدَى تأثيرُ العُقوباتِ والضّغوطاتِ التي تستخدمُها الإدارةُ الأمريكيّةُ لإجبارِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ على الإذعانِ لمواقِفها وسياساتِها؟

6. ما هي تبعاتُ رؤيةِ وسياساتِ الرّئيسِ ترامب على المواقفِ الإسرائيليّةِ والفلسطينيّةِ منْ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ؟

3.1 فرضيّةُ الدّراسةِ

تسعى هذهِ الدّراسةُ إلى التحقّقِ من صحّةِ الفرضيّةِ الآتيةِ:

إنَّ رؤيةَ الرّئيسِ ترامب وإدارتهِ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ، لنْ تُحقّقَ الأمنَ والسّلامَ والاستقرارَ في المنطقةِ، وإنّما سوفَ تُؤدّي إلى تعنّتِ وتصلّبِ الموقفِ الإسرائيليِّ منْ عمليّةِ السّلامِ، ممّا سيزيدُ من عُدوانيّةِ إسرائيلَ ضدَّ الفلسطينيّين وحُقوقِهم الوطنيّةِ، ممّا يَنْعكسُ سلباً على مكانةِ ودورِ ومصداقيّةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ كراعيةٍ لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ منذُ مؤتمرِ مدريدَ عامَ (1991).

4.1 أهميّةُ الدّراسةِ ومُبرّراتِها

تكمنُ أهميّةُ هذه الدّراسةِ، منْ حيثُ أهميّةِ الدّورِ الأمريكيِّ السّياسيّ المحوريّ في الشّرقِ الأوسطِ، ومنْ قدرةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في التّأثيرِ على الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليّ بشكلٍ عامٍ، وعلى عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ بشكلٍ خاصٍ.

وبناءً على ذلكَ، فقَدْ خضعَ الصّراعُ الفلسطينيُّ الإسرائيليُّ إلى جملةٍ من التّغيّراتِ والتّحوّلاتِ السّياسيّةِ التي رافقتْ الإداراتِ الأمريكيّةَ المُتعاقبةَ، وقد اكتسبَ الشّعبُ الفلسطينيُّ العديدَ منَ الحُقوقِ عبرَ مسيرةٍ طويلةٍ من النّضالِ والتّضحياتِ والتّحدّياتِ، حتّى وصلَ بهِ الحالُ إلى ما هوَ عليهِ اليوم، من حُقوقٍ سياسيّةٍ يتمتّعُ بها، وواجباتٍ وطنيّةٍ مُطالبٌ بتأديتِها، وانتماءٍ يُحدّد الهويّةَ، ومسؤوليّةٍ تتطلّبُ الشّجاعةَ والعزمَ.

1.4.1 أهميّةُ الدّراسةِ العلميّةِ

تُعتبرُ هذه الدّراسةُ من أوائلَ الدّراساتِ الأكاديميّةِ العلميّةِ –إنْ لم تَكُنْ أوّلَ رسالةٍ أكاديميّةٍ علميّةٍ–، التي تُحاولُ الكشفَ عن دوافعِ وتبعاتِ سياسةِ ورؤيةِ الإدارةِ الأمريكيّةِ في ظلِّ حُكمِ الرّئيسِ ترامب من عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، بالتّالي تأتي أهميّتُها العلميّةُ من كونِها تُحاولُ التّعرّفَ على الرّؤيةِ الأمريكيّةِ ومضمونِها وتوجّهاتِها ومحدّداتِها وتداعياتها، بما يخصُّ عمليّةُ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ؛ كوْنَ الدّورُ الأمريكيُّ محوريٌّ وهامٌ في الصّراعِ العربيّ الإسرائيليّ، ولا يفوقُهُ في هذهِ المسألةِ أيَّ دوْرٍ لأيّةِ دولةٍ أخرى في العالَمِ.

لذلك تكمنُ أهميّةُ هذه الدّراسةُ العلميّةُ، في رسمِ تصوّراتٍ وحُلولٍ وآفاقٍ تساعدُ كلٌّ منْ يُهمّهُ الأمرِ في رؤيةِ الرّئيسِ ترامب من عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، منْ باحثين ومسؤولين. وكذلك سدِّ النّقصِ في الدّراساتِ الأكاديميّةِ والأبحاثِ العلميّةِ التي تتناولُ موضوعَ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ في ظلِّ إدارةِ الرّئيسِ ترامب.

2.4.1 أهميّةُ الدّراسةِ العمليّةِ

تبرزُ أهميّةُ هذه الدّراسةُ العمليّةُ، منْ موضوعِها الذي يخصُّ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ وعمليّةَ السّلامَ الفلسطينيّةَ الإسرائيليّةَ، وبالذّاتِ في هذا الوقْتِ الذي يتعرّضُ فيه الفلسطينيّون لأسوأ الظّروفِ والأوضاعِ على المُستوى الدّاخليّ والإقليميّ والدّوليّ، في ظلِّ الحديثِ عن دورٍ لدولٍ عربيّةٍ فاعلةٍ في رؤيةِ الرّئيسِ ترامب وتخلّيها عن القضيّةِ الفلسطينيّةِ.

وتكتسبُ الدّراسةُ أهميّتَها العمليّةَ أيضاً من الاعتباراتِ التي تخصُّ المُمارساتِ الفعليّةَ والخُطواتِ العمليّةَ التي اتّخذتْها إدارةُ الرّئيسِ ترامب على أرضِ الواقعِ، لتنفيذِ رؤيتِها وفرضِ سياساتِها لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليّ، بخطواتٍ وإجراءاتٍ أحاديّةِ الجانب تُخالفُ قراراتِ المرجعيّةَ والشّرعيّةَ الدّوليّةَ كافّةً؛ حيثُ قَدْ تسهمُ هذه الدّراسةُ في رسمِ ووضعِ تصوّراتٍ عمليّةٍ لما هوَ قادمٌ عن طريقِ التّنبّؤِ العلميّ، ويتوقّعُ أن تُسهمَ هذه الدّراسةُ في معرفةِ مدى ائتمانِ الدّورِ الأمريكيّ ووساطتهِ ونزاهتهِ، ومدى تأثيرِ العقوباتِ السّياسيّةِ والاقتصاديّةِ والماليّةِ على مجرى الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وخصوصاً على السّلطةِ الفلسطينيّةِ في ظلِّ مُطالبتِها بتقديمِ المزيدِ من التّنازلاتِ. وكذلكَ البحثُ عن سُبلِ مُواجهةِ رؤيةِ الرّئيسِ ترامب؛ لأنّها تسعى إلى تصفيةِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ وحُقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ.

5.1 أهدافُ الدّراسةِ

تَهدفُ الدّراسةُ إلى تِبيانِ العديدِ من الجوانبِ، والتي تَصُبُّ في توضيحِ أهدافَ وأبعادِ ومضمونِ الرّؤيةِ الأمريكيّةِ لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ وسياساتِها في ظلِّ إدارةِ الرّئيسِ ترامب؛ لِما تحمِلُهُ منْ مُتغيّراتٍ وتغيّراتٍ وتطوّراتٍ وتحوّلاتٍ ومُحدّداتٍ جديدةٍ في الموقفِ الأمريكيّ من الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، ومِن أهمّها:

1. تِبيانُ دورَ مُؤسّساتِ صُنعِ القرارِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ ومُحدّداتِها تجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، وتأثيرَها على مُجرياتِ أحداثِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، وكيفَ عملتْ على تعقيدِ حلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وإطالةِ أمدِه، وانحيازَها بشكلٍ سافرٍ لإسرائيلَ، مُخالفةً بذلكَ قراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ، وحتّى نَقضِها ومُعارَضتِها، تحقيقاً لمصالِحها الإستراتيجيّةِ في منطقةِ الشّرقِ الأوْسطِ وللمصالحَ والأهدافِ الإسرائيليّةِ وحمايتِها.

2. الكَشْفُ عن مضمونِ السّياسةِ الخارجيّةِ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، والتّطوّرِ التّاريخيّ للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ إزاءَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، فعلى الرّغمِ من اعترافِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ بالحقوقِ المشروعةِ للشّعبِ الفلسطينيّ، إلّا أنّ سياساتِها ومواقفَها تَنكّرتْ لحقوقِهم دائماً، وكان لسياساتُها ومواقِفُها بالغَ الأثرِ على الفلسطينيّين والقضيّةِ الفلسطينيّةِ؛ فقَدْ تعاملتْ الإداراتُ الأمريكيّةُ المُتعاقِبةُ مع القضيّةِ الفلسطينيّةِ من مُنطلقِ إدارةِ الصّراعِ أكثرِ مِنْ حَلِّه؛ فلمْ تَمْنَحْ طروحاتُها السّياسيّةُ الفلسطينيّين حقَّهُم في تقريرِ مصيرِهم، وتناسَقتْ وانسجمَتْ السّياسةُ الأمريكيّةُ مع جوهرِ السّياسةِ الإسرائيليّةِ وإستراتيجيّاتِها وأهدافِها.

3. التّعرّفُ على رؤيةِ وسياساتِ وموقفِ الرّئيسِ ترامب وإدارتِه من حلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، والبحثُ عن أسبابِ انحيازِ الرّئيسِ ترامب وإدارتِهِ لإسرائيلَ، والدّوافعُ التي وقفتْ وراءَ انحيازِه، واتّخاذهُ للعديدِ من القراراتِ المُناهضةِ لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ وللشّعبِ الفلسطيني، وخاصّةً فيما يتعلّقُ بقضايا الحلِّ النّهائيّ.

4. توضيحُ وتحليلُ العلاقةَ بين تصلّبِ الموقفِ الإسرائيليّ وزيادةِ التطرّفِ واليمينيّةِ في المجتمعِ الإسرائيليّ في ظلِّ حكومةِ بنيامين نتنياهو (Benjamin Netanyahu)، وبينَ الانحيازِ السّافرِ للرّئيسِ ترامب وإدارتِهِ لإسرائيلَ، فرؤيةُ وسياساتُ الرّئيسِ ترامب بخصوصِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وقضايا الحلِّ النّهائيّ، قَدْ أدّتْ لزيادةِ تطرّفِ وتَعنّتِ اليمينِ الإسرائيليّ، مِمّا رفعَ منْ سَقْفِ سياساتِهِ الاحتلاليّةِ؛ فأصبحَ يُطالِبُ بِضمِّ مستوطناتِ الضفّةِ الغربيّةِ وشرعنَتِها، وضمِّ غورَ الأردنِّ والإعلانَ عن زيادةِ الوحداتِ الاستيطانيّةِ والتوسّعِ في الاستيطانِ.

5. البحْثُ عنْ مدى علاقةِ رؤيةِ وسياساتِ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، بالتّطبيعِ العربيّ الإسرائيليّ وجعلِ السّلامِ الاقتصاديّ بديلاً عن السّلامِ السّياسيّ، وتصفيةِ قضيّةِ

اللّاجئين الفلسطينيّين، وإعلان مدينة القُدسِ المُحْتلّة عاصمةً موحّدةً لإسرائيل، وربطِ حلِّ الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ بحلٍّ إقليميٍّ يَربُطُ ويُشرِكُ الدّولَ العربيّةَ فيه؛ مِمّا يُعطي إسرائيلَ شرعيَّةً إقليميّةً وعربيّةً تُزيل عنها صفةَ الاحتلالِ، وتُضعِفُ من الموقفِ الفلسطينيّ، وتُسبّبُ المَزيدَ من ضياعِ حقوقِه وهويّتِهِ، التي لطالما ضحَّى من أجلِها وتمسّكَ بها.

6. تِبيانُ ردّةَ فعلِ الموقفِ الفلسطينيّ، وكيفَ ستُواجهُ السّلطةُ الفلسطينيّةُ والشّعبُ الفلسطينيُّ رؤيةَ وسياساتِ الرّئيسِ ترامب، وخاصّةً بعدَ العُقوباتِ والضّغوطاتِ السّياسيّةِ والدّبلوماسيّةِ والاقتصاديّةِ التي استخدمَها وما زال يَستخدِمُها الرّئيسُ ترامب وإدارتُه، وتأثيرُها على الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ، والتعرّضَ لمدى مصداقيّةِ ونزاهةِ الوساطةِ الأمريكيّةِ، ومدى ائتِمانِها على عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

6.1 منهجيّةُ الدّراسةِ

للمنهجِ العلميّ أهميّةٌ بالغةٌ وكبيرةٌ؛ لما لهُ من دورٍ إيجابيٍّ وعلميٍّ في توجيهِ الباحثِ، والكشفِ عن الحقائقِ في العُلومِ، كونُه يتضمّنُ في مُحتواهِ طائفةً من القواعدِ التي تمهّدُ الطّريقَ للباحثِ؛ وتحدّدُ طبيعةَ عمليّاتِه للوُصولِ إلى نتائجَ علميّةٍ موضوعيّةٍ بعيدةٍ عن الأهواءِ والتّخيّلاتِ الشّخصيّةِ.

لذا فإنَّ المنهجَ المُناسبَ لحلِّ إشكاليّةِ هذه الدّراسةِ والإجابةِ عنْ تساؤلاتِها والتّحقّقِ منْ فرضيّتها والوصول إلى أهدافها هو **المنهجُ الوصفيُّ التّحليليُّ**؛ كونَ هذا المنهجُ سيُساعدُ الباحثَ في تتبّعِ التّطوّراتِ والتّحوّلاتِ والمُتغيّراتِ والمُحدّداتِ في تعاملِ الإداراتِ الأمريكيّةِ مع الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليّ، وتأثيرِ ما سبَقَ على عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وذلك لدورِهِ في التّعمّقِ في موضوعِ الدّراسةِ، ودراسةِ التطوّراتِ والتحوّلاتِ والمتغيّراتِ والمحدّداتِ التي تتضمّنُها هذه الدّراسةُ، بالإضافةِ لإتاحةِ هذا المنهجِ إمكانيّةِ التّحليلِ والقياسِ والمُقارنةِ.

ويُساهمُ المنهجُ الوصفيُّ التّحليليُّ في التّعرّفِ على ظاهرةِ الدّراسةِ، ووضْعِها في تحليلِها الصّحيحِ، وتفسيرِ جميعِ ظروفِها، ويعدُّ ذلك بدايةَ الوُصولِ إلى النّتائجِ الدّراسيّةِ التي تتعلّقُ بالبحثِ، وبلورةِ وصياغةِ حلولٍ ومخرجاتِ الدّراسةِ والتي تتمثّلُ في الاستِنْتاجاتِ والتّوصياتِ، والوُصولِ إلى تعميماتٍ علميّةٍ مُتعلّقةٍ بالوحدةِ المدروسةِ.

إضافةً إلى هذا المنهجِ، سَوفَ يَستخدِمُ الباحِثُ **منهجَ تحليلِ المَضمُونِ**؛ حيثُ يَعتمِدُ هذا المنهجُ على تحليلِ التغيّراتِ في المواقفِ السّياسيّةِ، لذلِكَ سَيتمُّ استخدامَهُ أيضاً لتحليلِ سياساتِ ومواقفَ الإداراتِ الأمريكيّةِ، وأثرِها على الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، ويَنطلِقُ هذا المنهجُ منْ تحليلِ الخطاباتِ والتّقاريرِ، ومُخرجاتِ وسائلَ الإعلامِ المَرئيّةِ والمَكتوبةِ حتّى المَسموعَةِ، وقدْ اعتمدَ الباحثُ عليهِ لتحليلِ مواقفَ الإداراتِ الأمريكيّةِ السّياسيّةِ تجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وخاصّةً موقفِ وسياساتِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب.

7.1 حُدودُ الدّراسةِ

تَعْتَمِدُ الدّراساتُ الأكاديميّةُ والأبحاثُ العلميّةُ على ثلاثةِ أبعادٍ وحُدودٍ رئيسيّةٍ، وهي الحُدودُ الموضوعيّةُ والمكانيّةُ والزّمانيّةُ، ومن المعروفِ أنّ مُقتضياتِ البحثِ تستدعي توظيفَ هذه الأبعادِ الثّلاثةِ في الدّراساتِ والرّسائلِ العلميّةِ.

1.7.1 الحُدودُ الموضوعيّةُ

تُعالجُ هذه الدّراسةُ المواقفِ والسّياساتِ الأمريكيّةِ في ظلِّ إدارةِ الرّئيسِ ترامب، من الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ التي دخلتْ في مرحلةٍ من الجُمودِ، منذُ أنْ توقّفتْ المُفاوضاتُ المُباشرةُ رسميّاً بين الرّئيسِ الفلسطينيّ محمود عبّاس، ورئيسِ الوزراءِ الإسرائيليّ نتنياهو في (تشرين الأول/أكتوبر 2010)، فالعقليّةُ الإسرائيليّةُ تعتقدُ أنّ حلَّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ بشكلٍ عادلٍ، سيؤدّي إلى نهايةِ دولةِ إسرائيلَ؛ وخاصّةً مع عودةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ وإزالةِ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ من الضفّةِ الغربيّةِ ومدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ وحلِّ قضايا الوضعِ النّهائي.

2.7.1 الحُدودُ المكانيّةُ

يتلخّصُ البُعدُ المكانيُّ لهذه الدّراسةِ، في السّاحةِ الفلسطينيّةِ والإسرائيليّةِ، وذلكَ كونُ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ وعمليّةَ السّلامَ الفلسطينيّةَ الإسرائيليّةَ تدُورُ أحداثُها ومُجرياتُها وأهدافُها على السّاحةِ الفلسطينيّةِ والإسرائيليّةِ.

3.7.1 الحُدودُ الزّمانيّةُ

ستُعالجُ هذه الدّراسةُ الفترةَ الزّمنيّةَ، منذُ ترشّحِ الرّئيسِ ترامب وما رافقَ ترشُّحهِ من دعايةٍ انتخابيّةٍ وتصريحاتٍ ومؤتمراتٍ، ومواقفَ تتعلّقُ بالصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، إلى تاريخِ الانتهاءِ من كتابةِ هذه الرّسالةِ عامَ (2019)، وهذا لا يعني عدمَ التّطرّقِ بشكلٍ عامٍ للإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ وموقفِها من الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ لمُقتضياتِ الدّراسةِ العلميّةِ.

في ضوءِ ما سبَقَ، تكونُ الفترةُ الزّمنيّةُ للدّراسةِ **من عامِ (2016) وحتّى عامِ (2019).**

8.1 فُصولُ الدّراسةِ

انطلاقاً من مُحاولةِ الإجابةِ على مُشكلةِ الدّراسةِ وتساؤلاتِها المطروحةِ، فقَدْ تمَّ تقسيمُ الدّراسةِ إلى خمسةِ فصولٍ رئيسيّةٍ وفقاً للمخطّطِ التّالي:

1. **الفصلُ الأوّلُ:** وهو عِبارةٌ عنْ **(مُقدّمةِ الدّراسةِ ومنهجيّتُها)**، ويشملُ مُقدّمةَ الدّراسةِ ومُشكلةَ الدّراسةِ وتساؤلاتِها وفرضيّتِها، وأهميّةَ الدّراسةِ ومبرّراتِها ...إلخ.

2. **الفصلُ الثّاني:** خُصّص هذا الفصلُ للبَحثِ في **(مُؤسّساتِ صُنعِ القرارِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ ومُحدّداتِها تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ)**، ويَتناوَلُ دورَ وتأثيرَ السّلطةِ التنفيذيّةِ (الرّئيس) والسّلطةِ التّشريعيّةِ (الكونجرس) على القضيّةِ الفلسطينيّةِ، مُبيّناً مُحدّداتِ صُنعِ السّياسةِ الأمريكيّةِ الدّاخليّةِ والخارجيّةِ تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وسياساتِ الرّئيسِ ترامب الخارجيّةِ تِجاهَ منطقةِ الشّرقِ الأوْسطِ، ودورَ إدارةِ الرّئيسِ ترامب في الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، ودلالاتِ ومضمونَ التّغييراتِ في إدارةِ الرّئيسِ ترامب على الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وتأثيراتِها عليه. كَما يَتطرّقُ هذا الفصلُ لتأثيرِ الحُلولِ التي تمَّ تقديمُها من السّلطةِ التنفيذيّةِ والسّلطةِ التّشريعيّةِ لحلّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، والخلفيّاتِ النّظريّةِ والفكريّةِ المُفسّرةِ للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ مع تحليلِها.

3. **الفصلُ الثّالثُ:** يَتناوَلُ هذا الفصلُ بِشكلٍ عامٍ موضوعَ **(التّطوّرِ التّاريخيّ للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ إزاءَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ)**. ويَستعرِضُ الباحثُ في هذا الفصلِ سياسةَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، من لحظةِ تدخّلِ الولايات

المتّحدةِ الأمريكيّةِ في القضيّةِ الفلسطينيّةِ حتّى عام (2017)، وقدْ تمَّ تقسيمُ الفصلِ إلى ثلاثةِ محاورَ زَمنيّةٍ رئيسيّةٍ؛ تتمثّلُ في: فلسطينَ في سياساتِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ منذُ الحربِ العالميّةِ الأولى (1914) وحتّى قيامُ دولةِ إسرائيلَ عام (1948)، والقضيّةُ الفلسطينيّةُ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ من النّكبةِ وحتّى النّكسةِ (1948–1967)، والقضيّةُ الفلسطينيّةِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ من عامِ (1967) وحتّى عامِ (2017). وتمَّ التّعرّضُ لمواقفَ الإداراتِ الأمريكيّةِ المُتعاقبةِ كافّةً وسياساتِها تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وعرضُ مواقفَها وسياساتِها من قضايا الحلّ النِّهائيّ، وكيفَ أثّرتْ على مجرياتِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

4. الفصلُ الرّابعُ: يَتناوَلُ هذا الفصلُ بشكلٍ عامٍ موضوعَ **(رؤيةُ الرّئيسِ الأمريكيّ دونالد ترامب لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيّ الإسرائيليّ)**. ويَشملُ استعراضَ وتحليلَ مَضمونِ رؤيةِ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ. يَتعرَّضُ الباحثُ لخُطواتِ وإجراءاتِ الرّئيسِ ترامب لتحقيقِ عمليّةَ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ حسبَ رؤيتِهِ؛ فيتمُّ التّطرّقُ للتّطبيعِ العربيّ مع إسرائيلَ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وتشجيعِهِ للسّلامِ الاقتصاديّ بدلاً من السّلامِ السّياسيّ، ومحاولتِهِ تصفية قضيّةِ اللّاجئين الفلسطينيّين، وتماهيهِ في حمايةِ إسرائيلَ والدّفاعِ عن مصالحِها، ومن ثمَّ اعترافِهِ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحدّةً لإسرائيلَ ونقلِهِ للسّفارةِ الأمريكيّةِ إليها، وتداعِياتِ هذا الاعتراف على عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

كما تمَّ البحثُ في هذا الفصلِ عن موقفِ وسياساتِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب من قضايا الحلِّ النّهائيّ في الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وكيفَ قامتْ باتّخاذِ إجراءاتٍ وخطواتٍ فرديّةً بهدفِ تفتيتِ هذه القضايا وإزاحتِها عن طاولةِ المُفاوضاتِ، بعدَ ما كانتْ تُمثّلُ عَقبَةً في المُفاوضاتِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ. وتم تَناوُلُ انسجامَ سياسةِ الرّئيسِ ترامب مع السّياسةِ والأهدافِ الإسرائيليّةِ، وكيفَ أثّرتْ سياسةُ الرّئيسِ ترامب على اليمينِ في إسرائيلَ من تَعنُّتٍ وتَطرُّفٍ. إضافةً إلى موقفِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ من رؤيةِ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، خاصّةً بعدَ العُقوباتِ والضّغوطاتِ الأمريكيّةِ عليها، وتحليلِ مدى جَدوى هذهِ العُقوباتِ على موقِفها، والبَحثِ في خياراتِها المُتاحةِ لمُواجهةِ رؤيةِ وسياساتِ الرّئيسِ ترامب.

5. الفصلُ الخامسُ: ويمثّلُ هذا الفصلُ **(الخاتمةُ والاستنتاجاتُ)**. ويَشملُ خاتمةُ الدّراسةِ والاستنتاجاتُ، وتوصياتِ الدّراسةِ، وأدبيّاتُ الدّراسةِ من المصادرِ والمراجعِ.

9.1 الدّراساتُ السّابقةُ

تنقسمُ وتتركّزُ أدبيّاتُ هذه الدّراسةِ في الكُتبِ التي لها علاقةٌ بموضوعِ الدّراسةِ، والدّراساتِ والمقالاتِ والدّوريّاتِ المُحكّمةِ، بالإضافةِ إلى بعضِ المواقعِ الإلكترونيّةِ ذاتِ المِصداقيّةِ، والتي أغلبُها مواقعَ إلكترونيّةٍ لمراكزَ ومعاهدَ أبحاثٍ مُحايدةٍ وغيرَ مُنحازةٍ. ومنْ أهمّ المصادرِ والمراجعِ التي اعتمدَ عليهَا الباحثُ في رسالتهِ، المصادرُ والمراجعُ الآتيةُ:

1. **كِتابٌ بِعُنوانِ: عمليّةُ السّلامِ (الدّبلوماسيّةُ الأمريكيّةُ والنّزاعُ العربيُّ الإسرائيليُّ منذ 1967)**[6].

تناول الكاتب وليام كوانت في هذه الدّراسة عمليّةَ السّلامِ من خلالِ التّركيزِ على وساطةِ الولاياتِ المُتّحدةِ الأمريكيّةِ وتحديدِ دورِها وموقفِها من التّسويةِ السّلميّةِ للصّراعِ العربيّ الإسرائيليّ من الفترةِ الممتدةِ (1967–2000).

ويَقِفُ الكاتبُ في هذه الدّراسةِ على دورِ الدّبلوماسيّةِ الأمريكيّةِ، وتأثيرِها على مُجرياتِ النّزاعِ والأطرافِ، ويقيّمُ الكاتب في دراسته مواقِفَ رُؤساءِ الولاياتِ المُتّحدةِ الأمريكيّةِ وسياساتِهم إزاءَ النّزاعِ العربيّ الإسرائيليّ، ويكشِفُ سياساتهم التي فاقمت النّزاع العربي الإسرائيلي، وأنّهم أساءوا التّقدير وقراءة الحقائق. ويُؤكّد الكاتب في دراسته التّحليليّة والمُوثّقة، أنَّ الولايات المُتّحدة الأمريكيّة لو قامت بدور الوسيط بِكفاءةٍ ونزاهةٍ وحِياديّةٍ لاستطاعت أن تُنْجِحْ عمليّة السّلام وتُبعِدْ المنطقة عن الفوضى والحُروب.

2. **كِتاب بِعُنوان: أرضُ السّفارةِ الأميركيّةِ في القُدسِ: الملكيّةُ العربيّةُ والمأزقُ الأميركيُّ**[7].

---

[6] وليام .ب. كوانت، **عمليّة السّلام (الدّبلوماسيّة الأمريكيّة والنّزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967)**، القاهرة، مركز الأهرام للتّرجمَة والنّشِر، 1994.

[7] وليد الخالدي، **أرض السّفارة الأميركيّة في القدس:الملكيّة العربيّة والمأزق الأميركي**، ترجمة: سميرة نعيم خوري، بيروت، مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة، 2000.

هذه الدّراسةُ للكاتبِ والمُؤرّخِ الفلسطينيّ وليد الخالدي، تتضمّنُ اتّفاقيّةَ الإيجارِ بين الولاياتِ المُتّحدةِ الأمريكيّةِ وإسرائيلَ، بخصوصِ أرضِ السّفارةِ الأمريكيّةِ في مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ وموقعِ السّفارةِ وملكيّةِ الموقعِ.

وفي ضوءِ ما سبَقَ؛ يؤكّدُ الكاتبُ والمؤرّخُ الفلسطينيُّ وليد الخالدي على أنَّ نقلَ وبناءَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ سفارتِها في مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ على أرضِ اللّاجئين الفلسطينيّين المُصادرةِ، ينطوي على دلالاتٍ ومضامينَ أبعدُ أثراً من موقعِ السّفارةِ نفسهِ؛ فهوَ ينتهكُ في هذا السّياقِ أربعةَ جوانبَ رئيسةٍ من مُفاوضاتِ الحلِّ الدائمِ، هي: القُدسَ، المستوطناتِ، اللّاجئين الفلسطينيّين، ومساحةَ الدّولةَ الفلسطينيّةَ المُرتقبةَ.

ويُحلّلُ ويفسّرُ الكاتبُ والمؤرّخُ الفلسطينيُّ وليد الخالدي، سبَبَ نقلِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ لسفارتِها من تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، يأتي في سياقِ الضّغطِ الإسرائيليّ ومُطالبةِ إسرائيلَ بتأييدِ احتلالِها لمدينةِ القُدسِ التي تُعتبرُ من المنظورِ الأمريكيّ مدينةٌ مُوحّدةٌ.

3. كِتاب بِعُنوان: سلسلةُ أوراقِ باحث "الإدارات الأميركيّة وقضيّة القدس (3)"[8].

للكاتبِ نبيل محمود السّهلي، تنقسمُ الدّراسةُ إلى أربعةِ أبوابٍ رئيسيّةٍ، يتحدّثُ الكاتبُ فيها عن الإداراتِ الأمريكيّةِ والقضيّةِ الفلسطينيّةِ، سارداً في بدايتِها عن القضيّةِ الفلسطينيّةِ ونظرةٍ عامّةٍ عليها من الإدارات الأمريكيّة، وكيف تعاملتْ بانحيازٍ لصالحِ إسرائيلَ، وكيف أنَّ إسرائيلَ تلعبُ دوراً أساسيّاً في إطارِ المصالحِ الأمريكيّةِ الشّرقِ أوسطيّة، وإقصاءِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ لأيَّ وساطةٍ غيرها في عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، ورفضِ الإداراتِ الأمريكيّةِ أن تتدخّلَ المنظّماتُ الدّوليّةُ لحلِّ قضيّةِ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ؛ معتبرةً أنَّ مدينةَ القُدسِ من قضايا الوضعِ النّهائيّ.

ويتناولُ الكاتبُ الإداراتِ الأمريكيّةِ وقضيّةِ القُدسِ؛ حيثُ يوضّحُ الكاتبُ مواقفَ الإداراتِ الأمريكيّةِ من مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ من عامِ (1947) حتّى عام (2006)، ويثبتُ بأنَّ مواقفَها كانتْ متقلّبةً ومُتحايلةً على القوانينِ والقراراتِ الدّوليّةِ، ويَعرضُ الكاتبُ في هذا موقفَ الولاياتِ

[8] نبيل محمود السّهلي، **الإدارات الأميركيّة وقضيّة القدس**، م.س.

المتّحدةِ الأمريكيّةِ من مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، وكيفَ تبدّلتْ وتحوّلتْ وتراجعتْ مواقفُها من تأييدٍ شاملٍ لتدويلِ قضيّةِ القُدسِ، إلى تأييدِ تدويلِ الأماكنِ المقدّسةِ فقطْ، وتمسّكُ الموقفُ الأمريكيّ بوحدةِ مدينةِ القُدسِ بعد عامِ (1967) تلبيةً لسياسةِ الأمرِ الواقعِ؛ الذي فرضتْهُ إسرائيلُ باحتلالِها للقسمِ الشّرقيّ من مدينةِ القُدسِ.

4. كِتاب بِعُنوان: أمريكا الخَصم والحَكَم (دِراسة تَوثِيقيّة في عمليّة السّلام ومُناورات واشنطن منذ 1967)[9].

للكاتب والباحث نصير حسن عاروري، يتناولُ الكاتبُ في هذه الدّراسةِ موقفَ الولاياتِ المُتّحدةِ الأمريكيّةِ تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ منذُ العامِ (1967)، كما يتناولُ الكاتب دورَ الولاياتِ المُتّحدةِ الأمريكيّةِ في عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وقدّمتْ الدّراسةُ تحليلاً علميّاً ومُدعّماً بِالوَثائِق، خَلُصتْ فيه بأنَّ موقفَ ودورَ الولاياتِ المُتّحدةِ الأمريكيّةِ لمْ يكُنْ نزيهاً من الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ ولا حتّى منْ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ؛ حيثُ كانَ مُنحازاً لإسرائيلَ وغيرَ مُحايدٍ مع الفلسطينيّين.

كما بيّنَ الكاتبُ أنَّ وساطةَ الولاياتِ المُتّحدةِ الأمريكيّةِ لم تكُنْ أيضاً نزيهةً في المفاوضاتِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، منذُ التّفكيرِ بالحوارِ مع منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ، مُروراً بِمحادثاتِ مدريد واتّفاقيّاتِ أوسلو وواي ريفر وُصولاً إلى اتّفاقيّةِ كامب ديفيد عامَ (2000)، وأنّها تتحمّلُ فشلَ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ بسببِ مواقفِها غير المُحايدة والمُنحازة بالمطلقِ للجانبِ الإسرائيلي على حسابِ الفلسطينيّين وحُقوقهمِ المَشروعةِ.

5. كِتاب بِعُنوان: وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط[10].

---

[9] نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقيّة في عمليّة السّلام ومناورات واشنطن منذ 1967)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2007.

[10] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، بيروت، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، 2015.

للكاتبِ والبروفيسور رشيد الخالدي، يبحثُ الكاتبُ في الدّورِ الأمريكيّ كوسيطٍ لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، ويبيّنُ الكاتبُ أنَّ الوسيطَ الأمريكيَّ كانَ وما زالَ غيرَ نزيهٍ وغيرَ مُحايدٍ في مواقفهِ من الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، المُتواصلِ منذُ نحوِ أكثرَ من سبعةِ عقودٍ، وكذلكَ من عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

والكاتب رشيد الخالدي، يمثّلُ كرسيَّ الرّاحلِ البروفيسور إدوارد سعيد في جامعةِ كولومبيا في نيويورك، وقدْ كانَ أحدَ المُشاركين في المُفاوضاتِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ في تِسعينيّاتِ القرنِ العِشرين، وقَدْ اطّلَعَ على الأمورِ التي لم تُنشرْ عن هذه المُفاوضاتِ، وقامَ بجمعِ وثائقَ ومُستنداتٍ ومخطوطاتٍ عن المُفاوضاتِ السّابقةِ واللّاحقةِ والسرّيةِ وغير السرّيةِ؛ مِمّا جعل الكِتابَ يكتسبُ أهمّيةً كبيرةً.

يتوقّفُ الخالدي عندَ ثلاثِ محطّاتٍ رئيسيّةٍ، تَكشفُ التّواطؤَ الأمريكيَّ الإسرائيليَّ للحيلولةِ دونَ إقامةِ دولةٍ فلسطينيّةٍ، كما تُميطُ اللّثامَ عنْ الدّورِ الذي لعبتْهُ الإداراتُ الأمريكيّةُ المُتعاقبةُ في إعاقةِ التّوصّلِ إلى تسويةٍ سلميّةٍ عادلةٍ، عن طريقِ خِداعِ الوساطةِ الأمريكيّةِ ومُراوغتِها، وانحِيازِها المُطلقِ لإسرائيلَ.

6. دِراسة بِعُنوان: The Ultimate Deal "Using American Leverage To Resolve the Israeli–Palestinian Conflict"[11].

هذه الدّراسةُ هي نِتاجُ ورشةُ عملِ برنستون السّياسيّة لعام (2016)، قامَ بإعدادها (11) من طُلّابِ الدّراساتِ العُليا في جامعة برنستون (Princeton University)*، تحتَ إشرافِ وتوجيه السّفير دانيال كيرتزر (Daniel kurtzer)، وهو السّفيرُ الأمريكيُّ السّابقُ في مصْرَ وإسرائيلَ، أمضى فريقُ البحثِ عدّةَ أشهرٍ في دِراسةِ التّاريخِ الحديثِ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

---

[11] Liv Dowling And Others, "The Ultimate Deal Using American Leverage To Resolve The Israeli–Palestinian Conflict", New Jersey, Woodrow Wilson School of Public & International Affairs, Princeton University, 2017, https://tinyurl.com/ybdyud2l.

* جامعة برنستون، وهي جامعة أمريكيّة خاصّة بحثيّة متعدّدة الاختصاصات، تقع في بلدة برنستون بولاية نيو جيرسي الأمريكيّة.

خلصُتْ هذه الدّراسةُ إلى أنَّ صفقةَ العصرِ التي ينوي الرّئيسُ ترامب وإدارتهُ تنفيذَها، تُؤكّدُ على مهارتهِ كمُفاوضٍ، وأنّها ستُضعفُ العنفَ والإرهابَ في المنطقةِ، وستُعيدُ نجاحَ وتعميقَ العلاقاتِ الأمريكيّةِ والإسرائيليّةِ مع العربِ، وتؤكّدُ على التزامِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ الثّابتِ بأمنِ إسرائيلَ، وبأنّهُ في حالِ لم يتمّ تطبيقُ هذه الصّفقةِ –صفقة العصر– فسيستمرُ الصّراعُ الفلسطينيُّ الإسرائيليُّ في التّدهورِ، وسيصلُ إلى مرحلةٍ لن يكونَ هناكَ مجالٍ للسّلامِ فيها.

وأكّدَ فريقُ البحثِ القائمِ على هذه الدّراسةِ، أنَّهُ لا يمكنُ تحقيقَ سلامٍ دائمٍ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين دونَ فهمٍ للمصالحِ الداخليّةِ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، والسّياسةِ الفلسطينيّةِ والسّياسةِ الإسرائيليّةِ والجهاتِ الفاعلةِ الدّوليّةِ. وعلى الرّغمِ منْ وجودِ مُعارضةٍ لصفقةِ العصرِ من بعضِ هذه الجهاتِ، إلّا أنَّ الرّئيسَ ترامب قادرٌ على تنفيذِ صفقتهِ وبسطِ نُفوذِهِ.

7. كِتاب بِعُنوان: الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)[12].

لقد أشرفَ على هذه الدّراسةِ لجنةٌ علميّةٌ أكاديميّةٌ، تتألّفُ من سبعةِ أكاديميّين ومُحاضرين في الجامعاتِ العربيّةِ والفلسطينيّةِ. احتوتْ الدّراسة مواضيعَ مُتنوّعةً من الإطارِ النّظريّ والمفاهيمي للسّياسةِ الأمريكيّةِ، والسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ في ظلّ السّنواتِ السّابقةِ للرّئيسِ الأمريكيّ السّابق باراك أوباما (Barack Obama)، والسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ للرّئيسِ ترامب تِجاهَ فلسطينَ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ. وفي ضوءِ ما سبَقَ تبحثُ وتُعطي الدّراسةُ فكرةً مُستقبليّةً عن الشّرقِ الأوْسطِ في ظلّ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ للرّئيسِ ترامب.

8. كِتاب بِعُنوان: السّياسة الخارجيّة الأميركيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001–2018)[13].

---

[12] هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017.

[13] إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تِجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001–2018)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2018.

لقَدْ ساهمَ في إعدادِ هذهِ الدّراسةِ وإخراجِها لجنةٌ علميّةٌ أكاديميّةٌ، تتألّفُ من أحد عشر أكاديمياً ومُحاضراً في الجامعاتِ العربيّةِ والفلسطينيّةِ. وتأتي أهميّةُ الدّراسةِ من عِرضِها وتحليلِها للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وقد ركّزتْ على فترةِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب وسياساتهِ ومواقفهِ، وخاصّةً بعد قراراتهِ المتعلّقةِ بنقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ والاعترافِ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً مُوحدّةً لإسرائيلَ. وتَستعرِضُ الدّراسةُ مُستقبَلَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ في ظلّ سياساتِ الرّئيسِ ترامب، وتداعياتِ سياساتهِ ومواقفهِ المُستقبليّةِ على الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

9. دِراسة بِعُنوان: الخيارات الفلسطينيّة في مُواجهة السّياسة الأميركيّة الجديدة إزاء الملف الفلسطيني[14].

للكاتبِ محمود جرابعة، وهو باحثٌ ومُحاضرٌ في مركزِ إيرلانغن للإسلام والقانون (EZIRE) في أوروبّا، وفي الأكاديميّةِ البافاريّة للعلوم والإنسانيّات في ألمانيا. تبحثُ الدّراسةُ في الخياراتِ الفلسطينيّةِ في مُواجهةِ السّياسةِ الأمريكيّةِ الجديدةِ؛ وخاصّةً بعدَ اعترافِ الرّئيسِ ترامب بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً لإسرائيلَ بشقّيها الشّرقيّ والغربيّ، وفرضهِ المزيدِ من الضّغوطِ على السّلطةِ الفلسطينيّةِ ومُؤسّساتِها. كما تطرّقتْ الدّراسةُ إلى صفقةِ العصرِ، وتتضمّنُ إستراتيجيّةُ الرّئيسِ ترامب ثلاثةَ محاورٍ رئيسيّةٍ، وهي تشملُ تصفيةَ القضايا الكبرى بما فيها القُدس واللّاجئين، وبناءَ تحالفٍ إقليميٍّ يضمُّ إسرائيلَ ويستهدفُ إيرانَ وحركاتِ المُقاومةَ، وإقامةَ دولةٍ فلسطينيّةٍ منزوعةٍ السّيادةِ والصّلاحياتِ.

وتطرّقتْ الدّراسةُ إلى موقفِ القيادةِ الفلسطينيّةِ ممثّلةً بالرّئيسِ محمود عبّاس؛ حيثُ وصفَ هذه الصّفقةَ بـ"صفعةِ العصرِ"، ويتطلّعُ الرّئيسُ الفلسطينيُّ الوُصولَ لعمليّةِ سلامٍ فلسطينيّةٍ إسرائيليّةٍ عن طريقِ المُفاوضات. وبحثتْ الدّراسةُ في فكِّ الارتباطِ مع إسرائيلَ، وذلكَ ضمنَ مساعي القيادةِ الفلسطينيّةِ لخلقِ ضُغوطٍ مُتزايدةٍ على الجانبِ الإسرائيليّ والإدارةِ الأمريكيّةِ والمُجتمعِ الدّوليّ للتحرّكِ لإنقاذِ عمليّةِ السّلامِ أو بالأحرى ما بقيَ مِنها.

---

[14] محمود جرابعة، "الخيارات الفلسطينيّة في مواجهة السّياسة الأميركيّة الجديدة إزاء الملف الفلسطيني"، موقع مركز الجزيرة للدّراسات الإلكتروني، (27شباط/فبراير 2018)، متحصّل عليه بتاريخ (5آب/أغسطس2018)، https://tinyurl.com/y29hxcbm.

1.9.1 مواضعُ التّشابهِ بيْنَ الدّراساتِ

تتشابهُ هذه الدّراسةَ مع الدّراساتِ السّابقةِ في عدّةِ أمورٍ، مِنْها:

1. الحديثُ عن السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ، وما تحملهُ من تحوّلاتٍ وتغيّراتٍ ودلالاتٍ ومضامينَ وسياقاتٍ تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

2. تناولْ آثارِ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ على حلِّ الدّولتين، ومصيرُ قضيّةِ اللّاجئين الفلسطينيّين، وقرارُ الرّئيسِ ترامب بنقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ من تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، واعترافهُ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً لإسرائيلَ.

3. البحثُ في الوسائلِ والأدواتِ السّياسيّةِ والدّبلوماسيّةِ والاقتصاديّةِ لإدارةِ الرّئيسِ ترامب، لكنْ هذه الدّراسة ستتناولُ ماهيتَها وتداعياتِها وقانونيّتَها، وتأثيرَها على الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وانعكاسَها على عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وكيفَ انسحبتْ الولاياتُ المتحدّةُ الأمريكيّةُ مِنْ عدّةِ اتّفاقيّاتٍ دوليّةٍ انحيازاً وحمايةً لمصالحَ إسرائيلَ.

4. الحديثُ عن دورِ الإداراتِ الأمريكيّةِ المُتعاقبةِ وتأثيرِها على مجرياتِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، لكنَّ هذه الدّراسة ستشملُ التّحليلَ ودراسةَ مضمونِ وسياقاتِ ودلالاتِ مواقفَ الإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ؛ فلنْ تكونَ فقطْ عبارة عن سردٍ للأحداثِ والوقائعِ التّاريخيّةِ.

2.9.1 مواضعُ الاختلافِ بيْنَ الدّراساتِ

تختلفُ هذه الدّراسةَ عن الدّراساتِ السّابقةِ في عدّةِ أمورٍ، مِنها:

1. هذه الدّراسة بأكملها ستطرحُ الرّؤيةَ الأمريكيّةَ لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ في ظلِّ إدارةِ الرّئيسِ ترامب بشكلٍ شاملٍ ومُفصّلٍ، على عكسِ باقي الدّراساتِ السّابقةِ التي تناولتْ الموضوعَ بشكلٍ جزئيٍّ، ولم تَقُمْ بِربطِ المُتغيّراتِ الدّراسيّةِ مع بعضِها وتفكّكها وتحلّلها.

2. إنَّ المُتغيّراتِ الدّراسيّةَ والمحاورَ الأساسيّةَ في هذه الدّراسة، تبحثُ في الأسبابِ والدّوافعِ التي وقفتْ وراءَ انحيازِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب لإسرائيلَ وانسجامهِ معها، وكيفَ أدّتْ سياساتُ واشنطن إلى تَصلّبِ الموقفِ الإسرائيليّ وزيادةِ التّطرّفِ واليمينيّةِ في المجتمعِ الإسرائيليّ من ناحيةٍ، وإلى

فُقدانِ أنصارِ الحُلولِ السّلميّةِ بما فيهم السّلطةُ الفلسطينيّةُ إلى مِصداقيّتِهم، وفشلِ خططِهم السّياسيّةِ التي راهنتْ على الحلولِ السّلميّةِ. قَدْ تناولتْها الدّراساتُ السّابقةُ بشكلٍ متفرّقٍ؛ حيثُ لمْ تأتِ دراسةٌ سابقةٌ واحدةٌ جامِعة لهذهِ المُتغيّراتِ الدّراسيّةِ مع بعضِها البعض.

3. تَناوَلتْ بعضُ الدّراساتِ السّابقةِ التّطوّرَ التّاريخيَّ لتأثيرِ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ على القضيّةِ الفلسطينيّةِ وتأثيرِها على عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، من دونِ التّركيزِ على فترةِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب. هذه الدّراسةُ ستختصُّ بفترةِ الرّئيسِ ترامب من لحظةِ ترشّحهِ للانتخاباتِ الرّئاسيّةِ ونجاحهِ ووصولهِ لسدّةِ الحُكمِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ.

4. لم تحلّلْ الدّراساتُ السّابقةُ التّجاوزاتِ القانونيّةَ للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ في ظلِّ إدارةِ الرّئيسِ ترامب؛ ولم تتطرّقْ لتجاوُزِهِ وإخلالهِ بالاتّفاقيّاتِ الدّوليّةِ والمواثيقِ الدّوليّةِ وقراراتِ الرّباعيّةِ الدّوليّةِ ومجلسِ الأمنِ والأممِ المُتّحدةِ والجمعيّةِ العامّةِ للأممِ المُتّحدةِ. على عكسِ هذه الدّراسة التي ستُفصّلُ التّجاوزاتِ القانونيّةَ للرّؤيةِ الأمريكيّةِ وسياساتِها في ظلِّ إدارةِ الرّئيسِ ترامب.

5. الدّراساتُ السّابقةُ أغلبُها لم تأتِ على ذكرِ الرّؤيةِ الأمريكيّةِ لحلّ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ في ظلِّ إدارةِ الرّئيسِ ترامب، واكتفتْ بذكرِ السّياسةَ الخارجيّةَ الأمريكيّةَ تِجاهَ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، على عكسِ هذه الدّراسة التي تُحاولُ تِبيانَ العلاقةَ ما بين الرّؤيةِ الأمريكيّةِ لحلِّ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ في ظلِّ إدارةِ الرّئيسِ ترامب، وآثارِها على مُستقبلِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، في ظلِّ السّياساتِ المُنحازةِ للرّئيسِ ترامب وإدارتهِ لصالحِ إسرائيلَ، وغضّهِ الطّرفِ عن السياساتِ الإسرائيليّةِ القمعيّةِ وتجاوزاتِها بحقِّ الشّعبِ الفلسطيني.

6. ستبحثُ هذه الدّراسة في أسبابِ التّقاربِ السّياسيّ بينَ إدارةِ الرّئيسِ ترامب وإسرائيلَ، والتّحوّلاتِ والتّغيّراتِ والمُحدّداتِ السّياسيّةِ في إدارةِ الرّئيسِ ترامب من الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وهو الأمرُ الذي لمْ تتناولْهُ الدّراساتُ السّابقةُ.

7. ستُحاولُ هذه الدّراسة تقييمَ وتحليلَ إستراتيجيّاتِ كلِّ طرفٍ من أطرافِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، من خلالِ رؤيةِ الرّئيسِ ترامب وإدارته، وتقديرِهم الإستراتيجيّ لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وهو الأمرُ الذي لم تأتِ عليهِ الدّراساتُ السّابقةُ.

8. ستبحث هذه الدّراسة في العُقوباتِ والضّغوطاتِ السّياسيّةِ والدّبلوماسيّةِ والاقتصاديّةِ التي تُمارسُها إدارةُ الرّئيسِ ترامب على السّلطةِ الفلسطينيّةِ والشّعبِ الفلسطينيّ، ومدى شرعيّتِها وقانونيّتِها، ومدى تأثيرِها على موقفِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ بالتّزامنِ مع مُطالبةِ الرّئيس ترامب السّلطةَ الفلسطينيّةَ بتقديمِ المَزيدِ من التّنازُلاتِ، والإذعانِ لمواقفِها وسياساتِها؛ بهدفِ تصفيةِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، وهو الموضوعُ الذي لم تأتِ عليهِ الدّراساتُ السّابقةُ.

10. قامت الدّراساتُ السّابقةُ بذكرِ صفقةَ العصرِ بأسلوبٍ مُبهمٍ وغيرَ واضحٍ ومن دونِ تحليلٍ علميٍّ لها، مُعتمدةً على مدلولِ المُصطلحِ إعلاميّاً، بَينَما تُحاول هذه الدّراسة طرحَها بشكلٍ عِلميٍّ وتحليليٍّ بعيداً عن التّخيّلاتِ والتّنبّؤاتِ والأهواءِ الشّخصيّةِ.

10.1 مُصطلحاتُ ومفاهيمُ الدّراسةِ

مِنْ أجلِ أنْ تكونَ الدّراسةُ أكثرَ موضوعيّةً، وحتّى يتمُّ الابتعادُ عن التعميمِ وعن أيِّ لُبسٍ في مُصطلحاتِ ومفاهيمَ الدّراسةِ، سيتمُّ ضبطُها وتوضيحُها، ومن مُصطلحاتِ ومفاهيمَ الدّراسةِ في هذه الدّراسةِ، ما يَلي:

1. لجنة العلاقات العامّة الإسرائيليّة الأمريكيّة (AIPAC):

إنَّ جماعاتِ الضّغطِ المُواليةِ لإسرائيلَ كثيرةٌ ومُنتشرةٌ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، وتُعتبرُ لجنةُ العلاقاتِ العامّةِ الإسرائيليّةِ الأمريكيّةِ (AIPAC) منْ أهمِّ هذه الجماعاتِ؛ وهي مِنْ أقوى جماعاتِ الضّغطِ على أعضاءِ الكونغرس الأمريكي وصانعي القرارِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، وهدفُها تحقيقَ الدّعمِ الأمريكيّ لإسرائيلَ، وهي لا تقتصرُ على اليهودِ؛ فهُناك أعضاءٌ ديمقراطيّون وجمهوريّون في الكونغرس الأمريكي ينتمون لها.

"ويتمثّلُ اللّوبي الصّهيونيّ الرّسميّ في اللّجنةِ الأمريكيّةِ الإسرائيليّةِ للشؤونِ العامّةِ (AIPAC)، وهيَ من أبرزِ وأكبرِ جماعاتِ الضّغطِ الإسرائيليّةِ المعروفةِ في الولاياتِ المتّحدةِ

الأمريكيّةِ، واللّوبي الوحيدُ المسجّلُ رسميّاً تحتَ قانونِ التّسجيلِ الفيدرالي للوبي، وتم تأسيسُ هذا اللّوبي عام (1959)"[15].

ومن أهمّ مبادئِ وأدواتِ لجنةِ العلاقاتِ العامّةِ الإسرائيليّةِ الأمريكيّةِ (AIPAC) التي تعتمدُ عليها لتحقيقِ أهدافِها:

أ. الحفاظُ على استمرارِ الدّعمِ لإسرائيلَ من قِبَلِ الإداراتِ الأمريكيّةِ في كلّ المراحلِ.

ب. العملُ على امتلاكِ إسرائيلَ أحدثَ الأسلحةِ الأمريكيّةِ.

ج. الحفاظُ على استمرارِ وتدفّقِ الدّعمِ المالي الذي تحصلُ عليه إسرائيلُ من الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، ويكون معفيّاً من الضّرائبِ[16].

في سياقِ ودلالةِ ما سبَقَ، نرى أنَّ لجنةَ العلاقاتِ العامّةِ الإسرائيليّةِ الأمريكيّةِ (AIPAC)، هي تحالفٌ واسعٌ بين الأفرادِ والمُنظّماتِ، التي تعملُ بنشاطٍ واسعٍ وعميقٍ لتوجيهِ السّياسةِ الأمريكيّةِ الخارجيّةِ إلى تأييدِ إسرائيلَ وتأييدِ سياساتِها بشكلٍ مُطلقٍ. ويؤثّرُ اللّوبي الصّهيونيّ بشكلٍ فاعلٍ ورئيسيّ على السّياسةِ الأمريكيّةِ الخارجيّةِ؛ وذلكَ بتشجيعِ الإداراتِ الأمريكيّةِ والرّأيِ العامِ الأمريكيّ على دعمِ وتزويدِ إسرائيلَ بالمُساعداتِ الماديّةِ والعسكريّةِ والتّقنيّةِ ودعمِ سياساتِ حكوماتِها القمعيّةِ تِجاهَ الفلسطينيّين والعربِ.

2. صفقَةُ العصرِ (Ultimate Deal) *:

لقَدْ وُصفتْ رؤيةُ الرّئيسِ ترامب لحلّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ بـ"صفقةِ العصرِ"، ويبقى الحديثُ عنها إعلاميّاً بأنَّها مجموعةٌ من السّياساتِ والأفكارِ لمشروعِ تسويةٍ أمريكيٍّ جديدٍ خارجَ إطارِ الشَّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوْليّةِ أو الاتّفاقاتِ والتّفاهماتِ المسبوقةِ والموقّعةِ بينَ الجانبِ

---

[15] Mitchell Bard, "**AIPAC And U.S. Policy In The Middle East**" EfraimInbar, IN US-Israeli Relations in a New Era: **Issues and Challenges After 9/11**, New York: Taylor & Francis Group, 2009, pp76-77.

[16] David Porter Price, **Ignorance Of Power: Metamorphosis In American Government And Society**, SWI Publishing, 2008, pp363-364.

* وتُسمّى أيضاً بصفقة القرن و بخطّة ترامب للسّلام.

الفلسطينيّ والإسرائيليّ، رغْمَ أنَّها لمْ تُعْرَضْ حتَّى نهايةِ (آب/أغسطس2019)، إلَّا أنَّ الإعلامَ والسّياسيّين يستمرُّون في التّرويجِ لها، واعتبارِ رؤيةَ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ هيَ صفقةُ العصرِ.

فبعْدَ وقتٍ قصيرٍ منْ فوزِ الرّئيسِ ترامب المُفاجئِ في الانتخاباتِ الرّئاسيّةِ الأمريكيّةِ في (تشرين ثاني/نوفمبر2016)، أجرَتْ صحيفةُ وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal) مقابلةً معهُ، وَصَفَ فيها الصّراعَ الفلسطينيّ الإسرائيليّ بأنّهُ "حربٌ لا تنتهي"، مُبدياً أملَهُ في التّوصُّلِ إلى إحلالِ السّلامِ بيْنَ الطّرفيْن. وقالَ: "إنَّها الصّفقةُ الأهمُّ"، مضيفاً: "بصفتي صانعُ صفقاتٍ، أودُّ أنْ أنْجزَ الصّفقةَ التي لا يُمْكُنُ إنجازَها، والقيامُ بذلكَ منْ أجلِ الإنسانيّةِ"[17].

وبدأتْ بنودُ صفقةِ العصرِ تتضّحُ شيئاً فشيئاً، وبالنَّظرِ بشكلٍ عامٍ إلى بنودِ الصّفقةِ، نلاحظُ وجودَ بعضِ التّعديلاتِ الطّفيفةِ عنْ البنودِ التي سُرّبَتْ سابقاً بغرَضِ قياسِ ردودِ فعلِ الرّأيِ العامِ والعالَمِ الإسلاميّ. وتضمَّنَتْ بنودُ الصّفقةِ ما يلي:

أ. القسمُ الأكبرُ منْ فلسطينَ سيُمنحُ لإسرائيلَ، في حينِ سيتمُّ تكليفَ دولِ الخليجِ بتمويلِ "الدّويلةِ" الفلسطينيّةِ الجديدةِ.

ب. إقامةُ دويلةٌ فلسطينيّةٌ جديدةٌ على أراضِ قطاعِ غزّةَ، والضّفةِ الغربيّةِ –باستثناءِ الأراضي المُحْتلّةِ التي تضمُّ مستوطناتٍ إسرائيليّةً قائمةً–.

ج. إجبارُ الفلسطينيّين على الاعترافِ بالمستوطناتِ الإسرائيليّةِ، وعدمِ الاعتراضِ على توسيعِ الوحداتِ الاستيطانيّةِ بحيثُ تمتدُّ لتصلَ إلى المستوطناتِ المعزولةِ؛ ممّا يجعلُ منها عائقاً أمامَ إنشاءِ دولةٍ فلسطينيّةٍ على أرضٍ موحّدةٍ.

د. تصبحُ القُدسُ المُحْتلّةُ بِرمَّتِها عاصمةً لإسرائيلَ، مُقابلَ أنْ تصبحَ بلدةُ أبو ديس القريبةُ من القُدسِ عاصمةً للفلسطينيّين.

---

[17] "من أين جاء مصطلح صفقة القرن؟"، موقع صحيفة إيلاف الإلكترونيّة، (23حزيران/يونيو2019)، مُتحصّل عليه بتاريخ (13تموز/يوليو2019)، https://tinyurl.com/y5pfq558.

هـ. بما يخصُّ قطاعُ غزّةَ، سيتمُّ بناءُ مطاراً ومصانعَ ومناطقَ تجاريّةً وزراعيّةً في سيناءَ، بهدفِ تأجيرِها إلى دويْلةِ فلسطينَ الجديدةِ. وفي الوقْتِ الذي سيُمنحُ فيه أهالي قطاعِ غزّةَ أراضٍ قاحلةٍ منْ شِبْهِ جزيرةِ سيناء المصريّةِ، تضمُّ إسرائيلُ غورَ الأردنِّ، الواقعَ بيْنَ بحيرةِ طبريّا والبحرِ الميّتِ، على أرضٍ بطول (105) كم وعرضِ (10) كم، وتُعَدُّ منْ أخصبِ الأراضي الزراعيّةِ لارتفاعِ درجةِ حرارةِ الطّقسِ ورطوبةِ المنطقةِ.

و. فيما يخصُّ المسؤوليّاتُ الماليّةُ ضمنَ إطارِ الصّفقةِ، فقَدْ تمَّ تحميلُ دولَ الخليجِ العربيّ القسمَ الأكبرَ من المسؤوليّاتِ، حيْثُ تُشيرُ البنودُ المسرّبةُ إلى أنَّهُ سيتمُّ رصْدُ مبلغ (30) مليار دولارٍ على مدى (5) سنواتٍ بهدفِ إنشاءِ مشاريعَ خاصّةٍ بدويلةِ فلسطينَ الجديدةِ. وسَتُسَدِّدُ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ منْ هذا المبلغِ حوالي(20)%، مقابلَ تسديدَ الاتّحادِ الأوروبي (10)%، في حينَ يَقَعُ على عاتِقِ دُولِ الخليجِ العربيّ النّسبةِ المتبقيةِ وهي (70)%، في حين لا تتكفّلُ فلسطينُ وإسرائيلُ بأيّةَ مبالغ.

ز. سيُمنعُ على دويْلةِ فلسطينَ الجديدةِ أنْ تمتلكَ جيشاً، وستكتفي بامتلاكِ جهازَ شُرطةٍ بأسلحةٍ خفيفةٍ، وستتكفّلُ إسرائيلُ بحمايةِ دويْلةِ فلسطينَ الجديدةِ، لقاءَ مُقابلٍ ماديٍّ تتلقّاهُ منها، كما تنصُّ الصّفقةُ حسْبَ التّسريباتِ على تخلّي حركةَ المقاومةِ الإسلاميّةِ (حماس) عنْ حمْلِ السّلاحِ وتفكيكِ سلاحَها، ورفعِ الحصارِ عنْ غزّةَ، وإجراءِ انتخاباتٍ ديمقراطيّةً في فلسطينَ، وإطلاقِ سراحَ جميعِ الأسرى الفلسطينيّين تدريجيّاً خلال (3) سنوات. وفي حالِ رفضَتْ حماسُ ومنظّمةُ التّحريرِ الفلسطينيّةِ للصّفقةِ، ستلغي الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ كلَّ دعمِها المالي للفلسطينيّين، كما ستمنعُ الدّولَ الأخرى من مُساعدتِهم[18].

ح. تصفيةُ قضيّةَ اللّاجئينِ الفلسطينيّين، وفرْضُ التّطبيعَ العربيَّ الإسرائيليَّ كشرْطٍ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

وقَدْ تَلَقَّتْ إسرائيلُ الدّعْمَ من الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ ومصْرَ ودولِ الخليجِ العربيّ، ومن المُتوقّعِ أنْ تُجْبِرَ الفلسطينيّين على القبولِ ببنودِ هذه الصّفقةِ أو بنودَ أخرى شبيهة، وإذا

[18] جنكير تومار، "(صفقة القرن) أم مشروع احتلال القرن؟ تحليل"، موقع وكالة الأناضول للأنباء الإلكتروني، (27أيار/مايو2019)، مُتحصّل عليه بتاريخ (13تموز/يوليو2019)، https://tinyurl.com/y2f6zuzw.

رفَضَ الفلسطينيّون هذه الصّفقةَ وبنودَها، سيظهرونَ بمظهرِ الطّرفِ الرّافضِ للسّلامِ وستُقطعُ عنهم المُساعداتِ كافّةً.

3. البيروقراطيّة (Bureaucracy):

لقدْ حظِيَ مفهومُ البيروقراطيّة باهتمامٍ كبيرٍ؛ نظراً لارتباطهِ الوثيقِ بمصالحَ النّاسِ وشؤونهِم اليوميّةِ التي تضطّلعُ الدّولةُ بالمسؤوليّةِ الأولى في تحمّلِها وتحقيقِها، ووضعُ أدواتِ ومساطرَ تنظيميّةٍ لتلبيتِها وفقَ منطقٍ عقلانيٍّ.

و"يعودُ أصلُ كلمةِ البيروقراطيّة (Bureaucracy) إلى كلمةِ مكتبِ (Bureau) المُستخدمةِ في بدايةِ القرنِ الثّامنِ عشر؛ ليسَ للتّعبيرِ عن كلمةِ مكتبِ للكتابةِ فقطْ، بل للتّعبيرِ عن الشّركةِ، وأماكنَ العملِ"[19]. وهي تعني بذلك حُكمُ المكاتبِ.

وفي تعريفٍ آخرَ للبيروقراطيّةِ، "البيروقراطيّةُ هي البُنى والهياكلُ التي يقومُ عليها تنظيمُ السّلطاتِ الإداريّةِ وتوزيعِها، وتحديدُ الصّلاحيّاتِ وتسميةُ المسؤولين وترتيبِهم، في أيّ إطارٍ مُنظّمٍ وفقَ القوانينِ ويخضعُ لسلطةٍ مُعيّنةٍ. ويشيعُ استخدامَها في وصفِ هياكلَ الإدارةِ الرّسميّةِ التّابِعة للحكومةِ في بلدٍ ما وقوانينِها ونُظمِها ومُوظّفِيها"[20].

وفي تعريفٍ آخر للبيروقراطيّة "ما هيَ إلّا التّنظيمُ الرّسميّ للسّلطةِ الإداريّةِ وتقسيمُ العملِ الإداريّ وظيفيّاً بين مستوياتٍ مختلفةٍ والأوامرُ الرّسميّةِ التي تَصْدُرُ لتنظيمِ العملِ الإداريّ"[21].

4. السّلوكُ السّياسيُّ (Political Behavior):

السّلوكُ السّياسيُّ يعني "أيَّ انخراطٍ في العمليّةِ السّياسيّةِ سواءً بشكلٍ فرديٍّ أو جماعيٍّ، أو أيَّ نشاطٍ له تبعاتٍ سياسيّةٍ فيما يخصُّ العلاقةَ سواءً بالحكومةِ أو الدّولةِ". كما يقومُ المفهومُ

---

[19] صقر الجبالي، أيمن يوسف، عمر رحّال، **قاموس المُصطلحات المدنيّة والسّياسيّة**، رام الله، مركز إعلام حُقوق الإنسان والدّيمقراطيّة (شمس)، 2014، ص38.

[20] "البيروقراطيّة..تنظيم للعمل أم عَرقلة؟"، موقع موسوعة الجزيرة الإلكتروني، (30حزيران/يونيو2016)، مُتحصّل عليه بتاريخ (27تشرين الأول/أكتوبر2018)، https://tinyurl.com/y8gcqmu9.

[21] إسماعيل عبد الفتّاح عبد الكافي، **المَوسوعة المُيسّرة للمُصطلحات السّياسيّة**، القاهرة، مركز الإسكندريّة للكِتاب، 2005، ص85.

على دراسةِ المُحدّداتِ سواءَ المحسوسةِ أو غيْرَ المحسوسةِ في توجيهِ سلوكِ الأفرادِ السّياسي، تِجاهَ القيامِ بفعلٍ سياسيٍّ مُعيّنٍ أو الامتناعِ عن القيامِ به[22]. ودراسةُ السّلوكِ السّياسيّ تتطلّبُ من الباحثِ تناوُله من زاويتين: الأولى وهي العواملُ الذاتيّةُ، كالايدولوجيا والتصوّراتِ الخاصّةِ، والعواملُ الموضوعيّةُ كالبيئةِ الخارجيّةِ بكلّ مُكوّناتِها[23].

وفي تعريفٍ آخرَ للسّلوكِ السّياسيّ "هو مدخلٌ جديدٌ من مداخلَ علمِ السّياسةِ، بدأَ بإحياءِ الاهتمامِ السّيكولوجي في الدّراساتِ السّياسيّةِ، وهو يتناولُ مُمارسةَ النّاسِ السّياسيّةِ والاتّجاهاتِ والمعاني والقيمِ خلْفَ التّنظيماتِ السّياسيّةِ والقانونيّةِ القائمةِ"[24].

5. السّياسة الخارجيّة (Foreign Policy):

إنَّ مكانةَ الدّولِ في النّظامِ العالميّ والدّوليّ؛ تعكسُ طموحاتِها وأهدافَها في مُحيطِها الخارجيّ، فلذلكَ تَخْتلِفُ السّياسةُ الخارجيّةُ للدولِ العُظمى عن الدّولِ الصُغرى من ناحيةِ القوّةِ والهيمنةِ السّياسيّةِ.

وإنَّ التّعريفَ الذي يقدّمهُ جيمس روزنو (JAMES ROSENAU)، يُقاربُ الواقعَ الملموسَ والبُعْدَ العمليَّ للظّاهرةِ، فيعرّفُ السّياسةَ الخارجيّةَ بـ" التّصرُّفاتِ السّلطويّةِ التي تتّخذُها الحكوماتُ أو تلتزمُ باتّخاذِها، إمّا للمُحافظةِ على الجوانبِ المرغوبةِ في البيئةِ الدّوليّةِ أو لتغييرِ الجوانبِ غيرَ المرغوبةِ فيها"[25].

وتُعرّفُ السّياسةُ الخارجيّةُ بشكلٍ عامٍ على أنّها "سُلوكيّةُ الدّولةِ تجاهَ مُحيطِها الخارجي، وقدْ تكونُ هذه السّلوكيّةُ –التي قَدْ تأخذُ أشكالاً مُختلفةً– مُوجّهةً نحوَ دولةٍ أخرى أو نحوَ وحداتٍ

---

[22]() غي هرميه وآخرون، **معجم علم السّياسة والمؤسّسات السّياسيّة**، ترجمة: هيثم اللّمع، المؤسّسة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، 2005، ص ص 239-240.

[23] Gordon Marshall, **A Dictionary Of Sociology**, Originally Published By Oxford University Press, 1998.

[24] إسماعيل عبد الفتّاح عبد الكافي، **المَوسوعة المُيسّرة للمُصطلحات السّياسيّة**، م.س، ص243.

[25] James N. Rosenau, "**Comparing Foreign Policies: Why, What, How**", In: James Rosenau, **Comparing Foreign Policies: Theories, Finding, Methods**, New York, SAGE Publications, 1974, p6.

في المُحيطِ الخارجيّ من غيرِ الدّولِ كالمنظّماتِ الدّوليّةِ وحركاتِ التّحرّرِ، أو نحوَ قضيّةٍ مُعيّنةٍ"[26].

ويُقدّمُ الكاتبُ والمُؤلّفُ محمّد السيّد سليم تعريفاً يأخذُ في اعتبارِهِ الخصائصَ الأساسيّةَ لعمليّةِ السّياسةِ الخارجيّةِ والأبعادَ المُحتملةَ لها؛ فيُعرّفُها "بأنّها برنامجُ العملِ العلنيّ الذي يختارهُ المُمثّلون الرّسميّون للوحدةِ الدّوليّةِ من بينِ مجموعةٍ من البدائلِ المُتاحةِ منْ أجلِ تحقيقَ أهدافٍ مُحدّدةٍ في المُحيطِ الدّولي"[27].

وفي ضوءِ التّعريفاتِ السّابقةِ، وللوصولِ إلى تعريفٍ للسّياسةِ الخارجيّةِ يكونُ أكثرَ شُمولاً، لا بدَّ مِنْ أنْ يأخذَ بُعداً تركيبيّاً؛ بحيثُ يَجْمَعُ بينَ مُحدّداتِ السّياسةِ الخارجيّةِ وتوجّهاتِها وأدوارِها وأهدافِها والوسائِل والأدواتِ التي تُنفّذُ بها، وعلى هذا الأساسِ يُمْكِنُ تعريفُ السّياسةِ الخارجيّةِ إجرائيّاً على أنّها "كلُّ تجميعي لمجموعةِ التّوجّهاتِ والأهدافِ والمخطّطاتِ والالتزاماتِ التي تحرّكُها وسائلُ لتمويلِها وتحويلِها إلى سُلوكِ فعلٍ خارجيٍّ"[28].

6. الصّراعُ الفلسطينيُّ الإسرائيليُّ (The Israeli–Palestinian Conflict):

يُعرّفُ الصّراعُ أوّلاً على أنّه "تنافسٌ أو صِدامٌ بين اثنينِ أو أكثرِ من القُوى أو الأشخاصِ الحقيقيّين أو الاعتياديّين، يُحاولُ فيه كل طرفٍ من الأطرافِ تحقيقَ أغراضهِ وأهدافهِ ومنعَ الطّرفِ الآخر من تحقيقِ ذلكَ بوسائلَ وطرقٍ مُختلفةٍ"[29]. وفي تعريفٍ آخرَ للصّراعِ "هو عمليّة من العمليّاتِ المُصاحبةِ لإعدادِ القرارِ السّياسي، ويَنْشُبُ إذا تعارضَتْ أهدافُ الفاعلين السّياسيّين بصورةٍ مُباشِرةٍ، وحينما يَقصدُ أحدُ طرفي الصّراع إيقاعَ خسارةٍ مُباشِرةٍ للطّرف الثّاني. كما أنّ الصّراعَ قَدْ يَنْتُجُ عن تناقضاتٍ بين مصالحَ الطّبقاتِ التي تُفضي لانقساماتٍ حادّةٍ في المُجتمعِ، كما أنَّ الصّراعَ قَدْ يعني الصّدامَ بقصدِ الاحتواءِ وقد ينتهي بالافتراقِ، وهناكَ ثلاثةُ نماذجَ أساسيّةٍ للصّراعِ هي القتالُ والمُباریاتُ والمُناقشاتُ أو الجدلُ"[30].

---

[26] ناصيف يوسف حتي، **النّظرية في العلاقات الدّولية**، بيروت، دار الكِتاب العربي، 1985، ص157.

[27] محمد السيّد سليم، **تحليل السّياسة الخارجيّة**، ط2، بيروت، دار الجيل، 2001، ص12.

[28] حسين بوقارة، "مُحاضرة في مِقياس: السّياسة الخارجيّة المُقارنة"، ألقِيَت على طلبة الماجستير في جامعة قسنطينة، 2003.

[29] عبد الوهاب الكيّالي، **موسوعة السّياسة**، الجزء الثالث، ط2، بيروت، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنشر، 1990، ص632.

[30] إسماعيل عبد الفتّاح عبد الكافي، **المَوسوعة المُيسّرة للمُصطلحات السّياسيّة**، م.س، ص263.

والصّراعُ حالةٌ مُتطوّرةٌ ومرحلةٌ مُتقدّمةٌ من الأزمةِ والنّزاعِ، حيثُ تجاوزتْ التّهديدَ إلى الاستعمالِ الفعليّ والمُباشِرِ للقوّةِ والعُنفِ المُسلّح، وبالتّالي فإنَّ حالةَ الصّراعِ من حيثُ الدّلالةِ أقوى تعبيراً عن الخلافِ وتعارضِ المصالحِ ووجهاتِ النّظرِ بينَ الطّرفين. **والصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ:**

يُشار به إلى الخِلافِ السّياسيّ والتّاريخيّ والأزمةِ الإنسانيّةِ في فلسطينَ بدءاً من عامِ (1897)* وحتّى الوقتِ الحاليّ مع اليهودِ؛ وبدأ هذا الصّراعُ بشكلٍ جذريّ بالهجرةِ اليهوديّةِ إلى فلسطينَ، واستيطانِ اليهودِ على أرضِها، وما نتَجَ من جرّاءِ ذلكَ من ارتكابِ إسرائيلَ والعصاباتِ الإسرائيليّةِ المجازرَ بحقّ الفلسطينيّين كدير ياسين وكُفر قاسم وخانيونس وغيرها، تخلَّلها حملةُ تطهيرٍ عرقيٍّ وعمليّةُ تهجيرٍ كبرى للفلسطينيّين من قُراهِم ومُدنهِم وأرضهِم واحتلالِها من اليهودِ. ويَنظرُ الفلسطينيّون إلى أرضِ فلسطينَ باعتبارِها وطنِهم التّاريخيّ الذي عاشوا فيه لآلافِ السّنين، وأنّهُ وطنٌ مُحتلٌّ، في المُقابلِ يَعتبرُ اليهودُ أرضَ فلسطينَ أنّها "أرضُ الميعادُ" التي وُعدوا بها وفقاً لنُصوصِ توراتِهم، وفي السّياقِ الإسلاميّ فإنّها أراضي وقفٍ إسلاميٍّ لا يجوزُ التّفريطَ بها أو التّنازلَ عنها لأحدٍ منذُ العُهدةِ العمريّةِ. وقد نشأَ الصّراعُ بينَ الفلسطينيّين واليهودِ في أوائلَ القرنِ العشرين، وبلغَ ذروتهُ عنْدَ إعلانِ قيامِ دولةِ إسرائيلَ عامَ (1948) على الأرضِ الفلسطينيّةِ.

7. الإستراتيجيّة (The Strategy):

ويُطلق عليها علمُ التّخطيطُ، وهي بصفةٍ عامّةٍ مُصطلحٌ عسكريٌّ بالأساسِ وتعني الخطّةَ الحربيّةَ، وهي فنٌّ من فنون التّخطيطِ للعمليّاتِ العسكريّةِ قبلَ نُشوبِ الحربِ، وفي نفسِ الوقتِ فنٌّ إدارةِ تلكَ العمليّاتِ أثناءَ نُشوبِ الحربِ أو عقبَ نُشوبِها. وتُعرّفُ على أنّها "فنٌّ استخدامِ القوّةِ للوُصولِ إلى أهدافِ السّياسةِ، مع استخدامِ الوسائلِ التي لدينا أفضلَ استخدامٍ"[31].

* المؤتمر الصّهيوني الأوّل للمنظّمة الصّهيونيّة، عقد بزعامة تيودور هرتزل (Theodor Herzl) في مدينة بازل بسويسرا يوم (29آب/أغسطس1897)، نجح تيودور هرتزل في التّرويج لفكرة استعمار فلسطين وإقامة وطن لليهود فيها.

[31] محمّد نصر مهنّا، **العُلوم السّياسيّة بين الحَداثة والمُعاصرة**، الإسكندريّة، منشأة المَعارف، 2002، ص614.

وفي تعريفٍ آخرَ، تعرّفُ بـ"أنّها مجموعةٌ من الأهدافِ والغاياتِ طويلةِ المدى، والتي يبتغيها المُجتمعُ أو الفردُ، وهي تُطلقُ أحياناً على الغاياتِ ذاتِ الطّبيعةِ الأساسيّةِ، وعلى الأهدافِ المُحدّدةِ، وقدْ ترتكزُ الإستراتيجيّةُ على إحداهِما أو كليهِما، وهي ترسمُ أساليبَ الحركةِ في شكلٍ مُتعاقبِ الحلقاتِ أو المراحلِ وذلك وفقاً للمرامي العامّةِ على مستوى الدّولة، وكذلك تشملُ الوسائلَ الرّئيسيّةَ لبلوغ الغاياتِ ...ومن النّاحيةِ السّياسيّةِ أيضاً تعني تحديدَ الأهدافِ وتحديدَ القوّةِ الضّاربةِ وتحديدَ الاتّجاهِ الرّئيسيّ للحركةِ"[32].

8. الحِياد (Neutrality):

إنّ الهدفَ من التقيّدِ بمبدأِ الحِيادِ والحِياديّةِ هو التمتّعُ بثقةِ الجميعِ وضمانِها، وضمنيّاً فإنّ التّقيّدَ بِه يُعدُّ شرطاً للكفاءةِ المهنيّةِ والتي تتطلّبُ ثقةَ الجميعِ في المواقفِ كافّةً. وإنّ الحِيادَ يفرضُ عدمَ التصرّفِ بطريقةٍ يُمكنِها أنْ تُسهّلَ لأحدِ أطرافِ النّزاعِ أو الصّراعِ القيامَ بأعمالٍ عِدائيّةٍ.

ويُعرَّفُ الحِيادُ على أنّه "عدمُ الميلِ إلى أيّ طرفٍ من أطرافِ الخُصومةِ"[33]. والمُحايدُ هو "الشّخصُ الذي يتّخذُ موقفاً مُحايداً في مُناظرةٍ"[34]. أمّا الحِيادُ السّياسيُّ في معجمِ المعاني الجامعِ: "مذهبٌ سياسيٌّ يقومُ على عدمِ الانحيازِ إلى كتلةٍ سياسيّةٍ من الكتلِ المُتصارعةِ في الميدانِ السّياسيّ". كما فعلتْ سويسرا عندما رفضتْ الانضمامَ للأحلافِ السّابقةِ النّاتو ووارسو.

9. الانحياز (Aligned):

وهو عبارةٌ عن الانضمامِ إلى فريقٍ دون فريقٍ، وتفضيلٌ نُخبويٌّ لفريقٍ على حسابِ فريقٍ، والميلُ لفريقٍ بسببِ الأهدافِ والتوجّهاتِ والمشاعرِ والعواطفِ وبسببِ تشابُهِ الأيديولوجيا. وبالتّالي يُثيرُ الانحيازُ النّعراتَ والطّائفيّةَ والعنصريّةَ ويؤجّجُ منَ النّزاعاتِ والصّراعاتِ، ويُصَعّبُ من حلّها أو إنهائِها.

10. الاستيطان (Settlement):

---

[32] إسماعيل عبد الفتّاح عبد الكافي، **المَوسوعة المُيسّرة للمُصطلحات السّياسيّة**، م.س، ص38.

[33] مَجْمَعْ اللّغة العربيّة، **المُعجَم الوَسيط**، ط4، القاهرة، مكتبة الشّروق، 2004، ص139.

[34] أحمد مختار عمر، **مُعجَم اللّغة العربيّة المُعاصر**، ط3، القاهرة، عالم الكتب، 2008.

ويُعرّفُ على أنّهُ عمليّةٌ اجتماعيّةٌ اقتصاديّةٌ، تُهاجرُ فيه جماعةٌ بشريّةٌ من أرضِها إلى أرضٍ أخرى؛ لإقامةِ مُجتمعاتٍ بشريّةٍ[35]. في حينَ يعرّفهُ عبد الوهاب المسيري، على أنّهُ "انتقالُ كتلةٍ بشريّةٍ منْ مكانِها وزمانِها إلى مكانٍ وزمانٍ آخرَ؛ حيثُ تقومُ الكتلةُ الواحدةُ بإبادةِ السّكانِ الأصليّين أو طردِهم أو استبعادِهم، أو خليطٍ من كلِّ هذه الأمورِ"[36].

11. الوِساطَة أو الطّرَف الثّالث (Mediation):

وهيَ من الأساليبِ السّلميّةِ المَشهورَةِ في حَلِّ النّزاعاتِ، عن طريقِ تَدخُّلِ طرفٍ ثالثٍ لِيُوَفِّقَ بينَ إدّعاءاتِ الأطرافِ المُتنازِعةِ، بِدعوَتِهم إلى حلِّ الخلافاتِ القائِمةِ بينَهُم من خلالِ المُفاوضاتِ، أو إعادةِ استئنافِها، إنْ كانَتْ قَدْ قُطعَتْ أو وَصلَت إلى طريقٍ مَسدودٍ[37].

12. يَهودِيّة الدّولة (Jewish state):

ويَقصِدُ بِها الإسرائيليّون أنْ تكونَ الدّولةُ دينيّةً، تَستَمِدُّ شرعيّتُها من العهدِ القديمِ ومن التّراثِ اليهوديّ، وتكونُ وطناً لليَهودِ أينما وُجِدوا وبإمكانِهم العودةِ إليها متى شاءوا، وكافّة المواطنين غير اليهودِ من الدّرجةِ الثّانيةِ، وهو مُصطلحٌ ليسَ حديثَ العَهدِ بل كانَ أحدُ ركائِزَ الفِكرِ الصّهيونيّ؛ فقَدْ ظَهَرَ في المُؤتمرِ الصّهيونيّ الأوّلِ في مدينةِ بازل بسويسرا عام (1897). ويجبُ التّفريقَ بين مُصطلحِ يَهوديّةِ الدّولةِ وبين مُصطلحِ دولةِ اليهودِ؛ فمُصطلَحُ دولةُ اليهودِ يعني مكانُ تَجمّعِهم بِصرفِ النّظرِ عمّن يُمارِسُ أو لا يُمارِسُ الطّقوسَ الدّينيّةَ اليهوديّةَ[38].

---

[35] **المَوسوعة العربيّة العالميّة**، م2، دمشق، مؤسّسة أعمال المَوسوعة للنّشر والتّوزيع، 2002، ص720.

[36] عبد الوهّاب المسيري، **الصّهيونيّة والعُنف: مِن بِداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، ط3، القاهرة، دار الشّروق، 2009، ص101.

[37] عماد لبيد، **"مُستقبل أطروحة حل الدّولتين في ظل الزّحف الاستيطاني الإسرائيلي في عهد الرّئيس الأمريكي دونالد ترامب"**، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001-2018)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2018، ص118.

[38] عبير عبد الرحمن ثابت، "تأثير فِكرة يَهودِيّة الدّولة الإسرائيليّة على مُستقبل القضيّة الفلسطينيّة"، في: مجلّة جامعة الشّارقة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، ع51، يونيو/حزيران2015، ص ص1-28، ص4.

الفصلُ الثّاني

مؤسّساتُ صنْعِ القرارِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ

ومُحدّداتِها تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ

الفصلُ الثّاني

2. مؤسّساتُ صنْعِ القرارِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ

ومُحدّداتِها تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ

1.2 تمهيدُ

يَصفُ كلٌّ مِنْ مايكل كوكس (Michael Cox) ودوج ستوكس (Doug Stokes) في كتابِهما عنِ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ "US Foreign Policy"، نظامَ الحُكْمِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ بأنّهُ "نموذجٌ معقّدٌ منْ تقاسمِ السّلطةِ، والكبحِ المُتبادلِ"[39]، مع وجودِ دورٌ محوريٌّ للسّلطة التّنفيذيّة (الرّئاسة الأمريكيّة) في صناعة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة، دونَ أنْ يعني ذلك عدم تدخّل أو تهميش لباقي المؤسّساتِ السّياسيّةِ والتّشريعيّةِ الأخرى، وإغفالِ دورَها وتأثيرَها في صناعةِ القرارِ والسّياسةِ الخارجيّةِ.

وتتوزّعُ عمليّةُ صنْعِ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ والقرارِ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، على مجموعةٍ مكوّنةٍ من خمسةِ فاعلين رئيسيّين، مع اختلافٍ في أحجامِ وأوزانِ تأثيرهما على صناعة القرار السّياسي الخارجي، وهما على النّحْوِ التّالي: الرّئيس، السّلطةِ التّشريعيّة (الكونجرس)، جماعات الضّغطِ، الرّأيِ العامِ، ووسائلِ الإعلامِ[40]. ويتّضحُ مبدأُ تقاسمِ السّلطةِ بشكلٍ كبيرٍ في الدّيناميكيّةِ التي تربطُ كلّاً مِنَ الرّئيس من جهةٍ والكونجرس من جهةٍ أخرى، وذلكَ في أربعةِ مجالاتٍ رئيسيّةٍ تتمحورُ حولَ الحربِ والمعاهداتِ وتعيينِ أعضاءِ الحكومةِ والسُّفراءِ والتّجارةِ الخارجيّةِ.

وَمِنَ انعكاساتِ ما سبَقَ على صُنعِ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ والقرارِ على سبيلِ المثال، يَمنحُ دستورُ الولايات المتّحدة الأمريكيّة الرّئيس (رأس السّلطة التنفيذيّة) صفة القائدِ الأعلى للقوّاتِ المسلّحةِ، في حينِ يَمنحُ الكونجرس سلطةَ إعلانِ الحربِ والموافقةَ على موازنةِ

---

[39] Michael Cox, Doug Stokes, **US Foreign Policy**, Second Edition, The United States: Oxford University Press, 2012, p111.

[40] Jentleson Bruce, **American Foreign Policy: The Dynamics Of Choice In The 21st Century**, Fourth Edition, New York and London, W.W Norton and Company, 2010, p29.

الدّفاعِ –بينما توفّر المادّة الثّانية من الدّستور السّلطة للرّئيس لتوجيه الجيش، باعتباره القائد الأعلى للقوّات المسلّحة–. أمّا فيما يتعلّقُ بالاتّفاقيّاتِ الدّوليّةِ، فالرّئيس مخوّلٌ بإجراءِ التّفاوضِ والتّعاقدِ والتّعاهدِ معَ الدّولِ، في حينِ يتمحورُ دورُ الكونجرس بالمصادقةِ على هذهِ التّعاقداتِ والمعاهداتِ.

2.2 السّلطةُ التّنفيذيّةُ والقضيّةُ الفلسطينيّةُ

تُعطى صلاحيّاتُ السّلطةِ التّنفيذيّةِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ للرّئيسِ، حيثُ يَجْمَعُ في آنٍ واحدٍ صلاحيّاتِ رئيسِ الدّولةِ ورئيسِ الحكومةِ، مِمّا يجعلُ النّظامَ الأمريكيَّ نظاماً رئاسيّاً بامتياز. ويُعَدُّ الرّئيسُ الأمريكي الرجلَ الصّانعَ الأوّلَ للسّياسةِ الخارجيّةِ والقرارِ، حيثُ تنصُّ المادّةُ الثّانيةُ مِنْ دستورِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ "إنَّ رئيسَ الجمهوريّةِ هو القائدُ العامِ للجيشِ والبحريّةِ الأمريكيّةِ وقوّاتِ ميليشيا الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ ...وللرّئيسِ سلطةُ عقدِ الاتّفاقيّاتِ وتعيينُ السّفراءِ والقناصلِ"[41]. كما تُعطي المادّةُ السّابقةُ مُطلقَ الحريّةِ للرّئيسِ للاعتراضِ ضدَّ أيَّ مشروعٍ يُوافقُ عليه الكونغرس.

وعلى الرّغمِ مِنْ أنَّ السّياسةَ الخارجيّةَ الأمريكيّةَ تصنَعُها مؤسّساتٍ مُتعدّدةٌ، وهيَ ثابتةٌ في المحدّداتِ والأهدافِ، إلّا أنَّ للرّئيسِ دوراً محوريّاً في اختيارِ التّوجّهاتِ والسّياساتِ الخارجيّةِ، خصوصاً في ما يتعلّقُ بالصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، مثالٌ على ذلكَ: قرارُ الرّئيسِ ترامب بإغلاقِ مكاتبَ منظّمة التّحرير الفلسطينيّة في واشنطن بتاريخ (10أيلول/سبتمبر2018)، وقطعِ الدّعمِ المالي والمُساعداتِ عن السّلطةِ الفلسطينيّةِ، ووقف الدّعمِ الموجّهِ لوكالةِ الغوثِ وتشغيلِ اللّاجئين (الأنروا)، ونقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ من تل أبيب إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، والاعترافِ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ. وقدْ كانَ لسياساتِ وقراراتِ ومواقفِ رؤساءِ الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة السّابقين مِنَ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلام الفلسطينيّة الإسرائيليّة، دورٌ بالغُ الأثرِ على حقوقِ الفلسطينيّين المشروعة، وما آلتْ إليهِ الأمورُ حتّى يومِنا هذا منْ تَشرذم قضيّتهم وعدم تحديدهم لمصيرهم.

---

[41] حسين الشّريف، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة: اتّجاهاتها وتطبيقاتها من الحرب العالميّة الثّانية إلى النّظام الدّولي الجديد**، القاهرة، مطابع الهيمنة المصريّة العامّة للكتاب، 1994، ص19.

وقدْ كانَ لغيابِ تأثير الأنظمةِ الملكيّةِ في الخليجِ العربيّ، وتأثيرِ السّياسةِ الدّاخليّةِ الأمريكيّةِ المدفوعةِ بجماعاتِ الضّغط، وعدمِ الاكتراثِ بالحقوقِ الفلسطينيّة، دوراً بارزاً في إذعان رؤساءِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة عُموماً لإسرائيلَ ومؤيّديها الأمريكيّين، وفي رفض الدّفاعِ بِقوّةٍ عنِ الحقوقِ الفلسطينيّةِ الوطنيّةِ والسّياسيّةِ الثّابتةِ[42]، مِمّا أدّى لنيلِ إسرائيلَ مُبتغاها ومرادَها واستبعادِ وعرقلةِ أيَّ حلٍّ سِلميٍّ وعادلٍ للصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ على أساس قرارات الشّرعيّة والمرجعيّة الدّوليّة من ناحية، والاستفرادِ بالشّعبِ الفلسطينيّ وتحميلهِ دائماً السّببَ في استمرارِ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ وفَشَلِ عمليّةِ السّلام الفلسطينيّة الإسرائيليّةِ من ناحيةٍ أخرى.

1.2.2 رؤيةُ الرّئيسُ ترامب للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ تِجاهَ الشَّرْق الأوْسَطِ

مِنْ أَهمّ المبادئِ الحاكمةِ لتوجُّهاتِ الرّئيسِ ترامب في السّياسةِ الخارجيّةِ تِجاهَ الشّرقِ الأوْسَطِ، أمْنُ إسرائيلَ وتحقيقُ مصالحِها في المنطقةِ، ومواجهةُ الإرهابِ واحتواءُ الإسلامِ السّياسي؛ واعتبارهِ أَحدَ أَهَمّ التَّهديداتِ التي تُواجِهُ الولاياتَ المتّحدةَ الأمريكيّةَ، للحفاظِ على الوضع القائم في المنطقةِ ومنعِ حدوثِ تغييراتٍ جذريّةٍ أو هامشيّةٍ تتناقض مع مصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيل.

والمراقِبُ والمتَتَبّعُ لرؤيةِ الرّئيسِ ترامب للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ تِجاهَ الشّرقِ الأوسطِ، لا يَجدُ صعوبةً في تحديدِ أربعةِ ركائزَ أساسيّةٍ تحكُمها، وَهيَ:

أ. عودةُ خطابِ التّفوّقِ المُطْلقِ للنّفوذِ الأمريكيّ تِجاهَ العالَمِ الإسلاميّ، واستحضارُ لسرديّاتِ الوصايةِ وشرعيّةِ التّدخّلِ المُباشرِ لحمايةِ المصالحِ الأمريكيّةِ، وليْسَ لتغييرِ الأنظمةِ.

ب. يَفترِضُ الرّئيسُ ترامب، ضرورةَ حمايةِ الأمنِ القوميّ الأمريكيّ بِكلّ السُّبلِ المتاحةِ، ولكنْ دونَ اهتمامٍ بنشرِ الدّيمقراطيّةِ أو مبادئَ حقوقِ الإنسانِ أو حتّى الشّرعيّة والمرجعيّة الدّوليّة.

ج. قناعةُ الرّئيسِ ترامب، بأنَّ استرجاعَ الأمجادَ الأمريكيّةَ يستوْجِبُ تقويةَ الاقتصادِ؛ منْ خِلالِ بَسْطِ السّيطرةِ على نفطِ الشّرقِ الأوسَطِ، والنّظر إلى دول الخليج العربيّ وبالذّات إلى المملكة

---

[42] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، م.س، ص45.

العربيّة السّعوديّة بأنّها البقرة الحلوب التي لا تملك إلّا المال، الذي يجب أن تدفعه مقابل (الحماية) الأمريكيّة لها ولدول الخليج.

د. شرعيّةُ التّدخّلِ المستمرّ في شؤونِ المنطقةِ العربيّةِ، لا يُمكِنُ تسويغُها إلَّا مِنْ خلالِ تضخيمِ الخطر الإيراني والخطرِ الإرهابيّ لتنظيمِ الدّولةِ وغيرِهِ من الجماعاتِ، التي يلخّصُها الرّئيسُ ترامب بعبارتِهِ "الإرهابُ الإسلاميُّ"[43]، والخطر الإيراني.

وحتّى تتضّحَ الرُّؤيةُ، فَإنَّ جملةَ مُرتكزاتِ هذهِ التّوجّهاتِ الأوّليّةِ للسّياسةِ الخارجيّةِ للرّئيسِ ترامب، تتجذَّرُ مِنْ منطقيْن ميّزا السّلوكَ الخارجيَّ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، منْذُ الحربِ العالميّةِ الثّانيةِ، وهُما الإستراتيجيّةُ الكبرى والاستثناءُ الأمريكيُّ.

حيثُ ترتبطُ السّياسةُ الخارجيّةُ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، بِتَطوّرِ ما يُعرفُ بالإستراتيجيّةِ الكُبْرى، ذاتَ المناحي الأمنيّة والاقتصاديّة، والحفاظِ على المصالحِ القوميّة ضِمْنَ إطارِ السّياسةِ الدّوليّةِ. ويعرِّفها دانيال دريزنر (Daniel Drezner) على أَساسِ أَنَّها مخطّطٌ يُحدّدُ المصالحَ القوميّةَ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، وطرقَ العملِ على تحقيقِها والدّفاعِ عنْها[44]. وقدْ بَيّنَ حِرْصُ كلُّ الإداراتِ الأمريكيّةِ ورؤساءِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ على تطويرِ إستراتيجيّتهم، دونَ القطْعِ مع التّوجّهاتِ الرّئيسيّةِ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ. وقدْ تصرَّفَتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ وَرَسمتْ تَصوّراتِها الجيوسياسيّةَ على مرتكزاتٍ داخليّةٍ ذاتَ بُعْدٍ قوميّ، تَتَّسِمُ بالمثاليّةِ التي يُرَوّجُ لها للرأْيِ العامِ المحلّيّ والدّوليّ، على أَنَّها واجبٌ مقدّسٌ، يُعْطيها ويُشرّعُ لها نَشْرُ قِيَمِ الحرّيةِ والعدالةِ والحضارةِ والقيمِ في أرجاءِ العالَمِ، وخصوصاً في منطقةِ العالَمِ العربيّ والإسلاميّ.

أمّا بالنّسبةِ للاستثْناءِ الأمريكيّ، فقَدْ حَظِيَ هذا المفهومُ باهتمامِ الإداراتِ الأمريكيّةِ ورؤساءِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ؛ حيْثُ عَمِلَتْ التّغيّراتُ الاجتماعيّةُ والاقتصاديّةُ داخِلَ المجتمعِ الأمريكيّ، والّتي صارت بموجَبِها دولةً متقدّمةً ذاتَ تنوّعٍ عرقيّ وثقافيّ، بالإضافةِ إلى تدخُّلِها الحاسمِ في إنهاءِ الحربِ العالميّةِ الثّانيةِ، بتعميقِ الاعتقاد بأنَّ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ

---

[43] سهام الدّريسي، "اتّجاهات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة نحو المنطقة العربيّة: قراءة في مضامين خطابات الرّئيس دونالد ترامب"، موقع مركز الفكر الإستراتيجي الإلكتروني، (25آذار/مارس2018)، متحصّل عليه بتاريخ (8أيلول/سبتمبر2018)، ص ص5-6، https://tinyurl.com/ycwplxng.

[44] المرجع السّابق نفسه، ص6.

هيَ في حَدّ ذاتِها أيديولوجيّاً النّجاح والازدهار والقيم الكونيّة[45]. وقدْ لَقِيَ هذا التّوجُّهُ الأيديولوجي على مستوى السّياسةِ والعلاقاتِ الخارجيّةِ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ إقبالاً ورواجاً لدى الرّأي العام الأمريكي، واعتُبِرَ محفّزاً للمشاعرِ الوطنيّةِ، ومسوّغاً للدّورِ القياديّ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ وتدخّلاتِها في شؤونِ العالَمِ.

وقَدْ سَمَّى الرّئيسُ ترامب الاستثناءَ الأمريكي ومضمونَه بالعبقريّةِ الأمريكيّةِ في العلاقاتِ الدّوليّةِ[46]، ويَحرِصُ رؤساءُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ على التّنصيصِ عليه في الخطاباتِ السّياسيّةِ تحتَ ضغوطِ كلّ تَهْديدٍ لأَمْنِها القوْمي أو مصالحَها في العالَمِ.

2.2.2 أبرزُ ملامحِ سياسةِ الرّئيسِ ترامب الخارجيّةِ

إنَّ الخصائصَ الشّخصيّةَ لأيّ سياسيٍّ تتأثّر بنفسيّتِهِ وتكوينِهِ وخبرتِه، وبيئته وتنشئته أو وظيفته السّابقة ...إلخ، حيثُ تنعكسُ هذه السّمات على طريقةِ عملِهِ وسياساتِهِ وتصوّراتِهِ وقناعاتِهِ تِجاهَ مُختلفِ الأمورِ والقضايا، وعلى الرّغمِ مِنْ أنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ تَحكُمُها وتسيّرُها مؤسّساتٍ؛ تحدُّدُ الإطارَ العامَ لتوجّهاتِها وسياساتِها المختلفةِ، إلّا أنَّ الرّئيسَ يبْقَى لهُ هامِشٌ مِنَ التّأثيرِ والقدرةِ على فرْضِ بعضِ قراراتِهِ وسياساتِهِ وقناعاتِهِ الشّخصيّةِ، الّتي تتأثّر بالسّمات سالفة الذّكر.

وإذا كانَ البعْضُ يعتبرونَ شخصيّةَ الرّئيسِ ترامب بأنّها جدليَّة وتشكّلُ الاستثناءَ بينَ الرّؤساءِ الأمريكيّين، وتختلفُ كلّيّاً عمّا يُعرفُ به المواطنونَ الأمريكيّونَ، إلّا أنَّ آخرونَ يروْنَ أنّهُ يمثّلُ فِعْلاً حقيقةَ الشّخصيّةَ الأمريكيّة، أو "الرّجلَ الكوبوي" أو "الرَّجل الأبيض" الذي يتّسِمُ بالعُدوانيّةِ والعنجهيَّةِ تِجَاهَ الآخرِ والتكبُّرِ واحتقارِ الآخرين، كما يَرى هؤلاءُ أنَّهُ يُجسّدُ طبيعةَ الدّولةِ الأمريكيّةِ في عُمقِها والمتميّزةِ بالغطرسةِ والتجبُّرِ[47]، ولذلكَ فإنَّ خصائصَ شخصيّةِ الرّئيسِ

---

[45] المرجع السّابق نفسه، ص7.

[46] المرجع السّابق نفسه، ص7.

[47] إبراهيم بعزيز، "**تداعيات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد ترامب على منطقة الخليج**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017، ص398.

ترامب، التي تبدو بوضوحٍ في أفكارهِ السّياسيّةِ وسياساتهِ وتصرُّفاتهِ وتصريحاتهِ المُتناقضةِ إلى حدٍّ كبير، ستنعكسُ بلا شكٍّ على سياستهِ الخارجيّةِ.

وحتّى تَتّضحُ الرّؤيةُ، فإنَّ أبرزَ ما يُميّزُ ملامحَ سياسةِ الرّئيسِ ترامب الخارجيّة، يُمكن إجمالها في النّقاط التّالية:

أ. يَتبنَّى الرّئيسُ ترامب في سياستهِ الخارجيّةِ مبدأ "أمريكا أوّلاً"، كهدفٍ عامٍ في سياستهِ الخارجيّةِ، بمعْنى أنّهُ لا يجبُ على الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ أنْ تُؤمّنَ مصالحَ غيرِهَا أو تَضَعَها على حساب مصالِحَها، معْ ضرورةَ الالتزامِ بالمصالحِ الأمريكيّةِ والتّعاملِ مَعَها على أساسِ أنَّها الدّافعُ الأساسيُّ لأيّ تحرّكٍ على مستوى السّياسةِ الخارجيّةِ. فأمريكا ليسَ علَيْها أنْ تَتحمَّلَ عِبْءَ حمايةِ أو الدِّفاعِ عَنْ دُوَلٍ أخْرى دونَ مُقابلٍ. ولتوضيحِ ذلك نُشيرُ إلى مئاتِ المليارات مِنَ الدّولاراتِ التي دَفَعَها وليُّ العهدِ السّعوديّ محمّد بنْ سلمانِ للرّئيسِ ترامب؛ مُقابلَ حمايةِ واشنطن للسّعوديّةِ وأمْنِها ومصالحِها. فقَدْ احتضنت الرّياض يوم (20مايو/أيار2017) قمّةً بين الرّئيس ترامب والملك السّعوديّ سلمان بن عبد العزيز، جرى خلالها بحث العلاقات بين البلدين والسّبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات، وخلال هذه القمّة السّعوديّة الأمريكيّة وقّعَ الملك سلمان والرّئيس ترامب عدّة اتّفاقيّاتِ تعاونٍ عسكريٍّ ودفاعيٍّ وتجاريٍّ بقيمة (460) مليار دولارٍ، فيما قال وزير التّجارة السّعودي ماجد القصبي: "إنَّ بلاده منحت تراخيص للاستثمار بالمملكة لـ (23) من كبرى الشّركات الأمريكيّة"[48].

أمّا بالنّسبةِ لإسرائيل فالأمر يختلفُ كليّاً؛ فالرّئيسُ ترامب لا يرى أنَّ هناك حاجةً لكي تدْفَعَ إسرائيل ثمناً لحمايتِها وسلامة أمنِها واستقرارِها، فهي مصلحةٌ إستراتيجيّةً للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ تتمثّلُ في تحقيقِ مصالحَ وأهدافِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ، حيث تقوم أمريكا بدعمها ماليّاً واقتصاديّاً وسياسيّاً وحمايتِها عسكريّاً، وهي في هذا الوضع بمرتبة الاستثناء عن باقي كلِّ دول العالَمِ.

[48] "ترامب بالسّعوديّة.. 460 مليار دولار وثلاث قمم"، موقع موسوعة الجزيرة الإلكتروني، (21أيار/مايو2017)، مُتحصّل عليه بتاريخ (19أيار/مايو2019)، http://tinyurl.com/y3onv87p.

ب. يُعدُّ الرّئيسُ ترامب منْ أصحابِ "مبدأِ العزلةِ" (Isolationist) في السّياسةِ الخارجيّةِ؛ حيثُ يَرى أنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ ليْسَ عليْها أنْ تتدخّلَ في تنظيمِ شؤون العالَمِ من حوْلِها وحلِّ مشاكلِهِ، ويتجنَّبُ في سياستهِ الحديثَ عَنِ العالميّةِ (Globalism). لذا يَغْلبُ على خطابهِ الرّوحُ القوميّةُ بل ويعظِّمُ منْ أهميّةِ الدّولةِ القوميّةِ كمَا أشارَ صراحةً في خطاباتهِ عن سياستهِ الخارجيّةِ، وهوَ بذلكَ يُخالِفُ سياسةَ الرّئيسِ السّابقِ أوباما الذي تَمسَّكَ بمبدأِ العالميّةِ.

ج. لا يؤمِنُ الرّئيسُ ترامب بفكرةِ التّدخّلِ الإنسانيّ (Humanitarian Intervention) كأساسٍ أو دافعٍ للتّدخُّلِ في الشّأْنِ الدّاخليّ للدّولِ، طالما الأمرُ لم يَمِسْ المصالحَ الأمريكيّةَ فلا داعيَ لتورّطِ القوّاتِ الأمريكيّةِ والسّياسةِ الأمريكيّةِ في هذا الشّأنِ. لكنْ عندما يتعلّقُ الأمرُ بمصالحِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، يجبُ عليْها التّدخّلَ العسكريَّ الأحاديَّ الذي لا تعتمدُ فيها على أطرافٍ أخْرى (Militaristic And Unilateral interventionist). ويحاولُ الرّئيسُ ترامب فرْضَ المصلحةَ (البراغماتيّة) في مجالاتِ حقوقِ الإنسانِ والحريّاتِ الفرديّةِ الّتي تُخَصَّصُ لها وزارةُ الخارجيّةُ الأمريكيّةُ تقاريرَ سنويّةٍ عنْ سجلّاتِ تِلْكَ الدُّولِ وغيرِها، في انتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ والحرّياتِ الفرديّةِ، وتشكّلُ مرجعاً أساسيّاً لدى أعضاءِ الكونغرس أثناءَ سجالاتِهم بشأْنِ التّعاوُنِ أو إبرامِ صفقاتِ الأسلحةِ معَ الحكوماتِ العربيّةِ[49]. فهُوَ يُطالِبُ التّراجعَ عَنِ المطالبةِ باحترامِ حقوقِ الإنسانِ والحرّياتِ الفرْديّةِ، ويتجلّى ما سبَقَ في سياستهِ الخارجيّةِ بتقديمِ الدَّعْمِ والمعوناتِ للأنظمةِ الدّكتاتوريَّةِ المُتسلّطةِ، مثلُ نظامِ عبدِ الفتّاحِ السّيسي في مصْرَ والأنظمة العائليّة الاستبداديّة في الخليج العربيّ، ودعْمِهِ لليمين الإسرائيليّ بقيادة نتنياهو وإسرائيلَ.

د. يُعارضُ الرّئيس ترامب الهجرةَ؛ فهوُ أكثرُ توجُّهاً للتّأكيدِ على أنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ تقتصرُ على مُواطِنيها (Anti-Immigrant and Nativist)، فَهُوَ يَسْعى إلى تقليصِ معدّلِ الهجرةِ إلى الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، بل أحياناً يصلُ إلى حدِّ منْعِ فِئاتٍ معيّنةٍ منَ الانتقالِ إلى الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، مثلُ منْعِهِ مسلمي بعض البلدان العربيّة والإسلاميّة مِنَ السَّفرِ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ وتَوَعُّدِهِ بترحيلِهم، وتحديدُهُ عِدَّةَ بُلْدانٍ عربيّةٍ يُمنعُ على مواطنِيها السّفرُ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، لاعتبارِهم تهديدٌ كبيرٌ للأمنِ القوميّ الأمريكيّ.

---

[49] محمد الشّرقاوي، "حصيلة مئة يوم: براغماتيّة ترامب في مواجهة كوابح داخليّة وخارجيّة"، موقع مركز الجزيرة للدّراسات الإلكتروني، (3أيار/مايو2017)، متحصّل عليه بتاريخ (5أيلول/سبتمبر2018)، ص11، https://tinyurl.com/y3w9x2vk.

هـ. يَتبنَّى الرّئيسُ ترامب مبْدأَ الحمايةِ التّجاريّةِ للسّوقِ الأمريكيّ (Protectionist)، بجانبِ أنّهُ يُشكّكُ في مدى فعاليّةِ وتأثيرِ الاتّفاقيّاتِ والمُعاهداتِ التّجاريّةِ الدّوليّةِ والتّحالفاتِ التّجاريّةِ الدّوليّةِ؛ حيثُ يعتبرها غالباً ما تكونُ في مصلحةِ الطّرفِ الآخرِ على حسابِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، وإنّها على أَقلّ تقديرٍ تَنْتُجُ عنْها سلبيّاتٌ تَضرُّ بالاقتصادِ والسّوقِ الأمريكيّ. وفي هذا الإطارِ ينتقدُ بشدّةٍ اتّفاقيّاتِ النّافتا (Nafta) واتّفاقيّةِ تي تي بي (TTP)[50].

و. إنَّ التّوجُّهَ للرّئيس ترامب نَحْوَ الشّرقِ الأوْسطِ أكثرَ ميْلاً لإسرائيلِ ودولِ الخليجِ، على عكسِ التّوجُّهِ نَحْوَ إيرانَ والذي كان يُميِّزُ إدارةَ أوباما. كما أنَّ التّعاملَ معَ الحلفاءِ منَ الأنظمةِ العربيّةِ أكثَرَ تَعاونٍ منْ إدارةِ أوباما؛ حيثُ تأَخّرَ الرّئيسُ أوباما في تعاونهِ معْ بعْضِ تِلكَ الأنظمةِ العربيّةِ الحليفةِ، مِثل: النّظامَ المصريَّ، ولمْ يُظهِرْ أوباما العداءَ لثوراتِ الرّبيعِ العربيّ، على عكسِ الرّئيس ترامب الذي أظْهَرَ عداءَهُ لَها[51]. كما أنَّ الموقفَ مِنَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ في عهدِ الرّئيسُ أوباما، يُعْتَبرُ مغايِراً للموقفِ المُعادي الذي أعلنَ عنْهُ الرّئيس ترامب بسياساتهِ وقراراتهِ.

3.2.2 العوامِلُ الحاكمَةُ لسياسةِ الرّئيسِ ترامب الخارجيّةِ في تعامُلِهِ معَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

يَتّسِمُ النّظامُ السّياسيُّ الأمريكيُّ بالثنائيّةِ الحزبيّةِ، والتّناوبِ على تَولّي مقاليدَ الحُكمِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ بيْنَ الحزبِ الدّيمقراطيّ ذي الصّبْغةِ اللّيبراليّةِ المتحرّرةِ والحزبِ الجمهوريّ ذي الصّبْغةِ المحافظةِ، لذلك لكلّ حزْبٍ سياساتهُ وبرامجهُ الخاصّةُ التي يعملُ على تنفيذِها عنْدَ وُصولهِ لسدّةِ الحكْمِ. ويُعَدُّ الخطابُ السّياسيُّ لكلّ رئيسٍ أمريكيٍّ أحَدَ أبرزِ الأدواتِ والوسائلِ التي يستخدُمها؛ بهدفِ توضيحِ رؤيةِ إدارتهِ للسّياسةِ الخارجيّةِ نحْوَ العالَمِ بأسرهِ. ومِنَ

---

[50] يمني سليمان، "توجّهات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة عند دونالد ترامب"، موقع المعهد المصري للدّراسات السّياسيّة والإستراتيجيّة الإلكتروني، (21أيار/مايو2016)، متحصّل عليه بتاريخ (2آب/أغسطس2018)، ص ص2-3، https://tinyurl.com/y2pcsl27.

[51] شكلاط ويسام، **"باراك أوباما والسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تِجاهَ الشّرق الأوسط بين ثنائيتي التّراجع والانحسار"**، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017، ص201.

الضّروريّ الإشارةُ إلى أنَّ كلَّ رئيسٍ أمريكيٍّ جديدٍ تحكمُهُ عِدَّةُ عواملَ عنْدَ تعاملُهِ معْ ملفِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

ومِنَ العواملِ الّتي تحْكُمُ سياسةَ الرّئيسِ ترامب الخارجيّةِ في تعاملهِ معَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ[52]:

أ. حمايةُ المصالحِ الإسرائيليّةِ الإستراتيجيّةِ وضمانُ تفوّق إسرائيل في الشّرقِ الأوسطِ، فقَدْ حَرصتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ على استمرارِ دعمِها السّخيّ لحمايةِ المصالحِ الإسرائيليّةِ وضمانِ تفوُّقِها وتميُّزِها في منطقةِ الشَّرقِ الأوسَطِ، وذلكَ بغضّ النّظرِ عنْ هويّةِ الرّئيسِ الذي يَحكُم في البيتِ الأبيضِ. وفي ذاتِ السّياقِ، وقَّعت كلٌّ مِنْ إسرائيلَ والولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في (أيلول/سبتمبر 2016) قبلَ شهريْنِ مِنَ الانتخاباتِ الأمريكيّةِ وقبيل انتهاءِ ولايةِ الرّئيسِ أوباما، اتّفاقاً للمساعداتِ العسكريّةِ بقيمةِ (38) مليارَ دولارٍ للعشْرِ سنواتٍ القادمةُ، ارتفعتْ منْ خلالهِ قيمةُ المساعداتِ العسكريّةِ الأمريكيّةِ السّنويّةِ لإسرائيلَ منْ (3.1) مليارَ دولارٍ إلى (3.8) مليارَ دولارٍ[53]. وسَعَى الاتّفاقُ إلى ترسيخِ ودعمِ إسرائيلَ بهدفِ مواجهةِ التّحدياتِ في منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ المضّطربةِ، وخاصّةً فيما يتعلّقُ بالمِلَفِّ النوويّ الإيرانيّ، والحركاتِ الجهاديّةِ، والتّحدّياتِ لنزعِ الشّرعيّةِ عن إسرائيلَ على المستوى الدّوليّ، كما تدّعي الإدارة الأمريكيّة وإسرائيل.

ب. المحافظةُ على الإستراتيجيّةِ الأمريكيّةِ التّقليديّةِ تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، معْ إمكانيّةِ بُروزِ سياسةٍ انعزاليّةٍ سلبيّةٍ ستمكّنُ إسرائيلَ منْ تحقيقِ طموحاتِها وتطلُّعاتِها؛ فقَدْ قدَّرَ تقريرٌ سريٌّ صادرٌ عن وزارةِ الخارجيّةِ الإسرائيليّةِ بتاريخ (11تشرين ثاني/نوفمبر 2016)، أنَّ الرّئيس ترامب "لا يَرى الشّرقَ الأوسطَ على أنَّهُ استثمارٌ حكيمٌ، وأنَّهُ من المرجّحِ سوفَ يَسعى جاهداً للحدِّ منْ تورّطِ الولاياتِ المتّحدةِ في المنطقةِ"[54]، وبالنّظرِ إلى تصريحاتِ الرّئيس ترامب المتناقضةِ والمتخبّطةِ حوْلَ سياستهِ الخارجيّةِ، وخصوصاً حوْلَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

---

[52] محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، "الصّراع الفلسطيني–الإسرائيلي في منظور ترامب"، موقع مركز الجزيرة للدّراسات الإلكتروني، (1كانون أول/ديسمبر 2016)، متحصّل عليه بتاريخ (1تموز/يوليو 2018)، ص ص2–3، https://tinyurl.com/yymu788l.

[53] المرجع السّابق نفسه، ص3.

[54] المرجع السّابق نفسه، ص5.

وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، يبقى احتمالُ أنْ لا يحظى الصّراعُ الفلسطينيُّ الإسرائيليُّ وعمليّةُ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، انطلاقاً من الأسس التي قامت عليها باهتمامِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب على غِرارِ الإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ.

فقَدْ فقدَتْ الإداراتُ الأمريكيّةُ الاهتمامَ بالصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ والأملَ بتحقيقِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وخصوصاً بعْدَ فشلِ وزيرَ الخارجيّةِ الأمريكيّ جون كيري (John Kerry)، في تحقيقِ مُفاوضاتٍ ناجحةٍ بينَ الفلسطينيّينَ والإسرائيليّينَ في عام (2014). والجديرُ بالذّكْرِ أنَّ انتهاجَ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ سياسةً انعزاليّةً سيؤُدّي إلى تحقيقِ المصالحِ الإسرائيليّةِ؛ وأنْ تُوفّرَ ظروفاً مثاليّةً للحكومةِ الإسرائيليّةِ، وذلكَ بقمْعِ كُلَّ منْ ينتقدُ سياساتِها داخليّاً وخارجيّاً. وعَدَمَ السّماحِ لأيّ منظّمةٍ أو هيئَةٍ أو جهةٍ دوليّةٍ بتعطيلِ المخطّطاتِ الإستراتيجيّةِ لإسرائيلَ في التّوسّعِ الاستيطانيّ وضمّ مدينةَ القُدسِ المُحْتلّةِ، وإبقاءِ الحصارَ المفروضَ على قطاعِ غزّة، وترسيخِ السّيادةِ الإسرائيليّةِ على الضّفةِ الغربيّةِ عمليّاً على الأقل. وسيكونُ مِنَ المُستبعدِ أنْ تسمحَ إدارة الرّئيس ترامب –كسابقاتِها– لأيّ منظّمةٍ أو هيْئةٍ أو جِهةٍ دوليّةٍ بمخالفةِ هذه القاعدةَ. وبالتّالي فإنَّ انتهاجَ واشنطن هذه السّياسةَ الانعزاليّةَ سيعني أنَّ الفلسطينيّين سيُتركون في مواجهةِ ميزانٍ دوليٍّ مختلٍّ يميلُ لصالحِ إسرائيلَ، على حسابِ حقوقِهم وحرّيتِهم وتضحياتِهم.

ج. الأخذُ بعينِ الاعتبارِ التّطوّراتِ المضّطربةَ في منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ، في محاولةٍ للحفاظِ على مصالحَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ الحيويّةِ، فمِنْ غيرِ المتوقّعِ أنْ تنحرفَ السّياسةُ الخارجيّةُ لواشنطن بصورةٍ كبيرةٍ خلالَ الفترةِ القادمةِ؛ وذلكَ خوفاً من أن ينعكسَ أيُّ تغيّرٍ جذريٍّ في زيادةِ التّوتّراتِ والاضّطراباتِ في منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ، مِمّا سَيهدّدُ مصالحَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ الإستراتيجيّةِ. لذلكَ فمنَ المرجَّحِ أنْ تحافظَ إدارةُ الرّئيسِ ترامب على الثّوابتِ والمحدّداتِ الأمريكيّةِ التي ميّزتْ سياساتِ الإداراتِ الأمريكيّةِ المُتعاقبةِ خلالَ العقودِ الماضيةِ، ولكن مع زيادةٍ في درجةِ التّشدّدِ والحِدّةِ ضدَّ ما يُسمّونَ أعداءَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ وإسرائيلَ.

4.2.2 دوْرُ فريقِ الرّئيسِ ترامب في الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

منذُ دخولِ الرّئيسِ ترامب إلى البيتِ الأبيضِ في (20كانون ثاني/يناير 2017)، والتّغييراتِ في إدارتهِ لم تتوقّفْ، وطالَتْ هذه التّغييراتُ العديدَ مِنَ المسؤولين في مواقعَ مختلفةٍ ولم تستثني حتّى أقربَ المقرّبينَ لهُ، سواءً بالإقالةِ أو الإجبارِ على الاستقالةِ عبْرَ قرارٍ ممهّدٍ أو منْ خلال مكالمةٍ هاتفيّةٍ أوْ تغريدةٍ (تويتريّة)[55]. فالفريقُ الذي عيّنهُ الرّئيس ترامب في إدارتهِ، قَدْ تمَّ اختيارَه بناءً على كثيرٍ من المعاييرِ المرتبطةِ بنفسيّتهِ وشخصيّتهِ وميولهِ.

وحتّى تتّضحُ الرّؤيةُ؛ فإنَّ الرّئيسَ ترامب كانَ تاجراً ورجلَ أعمالٍ (Businessman)، وقدْ انعكسَ ذلك بوضوحٍ على طريقةِ تفكيرهِ وسياساتهِ، إذ يتوقَّعُ كثيرٌ من المُتابعين والمُحلّلين أنْ تكونَ علاقاتُ وسياساتُ الرّئيسِ ترامب الخارجيّةِ مبنيّةً على مبدأِ الصّفقةِ –الربحِ أو الخسارةِ–، وهذا ما يتماشَى مع مبدَئِهِ "أمريكا أوّلاً"، وبذلكَ فإنَّهُ يفكّرُ بمنطقِ الرّبحِ السّريعِ على المَدى القريبِ وبأقلِّ التّكاليفِ المُمكنَةِ، وزيادةِ الأرباحِ في فترةٍ قصيرةٍ.

ولا شكَّ في أنَّ تعيينَ الرّئيسِ ترامب لأعضاءِ فريقهِ، في مُختلفِ المناصبِ والمواقعِ لم يتم عبثاً أو بصورةٍ انتقائيّةٍ عشوائيّةٍ، فالتعييناتُ كانتْ مدروسةً ومحسوبةً، وإنْ كانتْ متغيّراتُ الانتماءِ السّياسيّ والكفاءةِ والخبرةِ والمكانةِ السّياسيّةِ وغيرِها، متغيّراتٌ مهمّةٌ في عمليّةِ التّعيينِ والاختيارِ؛ إلّا أنَّ المتغيّرَ الأساسيَّ الذي لا يقلُّ أهميّةً في تعيينِ الأشخاصِ واختيارِهم، هو مدى توافقِ هؤلاءِ الأشخاصِ مع الرّئيسِ ترامب في سياساتهِ وقناعاتهِ وأيديولوجيّتهِ.

ويُظهِرُ تعيينُ الرّئيسِ ترامب لجاريد كوشنر (Jared Kushner) –صهره وزوجَ ابنتِه، وهو رجلُ أعمالٍ يهودي (Jewish Businessman)– والذي لا يحمِلُ أيَّةَ خبرةٍ دبلوماسيّةٍ، مَهمَّةَ البحثِ عنْ تسويةٍ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وتحقيقِ السّلامِ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، درجةَ الاستخفافِ التي ينظرُ بها للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وكذلك تعيينه لجيسون جرينبلات (Jason Greenblatt) مُستشاراً له، وهو يهودي ومحامي ونائب مؤسّسة ترامب، وأيضاً تعيين ديفيد فريدمان (David Friedman) وهو محامي يهودي أمريكي متطرّف ومغالي في دعمه لإسرائيل ومخطّطاتها الاستيطانيّة، سفيراً للولايات المتّحدة الأمريكيّة لدى

---

[55] شريف أبو الفضل، "سياسات ترامب تنذر بصيف شديد السّخونة"، موقع الموسوعة الجزائريّة للدّراسات السّياسيّة والإستراتيجيّة الإلكتروني، (15حزيران/يونيو 2018)، متحصّل عليه بتاريخ (7تشرين ثاني/نوفمبر 2018)، https://tinyurl.com/yb7spwx4.

إسرائيل. ويُلاحَظُ من تعيين هؤلاء الثّلاثة الذين يفتقدون للخبرة الدّبلوماسيّة، بأنَّ ما يجمعُهم يهوديّتهم وتطرّفهم من الفلسطينيّين، وموالاتهم لإسرائيل ومصالحها وعدائهم لحلِّ الدّولتين.

وسواءَ حاولَ الرّئيسُ ترامب البحثَ عنْ حلٍّ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ أو تحقيقَ عمليّةَ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، فالواضحُ من سياساتهِ ومواقفهِ بأنَّه تبنَّى سياسةً مُنحازةً للجانِب الإسرائيليّ، وأنَّه سيكونُ متماهياً في انحيازهِ لإسرائيل من قضايا الحلِّ النّهائيّ المتمثّلةِ في مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ والاستيطانِ الإسرائيليّ وقضيّةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ وعمليّةِ حلِّ الدّولتيْن.

1.4.2.2 أهمّيةُ التّغييراتِ الإداريّةِ في التّأثيرِ على الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ في إدارة ترامب

في تقريرٍ صدرَ في (كانون أول/ديسمبر 2017) عن معهدِ بروكينجز الأمريكي للأبحاثِ (Brookings Institution) في واشنطن، ذَكَرَ أنَّ (34)% من كبارِ المسؤولينَ استقالوا مِنْ مناصبهِم في إدارةِ الرّئيسِ ترامب منذُ تأسيسِها قبلَ نحوِ عامٍ[56]. وحَسْبَ التّقريرِ، فإنَّ إدارةَ الرّئيس الأمريكيّ السّابقِ رونالد ريغان (Ronald Reagan) هيَ صاحبةُ الرّقمِ القياسيّ في عددِ التّغييرات في عامها الأوّل، إذْ شَهِدَتْ مغادرةُ (17)% من كبارِ مساعديهِ في عامِ (1981)، وهذا أقلَّ بمرّتيْن من عددِ الاستقالاتِ في إدارة ترامب.

لقد أقال الرّئيسُ ترامب عدداً منَ المسؤولين، مِنْهُم: مديرَ مكتبِ التّحقيقاتِ الاتّحاديّ (FBI) جيمس كومي (James Comey)، بالإضافةِ إلى إقالةِ أقرَبَ مستشاريهِ في مجلسِ الأمْنِ القوميّ الإعلاميّ اليمينيّ ستيف بانون (Stephen Bannon)، فضلاً عن استقالةِ مايكل فلين (Michael Flynn) على خلفيّةِ اتّهامهِ بإجراء اتّصالاتٍ مع روسيا، وإقالة مديرَ الاتّصالاتِ في البيتِ الأبيضِ أنطوني سكاراموتشي (Anthony Scaramucci) من منصبهِ، بعدَ عشرةِ أيّامٍ فقط على تعيينهِ في المنصبِ.

[56] المرجع السّابق نفسه.

وقد قامَ الرّئيسُ ترامب بالعديدِ منَ الإقالاتِ في طاقمِ العملِ في البيتِ الأبيضِ، كان منْها إقالةُ رئيسِ طاقمِ الموظّفين رينس بريبوس (Ryns Pripos)، والمُتحدّث باسم البيتِ الأبيضِ شون سبايسر (Sean Spicer) وغيرهم، كما استقالَ مستشارُ الرّئيسِ ترامب الاقتصادي جاري كوهين (Gary Cohn)، كما استقالَ أيضاً محامي الرّئيسِ الأمريكيّ جون داوود (John Dawood)، وأيضاً استقالت هوب هيكس (Hope Hicks) وهي مديرةُ اتّصالاتِ الرّئيسِ ترامب[57].

وقد تمثّلتْ التّغييراتُ البارزةُ التي أجراها الرّئيسُ ترامب في إدارتهِ منذُ تولّيه زمامَ السُّلطةِ، إقالةَ وزيرَ الخارجيّةِ الأمريكيّ ريكس تيليرسون (Rex Tillerson) أثناءَ قيامهِ بجولةٍ إفريقيّةٍ، وتعيينَ مايك بومبيو (Michael Pompeo) مديرَ جهازِ الاستخباراتِ الأمريكيّةِ (CIA) خَلَفاً له بوزارةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ، بالإضافةِ إلى تعيينِ ضابطةِ الاستخباراتِ جينا هاسبيل (Gina Haspel) مديرةً للجهازِ الاستخباريّ خليفةً لمايك بومبيو، ثمَّ إقالةِ الجنرالِ هربرت مكماستر (Herbert McMaster) مستشارُ الأمنِ القوميّ الأمريكيّ وتعيينُ جون بولتون (John Bolton) بدلاً منه، وربّما ستستمرُّ التّغييراتُ والإقالاتُ في إدارةِ الرّئيسِ ترامب.

ولمْ تأتِ هذه التّغييراتُ مِنْ فراغٍ، بلْ كانت نتيجةَ محصّلةَ الأسبابِ والدّوافعِ التي جعلتْ الرّئيس ترامب يُقْدِمُ عليْها، ومِنْ هذهِ الأسبابِ والدّوافعِ:

أ. رؤيةُ وسياسةُ الرّئيسِ ترامب الخارجيّةِ بخصوصِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ؛ فقَدْ خطّطَ الرّئيسُ ترامب لاتّخاذِ خطواتٍ أحاديّةِ الجانبِ في ملفّاتِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، كنقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ مِنْ تل أبيب إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، والاعترافِ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً لإسرائيل، وكذلك بالنّسبةِ لباقي الملفّاتِ الشّائكةِ مثلُ: حلّ الدّولتيْن واللّاجئين الفلسطينيّين والمستوطناتِ. فموقف الرّئيس ترامب الذي أكَّدَ فيه انحيازه المُطلق لصالح إسرائيل، وتشديده على أنَّ إسرائيل هيَ الحليفُ الأوّلِ لبلادهِ، يتعارضُ مع حياديّةِ الوساطةِ الأمريكيّةِ في تعاملِها مع الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

[57] المرجع السّابق نفسه.

ب. إحداثُ صيغةٌ توافقيّةٌ في إدارةِ الرّئيسِ ترامب، ومحاولةَ إقصاءَ أيَّ مُعارضةٍ لرؤيتهِ وسياستهِ ضمنَ إدارتهِ؛ وذلك منْ أجلِ تحقيقِ رؤيتَهُ وأهدافَهُ وإنجاحَ سياستَهُ. فقَدْ مثّلَتْ القضايا الخلافيّةُ بين الرّئيسِ ترامب والبعضِ منْ كبارِ مستشاريهِ ومسؤوليهِ؛ السَّببَ في إجراءِ التّغييراتِ داخلَ إدارتهِ؛ ولعلَّ السَّببَ في وجودِ هذه الخلافات هو اختلاف وجهة نظر الرّئيس عن أركان إدارته، فقَدْ استمرَّ الرّئيس ترامب في تغيير مستشاريه وأركان إدارته إلى أنْ استقرّت على التّأييدُ المُطلقُ لإسرائيلَ ولوجهة نظرها في الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ. فأعضاءُ إدارةِ الرّئيسِ ترامب من غلاةِ المؤيّدين لإسرائيلَ وللاتّجاهاتِ اليمينيّةِ المتطرّفةِ فيها؛ إذْ مِنْهم نيوت غينغريتش (Newt Gingrich) صاحبُ مقولة "إنَّ الشّعبَ الفلسطينيَّ شعبٌ مخترعٌ"، ورودولف جولياني وجون بولتون (John Bolton & Rudy Giuliani) المعروفان بتأييدهِم الأعمى لإسرائيلَ، إضافةً إلى نائبهِ مايك بنس (Mike Pence) الذي ينافسُ غُلاةَ الإسرائيليّين في تطرّفهِم[58]، ويتفوّق على ترامب نفسه في التّأييد الأعمى لإسرائيل.

ج. الوعود الانتخابيّة إرضاءً للقاعدة الجماهيريّة، فقَدْ أطلَقَ الرّئيسُ ترامب العديدَ مِنَ الوعودِ الانتخابيّةِ إبانَ حملتهِ الانتخابيّةِ التي وُصِفَتْ حينَها بأنَّها أكثرُ شعبويّةً وتطرّفاً[59]، وكانت وعودُهُ عديدةٌ من أبرزِها تحقيقُ عمليّةَ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

د. رغبةُ الرّئيسِ ترامب في تحقيقِ مكاسبَ جديدةٍ؛ فهوَ يُحاولُ مُتردّداً أنْ يُثْبِتَ بقاءَ الدّورِ الرّياديّ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ دوليّاً عبْرَ التّصعيدِ مع روسيا، وعبْرَ التورّطِ في مِلَفّاتٍ مُختلفةٍ كالمِلَفِّ السّوريّ[60]والإيراني، ومِلفِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

2.4.2.2 دلالاتُ ومضمونُ التّغييراتِ في إدارةِ ترامب وتَداعياتِها على الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

---

[58] إكرام زيادة، "**الموقف المستقبلي للولايات المتّحدة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في ظل حكم الرّئيس ترامب**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص368.

[59] شريف أبو الفضل، "سياسات ترامب تنذر بصيف شديد السّخونة"، م.س، **https://tinyurl.com/yb7spwx4**.

[60] المرجع السّابق نفسه.

إنَّ التّغييراتِ والإقالاتِ التي أجراها الرّئيسُ ترامب في إدارتهِ، تُعبّرُ بشكْلٍ واضحٍ وصريحٍ عنْ تمكينِ التَّوجُّهِ المُتشدّدِ الذي يتبنّاهُ الرّئيسُ ترامب منذُ حملتهِ الانتخابيّةِ، وقد مورست ضدَّ الرّئيسِ ترامب ضغوطٌ بعدَ تولّيهِ مقاليدَ الحُكمِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ مِنْ قِبَلِ ما يُمكنُ وصفَهُ بالدّولةِ العميقةِ؛ لتعديلِ توجُّهِهِ المتشدّدِ الذي بدا جليّاً إبانَ حملتِهِ الانتخابيّةِ، وفرضِ عليه قبولَ بعضِ الشّخصيّاتِ في مواقعَ مؤثّرةٍ التي سُرعانَ ما انقلبَ عليها؛ ليتمكّنَ من إرضاءِ القاعدةِ الانتخابيّةِ التي أتَتْ بهِ إلى سِدّة الحُكمِ والتي تُعبّرُ بشكلٍ أو بآخرِ عنْ تلك التّوجّهاتِ[61].

فالخلافاتُ بين الرّئيس ترامب ووزير خارجيّتهِ تيليرسون، خصوصاً بشأنِ إسنادِ الرّئيسِ ترامب لمِلَفِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، بشكلٍ كاملٍ لصهرِهِ كوشنر بمعزلٍ عن وزارةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ، دَفَعَ الرّئيسُ ترامب لإقالةِ وزيرَ خارجيّتِهِ تيليرسون وتعيينِ مكانَه بومبيو، وهوَ الذي يحملُ نفسَ تشدّدِ الرّئيسِ ترامب ويحملُ أيضاً موقفَهُ الدّاعِمَ لإسرائيلَ.

ويدلُّ قرارُ إقالةَ مكماستر مستشارِ الأمنِ القوميّ، وتعيينَ بولتون مستشاراً جديداً للأمنِ القوميّ الأمريكيّ، والذي يُعتبرُ شخصيّةً مثيرةً للجدلِ، يتوقَّعُ أنْ يشكّلَ تعيينهُ في هذا الموقعِ الهامِ، مُنعطفاً جديداً في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ، تتّجِهُ ملامِحُها نحْوَ المزيدِ من التّشدّدِ في معالجةِ المِلفّاتِ الخارجيّةِ وخصوصاً مِلَفّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

وفي ضوءِ ما سبَقَ، مِنَ الطّبيعيّ أنْ تُؤثّرَ هذهِ التّغييراتُ على شكلِ إدارةِ الرّئيس ترامب، وأنْ تُمثّلَ إعادةَ هيكلةٍ لشكلِها وبالتّالي لسياساتِها وقراراتِها، وخاصّةً فيما يتعلّقُ بسياساتِها الخارجيّةِ. ورُغْمَ اختلافِ هذه التّغييراتِ في مواقعِها إلّا أنَّها تتّفِقُ في دلالاتِها ومضمونِها؛ وهو التّوجُّهِ نحْوَ التّشدُّدِ وانتهاجِ سياساتٍ يمينيّةٍ متطرّفةٍ.

وتتَشاركُ التّعييناتُ الأخيرةُ في إدارةِ الرّئيس ترامب في الموقفِ الدّاعمِ لإسرائيلَ والرّافضِ لحلِّ الدّولتيْن، ما قَدْ يُنْذِرُ بعواقبَ وخيمةٍ على الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ في إطارِ ما يُعرفُ بـ"صفقة العصر"، التي يتمُّ التّجهيزَ لها للإجهازِ على

---

[61] المرجع السّابق نفسه.

الفلسطينيّين[62] وتصفية قضيّتهم. وتتبنّى إدارةُ الرّئيس ترامب في ظِلّ هذه التّغييرات موقِفاً أكثرُ تشدّداً تِجاهَ السّلطةِ الفلسطينيّةِ؛ والذي بَدأَ فعليّاً بخفضِ الدّعمِ الماليّ المُوجّه لها وقطع المُساعداتِ عن وكالةِ الغوْثِ وتشغيلِ اللّاجئين (الأنروا)، وفرضِ العقوباتِ الاقتصاديّةَ والسّياسيّةَ على السّلطةِ الفلسطينيّةِ.

إنَّ هذهِ التّعديلات والتّغييراتِ الإداريّة تُظهر الرّئيس ترامب بطروحاتِه ومُقارباتِهِ المتشدّدةِ، بأنّه الأقلَّ تَشدّداً والأكثر اعتدالاً وليونةً في إدارتهِ الجديدةِ، التي تؤمِنُ باستثمارِ الضّغطِ والقوّةِ لتحقيقِ المصالحِ الأمريكيّةِ العُليا، ويؤيّدُ ذلكَ ردودَ الفعلِ العربيّةِ والإسلاميّةِ المحدودة على قرارِ نقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ إلى القُدس[63]. وتزيدُ هذه التّغييراتُ من الضّغوطِ على حلفاءَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ، لتمريرِ سياساتِ وقراراتِ الإدارةِ الأمريكيّةِ بخصوصِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، فالمجالُ الآنَ مفتوحٌ أمامَ الرّئيسِ ترامب بعدَ أنْ أقصى منْ كانوا يُخالفون رؤيتَهُ وسياساتهِ بخصوصِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، مِمّا يُتيحُ له المزيدُ من المكاسبَ لاعتباراتٍ سياسيّةٍ وإستراتيجيّةٍ، فيمكنه الآنَ أنْ يفرِضَ المزيدَ من الضّغوطِ على حُلفائِه، وأنْ يتّخذوا مواقِفَ أكثرَ وضوحاً منَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وأن يدعمُوه في رؤيتهِ وسياساتهِ وقراراتهِ.

3.2 السّلطةُ التّشريعيّةُ والقضيّةُ الفلسطينيّةُ

يُعَدُّ الكونغرس الهيئةُ التّشريعيّةُ في النّظامِ السّياسيّ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، ويتكوّنُ منْ مجلسِ النّوابِ ومجلسِ الشّيوخِ. ويتألّفُ مجلسُ النّوابِ الأمريكيّ من الأعضاءِ الذينَ يُمثّلونَ الولايات، وفْقَ عددَ السّكانِ في كلّ ولايةٍ من الولاياتِ الخمسين، حيثُ يواجِهُ هؤلاءُ النّوابُ الهيئةَ النّاخبةَ كلَّ عامَيْن، ويبلغُ عددُ أعضاءَ مجلسِ النّوابِ (435) عضواً[64]. أمّا مجلسُ الشّيوخِ فيتألّفُ مِنْ (100) عضوٍ، ممثّلين بواقعِ عضويْن لكلّ ولايةٍ من الولاياتِ الخمسين، يتمُّ انتخابَهُ

---

[62] المرجع السّابق نفسه.

[63] المرجع السّابق نفسه.

[64] جمال أبو الرّب، **"صناعة القرار السّياسي ومحدّداته في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة–دراسة نظريّة ومفاهيميّة"**، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017، ص78.

مباشرةً ولمدّةِ ستِّ سنواتٍ، ويتمُّ تجديدُ ثلثَهم كلَّ عامَيْن، وهوَ يمثّلُ الولاياتِ ويحافظُ على مصالحِها؛ إذْ أنَّ كلَّ ولايةٍ وبغضَّ النَّظرِ عنْ حجمِها وعددِ سكّانِها، تمثّلُ بالتّساوي معَ الولاياتِ الأخرى، في حينِ أنَّ مجلسَ النّوابِ يمثّلُ الشّعبَ الأمريكيَّ[65].

والجديرُ بالذّكْرِ، أنَّ السّببَ في توزيعِ الصّلاحيّاتِ بين السّلطاتِ التّشريعيّةِ والتّنفيذيّةِ في الدّستور الأمريكيّ؛ هوَ ضمانُ عدمِ انفرادِ الرّئيسِ بالحُكْمِ والنّفوذِ، وفي ضوءِ ذلكَ تُركَ للكونغرس في مجالِ العلاقاتِ الخارجيّةِ تخصّصَ الاعتماداتِ الماليّةِ، والّتي تعتبرُ فيها سلطتُهُ مُطلقةً، وبالتّالي فإنَّ أيَّ التزامٍ خارجيٍّ أو مساعداتٍ خارجيّةٍ تنطوي على نفقاتٍ لا يمكنُ تخصيصُها إلّا بعدَ موافقتِه.

وسلطةُ الكونغرس في مجالِ السّياسةِ الخارجيّةِ تُعتبرُ محدودةٌ إذا ما قورنت بسلطةِ الرّئيس، وعلى الرّغمِ مِنْ ذلكَ فقَدْ مارسَ الكونغرس تأثيره بشكلٍ واضحٍ على السّياسةِ الخارجيّةِ تِجاهَ الصّراعِ العربيّ/الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ حيثُ قام بدعمِ إسرائيلَ ماليّاً وعسكريّاً، فضلاً عنْ فرضِ قيودَ على سلطة الرّئاسة في تحرّكاتِها الخارجيّةِ في هذا الشّأنِ. ويرجِعُ هذا الدَّعمُ المُقدَّم لإسرائيل من الكونغرس، إلى الأسبابِ الآتيةِ:

أ. قيامُ إسرائيل بالحفاظِ على مصالحَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ.

ب. الأصواتُ اليهوديّةُ في انتخاباتِ الكونغرس والمساهماتِ الماليّةِ في الحملاتِ الانتخابيّةِ.

ج. جهودُ الضّغطِ المُباشرِ مِنْ جانبِ جماعاتِ الضّغطِ اليهوديّةِ[66].

ومنَ المشاريعِ التي تبنّاها الكونغرس وكانَ لها التّأثيرُ على الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ –لا على سبيل الحصر–، مشروعُ قانون يَقضِي بنقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ مِنْ تلْ أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عامَ (1995)، لكنْ لم يتمْ تنفيذُ قرارِ نقْلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ وقْتَها؛ نتيجةَ ظروفٍ سياسيّةٍ تتعلّقُ بمراعاةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ للعالَمِ العربيّ والإسلاميّ الذي تربطُها به مصالحُ سياسيّةٌ واقتصاديّةٌ، وكذلكَ

---

[65] المرجع السّابق نفسه، ص78.

[66] هالة سعودي، **السّياسة الأمريكيّة تِجاه الصّراع العربيّ الإسرائيليّ (1967–1973)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1986، ص ص176–193.

بسببِ التّقديراتِ الأمنيّةِ للإداراتِ الأمريكيّةِ المُتعاقبةِ التي خشيتْ أن يُسبّبَ نقلُ السّفارةِ الضّررَ لمصالحَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ السّياسيّةِ والاقتصاديّةِ، أيضاً بسببِ المكانةِ التي كانَ يحتلُّها الصّراعُ الفلسطينيُّ الإسرائيليُّ عندَ العربِ واعتبارِهم القضيّةَ الفلسطينيّةَ قضيَّتهم جميعاً.

وكما أنَّ للكونغرس دوراً مُهمّاً في دَعْمِ إسرائيلَ سياسيّاً واقتصاديّاً، والذي تقومُ بهِ بدورِها في بناءِ المستوطناتِ وعزلِ الفلسطينيّين عنْ الأراضي المُحْتلّةِ. ففي عامِ (2003) أصدرَ الكونغرس قراراً يدعمُ جدارَ الفصلِ العنصريّ في مُواجهةِ الإدارةِ الأمريكيّةِ –حدَثَ ذلكَ عندما أشارتْ كونداليزا رايس (Condoleezza Rice) إلى اعتراضِها على الجدارِ العازلِ–، وألْمَحَتْ إلى أنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ قَدْ تقومُ بخصْمِ تكلفةِ الجدارِ منْ قيمةِ المُساعداتِ الأمريكيّةِ لإسرائيلَ التي اعتمدتْها في (نيسان/ابريل2003)[67].

ولمْ يكتفي الكونغرس في دعمِه السّياسيّ والاقتصاديّ لإسرائيلَ، بل انحازَ بشكلٍ مُطلقٍ للمصالحَ والأهدافِ الإسرائيليّةِ؛ ففي (1نيسان/ابريل2008) صوّتَ الكونغرس على قرارٍ يحمِلُ رقم (185)، والذي تَمَّ التّصويتُ عليْهِ بالإجماعِ، ينصُّ بأنَّ مئاتِ الآلافِ منَ اليهودِ الذينَ يدّعي أنَّهم "طُرِدُوا أو أُجْبِرُوا على تَرْكِ بيوتِهم من الدّولِ العربيّةِ، بسببِ الصّراعِ العربيّ الإسرائيليّ يعتبرونَ لاجئين"[68]. ووصلَ بهِ الحدُّ إلى مطالبتهِ الإداراتِ الأمريكيّةِ بإدخالِ مضمونَ القرارِ في كلِّ قرارٍ دوليٍّ يتحدّثُ أو يتضمّنُ حلّاً لقضيّةِ اللّاجئين الفلسطينيّين!. وللكونغرس الأمريكيّ تاريخيّاً دورٌ كبيرٌ جدّاً في دعمِ وتبنّي المشروع الصّهيوني حتّى قبل قيام دولةِ إسرائيل على أرضِ فلسطين عام (1948)، ولعلَّ أهمّ الخُطوات التي اتّخذها الكونغرس لصالح الحركة الصّهيونيّة في تلك الفترة التّالي ذكره.

1.3.2 دعْمُ وعدِ بلفورَ

لقد سَعتْ الصُّهيونيّةُ في ربيعِ عام (1922)، إلى تأمينِ موافقةَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ بشكلٍ رسميٍّ على إعلانِ بلفورَ وفرْضِ الانتدابَ البريطانيَّ على فلسطينَ، في الوقتِ

---

[67] جمال أبو الرّب، **"صناعة القرار السّياسي ومحدّداته في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة–دراسة نظريّة ومفاهيميّة"**، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص81.

[68] المرجع السّابق نفسه، ص81.

الذي كانت فيه الأمورُ مطروحةً أمامَ مجلسِ عصبةِ الأمم، وقد عبّرتْ الخارجيّةُ الأمريكيّةُ عنْ عدمِ رغْبتِها في تأييدِ الأهدافِ الصُّهيونيّةِ بشكلٍ علنيٍّ، ووضَّحَ رئيسُ قسمِ الشّرقِ الأدنى جون دالاس (John Dulles)* الموقفَ وقْتَها، بقولهِ: "إنَّ الصّهاينةُ مجموعةٌ مؤثّرةٌ صاخبةٌ، وفي حينِ أنَّ مطالبَها لها من دون شكٍّ جاذبيّةٌ عاطفيّةٌ، إلّا أنَّ الحقيقةَ الواقعةَ هي أنَّ اليهودَ يشكّلونَ الآنَ نحْوَ (10)% من السّكانِ في فلسطين، ...فإنَّ إعلانَ بلفور وطلبَ التّصديقِ عليهِ، هي تفاصيلٌ سياسيّةٌ تخصُّ تسويةَ الشّرقِ الأدنى التي لا تزالُ معلّقةً، وإذا كانت سياستُنا هي انتظارُ تطوّرِ المراحلِ السّياسيّةِ والجغرافيّةِ للتسويةِ، فإنّي لا أرى سبباً لماذا يجبُ علينا أنْ نصبحَ مؤيّدين للصّهاينةِ على الأقلّ"[69]. وقد اعتبرَ الصّهاينةُ مُحاولةَ الحصولِ على اعترافٍ أمريكيٍّ رسميٍّ بإعلانِ بلفور عام (1922) أمراً شديدَ الأهميّةِ، على الرّغمِ من تأييدِ الحكومةُ البريطانيّةُ لإنشاءِ وطنٍ قوميٍّ لليهود في فلسطين وفق مضمون ونص إعلان بلفور؛ إلّا أنَّ الصّهاينةَ كانوا يعتقدون أنَّ دعمَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ هو الذي سيؤمّنْ تنفيذَهُ[70].

2.3.2 دعْمُ مشروعِ لودج (Lodge Project) عام (1922)

لقد تحرّكتْ الحركة الصّهيونيّةُ نحْوَ إثارةَ مسألةُ انتزاعَ اعترافٍ رسميٍّ منَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ بإعلانِ بلفور والانتدابِ البريطاني من الكونجرس؛ فتوجَّهَ وفدٌ صهيونيٌّ لزيارةِ رئيسَ لجنةِ العلاقاتِ الخارجيّةِ في مجلسِ الشّيوخِ هنري لودج (Henry Lodge) ذا النّزعةِ الصّهيونيّةِ الحادّةِ في أواخرَ (آذار/مارس1922)، وتباحثوا معهُ من أجلِ موافقةِ الكونجرس على إعلانِ بلفور والانتدابِ البريطانيّ على فلسطين[71].

وعقبَ الزّيارةِ قدّمَ السّيناتورُ لودج في (2نيسان/ابريل1922)، مشروعَ قرارٍ تضمَّن التّأييدَ والموافقةَ على إعلانِ بلفور، وردَ فيه: "إنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ تُؤيّدُ إقامةَ وطنٍ قوميٍّ

---

* جون دالاس (1888–1959) سياسي ودبلوماسي أمريكي، شغل عدّة مناصب دبلوماسيّة، وعيّن وزيراً للخارجية الأمريكيّة في عهد الرّئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور ما بين (1953–1959).

[69] Frank Manuel, **The Realities Of American–Palestine Relations**, Washington, Public Domain, 1949, p277.

[70] محمد شديد، **الولايات المتّحدة والفلسطينيّون بين الاستيعاب والتّصفية**، ط2، القدس، جمعيّة الدّراسات العربيّة، 1985، ص29.

[71] أيمن أبو ستّة، "نشاط المنظّمة الصُّهيونيّة العالميّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة (1897–1948)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، عمّان، 2003، ص43.

للشّعبِ اليهوديّ في فلسطين، وفقاً لنصّ إعلانِ الحكومةِ البريطانيّةِ في (2تشرين ثاني/نوفمبر1917) المعروفِ بإعلانِ بلفور"، وقد أكَّدَ السّيناتورُ لودج على ارتباطِ اليهودَ بفلسطين؛ فذَكَرَ في حديثهِ لأعضاءِ الكونجرس "في البلدِ فلسطين الذي كان مهدُ عِرْقِهم –يقصدُ اليهودَ– حيثُ عاشوا وعملوا لآلافِ السّنين"[72]، الأمر الذي يتناقض كليّاً مع تقرير لجنة كينج كراين* (The King– Crane Commission) الأمريكيّة من عام (1919)، التي نفت وجودَ صلةٍ تاريخيّةٍ لليهود في فلسطين.

وقدْ اتُّهِمَ السّيناتورُ لودج عَقْبَ تقديمِهِ مشروعَ القرارِ، بأنّهُ كانَ يسعى إلى كسْبِ وتأييدِ الأصواتِ اليهوديّةِ، وهاجمتْهُ صحيفةُ نيويورك تايمز بتاريخِ (14نيسان/ابريل1922)، فَكَتَبتْ "يُشاركُ لودج قراراً يقولُ إنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ تؤيّدُ إقامةَ وطنٍ قوميٍّ للشّعبِ اليهوديّ في فلسطين، إنْ هذا يبدو كأنَّهُ منْ قضايا العالَمِ القديمِ ...لكنّهُ في الوقتِ نفسهِ يبدو وكأنَّ لهُ علاقةً مُهمّةً بقضيّةٍ في العالَمِ الجديدِ، تخصُّ إعادةَ انتخابَ لودج"[73]. وقدْ واجَهَ المشروعُ معارضةَ بعضِ اليهودِ الرّافضينَ للصّهيونيّةِ؛ بحجّةِ أنَّ المشروعَ هو نسخةٌ أخْرى من إعلانِ بلفور، ولكنَّهم طالبُوا أنْ يتضمَّنَ القرارُ حالَ صدورِهِ، اعترافاً صريحاً بحقوقِ اليهودِ بالمواطنةِ في البلدانِ التي درجُوا على العيْشِ فيها، واتَّهموا السّيناتورَ لودج أيضاً بالسّعيِ إلى كسْبِ تأييدَ ودعمَ الأصواتِ اليهوديّةِ الانتخابيّةِ عن طريقِ تأييدِ مطالبَ الحركةِ الصّهيونيّةِ ومؤيّديها.

وقد تمَّ إقرارُ نصَّ مشروعِ قرارِ لودج في لجنةِ العلاقاتِ الخارجيّةِ بمجلسِ الشّيوخِ بإجماعِ أصواتِها البالغُ عددُها (12)، فيما حُذِفَتْ الفقرةُ التي جاءَ فيها "لنْ يَحدثَ أيُّ شيءٍ من شأْنِهِ أنْ يُسيءَ ...إلى الحقوقِ والأوضاعِ السّياسيّةِ التي يتمتَّعُ بها اليهودُ في أيّ بلدٍ آخر"، وتمَّ تجنّبُ الإشارةَ إلى إعلانِ بلفور؛ حيثُ أرادَ السّيناتورُ لودج ألَّا يُفسّر معارضو عُصبةِ الأمم بأنَّ قرارَهُ يعني الموافقةَ على الانتدابِ في فلسطين، والذي يعتبرُ إعلانَ بلفورَ جزءاً منْهُ، كما أرادَ تجنّبَ أيَّ اقتراحٍ بتدخُّلٍ أمريكيٍّ في تسويةِ الشّرقِ الأدنى وفي نظامِ عُصبةِ الأمم[74]. ولم يُبْدِ الصّهاينةُ

---

[72] David Schoenbaum, **The United States & The State Of Israel**, The United States, Oxford University Press, 1993, p51.

* وتشكّلت اللّجنة من هنري كينج (Henry King) وتشارلز كرين (Charles Crane).

[73] محمد شديد، **الولايات المتّحدة والفلسطينيّون بين الاستيعاب والتّصفية**، م.س، ص ص29–30.

[74] المرجع السّابق نفسه، ص ص31–32.

انزعاجَهم منَ التّعديلاتِ؛ فجوهرُ القرارِ لم يتغيّرْ، أمّا اليهودُ غيرَ الصّهاينةِ فقَدْ وقَّرُوا معارضتَهم لتغيراتٍ أخرى تجري على الأرضِ عنْدَ تنفيذِ القرارِ.

ولم تستطعْ وزارةُ الخارجيّةُ الأمريكيّةُ التّأثيرَ على السّيناتورِ لودج للتَّعديلِ في فقرةِ الاعترافِ بإقامةِ وطنٍ قوميٍّ لليهودِ في فلسطين؛ ولكنْ ما ساعدَ وزارة الخارجيّة الأمريكيّة الاعتراضاتُ التي قامتْ ضدَّ قرارِهِ وتضمينهِ فقراتٍ تذكّرُ بإعلانِ إعلان بلفور، وعلى الرّغمِ منْ ذلكَ كلّه، فإنَّ القرارَ صَمَدَ، وكانَ على وزيرِ الخارجيّةِ الأمريكيّ تشارلز هيوز (Charles Hughes) أنْ يكتفيَ بالإعلانِ فقط، ولا اعتراضَ لديه على القرار، على الرّغمِ من استياءِ المعارضين لمشروعِ القرارِ، واعتبارهِ تدخّلاً في الدّبلوماسيّةِ. وتمَّ عرْضُ مشروعَ قرارِ السّيناتورِ لودج بشكلٍ نهائيٍّ على مجلسِ الشّيوخِ، بعْدَ إقرارِ صيغتهِ في لجنةِ العلاقاتِ الخارجيّةِ بمجلسِ الشّيوخِ، ولمْ يتمْ أيُّ اعتراضٍ عليهِ؛ فلدى عرْضِهِ دعا السّيناتورُ لودج إلى تعليقِ القوانينِ وإجراءِ مناقشةٍ فوريّةٍ، وقدْ تمَّ ذلك بسرعةٍ، بموافقةِ مجلسِ الشّيوخِ في (31أيار/مايو1922) على القرارِ بالإجماعِ دونَ نقاشٍ[75].

3.3.2 تبنّي مشروع فيش (Fish Project) عام (1922)

لقدْ كثّفتْ الحركةُ الصُّهيونيّةُ ضَغطَها على الكونغرس الأمريكي عامَ (1922)؛ بهدفِ استصدارِ قرارٍ أمريكيٍّ رسميٍّ بالموافقةِ على إقامةِ وطنٍ قوميٍّ للشَّعبِ اليهوديّ في فلسطين، وعَقْبَ تقديمِ السّيناتورِ لودج مشروعَ قرارٍ إلى مجلسِ الشّيوخِ في (2نيسان/أبريل) لتحقيقِ ذلكَ الهدفِ، طَرَحَ عضوُ لجنةِ الشّؤونِ الخارجيّةِ النائبُ هاميلتون فيش* (Hamilton Fish) في (4نيسان/أبريل1922) مشروعاً مُشابهاً في مجلس النّوابِ. وكان مشروعَ النّائبِ فيش أقلُّ طموحاً، وجاءَ فيه: "بما أنَّ الشّعبَ اليهوديَّ آمَنَ وتاقَ لسنين عديدةٍ منْ أجلِ إعادةِ بناءِ وطنهِ القديمِ، ونتيجةِ الحرْبِ العالميّةِ ودورهِ فيها، فإنّهُ يجبُ تمكينُ الشّعبَ اليهوديَّ بواسطةِ ضماناتٍ دوليّةٍ محدّدةٍ ومُناسبةٍ، ومعِ الأخذِ في الاعتبارِ حقوقِ جميعِ السّكانِ في فلسطين، وقداسةِ

---

[75] جميل الخلف، "دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة في قيام دولة إسرائيل (1897–1948)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، عمّان، 2005، ص56.

* هاميلتون فيش (1888–1991) سياسي من ولاية نيويورك، عمل في مجلس النّواب الأمريكي ما بين عامي (1920–1945)، وكان يتميّز بنقده اللّاذع ومعارضته للرّئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت.

الأماكنِ الدّينيّةِ من إعادةِ بناءِ وتنظيمِ وطنٍ قوميٍّ في أرضِ آبائهِ. لهذا قرَّر مجلسُ النّوابِ بموافقةِ مجلسِ الشّيوخِ أنْ يقومَ الكونغرس في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ ...بالتّوصيةِ بعملٍ سيُشرّفُ المسيحيّةُ، ويُعطي بيتَ إسرائيل الفرصةَ التي طالما لم تسنحْ له من قَبلِ بإعادةِ بناءِ حياةٍ يهوديّةٍ مُثمرةٍ، وثقافةٍ على الأرضِ اليهوديّةِ القديمةِ"[76].

وقد واجَهَ مشروعُ النّائبِ فيش في مجلسِ النّوابِ عدّةَ تعقيداتٍ؛ فلمْ يُخطّطْ فيش لأيّةِ مُناقشاتٍ، ولكنْ بناءً على طلبِ النّوابِ المُعارضين للقرارِ، تمَّ التّحضيرُ للمناقشاتِ بين ليلةٍ وضُحاها، وأعلنَتْ اللجنةُ الإداريّةُ في (17نيسان/أبريل1922)، أنَّ النّقاشاتِ ستبدأُ صباحَ اليومِ التّالي، وحضَرَ إلى واشنطن لويس ليبسكي (Louis Lipsky) وابراهام غولدبرغ (Abraham Goldberg) لتمثيلِ الصُّهيونيّةِ؛ حيثُ أرادَ النّائبُ فيش أنْ تَستمعَ لجنةُ الشّؤونِ الخارجيّةِ إليهما، وتصوّتَ على القرارِ في آنٍ معاً[77]. وتمكَّنَ ممثلا الصُّهيونيّةِ ومعهما النّائبُ فيش ورفيقهُ النّائب بورك كوكران (Bourke Cockran) منْ عرضِ الحجّةِ الصُّهيونيّةِ وبشكلٍ متفوّقٍ على معارضِيهم، لدى اللّجنةِ الإداريّةِ في مجلسِ النّوابِ الأمريكيّ، وكانتْ اللّجنةُ متعاطفةٌ بشكلٍ عامٍ مع الطّرحِ الصُّهيونيّ، الذي ركَّزَ على النّقاطِ التّاليةِ:

أ. أنَّ الموافقةَ على الانتدابِ البريطانيّ ضروريّةٌ جدّاً، لإيجادِ مأوى لليهودِ الأوروبيّين.

ب. أنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ وافقتْ على إعلانِ بلفور قبلَ نشرِه.

ج. أنَّ إقامةَ وطنٍ قوميٍّ لليهودِ لنْ يُؤذيَ العربَ أبداً[78].

وفي المقابلِ أبدى بعضُ النّوابِ معارضةً شديدةً لمشروعِ النّائبِ فيش، وحذّروا في الجلسةِ النّقاشيّةِ مِنْ أنَّ "إعادةَ تأسيسِ وطنٍ قوميٍّ يهوديٍّ في فلسطين لا يخلو منْ صعوباتٍ، سيما وقدْ ظهرَ مُؤخّراً أنَّ هناك معارضةٌ محتدمةٌ قامَ بها العربُ ضِدَّ المستوطنين اليهودِ"[79]. وعزَّزَتْ إفادةُ الشّهودِ المؤيّدين والمناهضِين للصُّهيونيّةِ والتي جاءَتْ في (170) صفحةً، منْ

---

[76] محمد شديد، **الولايات المتّحدة والفلسطينيّون بين الاستيعاب والتّصفية**، م.س، ص30.

[77] جميل الخلف، "دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة في قيام دولة إسرائيل (1897-1948)"، م.س، ص57.

[78] محمد شديد، **الولايات المتّحدة والفلسطينيّون بين الاستيعاب والتّصفية**، م.س، ص33.

[79] أسيل حاجم، "الإدارة الأمريكيّة والقضيّة الفلسطينيّة (1948-1967)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، 2007، ص ص59-60.

نقاشاتِ النّوابِ لمشروعِ النّائبِ فيش، وقدْ شَرَحَ المناهضون للصُّهيونيّةِ وجهةَ النَّظرِ العربيّةِ بصورةٍ مؤثّرةٍ، وحاولوا الردَّ على الحجّةِ الصُّهيونيّةِ؛ فأكّدوا على أنَّ البرنامجَ الصُّهيونيَّ غيرَ قانونيّ، وينتهِكُ حقوقَ الأغلبيّةِ العربيّةِ في فلسطين، وأنَّ واشنطن قَدْ تُجَرُّ للموافقةِ على الانتدابِ البريطانيّ بموافقتها على قرارِ فيش، وقدْ حذَّرَ بعضُ الحاخامات المناهضين للصُّهيونيّةِ من التّدخُّلِ في السّياسةِ الدَّوليّةِ، واعتبروا أنَّ القوميّةَ اليهوديّةَ هي أسطورةٌ اختلقَها إعلانُ بلفور والانتدابُ البريطاني، وأكّدوا على "أنَّ احتلالَ فلسطين ليْسَ الجوابُ على مسألةِ اضطّهادِ اليهودِ في أيّ حالٍ، وسوفَ يشعرُ اليهوديُّ بالأمانِ، فقط عندما يصبِحُ العالَمُ كلُّهُ حرّاً"[80]. ويبيّنُ ما سبَقَ ضُعْفَ الجهودِ العربيّةِ التي بُذلتْ في الدّفاعِ عنِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، مقابلَ حجمِ الجُهودِ الصُّهيونيّةِ التي مورست وِفْقَ نشاطٍ منظّمٍ، على الرّغْمِ من استنادِها إلى حججٍ وروايات باطلةٍ.

ولقد تمكَّنَ الصّهاينةُ في نهايةِ الأمرِ من عزْلِ معارضِيهم في مجلسيْ النّوابِ والشّيوخِ، مستغلّين علاقاتِهم وسيلِ البرقيّاتِ والرّسائلِ المؤيّدةِ للصُّهيونيّةِ، التي انهالتْ على الكونغرس من جميعِ أنحاءِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، وبعدَ أنْ صوّتَ مجلسُ الشّيوخِ بالإجماعِ على مشروعِ قرارِ لودج، نجحَ النّائبُ فيش في كسبِ موافقةِ أغلبيّةِ ثلثيْ أعضاءِ مجلسِ النّوابِ لصالحهِ في (22أيار/مايو1922)[81]. وسَجَّلَ مجلسُ النّوابِ الأمريكيّ مشروعَ فيش كتوصيةٍ بمشروعٍ؛ إرضاءً لوزارةِ الخارجيّةِ التي كانتْ تُؤْثِرُ الحيادَ تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والمطالبِ الصُّهيونيّةِ، وفي حالِ موافقةِ مجلسِ الشّيوخِ عليها، فإنَّ ذلكَ يعني موافقةَ الكونغرس الرسميَّةَ على إقامةِ وطنٍ قوميٍّ لليهودِ في فلسطين[82].

وفي ظلِّ تلكَ الخطواتِ والتحرّكاتِ الأمريكيّةِ الدّاعمةِ للصُّهيونيّةِ ومشاريعِها وأهدافِها، أصدرَ وزيرُ المستعمراتِ البريطانيّ تشرشل (Churchill) الكتابَ الأبيضَ لعامِ (1922)، الذي أكَّدَ فيهِ على تمسّكِ بريطانيا بإعلانِ بلفور، مع توضيحِه أنَّ ذلكَ لا يعني تهويدَ فلسطينَ كلَّها، ولا يعني ذلكَ فرْضَ الجنسيّةَ اليهوديّةَ على العربِ، وقد حرَصتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ على تأييدِ المخطّطِ الصُّهيونيّ عمليّاً؛ فشاركتْ في وضْعِ صيغةِ صكِّ الانتدابِ البريطانيّ على

---

[80] محمد شديد، **الولايات المتّحدة والفلسطينيّون بين الاستيعاب والتّصفية**، م.س، ص33.

[81] أسيل حاجم، "الإدارة الأمريكيّة والقضيّة الفلسطينيّة (1948-1967)"، م.س، ص60.

[82] محمد شديد، **الولايات المتّحدة والفلسطينيّون بين الاستيعاب والتّصفية**، م.س، ص30.

فلسطين، حيثُ طلبتْ من اليهوديّ الأمريكيّ بنيامين كوهين (Benjamin Cohen) –وهو محامي يهوديٌّ منَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ– الاشتراكَ مع سكرتيرِ اللّورد جورج كورزون (George Curzon) وزيرِ الخارجيّةِ البريطانيّ؛ منْ أجلِ إتمامِ الصّيغةِ النّهائيّةِ لصكِّ الانتدابِ البريطانيّ على فلسطين، التي وضعَها خبراءُ من الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ وبريطانيا لتكونَ مشروطةً بتنفيذِ إعلانِ بلفورَ، "اعترافاً منها بالصّلةِ التّاريخيّةِ التي تربطُ الشَّعبَ اليهوديَّ بفلسطين"[83].

وتحرَّكَ صهاينةُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ منْ أجلِ تبنّي صيغةَ قرارٍ مُشتركٍ يَقبلُها الكونجرس، وتُثبتُ اعترافُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ رسميّاً بما جاءَ في صكِّ الانتدابِ وإعلانِ بلفورَ، فقامَ النّائبُ فيش بتعديلِ قرارِهِ في (30تموز/يوليو1922)، وأخَذَ موافقةَ مجلسِ النّوابِ عليه دونَ تصويتٍ أو اعتراضٍ، وجَرَى إقرارُ النصَّ النّهائيَّ للقرارِ، ووافقْ عليه الكونغرس بمجلسيْه في (11أيلول/سبتمبر1922)، وحَمَل رقم (322)[84]، ووقَّع عليه الرّئيسُ الأمريكيُّ وارن هاردينغ (Warren Harding) في (20أيلول/سبتمبر1922)، عَقْبَ تَسلّمهِ تصديقَ وزارةِ الخارجيّةِ.

ويتّضِحُ ممّا سبَقَ، سعْيُ الحركةُ الصُّهيونيّةُ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ لكسْبِ دعمِ وتأييدِ الشّخصيّاتِ المؤثّرةِ والفاعلةِ في الكونجرس، وتمكّنُها من تحقيقِ ذلكَ؛ فقَدْ كان لهذه الشّخصيّاتِ الأثرُ البالغُ في التّرويجِ للأفكارِ الصُّهيونيّةِ في الأوساطِ الأمريكيّةِ الرّسميّةِ، مِمّا ساعدَ الحركةُ الصُّهيونيّةُ على انتزاعِ وثيقةَ اعترافٍ مهمّةٍ من الكونجرس تمثّلتْ في القرارِ الأمريكيّ المؤيّدِ لإقامةِ وطنٍ قوميٍّ لليهودِ في فلسطينَ عامَ (1922).

4.3.2 مشروعُ السّلطةِ التّشريعيّةِ (الكونغرس) والحركةِ الصّهيونيّةِ

[83] سامي حكيم، **أمريكا والصّهيونيّة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصري، 1967، ص21.

[84] محمد شديد، **الولايات المتّحدة والفلسطينيّون بين الاستيعاب والتّصفية**، م.س، ص34.

لقَدْ حرصَتْ الحركةُ الصُّهيونيّةُ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ على استقطابِ أعضاءِ الكونجرس؛ وتوجيهِهِمْ لصالحِ تحقيقَ أهدافِها، والتحرّكِ من خلالِهم في الكثيرِ منَ القضايا، وهو ما عزَّزَ الضّغطُ على الإدارةِ الأمريكيّةِ، وأكْسَبَها قدرةً على التّأثيرِ في صانعِ القرارِ الأمريكيّ[85].

ولم يَنجحْ صهاينةُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في كسْبِ تأييدَ ودعمَ وزارةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ طيلةَ محادثاتِهم مَعَها خلالَ الحربِ، بينما طالبَ عضوُ مجلسِ الشّيوخِ آرثر والش (Arthur Walsh) في (12كانون ثاني/يناير1944)، وزارةَ الخارجيَّةَ الأمريكيَّةَ التّدخّلَ لدى الحكومةِ البريطانيّةِ من أجلِ فتحِ أبوابِ فلسطينَ أمامَ الهجرةِ اليهوديّةِ، كحلٍّ لمشكلةِ اليهودِ الذين شرّدتْهُم الحربُ، وقد ردَّتْ عليه وزارةُ الخارجيّةُ في (21كانون ثاني/يناير1944) بالقولِ: "ليسَ من حقِّ الحكومةِ الأمريكيّةِ التّدخّلُ؛ لأنّها تعتبرُ فلسطينَ ضمنَ مسؤوليّاتِ الحكومةِ البريطانيّةِ"[86].

1.4.3.2 مشروعُ رايت-كمبتون (Right-Compton) أمامَ مجلسِ النّوابِ الأمريكيّ

لقد كثَّفَ الحاخامُ الصُّهيونيُّ سيلفر (Silver) نشاطَهُ تِجاهَ الكونجرس، فقدَّمَ مسودّاتُ قراراتٌ جديدةٌ تؤيّدُ إنشاءَ دولةٍ يهوديّةٍ في فلسطينَ، ونَظّمَ حملةً دعائيّةً في واشنطن على الصّعيدِ الحكوميّ، وحصلَ على أكثرِ الأصواتِ اللّازمةِ لتمريرِ تلكَ القراراتِ، كما وجَّهَ مجلسُ الطّوارئُ الصُّهيونيُّ الأمريكيُّ أنصارَهُ في الكونجرس إلى تقديمِ مشاريعَ قراراتٍ بموافقةِ المجلسيْن على مقرّراتِ مؤتمرِ بالتيمور (Paltimore)[87]. وقدْ توجّهتْ مجموعةٌ كبيرةٌ مؤلّفةٌ تقريباً من (500) حاخام يهوديٍّ صهيونيٍّ إلى البيتِ الأبيضِ؛ لمطالبةِ الكونجرس بدعمِ برنامجِ بالتيمور[88].

ونَجحتْ حملةُ الحركةِ الصّهيونيّة تِجاهَ الكونغرس في دَفْعِ النّائبَ عن الحزبِ الدّيمقراطيّ جيمس رايت (James Right)، والنّائبَ عن الحزبِ الجمهوريّ رنولت كمبتون (Ranult Compton)، إلى تقديمِ مشروعيْن لمجلسِ النّوابِ في (27كانون ثاني/يناير1944) يدعمان

---

[85] Samuel Halperin, **The Political World Of American Zionism**, Ottawa, Wayne State University Press, 1961, p273.

[86] جميل الخلف، "دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة في قيام دولة إسرائيل (1897-1948)"، م.س، ص ص102-103.

[87] عبد الرّحمن الفرّا، "النّشاط الصّهيوني في الولايات المتّحدة الأمريكيّة ما بين عامي (1884-1948)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلاميّة، غزّة، 2016، ص209.

[88] أيمن أبو ستّة، "نشاط المنظّمة الصّهيونيّة العالميّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة (1897-1948)"، م.س، ص66.

خلالهما المطالبِ الصّهيونيّةِ، مع اتّفاقهِما في المضمونِ ذاتِه؛ فاعتبرَ المشروعان مشروعاً واحداً عُرِفَ باسم رايت–كمبتون[89].

وكانَ أهمُّ ما وردَ في مشروعِ رايت–كمبتون، ما يلي "إنَّ الكونجرس السّابعَ والستّين للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، قرّرَ في عامِ (1922) بإجماعِ أعضائِه بأنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ تَستحسِنُ إقامةَ وطنٍ قوميٍّ للشَّعبِ اليَهوديّ في فلسطينَ، مع العلمِ أنَّهُ لن يفعلَ شيئاً من شأنهِ المساس بحقوقِ المسيحيّين المدنيّةِ والدّينيّةِ وجميع الطّوائفِ الأُخْرى غير اليَهوديّةِ في فلسطين، ...وإنَّ اضّطهادَ الشّعبِ اليهوديّ في أوروبا قَدْ أظْهَرَ بوضوحٍ الحاجةَ إلى وطنٍ يلجأُ إليهِ اليهودُ ممّن شرّدتْهمُ الحربُ، لذلك تُقرّرُ أنْ تستعملَ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ نفوذَها، وتتّخذَ الإجراءاتِ المناسبةَ لفتْحِ أبوابِ فلسطين؛ ليدخُلَها اليهودُ بصورةٍ حرّةٍ، وتُعطي لهم الفرصةَ التامّةَ للاستيطانِ، فيستطيعُ اليهودُ في نهايةِ الأمرِ إعادةَ إنشاءِ فلسطين كدولةٍ يهوديّةٍ"[90]. وكانتْ صياغةُ مشروعِ رايت–كمبتون متطابقةً مع برنامجِ بالتيمور؛ وتمَّ إضافةَ كلمة إعادة بجانبِ كلمةِ إنشاءِ لتصْبِحَ "إعادةُ إنشاءِ" لإضفاءِ وإعطاءِ اعتقادٍ بأنَّ الدّولةَ اليهوديّةَ كانتْ قائمةٌ في فلسطين يوماً ما، وأنَّ إعادَتَها إلى الوجودِ أمرٌ تقتضيهِ طبيعةُ الظّروفِ القاسيةِ التي يمرُّ بها اليهودُ في تلك الفترةِ بأوروبا.

2.4.3.2 مشروعُ واغنر–تافت (Robert Wagner– Robert Taft) في مجلسِ الشّيوخِ الأمريكيّ

تَعْزيزاً ودَعْماً لمشروعِ رايت–كمبتون، قدَّمَ عضوا مَجلسِ الشّيوخِ روبرت واغنر (Robert Wagner) وروبرت تافت (Robert Taft) في الأوّلِ منْ (شباط/فبراير1944)، مشروعَ قرارٍ لمجلسِ الشّيوخِ مُشابهٍ في مَضمونهِ وصيغتهِ وأهدافهِ لمشروعِ رايت–كمبتون المطروحِ في مجلسِ النّوابِ، وقدْ عُرِفَ مشروعهما المُشتركُ باسمِ مشروعِ واغنر–تافت. ودَفَعْ الكونجرس نحْوَ بدءِ مُناقشةِ المشروعيْن، فتمّتْ إحالةُ مشروعَ قرارِ واغنر–تافت إلى لجنةِ الشّؤونِ الخارجيّةِ في مجلسِ

[89] عبد الرّحمن الفرّا، "النّشاط الصّهيوني في الولايات المتّحدة الأمريكيّة ما بين عامي (1884–1948)"، م.س، ص209.
[90] المرجع السّابق نفسه، ص209.

الشّيوخِ في (3شباط/فبراير 1944)، في حينِ أُحيلَ مشروعُ رايت–كمبتون إلى لجنةِ الشّؤونِ الخارجيّةِ في مجلسِ النّوابِ في (8شباط/فبراير 1944)[91].

وعرَضَ الصّهيونيُّ إيمانويل نيومان (Emanuel Newmen) خلالَ النّقاشاتِ تَعريفاً لما اعتبرَهُ أساسَ الدّوْلةِ اليهوديّةِ، وأوْضَحَ أنَّ ذلك لا يعني إجلاءَ العربِ الموجودين حاليّاً في فلسطين، لكنَّ إقامةَ دولةٍ مستقلّةٍ بعْدَ التّوصّلِ إلى أغلبيّةٍ يهوديّةٍ عن طريقِ الهجرةِ الجماعيّةِ وبعد تأمينِ الأكثريّةِ، سيطوّرُ اليهودُ البلادِ مع ضمانِ كاملِ الحقوقِ الشّخصيّةِ والمدنيّةِ والثّقافيّةِ للسكّانِ العربِ، وأرادَ الصّهاينةُ بذلكَ المعنى والمضمون أن يوضّحوا أنَّهم لا يطالبون إلا بالدَّعمِ المعنويّ والسّياسيّ الأمريكيّ، وقدْ قالَ الصّهيونيُّ نيومان: "لا أحدَ يقترحُ قوّةَ تدخّلٍ أمريكيّةٍ لحفْظِ الأمْنِ في فلسطين"، وهو بذلكَ يكونُ عبَّر عنْ مدى إدراكهِ لتخوّفِ الكونجرس من السّياساتِ التي قَدْ يَتْبَعُها التزاماتٍ أو مخاطرَ على الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، كما أشارَ إلى أنَّ فلسطين يجبُ أنْ تكونَ ضمْنَ نظامِ أمنٍ دوْليّ يُنشأُ بعْدَ الحَرْبِ، وإنَّ أيَّ تأييدٍ أمريكيٍّ لذلكَ يجبُ أنْ ينطلقَ منَ الخطِّ السّياسيّ الأمريكيّ الذي تضمَّنَ موافقةُ الرّئيسِ ويلسون على إعلانِ بلفورَ، وعلى قرارِ الكونجرس لعام (1922)، والاتّفاقيّةِ الأمريكيّةِ البريطانيّةِ عام (1924)[92].

وقدْ تابعَتْ وزارةُ الحربيّةُ الأمريكيّةُ نقاشاتِ الكونجرس بعنايةٍ واهتمامٍ، وظَهَرَ تخوّفها من القرارِ المُقترحِ في مذكّرةٍ بَعَثَها مُساعد وزيرِ الحربيّةِ جون ماكلوي (John McCloy) في (21شباط/فبراير 1944)، إلى رئيسِ الأرْكانِ جورج مارشال (George Marshall) جاءَ فيها "أنَّ القرارَ المنْوِي اتّخاذهِ يُشيرُ إلى هجرةٍ يهوديّةٍ واسعةٍ، كما يشيرُ إلى تأسيسِ دوْلةٍ يهوديّةٍ، ويطالِبُ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ باتّخاذِ إجراءاتٍ معيّنةٍ، إلّا أنَّ التّقاريرَ تُفيدُ بتوتّرٍ شديدٍ بيْنَ العربِ واليهودِ في فلسطين، وهذا التّوتّرُ يؤثّرُ في قدراتِنا العسكريّةِ في المنطقةِ، وبخاصّةٍ إنَّنا ننْوي تخفيضَ قوّاتِنا هُناك، وكما أنَّ مُشكلةَ فلسطينَ تحظى باهتمامٍ بالغٍ بيْنَ سكّانِ العالَمِ الإسلاميّ المتّصلِ مع قوّاتِنا، وستكونُ خطوطُ إمدادِنا إلى روسيا مُعرّضةً للتّهديدِ والتّخريبِ، مِنْ أجْلِ ذلك فإنّني أُفضّلُ تأجيلَ اتّخاذِ أيَّ قرارٍ يؤثّرُ في سيْرِ العمليّاتِ العسكريّةِ"[93]. وانعكَسَ أثرُ

---

[91] المرجع السّابق نفسه، ص210.

[92] محمد شديد، **الولايات المتّحدة والفلسطينيّون بين الاستيعاب والتّصفية**، م.س، ص36.

[93] جميل الخلف، "دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة في قيام دولة إسرائيل (1897–1948)"، م.س، ص104.

تلْكَ المذكّرةِ على رئيسِ الأركانِ مارشال، عندما تمَّ استدعاؤه في (23شباط/فبراير 1944)، للإدلاءِ بشهادتهِ أمامَ لجنة الشّؤونِ الخارجيّةِ في المجلِس، التي كانتْ لا تزالُ تُجري مناقشاتٌ حولَ مشروعِ القرارِ الدّاعمِ للتّطلّعاتِ الصّهيونيّةِ في برنامجِ بالتيمور.

5.3.2 نشاطُ جماعاتِ الضّغطِ اليهوديّةِ لدعْمِ السّلطةِ التّشريعيّة المؤيّدَةِ لإسرائيلَ أمامَ مُعارضةِ الإدارةِ الأمريكيّةِ

لقد كثَّفَ مجلسُ الطّوارئُ الصّهيونيُّ الأمريكيُّ حمْلَتَهُ تِجاهَ أعضاءِ الكونجرس خلالَ فترةِ مُناقشتِهم للمشروعيْن، ومارَسَتْ اللّجانُ المحليّةُ للطّوارئِ نشاطاً واسعاً؛ فقَدْ أغْرَقَتْ الكونجرس بآلافِ البرْقيّاتِ والرّسائلِ والبطاقاتِ منْ مُختلفِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، وتمَّ إجراءُ عِدّةَ اتّصالاتٍ مع كلّ عضوٍ في لجنةِ الشّؤونِ الخارجيّةِ من منطقةِ دائرتهِ الانتخابيّةِ، وشعرَ أعضاءُ الكونجرس بحجمِ الاهتمامِ الكبيرِ وغيرَ المَسْبوقِ بتشريعٍ ما؛ لدرجةِ أنَّهم أبدوا استغرابَهم جميعاً[94].

وتدخَّلتْ القيادةُ الصّهيونيّةُ الأمريكيّةُ بعدَّةِ طُرقٍ في المنظومةِ السّياسيّةِ الأمريكيّةِ، كانَ أهمُّها بلورةَ الرّأيِ العامِ عبْرَ مندوبي الحركةِ الصّهيونيّةِ، منْ خلالِ التّأثيرِ على الجمهورِ اليَهوديّ داخلَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ واستخدامهِ لدعْمِ مصالحِها، وخلْقِ ارتباطاتٍ وعلاقاتٍ بينَ شخصيّاتٍ سياسيّةٍ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ وبين قياداتِ الحركةِ الصّهيونيّةِ الأمريكيّةِ، وتحديداً الحاخامُ سيلفر وتدخّلهِ المباشرِ في الحِزْبِ الجُمْهوريّ، ووايز (Weiz) وتدخّلهِ في الحزبِ الدّيمقراطيّ[95].

ونجحَتْ الحملةُ الصّهيونيّةُ في كَسْبِ أكثرَ الأصواتِ لصالحِ دعْمِ المشروعيْن قبلَ تقديمهِما رسميّاً للمصادقةِ، وفي مجلسِ النّوابِ الأمريكيّ صوَّتَ حوالي (411) نائبٍ منْ أصلِ (535) إلى جانبِ التّطلّعاتِ الصّهيونيّةِ في إقامةِ كومنولث يهوديّ في فلسطينَ، ورفْعِ القيودِ التي وردتْ في الكتابِ الأبيضِ للحدّ من الهجرةِ اليهوديّةِ إلى فلسطين، كما لاقى الصّهاينةُ التّأييدَ

---

[94] عبد الرّحمن الفرّا، "النّشاط الصّهيوني في الولايات المتّحدة الأمريكيّة ما بين عامي (1884-1948)"، م.س، ص211.

[95] المرجع السّابق نفسه، ص212.

ذاتَهُ في مجلسِ الشّيوخِ[96]. وبالرّغم من ذلك أرْسلَ النّاطِقُ الرّسميُّ لمجلسِ النّوابِ سام رايبورن (Sam Rayburn) إلى الرّئيسِ الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt) في (7آذار/مارس1944) رسالةً، شرحَ فيها خطورَةَ الموقفِ إذا تمَّتْ الموافقةُ على اقتراحِ رايت–كمبتون، قائلاً فيها: "على أساسِ أنَّ هذهِ الموافقةِ ستقودُنا إلى الخطرِ إذا لمْ نَكُنْ حريصين"، وقد ردَّ عليهِ الرّئيسُ روزفلت بعدَ يومَيْن منْ تلقّيهِ الرّسالةِ، وكَشَفَ لهُ عن سرورِهِ لأنَّ "مجلسَ النّوابِ مسيطرٌ تماماً على الموقفِ"، وعبَّرَ عن خشيتِهِ منْ أنْ تتحوّلَ المسألةُ إلى قضيّةٍ حزبيّةٍ لا تُحْمَدُ عُقْباها، قُبَيْلَ الانتخاباتِ الرّئاسيّةِ؛ نظراً لحساسيّةِ الوضْعِ الرّاهنِ[97].

ووقفَتْ الخارجيّةُ الأمريكيّةُ ضِدَّ المصادقةِ رسميّاً على مشروعيْ القراريْن، وطالبَ مساعدُ وزيرَ الخارجيّةِ ادوارد ستيتينيوس (Edward Stettinius) في (9آذار/مارس1944)، بإصدارِ "بيانٍ أنجلو–أمريكي مشتركٍ يتضمّنُ عدمَ اتّخاذِ أيَّ قرارٍ يؤثّرُ في وضعِ فلسطينَ الأساسيّ دونَ استشارةٍ مُسبقةٍ مع جميعِ المهتمّين بها، بما في ذلِكَ العربُ واليهودُ، كما طالبَ بمراجعةِ الموقفِ في فلسطينَ بعْدَ الحربِ؛ لوضْعِ حلٍّ عادلٍ وملائِمٍ لجميعِ الأطرافِ"[98]. وأكَّدَ وزيرُ الخارجيّةُ كورديل هل (Cordell Hull) بشكلٍ واضِحٍ على خطورةِ إصدارِ القراريْن، حيثُ قالَ: "كنّا نشعرُ في وزارةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ أنَّ إصدارَ مثلَ هذه التّصريحاتُ المؤيّدةُ للصّهيونيّةُ، بالرّغْمِ منْ كوْنِها غيرَ مُلزمةٍ بالتّنفيذِ، قَدْ تؤدّي إلى حدوثِ نزاعاتٍ في فلسطين وأجزاءٍ أخرى من العالَمِ؛ مِمّا يعرّضُ القوّاتُ الأمريكيّةُ للخطرِ، ويتطلّبُ نقلُ مزيدٍ من القوّاتِ من ميادين القتالِ في أوروبّا وغيرها، ومثلُ هذه التّصريحاتُ قَدْ تُؤدّي إلى فشلِ المفاوضاتِ الجاريةِ مع ابن سعود حولَ إنشاءِ خطِّ نفطٍ عبرَ السّعوديّةِ، الأمرُ الذي يَعُدّهُ قادتُنَا العسكريّون في غايةِ الأهمّيةِ لأمْنِ البلادِ، ناهيكَ عنْ أنَّ تلكَ التّصريحاتِ قَدْ تمهّدُ الطّريقَ لاقتراحِ قراراتٍ مُماثلةٍ بخصوصِ قضايا النّزاعِ على المناطقِ الموجودةِ على سبيلِ المثالِ في بولندا وإيطاليا"[99].

---

[96] أيمن أبو ستّة، "نشاط المنظّمة الصّهيونيّة العالميّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة (1897–1948)"، م.س، ص67.

[97] قيس قدري، **الصّهيونيّة وأثرها على السّياسة الأمريكيّة (1939–1948)**، بيروت، مركز أبحاث منظّمة التّحرير، 1982، ص50.

[98] جميل الخلف، "دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة في قيام دولة إسرائيل (1897–1948)"، م.س، ص105.

[99] عبد الوهّاب شاكر، **دور يهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة في دعم الحركة الصّهيونيّة**، الإسكندريّة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 2014، ص ص204–205.

واضّطرَّ وزيرُ الخارجيّةِ هل عَقْبَ قيامِ أعضاءِ الكونجرس بتأييدِ التّطلّعاتِ الصّهيونيّةِ، وِفْقَ ما جاءَ في مشروعيْ رايت–كمبتون وواغنر–تافت، إلى الإسراعِ في إعطاءِ العربِ تطميناتٍ تفيدُ بأنَّ "المشروعيْن وإنْ حَظِيا بمصادقةِ مجلسيْ الكونجرس، إلّا أنّهما لا يعبّران بالضرورةِ عنْ رغبةِ وإرادةِ السّلطةِ التّنفيذيّةِ"[100]. وقد تحرّكَ الحاخامان وايز وسيلفر أمامَ تلكِ المُجابهةِ للمشروعيْن الصّهيونيَّيْن في الكونجرس من الأجهزةِ التّنفيذيّةِ في الإدارةِ الأمريكيّةِ للضّغطِ على الإدارةِ الأمريكيّةِ؛ فالتقيا بالرّئيسِ روزفلت في (9آذار/مارس/1944)، وسلّماهُ مسودّةَ تصريحٍ قريبِ الصّياغةِ من مقترحي مشروعيْ الكونجرس، وكشَفَ سيلفر أنَّ الرّئيسَ روزفلت استغرَقَ (10) دقائقٍ في محاولةٍ لتعديلِ المسودّةِ، وأخبرهُما وهما يغادران البيتِ الأبيضِ أنَّهُ بإمكانهما أنْ يقولا على لسانهِ: "إنَّ واشنطن لم توافقْ أبداً على الكتابِ الأبيضِ البريطانيّ لعامِ (1939)، وأنَّ الرّئيسَ سعيدٌ بأنَّ أبوابَ فلسطينَ مفتوحةٌ اليومِ أمامَ اللّاجئين اليهودِ، وعندما يتمُّ التوصّلِ إلى قراراتٍ في المستقبلِ، فسيُنصفُ هؤلاءُ الذين يسعوْنَ إلى وطنٍ قوميٍّ يهوديٍّ، وتكنُّ لهمُ الحكومةُ الأمريكيّةُ والشّعبُ الأمريكيُّ أعمقَ المشاعرِ، أكثرَ منْ أيّ وقتٍ مضى؛ نظراً للمأزقِ المأساويّ الذي يعيشُ فيه آلافِ اللّاجئين اليهودِ"[101].

وقدْ حاولَ الرّئيسُ روزفلت من خلالِ تخويلهِ للحاخامان وايز وسيلفر بالإدْلاءِ بذلكَ التّصريحِ الدّاعمِ للمطْلبِ الصّهيونيّ المعارضِ للكتابِ الأبيضِ، أنْ يكسبَ أصواتَ اليهودِ في الانتخاباتِ الرّئاسيّةِ المُقبلَةِ، كما أنَّهُ لم يتوانَ أن يُعقّبَ تصريحَهُ بالإفصاحِ عن وعودٍ انتخابيّةٍ لليهود، وعَدَهُم فيها بأنَّهُ "إذا ما أُعيدَ انتخابَهُ فإنّهُ سوفَ يسعى جاهداً لتنفيذِ (البرنامجِ الدّيمقراطيّ) الخاصّ بفلسطينَ، والذي يدورُ مضمونَهُ حوْلَ تحويلِ فلسطينَ إلى دولةٍ حرّةٍ ديمقراطيّةٍ يهوديّةٍ"[102]. واستغلَّ الحاخامان وايز وسيلفر تلْكَ الفرصةِ؛ فقاما بصياغةِ مسودّةِ بيانٍ جديدٍ في (13آذار/مارس1944) ليصدِرَهُ الرّئيسُ، ويُعْلِنَ خلالَهُ كاملَ الدّعمِ للبرنامجِ الصّهيونيّ، وفكرةَ إنشاءِ وطنٍ قوميٍّ لليهودِ، ويطالبُ بفتحِ أبوابَ فلسطينَ لمزيدٍ من المهاجرين

---

[100] أسيل حاجم، "الإدارة الأمريكيّة والقضيّة الفلسطينيّة (1948–1967)"، م.س، ص67.

[101] عبد الرّحمن الفرّا، "النّشاط الصّهيوني في الولايات المتّحدة الأمريكيّة ما بين عامي (1884–1948)"، م.س، ص213.

[102] ناجي شراب، "العلاقات بين الولايات المتّحدة والصّهيونيّة ومرحلة بناء الدّولة اليهوديّة (1917–1948)"، في: مجلّة شؤون عربيّة، ع25، 1987، ص ص98–121، ص102.

والمستوطنين اليهودِ، وبَلغَ بهمْ الأملُ لحدِّ القولِ: "إنَّ غَرَضَ الشّعبِ الأمريكيِّ هو التّعاطفُ مع إقامةِ دولةٍ يهوديّةٍ"[103].

وقد كان النّشاطُ الصُّهيونيُّ الأمريكيُّ داعماً لتحرّكاتِ الصُّهيونيّةِ وقيادتِها؛ فقَدْ تزامنَ في يومِ (9آذار/مارس) منْ نفسِ الشّهرِ، تبنّي المؤتمرَ القوميَّ حولَ فلسطينَ الذي رعتْهُ اللّجنةُ الأمريكيّةُ الفلسطينيّةُ بالتّعاونِ معَ المجلسِ المسيحيِّ الفلسطينيِّ والاتّحادِ الأمريكيِّ للعملِ، ومجلسِ المنظّماتِ الصّناعيّةِ ومجموعةٍ من المنظّماتِ الأخرى، قراراً يحثُّ على إلغاءِ الكتابِ الأبيضِ، وإعادةِ تأسيسِ فلسطينَ كدولةٍ يهوديّةٍ، وجاءَ في بيانِ المؤتمرِ: "بينما نحنُ مدركون تماماً للمشاكلَ، والمسؤوليّاتِ الملقاةِ على عاتقِ زعمائِنا العسكريّين والدّبلوماسيّين، فإنَّنا مقتنعون تماماً بأنَّ تكتيكَ التّهدئةِ والتّرضيةِ، لا يمكنُ أنْ يكونَ أساساً لحلٍّ دائمٍ للمشكلةِ الفلسطينيّةِ"[104].

وتفاجأَ القادةُ الصّهاينةُ خلالَ مساعيهم لدى الرّئيسِ روزفلت، بتدخّلِ وزيرَ الحربيّةِ الأمريكيِّ هنري ستيمسون (Henry Stimson) رسميّاً؛ من أجْلِ وقْفِ النّقاشَ في مشروعيْ القرارِ الدّاعميْن للتّطلّعاتِ الصّهيونيّةِ لدى الكونجرس، حيثُ أرسلَ رسالةً في (17آذار/مارس1944) إلى رئيسِ لجنةِ الشّؤونِ الخارجيّةِ في مجْلسِ النّوابِ بلوم، أكَّدَ فيها أنَّه "بخصوصِ قراريْ مجلسِ النّوابِ والشّيوخِ، رقم (418) و(419)، فمنْ رأيِ وزارةِ الحربيّةِ ...ليس من المستحسنِ القيامِ بأيِّ عملٍ آخرَ بشأنهِما في هذا الوقتِ، من شأْنِهِ أنْ يُضرَّ بمتابعةِ الحربِ بصورةٍ ناجحةٍ"؛ وقدْ استجابَتْ لجنةُ الشّؤونُ الخارجيّةُ في مجلسِ النّوابِ لوجهةِ نظرِ وزارةِ الحربيّةِ، وأعلنتْ في اليومِ نفسهِ "بأنَّها ستؤجّلُ النّظرَ في القرارِ؛ لأنَّ وزارةَ الحربيَّةَ حذَّرَتْ منْ أيِّ تفعيلٍ للقرارِ في هذا الوقتِ سيؤثّرُ في إتمامِ الحرْبِ بنجاحٍ"[105].

ورَدَّ على ذلكَ صهاينةُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ برفْعِ وتيرةَ نشاطِهم؛ من أجْلِ انتزاعِ قرارٍ يدعمُ تطلعاتِهم من الكونجرس، فنظَّمَ مجلسُ الطّوارئُ الصّهيونيُّ الأمريكيُّ لقاءً جماهيريّاً حاشداً في نيويورك بتاريخ (21آذار/مارس1944)، دعا خلالَهُ المجتمعون أعضاءَ الكونجرس،

---

[103] Richard Stevens, **American Zionism And U.S Foreign Policy (1942-1947)**, Beirut, The Institute For Palestine Studies, 1975, p42.

[104] المرجع السّابق نفسه، ص49.

[105] أسيل حاجم، "الإدارة الأمريكيّة والقضيّة الفلسطينيّة (1948-1967)"، م.س، ص67.

جميل الخلف، "دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة في قيام دولة إسرائيل (1897-1948)"، م.س، ص105.

وخاصّةً أصحابَ مشروعيْ القرارِ للموافقةِ على القراراتِ المؤيّدةِ للصّهيونيّةِ في أقربِ وقتٍ. وبالمقابلِ وقَفَ وزيرُ الخارجيّةُ هل مُعترضاً على مسودّةِ بيانِ وايز وسيلفر، وقامَ بعملِ مُشاوراتٍ معَ الرّئيسِ روزفلت، أفضَتْ إلى اكتفاءِ الرّئيسِ بالإعلانِ في (24آذار/مارس1944)، عن تعاطُفهِ عبْرَ بيانٍ عامٍ بشأْنِ اللّاجئين اليهودِ الأوروبيّين؛ لأنَّ تلكَ المسودّةَ من شأنِها أنْ تُورّطَ الولاياتُ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في تأييدِ المخطّطِ الصُّهيونيّ بشكلٍ واضحٍ[106].

ولقدْ ركَّزَ صهاينةُ الولاياتُ المتّحدةِ الأمريكيّةِ منْ نشاطِهم مع اقترابِ موعِدِ انتهاءَ الهجرةِ إلى فلسطينَ –وِفْقَ الكتابِ الأبيضِ البريطانيّ لعام (1939)– على مسألةِ ضمانِ حريّةِ الهجرةِ اليهوديّةِ إليها، فبَعثَ أكثرُ من (500) أكاديميٍّ جامعيٍّ من حوالي (180) مؤسّسةٍ منتشرةٍ في (41) ولايةً أمريكيّةً، برسالةِ احتجاجٍ للرّئيسِ روزفلت في (31آذار/مارس)، طالبوا فيها بالسّماحِ بالدّخولِ الحُرِّ لليهودِ إلى فلسطينَ؛ منْ أجْلِ إنشاءِ الدّولةِ اليهوديّةِ، وقد كرَّرَ تلكَ الرّسالةَ (1700) أكاديميٍّ في (26حزيران/يونيو)، مُستفيدين من اقترابِ موعدِ الانتخاباتِ الرّئاسيّةِ؛ للضّغطِ على الأحزابِ الأمريكيّةِ[107]. والتقَى الحاخامان وايز وسيلفر مع مساعدِ وزيرِ الخارجيّةِ الأمريكيّ ستيتينيوس في (2حزيران/يونيو1944)، لبحثِ الحلولَ النّهائيّةَ بشأنِ الوضعِ في فلسطينِ، ولكنَّهُما تفاجآ باقتراحِ ستيتينيوس إمكانيّةَ تقسيمِ فلسطينِ إلى دولتيْن (عربيّةٍ ويهوديّةٍ)، الأمرُ الذي رفضَه الحاخامان الصّهيونيّان بشكلٍ قاطعٍ[108].

في ضوءِ ما سبَقَ، كانتْ الحركةُ الصّهيونيّةُ وأفرادُها في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، مُصرّةً على كسْبِ دعْمِ الكونجرس وتأييدِهِ لتطلّعاتِها وأهدافِها السّياسيّةِ؛ لِمَا سيشكّلهُ ذلكَ منْ دعمٍ وتأييدٍ رسميٍّ منَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ للأهدافِ الصُّهيونيّةِ في تلكَ الفترةِ والمرحلةِ، وقدْ ظَهرَ وتبيَّنَ حجْمُ ما تملكُهُ الحركةُ الصّهيونيّةُ من علاقاتٍ وأدواتٍ قويّةٍ وفاعلةٍ على الكونجرس، وعلى الأجهزةِ الحكوميّةِ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ. وحتّى عندما لمْ تتمكَّنْ مِنَ الحصولِ على مصادقةٍ نهائيّةٍ للقرارِ ولمشاريعِها، فإنَّها كانتْ تعلمُ بأنَّها حقَّقتْ مكاسِبَ كبيرةً على صعيدِ الدّعايةِ الصُّهيونيّةِ وأطماعِها.

---

[106] جميل الخلف، "دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة في قيام دولة إسرائيل (1897–1948)"، م.س، ص105.

[107] عبد الوهّاب شاكر، **دور يهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة في دعم الحركة الصّهيونيّة**، م.س، ص209.

[108] جميل الخلف، "دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة في قيام دولة إسرائيل (1897–1948)"، م.س، ص105.

4.2 الرَّأيُ العامِ الأمريكيّ والقضيّةِ الفلسطينيّةِ

يعرِّفُ جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) الرَّأيَ العامَ بأنَّهُ "ما يُريدُه المجتمعُ أو الجزءُ السّائِدُ منْهُ"، وفي تعريفٍ آخرَ، يُعرَّفُ الرّأيُ العامُ بأنّهُ "حصيلةُ أفكارٍ ومعتقداتٍ ومواقفِ الأفرادِ والجماعاتِ إزاءَ شأْنٍ من شؤونٍ تَمَسُّ النَسَقَ الاجتماعيّ كأفرادٍ وتنظيماتٍ ونُظُمٍ، والّتي قَدْ تؤثِّرُ نسبيّاً أو كُليّاً بمجرياتِ أمورِ الجماعةِ الإنسانيّةِ على النّطاقِ المحلّي أو الدَّوْليّ"[109].

ويحظَى الرّأيُ العامُ الأمريكيُّ باهتمامِ الجانبِ الفلسطينيّ والجانبِ الإسرائيليّ؛ حيثُ يحاولُ الجانبان استمالتَهُ والحصولَ على تأييدِهِ ودعمِهِ. كما أنَّ صانعي السّياسةِ الأمريكيّةِ كثيراً ما يلجأون إلى تبريرِ مواقفِهم المتشدّدةِ تِجاهَ الصّراعِ العربيّ/الفلسطينيّ الإسرائيليّ وتأييدِهم المطلقِ لإسرائيلَ؛ إلى الإدّعاءِ بأنَّ الرّأيَ العامَ الأمريكيَّ مؤيّدٌ لإسرائيلَ ويُضيّقُ منْ مساحةِ الحَركةِ أمامَ صانعِ السّياسةِ الأمريكيّةِ[110]. ويُعَدُّ الرّأيُ العامُ الأمريكيُّ محدّداً هامّاً للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ؛ حيثُ يُعطي الرّأيُ العامُ الأمريكيُّ الفرصةَ لطرَفٍ من الأطرافِ لممارسةِ ضغطَه على الطّرَفِ الآخرِ، لتبنّي رؤيتَهُ تِجاهَ الصّراعِ والقضايا الخلافيّةِ وعمليّةِ السّلامِ.

ويَميلُ الرّأيُ العامُ الأمريكيُّ لصالحِ إسرائيلَ ومصالحِها؛ وهوَ ما توضّحُهُ نتائجُ استطلاعِ الرّأيِ الذي أجْرَتْهُ مؤسّسةُ التّعاونِ الأمريكيّ الإسرائيليّ (American Israeli Cooperative Enterprise) في (12كانون ثاني/يناير2009)، والّتي أكّدَ فيها حوالي (90)% ممّنْ شملَهُم الاستطلاعُ على تأييدهِم لضرورةِ حثِّ الفلسطينيّين على وقْفِ تعليمِ أبنائِهم كراهيةَ إسرائيلَ. بالتّوازي مع تأْييدِ حوالي (91)% لأوْلويّةِ وقْفِ الميليشياتِ الفلسطينيّةِ لإطلاقِ الصّواريخِ على

---

[109] جمال أبو الرّب، **"صناعة القرار السّياسي ومحدّداته في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة–دراسة نظريّة ومفاهيميّة"**، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص82.

[110] حسن عارف، "السّياسة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في الفترة (1993–2001)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007، ص ص66–69.

مستوطناتِ ومدنِ جنوبِ إسرائيلَ، وذلكَ في مقابلِ تأكيدِ حوالي (41)% على ضرورةِ فتْحِ معابرَ قطاعِ غزّةِ[111].

5.2 وسائلُ الإعلامِ الأمريكيّةِ والقضيّةِ الفلسطينيّةِ

تعتبرُ وسائلُ الإعلامِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، مؤثّراً فاعلاً في صناعةِ السّياسةِ الدّاخليّةِ والخارجيّةِ، ويستخدِمُها السّياسيّون وصنّاعُ القرارِ لعرْضِ سياساتِهم وأهدافِها وتجميعِ وجذْبِ التّأييدِ لهمْ. ويلعبُ الإعلامُ الأمريكيُّ دوراً هامّاً في صياغةِ سياسةِ الحكومةِ؛ ففي سعْيِهِ إلى وضْعِ أفكارِهِ موضعَ التّنفيذِ ...ينبغي عليه أن يتعاملَ مع الصّحافةِ الّتي تُلقَّبُ بالسّلطةِ الرّابعةِ في الحُكمِ إلى جانبِ السّلطاتِ الثّلاثِ: التّنفيذيّةِ والتّشريعيّةِ والقضائيّةِ[112]. وتؤيّدُ وسائلُ الإعلامِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ إسرائيلَ أكْثَرَ من تأييدِها للفلسطينيّين والعربِ؛ ويعودُ السّببُ في ذلك إلى جماعاتِ الضّغْطِ اليهوديَّةِ التي تضغَطُ لتمريرِ رؤيتِها وسياساتِها وبأنَّها هي من تُعاني من الظُّلمِ والاضّطهادِ.

ويرى نعوم تشومسكي* (Noam Chomsky) أنَّ علاقة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بباقي دول العالَمِ قائمةً على الحفاظ على مصالحها بأيّ طريقة، وبالنّسبة إلى القضيّة الفلسطينيّة فهي لا تخرج عن هذا التوجّه في السّياسة الأمريكيّة، فإسرائيل خادم أمين للمصالح الأمريكيّة في المنطقة، لذلك فالولايات المتّحدة تدعُمها بكلّ الوسائل العسكريّة ومن خلال التستّر عن جرائمها عبر وسائل الإعلام ومساندتها كضحيّة تتعرّض للاعتداء من قبل الإرهاب الفلسطيني[113].

---

[111] جمال أبو الرّب، **"صناعة القرار السّياسي ومحدّداته في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة-دراسة نظريّة ومفاهيميّة"**، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص82.

[112] Steffen W. Schmidt, **American Government And Politics Today** "Texas Edition", Independence: Wadsworth Publishing: 14 Edition, 2009, pp380-381.

* يعتبر نعّوم تشومسكي من أبرز الفلاسفة والمثقّفين في العصر الحديث، كمّا أنّه يعد أحد مؤسّسي مجال العلوم المعرفيّة، وكان منتقداً غير معتذر للسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة. وعلى الرّغم من أنّه يهودي إلّا أنَّ هذا لم يَمنَعه من مُمارسة دوره كمثقّف لديه التزام معرفيّ وأخلاقيّ يتمثّل في عرض الأكاذيب وكشف الحقائق إلى الجمهور، وهذا ما يمكن مُلاحظته من خلال نقده الجريء للسّياسة الأمريكيّة وإسرائيل، وما يُمارسانه من اختراقٍ للقوانين الدّوليّة، ودعم الولايات المتّحدة الأمريكيّة لممارسات إسرائيل الاحتلاليّة ضد الشّعب الفلسطينيّ.

[113] فريدة كافي، **"السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة للرّئيس جورج دبليو بوش (تأمّلات في النّزاع العربيّ الإسرائيليّ وفق منظور نعّوم تشومسكي)"**، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001-2018)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2018، ص62.

ويؤكّدُ تشومسكي على الدّور الذي بات يلعبَهُ الإعلام اليوم وخصوصاً الإعلام الأمريكيّ، فهو دورٌ لا يمكن القفز عليه؛ فوسائل الإعلام الأمريكيّة تُمارس الحجب والمُخاتلة والخِداع بدل نشر الحقائِق، وبذلك فهو يرى أنَّ السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تعوّل كثيراً على الخدمات التي يقدّمها لها، خاصّةً وأنّها دولة تسيطر على أغلب الوكالات الإعلاميّة في العالَمِ، فيجب تفعيل الوعي النّقدي لما يقدّم عبر الإعلام.

ويعدُّ مُعظم المُعلّقين ومُقدّمي البرامج الإعلاميّة موالين لإسرائيل، وحدّدَ اختصاصيّو الإعلام في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، أنَّ أهمَّ المؤسّساتِ الإعلاميّةِ تخضعُ جميعُها لملكيّةٍ كاملةٍ أو رئيسيّةٍ وإدارةٍ كاملةٍ أو شبهِ كاملةٍ لليهود[114]. وعلى الرّغمِ منْ تعدُّدِ وسائلَ الإعلامِ والصّحافةِ الهائلِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، إلّا أنَّ الوسائلَ الإعلاميّةَ التي يُسيْطرُ عليها اليهود، تبْقَى الأكثرَ انتشاراً والأكْثرَ تأثيراً.

وحولَ تغطيةِ شبكاتِ التّلفزةِ الأمريكيّةِ الثّلاثِ: إي بي سي (ABC)، وإن بي سي (NBC)، وسي بي إس (CBS)، للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ خِلالَ النّشراتِ الإخباريّةِ المسائيّةِ والرّئيسيّةِ، أجْرَتْ منظّمةُ (لو يَعلم الأمريكيّون If Americans Knew)، المعنيّةُ بنزاهةِ وحرّيةِ الإعلامِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، دراسةً على مَدى نحْوِ عامَيْنِ –بدأتْ الدّراسةُ منْ بدايةِ الانتفاضةِ الفلسطينيّةِ الثّانيةِ في (29أيلول/سبتمبر 2000) وحتّى (28أيلول/سبتمبر 2001) – ثمَّ كرَّرتْ الدّراسةُ على مدى العامِ (2004) لمُقارنةِ النّتائجِ مع العامِ الأوّلِ للانتفاضةِ، وقدْ كَشفَتْ النّتائجُ أنَّ الشّبكاتَ الثّلاثَ أخْفَتْ المعلوماتُ الحقيقيّةُ؛ وقدَّمتْ معلوماتٍ مشوّهةً عندما غطَّتْ عددَ القتلى الإسرائيليّين وقدرتِهم بحوالي أرْبَعَ مرّاتٍ منْ عددِ القتْلى الفلسطينيّين خلالَ النّشراتِ الإخباريّةِ الرّئيسيّةِ[115]. ولمْ تختلِفْ باقي وسائلَ الإعلامِ المُتلفزةِ والصُّحفِ والمجلّاتِ في فقدانِ نزاهتِها وحياديَّتِها في سَرْدِ التّفاصيلِ والمعلوماتِ بخصوصِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، فكانتْ مواليةً لإسرائيلَ وتُغطّي خَرْقَها للقانونِ الدّوْليّ والمرجعيّاتِ الدّوليّةِ على حسابِ قمعِهَا للشَّعبِ الفلسطينيّ.

---

[114] جمال أبو الرّب، **"صناعة القرار السّياسي ومحدّداته في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة–دراسة نظريّة ومفاهيميّة"**، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص84.

[115] المرجع السّابق نفسه، ص85.

6.2 جماعاتُ الضَّغطِ اليهوديّةِ والقضيّةِ الفلسطينيّةِ

تلعبُ جماعاتُ الضَّغْطِ دوراً رئيسيّاً في تشكيلِ ورسْمِ سياسةِ الولايات المتّحدةِ الأمريكيّةِ الدّاخليّةِ والخارجيّةِ، وتُعتبرُ سياسةُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ من السّياساتِ التي تتأثَّرُ بدرجةٍ كبيرةٍ بجماعاتِ الضَّغْطِ. حيثُ تقومُ جماعاتِ الضَّغْطِ اليهوديَّةِ بمحاولةِ تحقيقَ ثلاثةِ أهدافٍ، وهيَ التبرّعُ ماليّاً لإسرائيلَ، واستعمالُ النّفوذِ السّياسيّ لدعمِ إسرائيلَ، وتشجيعُ الهجرةِ والعيْشِ بإسرائيلَ[116]. ومنْ أجْلِ تحقيقِ الأهدافِ السّابقةِ، تعملُ جماعاتُ الضَّغْطِ على التّأثيرِ المُباشرِ على صُنّاعِ القرارِ وسلطاتِ الدّولةِ التّنفيذيّةِ والتّشريعيّةِ، كما تعملُ على الضَّغْطِ على صُنَّاعِ القرارِ وسُلطاتِ الدَّوْلةِ التَّنْفيذيّةِ والتَّشْريعيّةِ بشكلٍ غيرَ مُباشرٍ منْ خلالِ استغلالِ الرّأيِ العامِ.

واستطاعَتْ جماعاتُ الضَّغْطِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ أنْ تُؤثّرَ في سياسةِ الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّةِ تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ؛ فقَدْ كانتْ تضغطُ باستمرارٍ على مختلفِ الإداراتِ الأمريكيّةِ المُتعاقبَةِ لضمانِ الدَّعْمِ لإسرائيلَ والدّفاعِ عنْها، وقدْ أثَّرتْ جماعاتُ الضَّغطِ على قراراتٍ وتعديلاتٍ مهمّةٍ منها: صعوبةِ إعادةِ انتخابِ بعضِ الشَّخْصيّاتِ المُهمّةِ في الكونجرس والتي كانتْ مُعاديةً لإسرائيلَ، والحفاظِ على تدفُّقِ الدَّعْمِ لإسرائيلَ، واضطرارِ الرّئيسَ ريغان أنْ يُصرّحَ بأنَّ المستوطناتِ الإسرائيليّةَ ليستْ غيرَ قانونيّةٍ، وإصدارِ الكونجرس بياناً يُؤكّدُ فيه عدَمَ أحقيّة أيّ مسؤولٍ في الحكومةِ الأمريكيّةِ الاعترافَ أو التّفاوضَ مع أيّ ممثّلٍ منْ منظّمةِ التّحرير الفلسطينيّة، ما لمْ تعترفْ المنظّمةُ بدولةِ إسرائيلَ، وتَقْبَلْ بقراري مجلسِ الأمنِ (242) و(338)، وتشجب الإرهاب، وقد استطاعَتْ جماعاتُ الضّغطِ وقْفَ التّساؤلاتِ التي وُجّهَتْ لإسرائيلَ، حوْلَ انتهاكِ إسرائيلُ لحقوقِ الإنسانِ عَقْبَ الانتفاضةِ الأولى عام (1987)[117]. وهناكَ كثيرٌ من القراراتِ التي أصدرها الكونجرس والتي جاءَتْ مَفْصَليّةً في دعمِها لإسرائيلَ على حسابِ حقوقِ الشَّعبِ الفلسطينيّ وقضيَّتِهِ ومعاناتِهِ،

---

[116] Edward Tivnan, **The Lobby: Jewish Political Power And American Foreign Policy**, New York, Simon And Schuster, 1987, p29.

[117] تميم هاني خلاف، "اللّوبي اليهودي واللّوبي العربي بالولايات المتّحدة"، في: مجلّة السّياسة الدّوليّة، ع138، أكتوبر/تشرين أول1999، ص134.

فكانَتْ أغلبُ ومعظمُ قراراتِ السّلطةِ التشريعيّةِ (الكونجرس) تتوافَقُ وتتماهى مع السّياسَةِ الإسرائيليّةِ وأهدافِها.

7.2 الخلفيّاتُ النّظريّةُ والفكريّةُ المُفسّرةُ للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ

تَسعى الدّولُ إلى بناءِ سياسةٍ خارجيّةٍ لها، وفقاً لمصالحِها وأهدافِها وإستراتيجيّاتِها وطموحاتِها، إلّا أنَّ مفهومَ السّياسةِ الخارجيّةِ للدّولِ يتأثَّرُ بعواملَ وفواعلَ متماسكةٍ أحياناً، ومُتناقضةٍ أحياناً أخرى. وبما أنَّ السّياسةَ الخارجيّةَ الأمريكيّةَ مُتفاعلةٌ معَ العالَمِ ومع قضاياه وإشكالاتِه المعقّدةِ والمتعدّدةِ، بَيْنَ الحَرْبِ أحياناً وبيْنَ السِّلْمِ أَحياناً أُخرى، سيُؤدّي ذلكَ إلى تمديدِ هيمنتِها أكثرَ على دولِ العالَمِ الثّالِثِ عامَّةً والعالمِ العربيّ والإسلاميّ خاصّةً لصالحِ إسرائيلَ في منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ، والتّدخُّلِ في شؤونِ هذه الدّولِ؛ كمنطلقٍ منْ حُجّةِ إحلالِ السّلامِ ومُحاربةِ الإرْهابِ ونشْرِ الدّيمقراطيّةِ.

1.7.2 الطّرحُ الواقعيُّ في تفسيرِ وتحليلِ السّياسّةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ

يرى الواقعيّون أنَّ الدّولَ هي الوحداتُ الأساسيّةُ المُكوّنةُ لعالَمِ العلاقاتِ الدَّوْليَّةِ، هذه الدّولُ كياناتٌ عقلانيّةٌ تتصرّفُ بشكلٍ واعٍ لتأمينِ بقائِها وتعظيمِ مصالحِها القوميّةِ، اعتمدَتْ الواقعيّةُ على مفاهيمٍ خاصّةٍ لفهْمِ تعقيداتِ السّياسةِ الدَّوْليّةِ وتفسيرِ السّلوكِ الخارجيّ للدُّولِ (القوّةِ، المَصْلحةِ، هاجسِ الأمنْ والبقاءِ، أخلاقيّةِ السّلوكيّاتِ الدَّوْليّةِ)[118].

ومنْ هذا المبدأِ، مِنَ الصّعبِ التّصوّرِ أنَّ شخصيّةً متقلّبةً ومُتناقِضةً مثْلُ شخصيّةِ الرّئيسِ ترامب ستكونُ قائدةَ الدّيمقراطيّةِ في العالَمِ؛ فالرّئيسُ ترامب سوفَ يُدشّنُ عصراً جديداً منَ القوميّةِ الشَّعبويّةِ، فقَدْ كانَ واضحاً مع جمهورِهِ ومع العالَمِ بشأْنِ فلسفتِهِ لسياستِهِ الخارجيّةِ، والتي لا تُطابِقُ ولم تُطابِقْ السّياسةُ الخارجيّةُ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ السّابقةِ، لكنَّها تبقى تتشاركُ معها في الأهدافِ الأساسيّةِ.

---

[118] نسيمة طويل، **"السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة في المفهوم والتّطوّر والمقاربات النّظريّة)"**، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017، ص22.

كما أنَّ إدارةَ الرّئيسِ ترامب، ستتّجِهُ نحْوَ تقليلِ نفوذِها في الشَّرقِ الأوْسطِ، والاتّجاهُ إلى القارّةِ الآسْيويّةِ للاستفادةِ من الفُرصِ الاقتصاديّةِ فيها. كما أنَّهُ سيتبنَّى منظوراً واقعيّاً في سياساته الخارجيّةِ، وبالتّالي سيتراجَعُ الاهتمامُ بقضايا الدّيمقراطيّةِ والحرّياتِ وحقوقِ الإنسانِ في العالَمِ بشكلٍ عام وتِجاهَ منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ بشكلٍ خاص، التي يَرى أَنَّها لا تزالُ غيْرَ مؤهّلةٍ لاستقبالِ الدّيمقراطيّةِ الغربيّةِ؛ طالما أنَّ الحروبَ الأهليّةَ والتعصّبَ الدّينيَّ والفراغَ السّياسيَّ يمثّلون بيئةً خصبةً لنموِّ الإرهابِ[119]. وسواءَ كانَ يَمتَلِكُ الرّئيسُ ترامب أجندةً واضحةً بشأْنِ إدارتهِ لِمِلَفِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ أم لا، فقَدْ غيَّرَ الكثيرُ من رؤيتهِ وتراجَعَ عن بعضِ تصريحاتهِ ومواقفهِ؛ فبعدَ تباهيهِ والتّغني بُقدرتهِ على تحقيقِ السّلامِ بينَ الفلسطينيّين والإسرائيليّين، أقرَّ بأنَّ "التوصّلَ لاتّفاقِ سلامٍ بينَ الإسرائيليّين والفلسطينيّين مهمّةً صعبةٌ، وأَصعَبُ ممّا كنت أعتقد"[120]. ولقد سبَقَ للرّئيس الأمريكيُّ جورج بوش (George W. Bush) أنْ وَعَدَ في بدايةِ إدارتهِ، بممارسةِ سياسةٍ خارجيّةٍ مُتواضعةٍ، ولكنْ سُرعانَ ما وَجَدَ نفسَهُ يحاولُ تغييرَ الشّرقِ الأوسطِ وملفّاتهِ بالقوّةِ. وكذلكَ الرّئيسُ أوباما؛ الذي وَعَدَ بالخروجِ منَ العراقِ، وإعادةِ تنظيمِ العلاقاتِ مع العالَمِ الإسلاميّ، فإذا بتنظيمِ داعشَ يجرّهُ ثانيةً إلى العراقِ وسوريا!.

وتُشيرُ تصريحاتُ ومواقفُ الرّئيسِ ترامب بخصوصِ الشّرقِ الأوسطِ، إلى توجُّهِهِ صَوْبَ تغليبِ الواقعيّةِ في إعلاءِ المصالحِ، والميلِ نَحْوَ الاستقرارِ، والتّعاونِ مع الأنظمةِ الحاكمةِ لمحاربةِ الإرهابِ، واتّخاذِ مواقفَ متشدّدةً من التيّاراتِ والحركاتِ الإسلاميّةِ[121]، على عَكْسِ إدارةِ الرّئيسِ أوباما، الذي كانَ يَسْعَى للمثاليّةِ والتّرويجِ للدّيمقراطيّةِ ودَعْمِ الحرّياتِ وحقوقِ الإنسانِ.

1.1.7.2 المصلحةُ (البراغماتيّة) في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ

---

[119] إسلام عيّادي، "**الإطار النّظري للسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017، ص58.

[120] "ترامب يقرّ بصعوبة السّلام بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين"، موقع شبكة الجزيرة الإعلاميّة الإلكتروني، (7أيلول/سبتمبر 2018)، متحصّل عليه بتاريخ (2كانون ثاني/يناير 2019)، **https://tinyurl.com/yxdb8ao7**.

[121] أسماء صالحي، "**السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد ترامب اتّجاه منطقة الشّرق الأوسط: بين الثّابت والمتغيّر**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017، ص212.

إنَّ المصلحةَ هي الهدفُ الأوّلُ والأسمى في صياغةِ القرارِ الخارجيّ الأمريكيّ، حيثُ تُعَدُّ مبدأً ثابتاً منْ مبادئِ السّلوكِ الخارجيّ، ويُمثّلُ الفكرُ البراغماتي المرجعيّةَ الأساسيّةَ للسّياساتِ الأمريكيّةِ المُعاصرةِ على الصَّعيدِ الخارجيّ والعلاقاتِ الدَّوليّةِ[122]، ويرتَكِزُ هذا المبدأُ والفكرُ على المنفعةِ والنّجاحِ والتفوّقِ وحتّى الهيمنةِ.

ومَا يُؤكّدُ المصلحةُ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ، التّعاملَ الواقعيَّ والمصلحةَ القوميّةَ في تعاملِ الإداراتِ الأمريكيّةِ على الصّعيدِ الخارجيّ، خصوصاً مع الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، فإنَّ تمسّكَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ وتفرُّدَهَا بالوساطةِ، وإصرارَ الرّئيسِ ترامب على تحقيقِ عمليّةِ السّلامِ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، ما هُوَ إلّا انعكاسٌ وترْجمَةٌ لحمايةِ إسرائيلَ وضمانِ أمْنِها وتفوُّقِها سياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً، بما يضْمَنُ استمرارَ مصالحَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ.

2.1.7.2 استخدامُ القوّةِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ

إنَّ العملَ على زيادةِ وتنوّعِ وتعدُّدِ مصادرَ قوّةِ الدَّوْلةِ، يُعَدُّ من أساسيّاتِ السّياسةِ الخارجيّةِ النّاجحةِ، وتؤكّدُ الواقعيّةُ في هذا الصَّدَدِ بأنَّ القوّةَ العسكريّةَ هيَ المصدرُ الأهمُّ مِنْ هذه المصادرِ والأكثرُ فعّاليّةً في تحقيقِ الدَّولةِ لأهدافِها. وفي ظِلِّ تصاعُدِ قوىً جديدةً منافِسَةً للهيمنةِ الأمريكيّةِ على العالَمِ مثْلُ الصّينُ اقتصاديّاً، واستعادةِ الدّورَ الرّوسيَّ سياسيّاً، لجأَتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ إلى توظيفِ مفهومٍ جديدٍ للقوّةِ يدمجُ بيْنَ القُوَّةِ الصُّلبَةِ والنَّاعمةِ يُعرَفُ بالقوّةِ الذّكيّةِ، والذي يُمكّنُها منْ تحقيقِ الأهدافِ بأحسنَ الطّرقِ وأَقلَّ التّكاليفِ[123].

وقدْ استخدمتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ القوّةَ الذكيّةَ في مُواجهةِ تحدّياتٍ سياسيّةٍ خارجيّةٍ مُعاصرةٍ عديدةٍ، ولا تَحْمِلُ الطّابعَ العسكريَّ مِثْلُ إنقاذِ الاقتصادِ الأمريكيّ بَعْدَ الأزمةِ الماليّةِ العالميّةِ عام (2008)، ومحاولةِ الحدّ من انتشارِ الأسلحةِ النوويّةِ، والعديدِ منَ الأزماتِ والتّحدّياتِ الأخْرى التي يصعَبُ التّعاملُ معَها منْ خلالِ القوّةِ العسكريّةِ، وخاصّةً الصّراعَ

---

[122] نسيمة طويل، **"السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة في المفهوم والتطوّر والمقاربات النّظريّة)"**، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص22.

[123] المرجع السّابق نفسه، ص23.

الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ وعمليّةَ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ. والجديرُ بالذِّكْرِ، بأَنَّ الرّئيسَ ترامب قَدْ بَدأَ بالاعتمادِ على فرْضِ العقوباتِ السّياسيّةِ والاقتصاديّةِ على السُّلطةِ الفلسطينيّةِ؛ للضَّغْطِ عليْها وإجبارِها على تقديمِ المزيدِ من التّنازلاتِ والقُبولِ بسياساتهِ، كبديلٍ عنْ الحلِّ العسكريّ.

3.1.7.2 الأمنُ والأخلاقُ وحقوقُ الإنسانِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ

تعتمِدُ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ في تسييرِ شؤونِها الدَّوْليّةِ على مقاربةٍ ذاتَ طرفَيْنِ هما الأمنُ والأخلاقُ؛ حيثُ تقتضي الأخلاقُ مجموعةً من المعاييرِ ترفَعُها الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ في تعامُلاتِها الدَّوليّة مِثْلَ: الحربُ العادلةُ، والتّدخّلُ الإنسانيُّ، والحربُ ضدُّ الإرهابِ ...إلخ[124]. ومفاهيمَ أخرى صاحَبتْ الهيمنةُ الأمريكيّةُ على العالَمِ.

لكنْ جَعَلَتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ أمْنَها القوميَّ وأمْنَ مصالِحَها، فَوْقَ كلِّ الاعتباراتِ الأخلاقيّةِ وحتّى الدّيمقراطيّاتِ والشّعاراتِ التي تُروِّجُ لها، وخيرُ مثالٍ على ما سبَقَ تفاني الولايات المتّحدة الأمريكيّة في دَعمِ إسرائيلَ وحمايَتِها وتغطيةِ تجاوزاتِها القانونيّةِ وقمعِها للشَّعبِ الفلسطينيِّ وسلْبِ حقوقهِ وحرّيتهِ.

ومن هذا المبدأ، فإنَّ الرّئيسَ ترامب يؤيّدُ الحكوماتِ الدّيكتاتوريّةَ والحكّامَ الأقوياءَ في مُختلفِ أنحاءِ العالَمِ، إذا كانوا يضمنون الاستقرارَ، وبالتَّالي فإنَّ الرّئيسَ ترامب يَنْزِعُ نحْوَ التّخلّي عن المثاليّةِ –أيِّ الأهدافِ الإنسانيّةِ والالتزاماتِ الأخلاقيّةِ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ– والتّركيزِ فقطْ على مصالِحَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ[125]. فقَدْ ركّزت وعوده على التقشّف والحماية من ويلات البلدان الأخرى، مقارنةً مثلاً بخطاب الرّئيس الأمريكيّ جون كينيدي (John Kennedy) الذي دعا إلى التّحالف العالمي بين عالم الشّمال وعالم الجنوب والشّرق والغرب الذي يُمكِنْ أنْ يضمن حياة مثمرة أكثر للبشريّة جمعاء في خطاب تنصيبه، فيما أعْلَنَ الرّئيس بوش أنَّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لا تزال تعملُ في العالَمِ لتشكيل توازن القوى الذي يرجّح كفّة الحريّة على حدِّ تعبيره. أمّا الرّئيس ترامب فأعلن وبشكلٍ متكرّرٍ، نحوَ مسعاهُ لإعادة عظمة

---

[124] المرجع السّابق نفسه، ص ص23–24.

[125] ياسر عبد الحسين، "الثّابت والمتغيّر في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد ترامب" في: مجلّة آفاق سياسيّة، ع30، نوفمبر/تشرين ثاني2017، ص ص 59–70، ص65.

أمريكا، ولهذا هناك فرق في طبيعة الثّقافة التي جاء بها الرّئيس ترامب خلافاً لما هو مألوف داخل الحزب الجمهوريّ[126].

فهو يرى طالما أنَّ الأمرَ لا يمسُّ مَصَالحَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، فلا داعِيَ لتوريطِ القوّاتِ الأمريكيّةِ في الخارجِ، لكن عندما تتعرَّضُ مصالحُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ للتّهديدِ، يجبُ على الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ التّدخّلَ العسكريَّ وبالشَّكلِ الذي لا تَعْتِمدُ فيهِ على أيِّ طَرَفٍ، كالحَرْبِ على العراق وأفغانستان.

2.7.2 الطّرحُ الليبراليُّ في تفسيرِ وتحليلِ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ

يرى أبرزُ منظّري النّظريّةِ الواقعيّةِ الجديدةِ في العلاقاتِ الدّوليّةِ، جون ميرشايمر (John Mearsheimer)، بأنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ خلالَ الخمسَ والعشرين سنةً الماضيةِ، قَدْ تتبّعتْ سياسةُ الهيمنةُ اللّيبراليّةُ (Liberal Hegemony)، الّتي تدعو فيها الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ للهيمنةِ على العالَمِ بأسرِهِ[127]. ومضمونُ هذهِ الإستراتيجيّةُ أنَّ كلَّ منطقةٍ من مناطقَ العالَمِ مُهمّةٍ جدّاً بالنّسبةِ للأمنِ القوميّ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، فضلاً عن محاولةِ نشْرِ الدّيمقراطيّةِ، وهذا الهدفُ يعني إسقاطَ الأنظمةِ، ومن ثُمَّ القيامَ ببناءِ الأمّةِ (Nation Building).

لذلك فإنَّ ميرشايمر ينتقِدُ سياسةَ الهيمنةَ اللّيبراليّةَ، ويعتبرُها إستراتيجيّةً مُفلسةً؛ لأنَّها ومن خلالِها عَمِلَتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ على الإطاحةِ بالأنظمةِ وتعزيزِ الدّيمقراطيّةِ في ستِّ دولٍ بالشّرقِ الأوسطِ، وكانتْ نتيجتُها الفشلَ الذريعَ –من وُجْهةِ نظرِهِ– لأنَّ نَشْرَ الدّيمقراطيّةُ وخاصّةً بالقوّةِ، يفشَلُ دائِماً تقريباً[128]. وقدْ رأتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ في اللّيبراليّةِ ضمانَ وجودٍ لها، تُخوّلُها بواسطةِ القوّةِ على السّيطرةِ والهيمنَةِ على شعوبِ العالَمِ.

وتتجلّى مضامينُ الفِكْرِ اللّيبراليّ في العديدِ من توجّهاتِ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ سواءَ أثناءِ الحرْبِ الباردةِ أو في إطارِ النّظامِ أحاديّ القطبيّةِ، في:

---

[126] المرجع السّابق نفسه، ص62.

[127] المرجع السّابق نفسه، ص60.

[128] المرجع السّابق نفسه، ص60.

أ. اعتمادُ مبدأَ السّلامِ الدّيمقراطيّ، وذلكَ بنشْرِ الدّيمقراطيّةَ واعتمادِ حُجَّةَ نشرِ الحرّيةِ وحقوقِ الإنسانِ، كذرائعَ للتّدخّلِ العسكريّ بدعوى الإنسانيّةِ، كمَا حدَثَ في العراق وأفغانستان.

ب. اعتمادُ الدّبلوماسيّةَ الاقتصاديَّةَ على صيغةِ المُساعداتِ الماليّةِ المشروطةِ للدُّولِ غير الدّيمقراطيّةِ، حيثُ رَبَطَتْ المساعداتُ بمشروطيّةٍ سياسيّةٍ تساهمُ في صياغةِ نظامٍ دوليّ جديدٍ يحقّقُ مصالِحَها، ولا علاقةَ لهُ بأيّ سلامٍ عالميٍّ[129].

وفي ضوءِ ما سبَقَ، فإنَّ على إدارةِ الرّئيسِ ترامب أنْ تتخلَّى عن الهيمنةِ اللّيبراليّةِ، واعتمادِ سياسةً خارجيّةً واقعيّةً؛ فالخطابُ السّياسيُّ للرّئيسِ ترامب دائماً ما يحمِلُ المشاكلِ والمُغالطاتِ، ولهذا فإنَّ المراقبين يميلون إلى رفضِ ما يقولُهُ سلفاً. ويمكِنُ اعتبارَ هذه محاولةً لفكِّ رموزِ رؤيتهِ السّياسيّةِ؛ حيثُ أنَّ أطروحتَهُ الإستراتيجيّةَ المركزيّةَ بأَنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ متمدّدةً بإفراطٍ[130]، ويكمُنُ السّببُ الأساسيُّ لهذا الإفراطِ في التّمدّدِ هو أنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ استبدلتْ نظامَ العلاقاتِ متعدَّدَ الأطرافِ بتحليلٍ حَذِرٍ للمصالِحَ القوميّةِ.

3.7.2 النّظريّةُ البنائيّةُ في تفسيرِ وتحليلِ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ

تتّصِفُ البنائيّةُ بتركيزِها على دَوْرِ الهُويّةِ والثّقافةِ في تشكيلِ الفعلِ السّياسيّ للدّولةِ، كما يولي البنائيّون أهميّةً كبيرةً للطّريقةِ التي يُحَقّقُ بها الفاعلون مصالِحَهم، من خِلالِ تسييرِ المصالحِ على أساسِ الهُوَيّاتِ الاجتماعيّةِ للأفرادِ أو الدُّوَلِ ذاتِ الصّلةِ بها، حيثُ يقولُ ألكسندر وانتد (Alexander Wentd) "الهُويّاتُ هي أساسُ المصالحِ"[131]. كما يُؤَكّدُ البنائيّون على دَورِ العواملِ الاجتماعيّةِ والمعياريّةِ والقيميّةِ في تفسيرِ السّياسةِ الدّوليّةِ، كما يولون اهتمامَهم بالخصوصيّاتِ الثّقافيّةِ والمصلحةِ والهُويّةِ.

وكانَ السّببُ في تطبيقِ الأفكارِ البنائيّةِ على السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ الحربَ الباردةَ؛ حيثُ كانَ أساسُ الصّراعِ بينَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ والإتّحادِ السّوفييتيّ ثقافيّاً وقيميّاً، ولقد

---

[129] جهاد عودة، **النّظام الدّولي نظريّات وإشكاليّات**، القاهرة، دار الهدى للنّشر والتّوزيع، 2000، ص54.

[130] ياسر عبد الحسين، "الثّابت والمتغيّر في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد ترامب"، م.س، ص60.

[131] نسيمة طويل، **"السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة في المفهوم والتّطوّر والمقاربات النّظريّة)"**، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص25.

وجدَتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ مبرّراً له من فرضيّةِ حمايةِ الهُويّةِ الوطنيّةِ الأمريكيّةِ[132]. وبعْدَ نهايةِ الحربِ الباردةِ، تزايدَ الاهتمامُ بالعواملِ الثّقافيّةِ في مقاربةِ العلاقاتِ الدّوليّةِ، وحُصِرَ انتصارُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ والمعسكرِ الغربيّ على الاتّحادِ السّوفييتيّ في صراعٍ إستراتيجيٍّ كان جوهرهُ انعكاساً لانتصارٍ ثقافيٍّ للقيمِ الليبراليّةِ والدّيمقراطيّةِ[133]. غير أنَّهُ مثَّلَ ومهَّدَ بدايةً لنمطيّةِ نظامٍ دَوْليٍّ جديدٍ؛ مبنيٍّ على هيمنةِ وسيادةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ عسكريّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً.

ودائماً ما تبرّرُ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ تدخّلاتِها الخارجيّةَ في دولِ العالَمِ، بحجّةِ الدّفاعِ عَنِ الدّيمقراطيّاتِ وَقِيَمِها، وحمايَتِها من التّطرُّفِ والإرهابِ، وخَطرِ انتشارِ الأسلحةِ النوويّةِ ...إلخ، وما إلى ذلك مِنَ الأخطارِ المعياريّةِ والقيميّةِ، التي يتحجَّجُ بها صنّاعُ القرارِ كُلَّ مرّةٍ، مثلما حدث من حربِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ على العراقِ وأفغانستان، واعتبارَ إسرائيلَ أساسَ الدّيمقراطيّةِ في منطقةِ الشّرقِ الأوْسَطِ.

---

[132] نسيمة طويل، "**السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة في المفهوم والتّطوّر والمقاربات النّظريّة)**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص25.

[133] المرجع السّابق نفسه، ص25.

الفصلُ الثّالثُ

التّطوّرُ التّاريخيُّ للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ

إزاءَ القضيّةِ الفلسطينيّة

الفصلُ الثّالثُ

3. التّطوّرُ التّاريخيُّ للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ إزاءَ القضيّةِ الفلسطينيّة

1.3 تمهيدُ

لقد تَعاملت الإدارات الأمريكيّة المُتعاقِبة مع القضيّة الفلسطينيّة والصّراع الفلسطيني الإسرائيلي مِن مُنطلق إدارة الصّراع أكثر من حَلِّه؛ فكانَ أغلب ما يُطرح من قِبَل الإدارات الأمريكيّة لا يَمنح الفلسطينيّين حَقّهم في تقرير مصيرِهم، وكان كلّ ما يُطرَح منْ مُبادراتٍ وحلولٍ متشابهاً بالمضمون والجوهر ومُختلفاً بالشّكلِ، حيثُ لم تَبتعِد السّياسة الأمريكيّة عنْ جوهر السّياسة الإسرائيليّة وإستراتيجيّتها وأهدافِها، والسّاعيةُ إلى الحصول على الدّعم الأمريكي السّياسي والدّبلوماسي والاقتصادي والعسكري لدولة إسرائيل ولرؤيتِها لحلِّ الصّراعِ العربيّ الإسرائيليّ.

وتميّزت مواقف وسياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة المُتعاقبة إزاء القضيّة الفلسطينيّة والصّراع الفلسطيني الإسرائيلي، بإخضاعِ العوامل القانونيّة والشّرعيّة الدّوليّة والحقوق التّاريخيّةَ للفلسطينيّين لأهدافِ ومَصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة الشّرق أوسطيّة، والمُتوائِمة مع مصالح وأهداف إسرائيل، التي دأبت منذ نشأتِها على ربط مصالحِها وسياستها الشّرق أوسطيّة مع المصلحة القوميّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة.

ومع اندلاع الحرب العالميّة الأولى، بدأ اهتمام الولايات المتّحدة الأمريكيّة يَتّجه نحو الشّرق الأوسط، بِهدف السّيطرة على أيّ جُزءٍ من الدّولة العثمانيّة، إلّا أنّ هذا الطُّموح قَدْ عَقّد الأمور لدى الرّئيس الأمريكي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) بعد إعلانِه المبادئ الأربعة عشر، والتي من أهمّها "حقّ الشّعوبِ في تقريرِ مَصيرِها"[134].

2.3 فلسطينُ في سياساتِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ منْذُ الحربِ العالميّةِ الأولى (1914) وحتّى قيامِ دولةِ إسرائيلَ عامَ (1948)

[134] William Yale, **The New East: A Modern History**, 2 Edition, Michigan, University Of Michigan Press, 1986, p399.

مُنذ بداية القرن العشرين، لم تكن فلسطين محلَّ اهتمامٍ من قِبَلِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ حيثُ كان اهتمامُها من منظورٍ تجاريٍّ دينيٍّ لوجود الأماكن المقدّسةِ فيها[135]، وكانت واشنطن وقد سبَقَ لها أن اعتمدت مُنذ صدور مبدأ مونرو (Monroe Doctrine)* عام (1823) سياسة العُزلة، وفي ذلك الوقت لم يكن لها دوراً فعّالاً في المنطقة بشكلٍ عامٍ، على خلاف الدّول الاستعماريّة مثل فرنسا وبريطانيا اللتين كان لهما دوراً أثّر على تاريخ وجغرافيّة منطقة الشّرق الأوسط ومن ضمنها فلسطين. فمنذُ مطلع القرن العشرين سعت فرنسا وبريطانيا إلى إنهاء حُكم الدّولة العثمانيّة والسّيطرة على الأراضي التي كانت بحوزتِها.

1.2.3 موقفُ الرّئيسِ الأمريكيّ وودرو ويلسون من إنشاءِ وطنٍ قوميٍّ لليهودِ في فلسطينَ

في عهد الرّئيس ويلسون (1913–1921)، أظهرَ عددٌ كبيرٌ من السّياسيّين الأمريكيّين تَعاطُفاً قويّاً مع الحَركة الصّهيونيّة وأهدافِها وطُموحاتِها، واستند هذا إلى روابطَ ثقافيّةٍ ودينيّةٍ عميقةٍ تعودُ جذورُها إلى الكتابِ المُقدّس وإلى النّزعةِ التّوسعيّةِ النّهبويّةِ المُشتركة[136] للولايات المتّحدة الأمريكيّة والحركة الصُّهيونيّة. وعدا عن المجال المالي، لم يكن للولايات المتّحدة الأمريكيّة أي تأثيرٌ أو دورٌ في سيرِ الأحداث في فلسطين قبل الحربِ العالميّةِ الثّانية، وذلك نظراً لعدم اهتمامِها آنذاك في السّياسة الدّوليّة.

في عام (1918) أكّدَ الرّئيس ويلسون في مبادئهِ الأربعة عشر، بأنَّه "احتراماً للمطامحِ القوميّة وحقِّ الشّعوبِ في ألّا تحكمَ إلّا بإرادتِها، وأنّ هذا الحق ليس مجرّد تعبيرٍ بل هو مبدأٌ ضروريٌّ"[137]، ممّا يعني أنّ لكلّ شعبٍ الحقُّ في تقريرِ مصيرهِ ونيلِ استقلالِه، وعلى النّقيض من هذا المبدأ، فقَدْ تمّ اعتماد سياسةً أمريكيّةً مُناهضةً لحقوقِ الشّعب الفلسطيني في تقريرِ مصيره.

---

[135] منير أبو رحمة، "سياسة الولايات المتّحدة اتّجاه قضيّة القدس في ضوء أحكام الشّرعيّة الدّوليّة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص151.

* ذُكر هذا المبدأ في رسالة إلى الكونغرس الأمريكي، قدّمها الرّئيس جيمس مونرو (James Monroe1817– 1825) في (2كانون أول/ديسمبر 1823).

[136] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخِداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، م.س، ص22.

[137] عبد السّلام عرفة، **المُنظّمات الدّوليّة والإقليميّة**، ليبيا، الدّار الجماهيريّة للنّشر والتّوزيع والإعلان، 1993، ص113.

كما أنّ الرّئيس ويلسون أوّلَ مَنْ رَحّبَ بفكرة إقامةِ وطنٍ قوميٍّ لليهود في فلسطين؛ حيثُ بيّنَ أُسسَ السّياسة الأمريكيّة تِجاهَ فلسطين، خلال حديثه حولَ إمكانيّة إقامة دولةٍ يهوديّةٍ في خطابٍ له بتاريخ (3آذار/مارس1919)، جاءَ فيه: "أنا مقتنعٌ أنّ الدّول في العالَمِ سَتدعم وتُؤيّد حُكومتَنا وشَعبنا في مجهودِهم لإنشاء أساس كومنولثٍ* يهوديٍّ في فلسطين"، وقد عزَّز موقِفَهُ هذا الدّاعمَ لإنشاءِ وطنٍ قوميٍّ لليهود في فلسطين بإرساله رسالةً إلى الزّعيم الصّهيوني وايز في (31آب/أغسطس1919)، وكانَ أكثرُ حذراً في طرْحِه، واكتفى بتأكيد موافقَته على إعلانِ بلفور (Balfour Declaration)، ودعمهِ فكرةَ إنشاءَ الكومنولث اليهوديّ في فلسطين[138]. بالتّالي تناقضَ الرّئيس ويلسون في سياساتهِ الفلسطينيّة مع مبدأه في حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها؛ فلَمْ يطبّقْ هذا المبدأ على الفلسطينيّين.

وفي ظِلِّ تلكَ الظّروفِ والمُعطيات، أرسلَ الرّئيس ويلسون عام (1919) لجنة كينج كراين، لتقصّي الحقائق في فلسطين، ولمعرفةِ توجّهات وآراء السّكان الذين كان جُلُّهم من الفلسطينيّين –لم يكنْ يَتجاوز عدد اليهود في تلك الفترة (10)% من السّكان–، وقامَت اللّجنة بإصدار تقريرٍ ختاميٍّ يُوصي البدء ببرنامجٍ صهيونيٍّ محدودٍ جدّاً، على أنْ يُطَبَّقَ تَدريجيّاً؛ فالهجرة اليهوديّة إلى فلسطين يجب أن تُحَد بسرعةٍ، وخطّةُ الكومنولث اليهوديّ في فلسطين يجب التّخليَ عنها، ومن الممكن ضمّ فلسطين إلى دولةٍ سوريّةٍ موحّدةٍ[139].

لكن تمَّ إبعاد هذا التّقرير عن التّداولِ في الأوساط السّياسيّة، ولَمْ يُكْشَفْ النّقابُ عنه حينَها؛ لأنَّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة خشيت ممّا سيحدِثُه هذا التّقرير من تأثيرٍ في مداولات مؤتمر باريس للسّلام عام (1919)؛ حيثُ أنّ التّقرير أشار بوضوحٍ وصراحةٍ إلى "رغبة الفلسطينيّين في الاستقلالِ، ومُعارضتِهم بل ومعاداتِهم للحركة الصُّهيونيّةِ"[140]. وهذا يفنّدُ ويدْحِضُ كلَّ الحُججِ التي تقولُ بأنَّ الفلسطينيّين باعوا أرْضهُم وسلّموها لليهود. وكذلك لم يتم

---

* كومنولث يهودي (Commonwealth Jewish) عبارة عن مُصطلح أوروبّي يُستخدم للإشارة إلى المَرحلة التّاريخيّة التي ارتبط فيها تاريخ فلسطين بوجود يهودي سياسي مُستقل أو شبه مُستقل، وفي العصر الحديث أصبح يُطلق المُصطلح على الكيان الإسرائيلي قبل إنشائه.

[138] محمد شديد، **الولايات المتّحدة والفلسطينيّون بين الاستيعاب والتّصفية**، م.س، ص ص59–60.

[139] المرجع السّابق نفسه، ص56.

[140] ديفيد دابليوليش، **الشّرق الأوسط والولايات المتّحدة (إعادة تقويم تاريخي وسياسي)**، ترجمة: أحمد محمود، القاهرة، المجلس الأعلى للثّقافة، 2005، ص35.

تداول مُحتويات ومضمون هذا التّقرير، واحتفظ بها إلى ما بعد إجراء التّرتيبات السّياسيّة لإدخالِ وعد بلفور في صكِّ الانتداب البريطانيّ على فلسطين؛ لأنّ هذا التّقرير سَيعرقِل وسيُحبِط هذا المسعى والهدف.

وقد أشار ديفيد هنترميلر (Dived H.Miller) المستشار القانونيّ للرّئيس ويلسون، أنّ قاعدة ومبدأ تقرير المصير من شأنِها أن تَحولَ دون إنشاء دولةً يهوديّةً في فلسطين، إلّا أنّ مُستشاري الرّئيس ويلسون أعدّوا مذكّرةً قُدِّمت إلى مؤتمر باريس للسّلام عام (1919)، نصّت على الاعتراف بالدّولة اليهوديّة حينما تبرز إلى الوجود[141]. وبناءً على ما سبَقَ، يظهر الانحياز الأمريكيّ لليهود ولأهدافهم ومطامعِهم حتّى قبل قيام إسرائيل على الأراضي الفلسطينيّة المُحْتلّةِ.

2.2.3 السّياسةُ الأمريكيّةُ والقضيّةُ الفلسطينيّةُ حتّى بدايةِ الحربِ العالميّةِ الثّانيةِ

اتّسمتْ السّياسة الأمريكيّة أثناءَ فترةِ الحرب العالميّة الأولى والثّانية، بدعمِها للحركة الصّهيونيّة ومطالبِها، دونَ أنْ يرتقيَ هذا الدّعم إلى مستوى الالتزام الفعّال بمطالب وأهداف الحركة الصّهيونيّة.

وبعد انفجار الحرب العالميّة الثّانية وتحديداً منذ بداية الأربعينيّات من القرن الماضي، إنتقل مركز نشاط الحركة الصّهيونيّة من بريطانيا إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة، حيث تعيش غالبيّة اليهود الذين يتمتّعون هناك بثقلٍ ماليٍّ وإعلاميٍّ له تأثيرٌ بارزٌ على السّياسة الأمريكيّة الشّرق أوسطيّة.

وبناءً على ذلك، بدأت الإدارات الأمريكيّة وصانعو السّياسات والقرار الأمريكيّ بالتّوجّهِ نحو التّبنّي الكامل للمشروع الصّهيونيّ في فلسطين، وتحديداً بعد انعقاد مؤتمر الحركة الصّهيونيّة بالتيمور في مدينةِ نيويورك في (أيار/مايو1942)، والذي كان منْ أهمّ مُخرجاتِه المُطالبة الصّهيونيّة ولأوّل مرّةٍ بدولةٍ يهوديّةٍ مستقلّةٍ في فلسطين بدلاً من مطالبتِها الرّسمية السّابقة في إنشاءِ وطنٍ قوميٍّ لليهود في فلسطين.

---

[141] وحيد عبد الحميد، **العلاقات الفلسطينيّة الأمريكيّة (السّياسة الأمريكيّة والعرب)**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1985، ص166.

3.2.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ فرانكلين روزفلت تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ

لقد أكّدَ الرّئيس روزفلت (1933-1945) عن دعمهِ الشّخصيّ للتطلّعاتِ الصّهيونيّة خِلال مؤتمرِ حزبهِ الدّيمقراطيّ في (13تشرين أول/أكتوبر1944)، ولم يكتفِ بذلك بل قامَ بإرسال موقفهِ في رسالةٍ إلى عضوِ مجلسِ الشُّيوخ الأمريكيّ واغنر (Wagner)، طالباً منهُ أن يُعلِنَ مُحتواها خِلال المؤتمر السّنوي رقم (47) للمنظّمة الصّهيونيّة في نيويورك؛ حيثُ أكّدَ فيها أنَّ البند الخاصَّ بفلسطين في برنامجِ حزبهِ يتلاءم مع السّياسة الأمريكيّة التّقليديّة، وبيّنَ أنّه "سَتُبذَل الجُهود للعثور على السُّبلِ والوسائل الملائِمة لتنفيذ هذه السّياسة في أقرب وقتٍ ممكنٍ عمليّاً، وأنّي أعلم كم مضى من الوقت على الشّعب اليهوديّ وكم جاهدَ وصلّى طويلاً من أجلِ قيام كومنولثٍ حرٍّ وديمقراطيٍّ في فلسطين، وإنّي مقتنعٌ بأنَّ الشّعب الأمريكيّ يُؤيّدُ هذا الهدف، وإذا أعيدَ انتخابي سأساعدُ في تحقيقهِ"[142].

وهذا دليلٌ واضحٌ على تجاهلِ وجود وحقوقِ الشّعب الفلسطينيّ وحقّه الطّبيعيّ والتّاريخي في ملكيّة فلسطين من ناحيةٍ، وعلى تبنّي واشنطن وإداراتها لأهدافٍ ومطالب الحركة الصّهيونيّة كما جاءَ في برنامج بالتيمور.

وعلى النقيضِ من تبنّي واشنطن لبرنامج بالتيمور؛ وَعدَ الرّئيس روزفلت العاهلَ السعوديّ عبد العزيز آل سعود أثناء اجتماعِهما على سفينة إس إس كوينسي (Uss Quincy) في البحر الأحمر في (آذار/مارس1945)، "بأنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لن تتّخذ في فلسطين أيّ فعلٍ يكونُ عدائيّاً لعرب تلك البلاد، أو من دون استشارة العرب أوّلاً بالإضافةِ إلى اليهود"[143]. لقد كانت هذه بوضوح التزاماتٍ وتعهّداتٍ بعيدة المدى، لكن لم يَفِ بها خلفاءِ الرّئيس روزفلت.

وقد تَنافسَ الحزبان الجمهوريّ والدّيمقراطيّ الأمريكيّان على تبنّي مضمونَ برنامجِ بالتيمور منذُ إعلانِه، وفي ذاتِ السّياق قَدّمت مجموعةٌ مكوّنةٌ من (243) عضو في الكونغرس الأمريكي مذكّرةً إلى الحكومة الأمريكيّة بتاريخ (2تشرين ثاني/نوفمبر1942)، لدَعمِ ما جاءَ في

---

[142] Esco Foundation For Palestine, **A Study of Jewish** (Vol. 2/1118): Penkower, Decision On Palestine Deferred, 1947, p314.

[143] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، م.س، ص ص23-24.

برنامج بالتيمور، وطلبوا "اعتبارَ إعلان بلفور عملاً تاريخيّاً للتّعويض على اليهود، ودستوراً لتحريرِهم، وأنَّ الغاية منه هي إنشاء دولة لليهود في فلسطين"[144]، وبالمقابل لم تُبدِ وزارة الخارجيّة الأمريكيّة أيّة اعتراضاتٍ علنيّةٍ على النّشاطات الصّهيونيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وشروع لجنة الطّوارئ الصّهيونيّة الأمريكيّة في حملتها الدّعائيّة عَقْبَ انتهاءِ المُؤتمر[145].

ولم يُغفل صهاينة الولايات المتّحدة الأمريكيّة النّشاط الموجّهَ نحوَ الإدارة الأمريكيّة، في ظِلّ حراكِهم الدّاخليّ من أجلِ برنامجهم السّياسي، فقَدْ التقى الحاخام وايز بالرّئيس روزفلت في (8كانون أول/ديسمبر1942)، وسلَّمَهُ رسالةً باسم يهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة، طالبوه فيها بالعمل على إنقاذ أرواح خمسة ملايين يهوديٍّ في أوروبّا، الذينَ يُمْكُنُ قتلَهُمْ على يدِ النّازيّة، وقد صرّحَ الرّئيس روزفلت عَقْبَ انتهاءِ اللّقاءِ "إنَّ ما يحدُث لليهود في أوروبّا هو جرائمُ حربٍ"[146]. ويتّضحُ من تسارع الحراك الصّهيوني داخل الولايات المتّحدة الأمريكيّة وخصوصاً من عام (1942)، نجاحَ الحركة الصّهيونيّة الأمريكيّة في ضبط الحالة السّياسيّة الصّهيونيّة ضمْنَ نشاطٍ سياسيٍّ موحّدٍ قادرٍ على مواكبةِ التّغيّرات في السّياسة الدّوليّة.

3.3 القضيّةُ الفلسطينيّةُ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ من النّكبةِ وحتّى النّكسةِ (1948-1967)

بعدَ نكبةِ الشّعب الفلسطينيّ في أعقاب حرب عام (1948) وإعلان قيام دولة إسرائيل على أنقاض الشّعب الفلسطينيّ وأراضيه المُحْتلّة، اعترفت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بها بشكلٍ سريعٍ ومفاجئ، واتَّسمتْ سياستُها الخارجيّة في منطقة الشّرق الأوسط بالعدوانيّة والتّأييد لإسرائيل، حيثُ دعمتْ إسرائيل في احتلالِها لفلسطين وحروبِها ضدَّ الدّول العربيّة.

وبعد توقيع اتّفاقيّة الهدنة بين إسرائيل والدّول العربيّة عام (1949)، أصدرت الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا وفرنسا بياناً ثلاثيّاً عام (1950)، أعلنَتْ فيه الولايات المتّحدة

---

[144] سامي حكيم، **أمريكا والصّهيونيّة**، م.س، ص27.

[145] محمد شديد، **الولايات المتّحدة والفلسطينيّون بين الاستيعاب والتّصفية**، م.س، ص35.

[146] Mira Yungman, **The American Jewish Experience**, Ramat Gan, The Open University Of Israel, 2007, p463.

الأمريكيّة رغبتها في إعادة السّلام والاستقرار إلى المنطقة ومعارضتها لاستخدام القوّة والحروب، وأنّها لن تتردّدَ في التّدخّلِ باسم هيئة الأمم المتّحدة أو مجلس الأمن أو المنظّمات الأخرى لمواجهة أيّ انتهاكٍ لحرمة الحدود بين الدّول العربيّة وإسرائيل.

وفي منتصف الخمسينيّاتِ من القرن العشرين تصدّرت الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّةُ مواجهة الإتّحاد السّوفييتي بكافّةِ الأشكال، ومنها إقامة الأحلاف العسكريّةِ مثلَ حِلفِ بغداد ومبدأ آيزنهاور*، والذي واجهَ عداءً كبيراً من قِبلِ عددٍ من الدّول العربيّة، وخاصّةً أنّ هذه الدول أخذت تتسلّح بالسّلاح والعتاد السّوفييتي، الأمرُ الذي جَعَلَ الوطنَ العربيَّ مقسوماً إلى دولٍ معارضةٍ للولايات المتّحدة الأمريكيّة وسياسِتها الاستعماريّة المتمثّلةِ في تأييد إسرائيل، وأخرى رجعيّةٍ تُتّهمُ بارتباطِها مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

وفي ظِلّ تِلكَ المؤشّرات ونتيجةً للحرب الباردة بين المعسكرين الشّرقي والغربي، أيّدت ودعمت الإدارة الأمريكيّة إسرائيل في شنّ حربِ عام (1967)، واحتلالِ ما احتلّتْهُ إسرائيل في سياقِ مقاومةِ التّمدُّد السّوفييتي ونفوذِ حلفِ وارسو في المنطقة.

وبعدَ النّكسةِ والتي احتلَّتْ إسرائيل على أثرِها أجزاءَ واسعةً من أراضٍ عربيّةٍ مصريّةٍ وسوريّةٍ واحتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، شهدت العلاقات الأمريكيّة الإسرائيليّة تطوّراً هامّاً حيثُ زادت المُساعدات الأمريكيّة لإسرائيل في المجالات الدّبلوماسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، وزادَ اهتمامُ الولايات المتّحدة الأمريكيّة بإسرائيل وأمنِها واستمرار وجودِها، وقد عارضتْ الولايات المتّحدة الأمريكيّة كل القرارات التي تصدُر عن الأمم المتّحدة ومجلس الأمن التي تدين اعتداءات إسرائيل على الدّول العربيّة والفلسطينيّين.

فكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة الدّاعم الأساسيَّ والإستراتيجيَّ لإسرائيل في كلِّ المُؤتمرات واللّقاءات الدّوليّة، وقد استَخدَمتْ دفاعاً عنها حقَّ النّقض (الفيتو) عشراتِ المرّات، فزادَ ذلك منْ عَداءِ الشّعوب العربيّة التي كانت تُطلِقُ دعواتٌ واسعةٌ لمقاطعةِ المنتجاتِ الأمريكيّة، وكانت حربَ النّفطِ من هذه الحروبِ التي أُعلنتْ بعد حربِ عام (1973).

* وهي خطّة طرحها الرّئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور على الكونغرس الأمريكي، تُفضي إلى تفويض السّلطة الأمريكيّة باستخدام مزيد من النّفوذ العسكري في العالم؛ لمنع تمدّد وهيمنة الاتّحاد السّوفييتي في العالم العربي، وقد وافق الكونغرس الأمريكي على الخطّة.

1.3.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ هاري ترومان تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ

لقد عملَ الرّئيس ترومان (Harry S. Truman 1945-1953) جاهداً على خدمةِ إسرائيل باعتبارِها سَدّاً مُناوئاً ومَنيعاً للمد السّوفييتي، وحارساً لمصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة في الشّرق الأوسط[147]، وقد سعى على إعطاء وتوفير لإسرائيل شرعيّةً دوليّةً، فقرّر دعمَ قرارِ التّقسيم رقم (181) والصّادر بتاريخ (29تشرين ثاني/نوفمبر1948)، والذي ينصُّ على تقسيمِ فلسطين إلى دولتين عربيّةٍ ويهوديّةٍ[148].

ومن الجديرِ ذكرهِ أنَّ دعم الولايات المتّحدة الأمريكيّة لقرار التّقسيمِ (181)، واستخدامَها لسياسة التّرهيب مع العديدِ من الدّول لإنجاحِ قرارَ التّقسيم، لما تمَّ التّصويت عليه، فقَدْ عارض بدايةً مندوبو هايتي وتايلند وليبيريا والفلبّين قرارَ التّقسيمِ عندما عُرِضَ للتّصويتِ في بدايةِ الأمرِ، إلّا أنّ الضّغوطاتِ الدّبلوماسيّة والاقتصاديّة التي مارسَتها واشنطن على مندوبي هذه الدّول، أرغمتَها على تغييرِ مَواقِفَها والمُوافقَة على قرار التّقسيمِ بتاريخ (29تشرين ثاني/نوفمبر1947) في الجمعيّةِ العامّة للأمم المتّحدة رقم (181)، فكانَ للولايات المتّحدة الأمريكيّة الدّورُ الرّائد في إصدارِ هذا القرار، الذي أعقبَهُ في (أيار/مايو1948) إعلانَ قيام دولة إسرائيل واعترافٍ سريعٍ وفوريٍّ بها من قِبَلِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة[149].

وتمثّلت سياسةُ ترومان في عَدَمِ الاكتراثِ التّامِ بمصيرِ الفلسطينيّين، بالمُقارنةِ مع إخلاصٍ متّسقٍ ومتواصلٍ وبالغِ الاهتمام برفاهِ الإسرائيليّين[150]. ووِفْقَ تلك السّياسة، فلا يبدو أنّ الرّئيس ترومان كان معنيّاً بما قَدْ يَحِلُّ بالفلسطينيّين نتيجةَ دعمهِ لتقسيمِ بلادهمِ وإقامةِ دولة إسرائيل، فلمْ يكترثْ أبداً بالحُقوقِ السّياسيّةِ والوطنيّةِ المشروعةِ للشعبِ الفلسطينيّ.

---

[147] William R Polk, **The United States And The Arab World**, 3 Edition, Mass Harvard University Press Cambridge, 1978, p363.

[148] Steven L Spiegel, **The Other Arab- Israel: Conflict: Making American's Middle East Policy From Truman To Reagan**, University Of Chicago Press, London, 1985, p34.

[149] Charles D. Smith, **Palestine And The Arab Israeli Conflict**, Second Edition, New York, Martin Press, 1992, p144.

[150] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، م.س، ص38.

وفي ضوء ما سبَقَ، دَعمَ الرّئيس ترومان بقوّةِ الضّغط الذي كانت الحركةُ الصّهيونيّة تُمارسه على بريطانيا بشأنِ الهجرة اليهوديّةِ إلى فلسطين وقضايا أخرى كانت تُشكّل قلقاً بالغاً لدى الصّهاينةِ الأمريكيّين ولقطاعٍ عريضٍ من القاعدةِ السّياسيّةِ للرّئيس. وقد أنكر الرّئيس ترومان في (تشرين أول/أكتوبر 1945) علناً أن يكون الرّئيس السّابق روزفلت قَدْ قدّم أيَّ وعودٍ للعاهل السّعوديّ عبد العزيز بن سعود آل سعود[151]. لكنّهُ اعترفَ بهذه الوعودِ لاحقاً مُجبراً وعلى مضضٍ، حينَ عَمِدَتْ وزارةُ الخارجيّة الأمريكيّة في النّهايةِ إلى الكَشفِ عن المراسلاتِ ذاتِ الصّلةِ بالموضوعِ. ولكنْ لَم يتطوَّر هذا الاعتراف إلى سياسةٍ إيجابيّةٍ تِجاه الفلسطينيّين وحُقوقِهم.

وبعد نكبةِ الشّعب الفلسطيني في أعقاب حرب عام (1948) ، ونتيجةً لما واجهه الشّعبُ الفلسطينيُّ من كوارثَ إنسانيّةٍ وتهجيرٍ من أرضِه، اقترحت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة أن تواصلَ الوزارة جهودَها للحصول على تبرّعاتٍ فوريّةٍ للّاجئين الفلسطينيّين من منظّماتِ الإغاثةِ الخاصّة الأمريكيّة، وأنْ تَقومَ الوزارةُ كجزءٍ من مشاركِة هذه الحكومة، بحركةٍ دبلوماسيّةٍ في التوصُّلِ إلى تسوَيةٍ سلميّةٍ لمشكلةِ فلسطين[152].

وفي نهايةِ (آذار/مارس1949)، أعلَنتْ إدارةُ الرّئيس ترومان أنَّ قضيّةَ اللّاجئين أصبَحت "مَنفذاً للاستغلالِ والدّعايةِ السّوفييتيّة" المضرّةِ باستقلالِ الشّرق الأوسط الذي كان هدفاً أساسيّاً للسّياسة الخارجيّة الأمريكيّةِ[153]. وعلى الرّغم منْ هذا، عَجِزتْ الإدارةُ الأمريكيّة عن تداركِ الأمرِ في سياسِتها الّتي ظلّت أسيرةً للمواقف الإسرائيليّة؛ فالرّئيس ترومان وافق على مشروعٍ إسرائيليٍّ يقضي بتوطين مئةَ ألفِ فلسطينيٍّ على قاعدة لم الشّمل العائلي، ووافقَ أيضاً على مشروعٍ إسرائيليٍّ بتوطينِ مئةَ ألفِ لاجئٍ فلسطينيٍّ في العراق[154]. ثُمّ أصبحَ توطين اللّاجئين الفلسطينيّين في البلدان العربيّة، هدفاً للسّياسةِ الأمريكيّة رغم تأييدها الشّكلي لقرار (194) في الأمم المُتّحدة سنةً تُلو الأخرى.

---

[151] المرجع السّابق نفسه، ص25.

[152] Donald Neff, "US Policy And Palestinian Refugees", Journal Of Palestine Studies, Vol18, No1, Autumn, 1988, p105.

[153] نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقيّة في عمليّة السّلام ومناورات واشنطن منذ 1967)**، م.س، ص213.

[154] المرجع السّابق نفسه، ص213.

وبناءً على المُعطياتِ السّابقة، يُمكِن اعتبار إدارة الرّئيس ترومان بأنّها تَبنّت فقط سلسلةً من البرامجِ الإغاثيّةِ؛ لتقديمِ المعونة الاقتصاديّة والإغاثيّةِ العاجلةِ للّاجئين الفلسطينيّين، دونَ الالتفاتِ إلى أيّ جانبٍ أو دورٍ سياسيٍّ أو إنسانيٍّ تِجاهَهم وتجاهَ قضيّتِهم؛ أيْ إنّها اعتبرت القضيّة الفلسطينيّة قضيّةُ لاجئين ليسَ أكثر!، وقد يعودُ هذا لسببين في تِلكَ الفترة، أوّلهُما: الظّروفُ الدّوليّةُ بعدَ انتهاءِ الحربِ العالميّةِ الثّانية؛ حيثُ أنَّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لم تكن بالوضعِ الذي تلا تلك الفترةِ بسنوات –صعودِها كقوّةٍ عالميّةٍ مهيمنةٍ وصاحبة قرارٍ على السّاحة الدّوليّة–، وثانيهُما: تأثيرُ اللوبيّ الصّهيونيّ الفاعل في تلكَ الفترةِ[155].

2.3.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ دوايت أيزنهاور تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ

تسلَّمَ الرّئيسُ أيزنهاور (Dwight D. Eisenhower 1953–1961) الحُكْمَ والسّلطةَ في الولايات المتّحدةِ الأمريكيّةِ "في فترةٍ كانت حاسِمَةً في تحديدِ شَكل الأهدافِ السّياسيّةِ، والمواقفِ العامّةِ التي واصلتْ تأثيرَها نَحوَ الفلسطينيّين"[156]. ولقد شَهِدَت تلكَ الفترةُ أطروحاتٍ كثيرةً تعالجُ حلَّ مشكلةِ اللّاجئين الفلسطينيّين التي تُعتبرُ الأكثرُ تَعقيداً، أساسُها التّوطينُ والتّعويضُ وليس العودةُ، بالإضافةِ لإنهاءِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ كُليّاً؛ بحيثُ تتولّى الأردنُّ إدارةَ الضّفةَ الغربيّةَ الفلسطينيّةَ، بينما تتولّى مصْرُ إدارةَ قطاعِ غزّة، وبالتّالي يتلاشى ما يُعرَفُ بفلسطين[157]. ولَمْ يَكُنْ هرمُ النّظام السّياسيُّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة والشّخصياتِ الفاعلةِ المؤثّرةِ فيه، مُهتمّين بتنفيذِ قرارِ تقسيمَ فلسطينَ (181) وتطبيقِهِ والذي ينصُّ على تأسيسِ دولةٍ عربيّةٍ إلى جانبِ الدّولةِ اليهوديّةِ، وهذا يعني استمرارُ رفضِ إدارةِ الرّئيس أيزنهاور لحقوقِ الفلسطينيّين السّياسيّةِ وحقّهم في تقريرِ المصيرِ[158]. انطلاقاً من قراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ وقراراتِ الأمم المتّحدة التي وافقتْ عليها الولايات المتّحدة الأمريكيّة نفسُها.

---

[155] Abdulqader Al Jabareen, "The American President Harry S. Truman's Administration And The Palestine Question 1945-1948", Gaza, Journal Of Al Azhar University, Humanities Science Vol9, No1, 2007, pp2-3.

[156] هالة سعودي، **السّياسة الأمريكيّة تِجاهَ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ 1967–1973**، م.س، ص62.

[157] أحمد يوسف أحمد وآخرون، **صناعة الكراهية في العلاقات العربيّة الأمريكيّة**، القاهرة، مطابع الأهرام التّجاريّة، 2002، ص65.

[158] هالة سعودي، **السّياسة الأمريكيّة تِجاهَ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ 1967–1973**، م.س، ص62.

وفي تِلكَ الفترةِ لمْ تُوجِّهْ الإدارة الأمريكيّة في ظِلِّ إدارة أيزنهاور أيَّ مجهودٍ سياسيٍّ أو دبلوماسيٍّ منسّقٍ لحلِّ القضيّة الفلسطينيّة، ولم تَقُم حتّى بأيِّ مُحاولةٍ بعدَ العدوانِ الثّلاثي على مصْرَ عام (1956) للتوسّطِ من أجل تحقيقِ سلامٍ عربيٍّ إسرائيليٍّ[159]، ويبدو سَبب ذلك؛ أنّها صمَّمتْ على السّياسة الثّابتةِ التي تَرفُض أيّ مطامح للفلسطينيّين، وتُصرُّ على رفضِ حقّهم في تقريرِ مصيرهمِ جملةً وتفصيلاً، وهي استمرارٌ لنفس السّياسة السّابقةِ، فقَدْ أساءَتْ إدارة الرّئيس أيزنهاور إدارةَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ لأنَّها اعتقدتْ أنّ تحسينَ أوضاعِ اللّاجئين الفلسطينيّين بشكلٍ عامٍ سيعوُّضهم عن خسارةِ وطنِهم، وأنَّ الفلسطينيّين في الضّفةِ الغربيّةِ وقطاع غزّة، سَيكتفون أو سَيرضوْن بالعيشِ إلى ما لا نهايةٍ على هذا الحال، وبالتّالي كانت سياستُها مخيّبةً للآمالِ[160]، بالنّسبةِ للفلسطينيّين والعربِ.

3.3.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ جون كينيدي تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ

خلالَ فترةِ ولايتِهِ، قامَ الرّئيسُ كينيدي (1961–1963) بتأسيسِ علاقةٍ وطيدةٍ ومتينةٍ بين الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيل، وقد دشّن برنامج المبيعاتِ العسكريّةِ إلى إسرائيل؛ بعد أنْ حصلَ على أكثرَ من (80)% من أصواتِ اليهود التي حَسمَتْ فوزهُ، وهوَ أوّلُ مرشّحٍ للرّئاسةِ الأمريكيّة امتدح التّجرَبةَ الصّهيونيّةَ، حيثُ قال أمام المُؤتمرِ القوميّ للمنظّمة الصّهيونيّة الأمريكيّة في (آب/أغسطس1960): "إنَّ الصّداقَةَ لإسرائيلَ هيَ ليست أمراً حزبيّاً، بل هيَ التزامٌ قوميٌّ"[161]، وأضافَ أنّ إسرائيل ليستْ قضيّةً بينَ الجمهوريّين والدّيمقراطيّين، إنّما قضيّةٌ تَرتَبطُ ارتباطاً وثيقاً بإستراتيجيّةِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة العالميّةِ.

وبخصوصِ قضيّةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ استناداً إلى قرارِ (194)، دعا الرّئيسُ كينيدي إلى السّماحِ بعودةِ اللّاجئينَ أو التّعويضِ لمن لا يرغبونَ في العودِة إلى بيوتِهم، وبهذا الخصوصِ اتّصلَ كينيدي ببعضِ الرّؤساءِ العرب، كجمال عبد النّاصر والملك حسين والملك سعود وآخرين، وصرّح بأنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة مستعدّةً لحسْمِ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، وحلِّ مُشكلة

---

[159] حسين كنعان، **مُستقبل العلاقات العربيّة الأمريكيّة**، ط2، بيروت، دار الخيال للطباعة والنّشر والتّوزيع، 2005، ص48.

[160] هالة سعودي، **السّياسة الأمريكيّة تِجاهَ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ 1967–1973**، م.س، ص ص62–63.

[161] Ernest Barhaarash, **Zionist Organizations Of America: John F. Kennedy On Israel Zionism And Jewish Issue**, New York, Herzel Press, 1965, p60.

اللّاجئين الفلسطينيّينَ على أساسِ العودةِ أو التّعويضِ، إلّا أنّ البُلدان العربيّةِ رفضت هذا العرض؛ لأنّه يَمنحُ إسرائيل شَرعيّةً على الأراضي الفلسطينيّة العربيّةِ.

4.3.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ ليندون جونسون تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ

تَميّزت العلاقات الأمريكيّة الإسرائيليّة في أثناءِ إدارة الرّئيس جونسون (1963-1969 Lyndon B. Johnson) بالمتانةِ والصّلابةِ، فاقت في قوّتِها وانحيازِها لإسرائيلَ جميع مواقفِ الإداراتِ الأمريكيّة السّابقة[162]؛ حيثُ كانَ فريق إدارة الرّئيس جونسون منَ الأشخاصِ المُنحازينَ لإسرائيل ولمصالِحها، دونَ أيّ اعتبارٍ لقضيّة اللّاجئين الفلسطينيّين، الذين وافقتْ واشنطن على عودتِهم إلى ديارِهم من خلالِ تأييدها لقرارِ حق العودةِ رقم (194) الصّادر بتاريخ (11كانون أول/ديسمبر 1948)، بالتّالي أُحيلتْ قضيّةُ اللّاجئين الفلسطينيّين في عهدهِ إلى دُرْجِ النّسيانِ، ولم تَعُد تُشكّلُ هَمّاً لِصانعي السّياسة الأمريكيّةِ، بل إنَّ الدّعوةَ الإسرائيليّةَ لتوطينِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ، صارت جُزءاً من برنامجِ الحزبِ الدّيمقراطي، الذي انتُخِبَ الرّئيس جونسون على أساسه في عام (1964)[163].

وبعد أسبوعٍ واحدٍ من وقفِ إطلاقِ النّار في حرب (حزيران/يونيو 1967)، وتوسُّع إسرائيلَ في الأراضي العربيّة، ...عرَضَ الرّئيس جونسون مشروعاً مُؤلّفاً من خمسِ نقاطٍ للسّلام، يطالبُ باحترامِ الاستقلال السّياسي والسّلام الإقليمي لجميعِ دول المنطقة. وتمشّياً مع ذلك؛ فإنّ ما تحتاجُ إليه الدّولُ المعنيّةُ بالصّراع الآن، هو حدودٌ معترفٌ بها، بدلاً منَ خطوطِ الهُدنةِ المعرّضةِ باستمرار للاختراقِ والتّدميرِ والحربِ، وترتيباتٍ تعترفُ بالمصالحِ الخاصّة، للأديانِ السّماوية الثّلاثة، في الأماكن المقدّسةِ في مدينةِ القُدسِ[164].

ويتبيّن مِنَ المشروعِ الذي عرَضَهُ الرّئيس جونسون، أنّ الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة تَرفضُ عودةُ إسرائيلَ إلى حدودِ ما قبلِ (5حزيران/يونيو 1967)؛ فالمكاسبُ والمصالحُ الإقليميّة من جرّاءَ الحربِ، لا يمكنُ التّخلي عنها بأيّ حالٍ مِنَ الأحوالِ، ممّا يدلّلُ على تناغمِ وانسجامِ السّياسة

---

[162] **أمريكا وإسرائيل**، القاهرة، وزارة الإرشاد القومي المصريّة، مصلحة الاستعلامات، 1970، ص32.

[163] نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقيّة في عمليّة السّلام ومناورات واشنطن منذ 1967)**، م.س، ص213.

[164] نبيل محمود السّهلي، **الإدارات الأميركيّة وقضيّة القدس**، م.س، ص8.

الأمريكيّة مع السّياسة الإسرائيليّة وأهدافِها. وتبعاً لذلك نَشُطَتْ السّياسةُ الأمريكيّة في أروِقَةِ الأممِ المتّحدة؛ لِمنعِ استصدارِ كثيرٍ من القرارات، فقَدْ امتنعتْ عن التّصويتِ على القرارينِ (2253) و(2254)، الصّادرينِ عن الدّورةِ الطّارئةِ للجمعيّةِ العامّة للأمم المتّحدة في (4تموز/يوليو1967) و(7تموز/يوليو1967)، واللّذين طالبا إسرائيلَ بالتّوقُف عنْ أيّ إجراءٍ يُغيّر من وضعِ مدينة القُدس، وإلغاء جميع ما قامتْ بهِ من إجراءاتٍ[165]. وللتخفيفِ من شدّةِ النّقدِ الموجَّهِ إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة بسببِ مواقِفِها وانحيازِها لإسرائيل، أدلى مُمثِّلُها في الأمم المتّحدة آرثر جولد بيرج (Arthur Gold Berg) بياناً بتاريخ (14تموز/يوليو1967)، أشارَ فيه إلى أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة ترى بأنَّ القُدسِ الشّرقيّةِ منطقةٌ محتلّةٌ، تخضعُ لقانونِ الاحتلال العسكريّ، ولا يجوزُ لإسرائيل إجراءَ أي تغييراتٍ فيها، ودعا إلى فرْضِ رقابةٍ دوليّةٍ على الأمكنةِ المقدّسةِ[166].

وبناءً على ذلكَ، فإنَّ موقَف الولايات المتّحدة الأمريكيّةِ من مدينةِ القُدسِ المُحْتلّة، يختلِفُ عن موقِف أيّةِ دولةٍ أخرى بالعالم، حتّى عن موقِفها من القضيّةِ الفلسطينيّةِ كَكُل؛ فقَدْ تَراجعت المواقفِ الأمريكيّةُ حيالَ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ من التّأييدِ الشّاملِ لتدويلِ مدينة القُدس المُحْتلّة إلى تأييد تدويلِ الأمكنةِ المقدّسةِ فقط، وبعدَ حربِ (حزيران/يونو1967) تمسّكَ الموقِفُ الأمريكيُّ بوحدةِ مدينة القُدس المُحْتلّة، وذلك تَلبيةً لسياسةِ الأمرِ الواقعِ الذي فرضتْهُ إسرائيلَ باحتلالِها للجزءِ الشّرقي من المدينة.

وكانَت مشاعِرُ الرّئيس جونسون الخاصّةِ إزاءَ إسرائيلَ مشاعرَ حارّةً وتنمُّ عن إعجابٍ، ومن الواضِحِ أنّهُ كانَ مرتاحاً إلى الإسرائيليّينَ الذينَ تعاملَ مَعَهُم، كما أنَّ كثيرينَ من أقربِ مُستشاريه كانوا معروفينَ بأنّهمْ أصدقاء لإسرائيل. ثمَّ إنَّ علاقاتهِ الشّخصيّةِ بالطّائِفَةِ اليهوديَّة الأمريكيّة كانتْ وثيقةً طوالَ حياتِهِ السّياسيّة[167]. غيرَ أنَّ إعجابَ الرّئيس جونسون الصّريحِ بإسرائيلَ لم يَكُنْ يعني أنّهُ على عداوةٍ خاصّةٍ بالعرب، ولكنّه لم يَتعاطَف مَع نَهجِ القوميّةِ العربيّةِ

---

[165] المرجع السّابق نفسه، ص9.

[166] المرجع السّابق نفسه، ص9.

[167] وليام .ب. كوانت، **عمليّة السّلام (الدّبلوماسيّة الأمريكيّة والنّزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967)**، م.س، ص37.

الذي كانَ الرّئيس جمال عبد النّاصر يَدعو إليهِ. وكانتْ لديهِ حساسيّةٌ تِجاهَ الإشاراتِ الدّالةِ على أنَّ الإتّحادَ السّوفييتيُّ يستغلُّ القوميّةَ العربيّةَ في إضعافِ نُفوذِ الغربِ في الشّرق الأوسطِ[168].

وقد بقيت العلاقةُ الفلسطينيّة الأمريكيّة حتّى العام (1963) على حالِها؛ حيثُ لمْ يوجدْ أيُّ هيكلٍ أو نظامٍ سياسيٍّ يُمثِّلُ الفلسطينيّينَ في تلكَ الفترةِ، إلى أنْ ظَهرت منظّمة التّحرير الفلسطينيّة بفصائِلها المُختلفةِ عام (1964) بقيادةِ أحمد الشّقيري، حيث وجدَ الفلسطينيّون أنفسهم على النّقيضِ في كل الاتّجاهاتِ مع الإدارة الأمريكيّة، وظلَّ موقفُ الولايات المتّحدة الأمريكيّة بشأنِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ حتّى نهايةِ عهدِ وإدارةِ الرّئيس جونسون على حالهِ[169].

4.3 القضيّةُ الفلسطينيّةُ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ منْ عامِ (1967) وحتّى عامِ (2017)

بعدَ حربِ عام (1967)، تحوّلَت العلاقةُ بينَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيل مِن علاقَةٍ متميّزةٍ إلى حلفٍ إستراتيجيٍّ. وهذا وحدَهُ يَنسِفُ كلّ أملٍ في نزاهةِ الوساطةِ الأمريكيّة التي جَهِدت في قطعِ الطّريقِ على كلِّ وساطةٍ أو مبادرةٍ دوليّةٍ للسّلام. وقد كانَ لهذا الاستشراسِ في التفرُّدِ الأمريكيِّ لحلِّ الصّراع العربي/الفلسطيني الإسرائيليّ، نصيبٌ وافرٌ في تحقيقِ كثيرٍ منْ أهدافِ المشروعِ الصّهيونيّ، إذ آزرت الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة إسرائيلَ بالمالِ والسّلاحِ والدّعمِ السّياسي، وقامت بِحمايَتِها مِن كُلِّ نَقدٍ دوليٍّ، ورفَعَتها فوقَ كلِّ قانونٍ وأخلاقٍ وشرعيّةٍ دوليّةٍ وإنسانيّةٍ، وهَنْدست لها ما أعانَها على التّفاوضِ اللّانهائيّ العقيمِ[170]. ويعودُ السّببُ في تطوّرِ العلاقةِ بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيل وبلوغِها ذروتِها؛ تحقيقُ إسرائيل انتصارً مدويًّ على الجيشينِ المصريّ والسّوري المُسلّحينِ بعتادٍ سوفييتيٍّ عام (1967)، فباتَ يُنظَرُ إلى

---

[168] المرجع السّابق نفسه، ص37.

[169] Michael Dumper, **The Politics Of Jerusalem Since 1967**, USA, The Institution For Palestine Studies, Columbia University Press, 1997, p253.

[170] نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقيّة في عمليّة السّلام ومناورات واشنطن منذ 1967)**، م.س، ص31.

إسرائيل في واشنطن، وعلى نحوٍ متزايدٍ، ككنزٍ إستراتيجيٍّ رئيسيٍّ في حُقبَةِ الحربِ الباردةِ، كما باتَ ينظرُ إلى مُنافسيها منَ الدّولِ العربيّةِ باعتبارهم وكلاءَ للإتّحاد السّوفييتيّ[171].

1.4.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ ريتشارد نيكسون تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ

كانَ الرّئيس نيكسون (Richard Nixon1974-1969) يَعتبِرُ أنّ خِبرَتَهُ في الشّؤونِ الدّوليّةِ هي أقوى أرصدِته، وأنّ العلاقاتِ الخارجيّةِ تُعدُّ ميداناً هامّاً بالنّسبةِ للعمل الرّئاسيّ[172]. وقد تصادفَ أنْ كانَ في المغربِ أثناء حربِ عام (1967)، فبعثَ ببرقيّةٍ إلى وزيرِ خارجيّته دين راسك (Dean Rusk) حدَّدَ فيها سياساتِ واشنطن تِجاهَ الشّرق الأوسط، والتي لمْ تتأثَّر بآراءِ المُستشارينَ اللّاحقينَ، قائلاً فيها: "آملُ مع اندلاعِ الحربِ العربيّة الإسرائيليّة أنْ تَستخدِم حكومتُنا كلَّ نفوذٍ مُمكنٍ لتجعلَ جميعَ الدّولِ الرّئيسةِ تَنهضُ بمسؤوليّتها في سبيلِ صونِ السّلام، دَعونا نُوضِّحُ أنَّ مفتاحَ السّلامِ في الشّرقِ الأوسطِ هو الآنَ في موسكو، وأنَّ مَساعي السّلام في الأممِ المتّحدة والجهود المتعدّدةُ الأطرافِ قَدْ عرقَلَها الاتّحاد السّوفييتيُّ حتّى الآن ...والذي أخشاهُ في الظّروفِ الحاليّةِ أنّنا إذا لم نُبرهِن على أنَّ تَمسّكِنا بالسلامِ هو تَمسّكٌ غيرَ مُتحيّزٍ، سنكونُ قَدْ أعطينا الاتّحاد السّوفييتيَّ فرصةً لا مثيلَ لها لكي يوسِّعَ نفوذَهُ في العالَمِ العربيّ بما يضرُّ بالمصالِحِ الأساسيّةِ للولايات المتّحدة الأمريكيّة والعالمِ الحُرّ"[173].

وقد بدأ قلقُ الرّئيس نيكسون إزاءَ الاحتمالاتِ المُفجّرةِ للصّراع العربيّ الإسرائيليّ، حيثُ انشغلَ بحربِ فيتنام وتبعاتها المحليّةَ، الأمرَ الذي جعل اهتمامه بمعالجةِ الصّراع العربي الإسرائيلي ضئيلاً، وجعلَ الاهتمامَ بدبلوماسيّةِ الشّرقِ الأوسط معدوماً، وحلّ الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي ليس من أولويّاته، إضافةً إلى أنَّ أغلب مُستشاريه لم يكونوا على وفاقٍ في إيجاد حلٍّ لهذا الصّراع[174]. وفي ذاتِ السّياقِ كانَ الرّأيُ العامُ مؤيّداً لإسرائيل بشكلٍ كبيرٍ، وينظُر إليها بأنّها البطلُ داوودُ –القصّةُ التّوراتيّةُ المعروفةُ داوود وجالوت– الذي يُواجِهُ السّوفييتَ والعربَ معاً.

---

[171] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، م.س، ص ص33-34.

[172] وليام .ب. كوانت، **عمليّة السّلام (الدّبلوماسيّة الأمريكيّة والنّزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967)**، م.س، ص75.

[173] المرجع السّابق نفسه، ص ص75-76.

[174] المرجع السّابق نفسه، ص81.

ومِنْ زاويةٍ أخرى، لم يَكُن هناكَ سببٌ إستراتيجيٌّ أو سياسيٌّ أو عسكريٌّ يدعو الرّئيسَ نيكسون إلى معالجةِ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ؛ لأنَّ قضيّةَ النّفط والمصالحِ الأمريكيّة في الشّرق الأوسط لم تكنْ مُهدّدةً، ولَمْ يَكُنْ هناكَ اعتقادٌ بأنَّ لدى العربِ خياراً عسكريّاً جادٌ[175]. بالتّالي لَمْ يبدو حينَها بأنّ المصالحَ الأمريكيّةَ وإستراتيجيّتَها مُعرّضةٌ لأيّ خطرٍ.

وفي (كانون ثاني/يناير 1969)، أعرَبَ الرّئيس نيكسون عن وجهةِ النّظرِ القائلةِ بأنّ الوضعَ في الشّرقِ الأوسطِ مآلهُ إلى الانفجارِ، وفي أوّلِ شهرِ (شباط/فبراير) مِنْ نَفسِ العامِ اجتمعَ مجلسُ الأمنُ القوميُّ لإجراءِ استعراضٍ مسهبٍ للسّياسةِ في الشّرقِ الأوسط، وقد بُحثت ثلاثةُ بدائلَ أساسيّةٍ، نُوقِشَ كلٌّ مِنها باستفاضة في مذكّرةِ دراسةِ الأمنِ القوميّ رقم (2)، وهي:

أ. تركُ البحثِ عَن تسويةٍ للصّراع العربيّ الإسرائيليّ للأطرافِ.

ب. إتّباعُ سياسةٍ أمريكيّةٍ أوفَر نشاطاً، مِنْ ضِمْنِها مُحادثاتٍ أمريكيّةٍ سوفييتيّةٍ.

ج. افتراضَ أنّه لا سبيلَ إلى تسويةٍ، وتركيزِ الجهودِ على أهدافٍ لا تصلُ لحدِّ التّسويةِ[176].

وقد بُتَّ في البديلِ الثّاني، أمّا الثّالثُ فقَدْ بقيَ متاحاً باعتبارهِ موقفاً يُركنُ إليهِ في حالةِ الفشلِ. كذلك بُحثَت قضايا تقديمِ ضمانٍ لإسرائيلَ وتأمينِ الأسلحةِ لها، ثمَّ بحثَ مجلسُ الأمنِ القوميُّ إستراتيجيّتينِ دبلوماسيّتينِ مُحتملتينِ، هُما: الأولى تستطيعُ الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنْ تنفردَ بالتّقدّمِ بخطّةِ سلامٍ، وقد رُفِضَ هذا الموضوع. والثّانيةُ تستطيعُ الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنْ تَتّبِعَ نهجَ الخُطوةِ خُطوَة؛ وبمقتضاهِ يمكُن إدخالُ عناصَر معيّنةٍ للتسويةِ في المفاوضاتِ تدريجيّاً، وقد اعترفَ بأنّ الانسحابَ وطبيعةُ اتّفاقيّاتُ السّلامِ سيكونانِ قضيّتينِ شديدَتي الحَرجِ[177].

وفي (4شباط/فبراير) في العامِ نفسهِ، اجتمعَ الرّئيس نيكسون مرّةً أخرى بمجلسِ الأمن القوميّ لدراسةِ موضوع الشّرق الأوسط، وفي هذهِ المرّة طلبَ إعدادَ دراسةٍ تتضمّنُ وصفاً للتسويةِ السّلميةِ وتقييماً لمدى تَقبّلها من جانبِ الأطرافِ، ودراسةً لدورِ الضّماناتِ الخارجيّةِ. وسألَ ما

---

[175] المرجع السّابق نفسه، ص81.

[176] المرجع السّابق نفسه، ص83.

[177] المرجع السّابق نفسه، ص84.

الذي يتعيّنُ على الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنْ تُخطِّطَ لعملِهِ إذا استحالت التّسويةَ العامّةُ[178]. وفي اليومِ التّالي أعلن الرّئيس نيكسون أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تُعِدُّ مبادرةً جديدةً بشأنِ الشّرق الأوسط على أساسٍ متعدّدِ الأطرافِ للحيلولَةِ دونَ وقوعِ حربٍ كبرى، وكانت نتيجة هذه المُبادرة خطّة روجرز (Rogers Plan).

وَقدْ تَضمّنت خطّة روجرز عدّةَ مسائلَ، مِنها: الحدودُ النّهائيّةُ والاتّفاقِ عليها، لن تكون هناك تسويةً مفروضةً فرضاً، تعملُ الدّولُ معَ بعضِها البعض، يتّخذُ الاتّفاقُ النّهائيُّ شكلَ عقدٍ يوقّعُ عليهِ جميعُ الأطرافِ، يجبُ التّوصّلُ إلى سلامٍ باعتبارهِ جزءاً من تسويةٍ شاملةٍ[179]. وقد كان للبند الأخير أهميّةً جوهريّةً؛ إذ أنَّ معناهُ ألّا يتم أيُّ انسحابٍ إسرائيلي إلى أنْ يتم التّوصّلِ إلى جميعِ عناصر الاتّفاق على السّلامِ على جميع الجبهاتِ، وهو ما يَتعارضُ تعارضاً صارخاً معَ إصرارِ العربِ على أن تنسحبَ إسرائيلُ أوّلاً من الأراضي العربيّة المُحْتلّةِ، وبعد ذلك يكون هناك إمكانيّةً لبحثِ موضوعِ إنهاءِ حالةِ الحربِ وغيرَ ذلك من القضايا الشّائكةِ.

وفي (22كانون أول/ديسمبر1969)، أصدَرَ مجلسُ الوزراء الإسرائيليُّ بياناً جاءَ فيه "أنَّ إسرائيل لنْ يُضحّى بها من جانبِ أيّ سياسة لقوّةٍ ما أو لما بين القوى، وأنّها سَترفُضُ أيَّ مُحاولةٍ لفرضِ حلٍّ إلزامي عليها ...أمّا الاقتراحُ المُقدّمُ منَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة فلا يمكنُ تفسيرهُ من جانبِ الحكّامِ العربِ إلّا باعتبارِهِ مُحاولةٌ لاسترضائِهم على حسابِ إسرائيلَ"[180]. بالتّالي رَفضت إسرائيل الخطّة، ومصر أيضاً امتنعتْ عن قُبولِها، مِمّا وضَعَ نهايةً مفاجئةً لأوّلِ مُبادرةٍ عن الشّرق الأوسطِ صدرتْ من إدارةِ الرّئيس نيكسون. وبرفضِ هذه الخطّة تلاشى الأملُ في أنْ تساعدَ الدّبلوماسيّةُ الأمريكيّةُ على توفيرِ السّلامِ وتحقيقِ الأمنِ في المنطقة.

وقد كان هنري كيسنجر (Henry Kesnger) –رئيسُ مجلسِ الأمنِ القوميّ– يعارضُ الخطّةَ مُعارضةً شديدةً، ويبدو أنّهُ كان يبعثُ بإشاراتٍ إلى إسحاقَ رابين (Yitzhak Rabin) بأنَّ واشنطن ترحّبُ بحملَةٍ عسكريّةٍ إسرائيليّةٍ أشدّ شراسةً ضِدَّ جمال عبد الناصر[181]. فالخلافُ

---

[178] المرجع السّابق نفسه، ص84.

[179] المرجع السّابق نفسه، ص85.

[180] المرجع السّابق نفسه، ص91.

[181] المرجع السّابق نفسه، ص92.

بين الرّئيس نيكسون وكيسنجر وتُناقضِ نيكسون معَ نفسِه والصّراع الإداريُّ بينَ المؤسّساتِ الأمريكيّة، أعاقَ وأفشلَ خطّةَ وزيرِ الخارجيّةِ روجرز التي لم تتهيّأ لها مطلقاً فرصة النّجاحِ. وكانَ للسّياسةِ المحليّةِ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة دورٌ في هذا الشّأنِ؛ فقَدْ كان كيسنجر والرّئيس نيكسون يَحترمانِ ما تلقاهُ إسرائيلُ من تأييدٍ قويٍّ في الكونجرس ولدى الرّأي العامِ بصورةٍ عامّةٍ، كما أنَّ كيسنجر تبيَّنَ أنَّ من سوءِ التّوجيهِ وربّما من الخطورةِ أن تُحاولَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تحسينَ علاقاتِها معَ الخصمين الإتّحادِ السّوفييتيّ ومصْرَ مقابلَ الضّغطِ على حليفتِها إسرائيل[182]. ولئِنْ أمكنَ القيامُ بمثلِ هذه الأمورِ في سبيلِ التّوصّلِ إلى اتّفاقيّةِ سلامٍ حقيقيٍّ، فلا يَصِحُّ أنْ يكونَ ذلك جزءاً من الأساليبِ التّفاوضيّةِ النّمطيّةِ الأمريكيّة، وعوضاً عن ذلك ينبغي للسّوفييتِ والعربِ أنْ يدركا بأنَّ نفوذَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لدى إسرائيل مرهونٌ بِضبطِ النّفسِ والاعتدالِ من جانبهِما.

وفي الستّيناتِ شَهدتْ دوائرُ البنتاغونِ الأمريكيّ نزعةً ربطت بينَ المصالِحِ الأمنيّةِ الأمريكيّة وبين إسرائيلَ قويّةٍ ومُدجّجةٍ بالسّلاحِ. ففي (نيسان/أبريل1967) خَلُصَتْ اللّجنةُ الفرعيّةُ لشؤونِ الشّرقِ الأوسط في الكونغرس الأمريكيّ إلى أنَّ الجمهوريّةَ العربيّةَ المتّحدةَ (مصر وسوريا) تشكّلُ عقبةً كأداء في وجهِ السّلام، مُبرّرةً بذلكَ العدوانَ الذي شنّتهُ إسرائيل بعد أقلّ من شهرين في (5حزيران/يونيو1967)[183].

كانت إسرائيل قبلَ عامِ (1967) ولا تزالُ إلى يومنا هذا تتلقّى –نسبةً إلى عددِ سكّانِها– أسخى مساعدةٍ أمريكيّةٍ خارجيّةٍ. وكانت منذُ تلكَ الأيّامِ قَدْ اتَّخَذَتْ لنفسِها صفةَ الوكيلِ المُفوّضِ، وهذا ما عبّرَ عنهُ ناطقٌ باسم الخارجيّةِ الإسرائيليّةِ في (11حزيران/يونيو1966) بقولهِ: "توصّلَت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى نتيجةٍ مفادُها أنّها لا تستطيعُ أنْ تواجِهَ كلّ مشكلةٍ في العالَمِ، وأنّ عليها أن تَعتَمِدَ على قوى إقليميّةٍ وعلى قدرةِ هذه القوى الصّديقةِ على الرّدعِ كخطٍّ دفاعيٍّ أوّلَ

---

[182] المرجع السّابق نفسه، ص92.

[183] نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقيّة في عمليّة السّلام ومناورات واشنطن منذ 1967)**، م.س، ص64.

يجنّبُها التّدخّلَ المُباشرِ، وإسرائيلُ تشعرُ بأنّها مربطُ الخيلِ المقصودِ في منطقةِ الشّرق الأوسط"[184].

وفعلاً فقَدْ أخَذَت إسرائيلُ تتصرّفُ على أساسِ أنّها الوكيلُ والمفوّضُ الأوّل على منطقةِ الشّرق الأوسط الذي عهدت إليهِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة مهمّةُ وضعِ حدٍّ لكلِّ منْ يهدّدُ مصالِحها الإستراتيجيّةَ ويخالِفُها، ولقد استغلّتْ إسرائيل هزيمَتها للجيوشِ العربيّةِ في حربِ عامِ (1967)؛ لتؤكّدَ على دورِها المزعومِ وأهمّيتِها الإستراتيجيّةِ للولايات المتّحدةِ الأمريكيّةِ.

إنَّ الدّعمَ المُقدّمَ من إدارةِ الرّئيس نيكسون لإسرائيل، لهُ أهدافٌ إستراتيجيّةٌ؛ منها أنَّ للتّدخُّلِ الأمريكيّ المُنفردِ كلفةٌ باهِظةٌ في الدّاخلِ وسمعةٌ سيّئةٌ في الخارجِ، ولهذا فإنَّ توفيرَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لإسرائيلَ قدراً معلوماً من التفوّقِ التّقنيّ على كُلِّ جاراتِها العربيّةِ مُجتَمعةً سيخدمُ مصالحَ البلدين[185]. وبناءً على ذلِكَ ظلّتْ إدارةُ الرّئيس نيكسون مُلتزمةٌ بأمنِ إسرائيل، وبتفوّقِها العسكريّ في الشّرق الأوسط؛ حفاظاً على مصالحِها الإستراتيجيّةِ وتحقيقاً لأهدافِها وسياساتِها.

وقد كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّةُ تعتبرُ القضيّة الفلسطينيّة بُمجملِها عبارةً عن قضيّةِ لاجئين لها طابعٌ إنسانيٌّ، لكن إدارةَ الرّئيس نيكسون راحت تعترفُ بدءاً من العام (1969) بوجودِ حقوقٍ سياسيّةٍ للفلسطينيّين، وهو ما باتَ أكثرَ وضوحاً مع حلولِ عام (1970)، حيث أخذت ترتفعُ أصواتٌ هامّةٌ داخلَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تدعو إلى تأييدِ حقّ الفلسطينيّينَ في تقريرِ مصيرِهم.

فقَدْ أشارَ لاندروم بولنغ (Landrum Bowling) رئيسُ كليّةِ إيرلهام (Earlham College) في تقريرِهِ عن الصّراع في الشّرقِ الأوسط المُقدّمِ في (تموز/يوليو 1970) إلى لجنةِ الشّؤونِ الخارجيّة في الكونغرس الأمريكيّ أنَّهُ يجبُ على واشنطن أن تُعلنَ تأييدِها الكاملِ للفلسطينيّينَ في جهودِهم للحصولِ على حقّ تقريرِ المصير، مُتضمّناً حقَّهمْ في إقامةِ دولةٍ لهم في الضّفة والقطاع، مؤكّداً على عدم إمكانيّةِ فرضِ شروطِ سلامٍ قائمٍ

---

[184] المرجع السّابق نفسه، ص64.

[185] المرجع السّابق نفسه، ص65.

على إعطاءِ قرضٍ ماليٍّ أو منحةٍ تطويريّةٍ –اقتصاديّةٍ– بعيداً عن إطار الحلِّ السّياسيّ[186]. إلّا أنّ واشنطن وبنفسِ الوقتِ ألقتْ اللّومَ على الدّولِ العربيّة فيما يتعلّق بمعاناةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ؛ وذلك لعدم الموافقةِ على دمجِهم وتوطينِهم. وعموماً فقَدْ تَشَكَّلتْ لدى إدارة الرّئيس نيكسون توجّهاتٌ أوّليّةٌ حولَ الحقِّ السّياسيّ للفلسطينيّينَ، واعتبارِ قضيّتِهم أكثرَ من قضيّةِ لجوءٍ.

وبالنّسبةِ لموقفِ إدارة الرّئيس نيكسون من مدينةِ القُدسِ المُحْتلّة، فقَدْ تمسّكتْ بوحدةِ المدينةِ، تلبيةً لسياسةِ الأمرِ الواقع، الذي فرضَتهُ إسرائيلَ باحتلالِها للقسمِ الشّرقيّ منَ المدينةِ. وقد قدَّمَ الرّئيس نيكسون مشروعاً لحلِّ قضيّة الشّرق الأوسط بتاريخِ (18كانون أول/ديسمبر 1968)، تضمّنَ النّقاطَ التّاليةَ:

أ. تُعطى الأردنُّ بموجَبِهِ طريقاً بريّاً إلى غزّةَ، يمر بالقُدسِ، الخليلِ، بئر السّبعِ، غزّةَ، وتكونُ تحت السّيادةِ الأردنيّةِ الكاملَةِ.

ب. تعيدُ إسرائيلُ مدينةَ القُدسِ العربيّةِ القديمةِ إلى الأردنِّ، مع وضعِ الأماكنِ المقدّسةِ كلّها تحت سُلطةٍ دينيّةٍ مُشتركةٍ، مؤلّفةٍ من الأديانِ صاحبةِ العلاقاتِ فيها، وتعترفُ بها الأممُ المتّحدة والدّولُ الكبرى[187].

2.4.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ جيرالد فورد تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ

في أعقابِ استقالةِ الرّئيس نيكسون على أثَرِ فضيحة ووترغيت* (Watergate scandal)، جاءَ الرّئيس فورد (Gerald Ford 1974–1977) لذلكَ لمْ تكن لديهِ القوّة للدخولِ بعمقٍ لحلِّ الصّراعِ العربيّ الإسرائيليّ، وكانَ يسعى للفوزِ بالانتخاباتِ القادمةِ والحصولِ على تأييدِ وأصواتِ اليهودِ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وقد اتّسمت السّياسة الخارجيّةُ الأمريكيّة بعدمِ الاهتمامِ بالصّراعِ العربيّ الإسرائيليّ؛ حيثُ سيطَرَ العداءُ للإتّحادِ

---

[186] ساجي خليل، **الرّؤية الأمريكيّة لحل قضيّة اللّاجئين الفلسطينيّين: الخلفيّات الإسرائيليّة والفلسطينيّة**، رام الله، الإتّحاد العام للكتّاب والأدباء الفلسطينيّين، 2014، ص62.

[187] نبيل محمود السّهلي، **الإدارات الأميركيّة وقضيّة القدس**، م.س، ص ص9–10.

* ووترغيت أشهر فضيحة سياسيّة في تاريخ الولايات المتّحدة الأمريكيّة، أدّت إلى استقالة الرّئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون من منصبه، ليصبح الرّئيس الوحيد المُستقيل في تاريخ البلاد، وتُصبح هي رمزاً للفضائح السّياسيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة والعالم. ومضمونها تجسّس الرّئيس نيكسون على مكاتب الحزب الدّيمقراطي في مبنى ووترغيت.

السّوفييتيّ على تفكيرِ إدارةِ الرّئيس فورد، التي لم تبذِل أيَّ جُهدٍ يُذكر لإيجادِ تسويةٍ للصّراع الجاري في المنطقة. ولم يُحاول الرّئيس فورد أن يفهَم تعقيداتِ القضيّةِ الفلسطينيّة وأسبابَ نشوئِها وسبلِ حلّها، بل تجاهلَ وجودَها تماماً، حتّى أنّهُ لم يذكر الفلسطينيّين لاحقاً في مذكّراتِهِ[188]. وبناءً على ما سبَقَ، لم تشهد فترةُ إدارتِه أيَّ تغييراتٍ جوهريّةٍ أو مواقِفَ سياسيّةٍ أو سياساتٍ حتّى نشاطٍ يمكنُ ملاحظتهُ أو الوقوفُ عندهُ، خاصّةً وأنَّ هذه الفترة شهدت هدوءاً نسبيّاً، وخاصّة بعد حرب أكتوبر عام (1973).

3.4.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ جيمي كارتر تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ

أمّا بالنّسبةِ لإدارةِ الرّئيس كارتر (Jimmy Carter 1977–1981)، فبعد عدّة أشهرٍ من تولّيه الرّئاسةِ، كان أوّلَ رئيسٍ أمريكيٍّ يتحدّثُ عن الحاجةِ لوطنٍ فلسطينيٍّ. كما أشارت إدارته إلى الحُقوق السّياسيّةِ والوطنيّةِ للفلسطينيّينَ عبر اقتراحِ أنّهُ قَدْ يكونُ منَ الممكنِ "السّماحُ بحقّ تقرير المصيرِ للفلسطينيّينَ في تقريرِ وضعهم المستقبليّ"[189]. بالتّالي عمدت إدارةُ الرّئيس كارتر إلى فتحِ قنواتِ اتّصالٍ مع منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ، نتج عنها اجتماعاتٌ واتّصالاتٌ بين بعضِ قادةِ منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وبينَ شخصيّاتٍ أمريكيّةٍ، لم تكن لها أي صفةٍ رسميّةٍ، أهمُّها لقاءُ ياسر عرفات مع بول فندلي (Paul Findley) عضوُ لجنةِ الشّؤونِ الخارجيّةِ بالكونغرس في بيروتَ في (تشرين ثاني/نوفمبر 1978)[190]. وممّا سبَقَ اعتُبِرَ هذا تطوّراً ايجابيّاً في السّياسةِ الأمريكيّة تجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ على الرّغمِ من أنَّها لَم تُحقّق في حينهِ أيّ نتائجَ ملموسةٍ على الأرضِ.

ولقد تحدّثَ الرّئيس كارتر في العام (1977)، عن مبادرةٍ شخصيّةٍ منهُ عن الوطن الفلسطيني، كنتيجةٍ لأيّ مفاوضاتٍ بين الإسرائيليّينَ والفلسطينيّينَ، وحاولَ إيجادَ طريقٍ لدفعِ

---

[188] ساجي خليل، **الرّؤية الأمريكيّة لحل قضيّة اللّاجئين الفلسطينيّين: الخلفيّات الإسرائيليّة والفلسطينيّة**، م.س، ص63.

[189] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، م.س، ص47.

[190] حسن سليمان، "السّياسة الأمريكيّة تِجاه القضيّة الفلسطينيّة في الفترة 1993–2001"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007، ص41.

منظّمة التّحرير الفلسطينيّة للقبولِ بقرارِ مجلس الأمنِ (242)[191]، وكانَ مُستعدّاً للحوارِ بمجرّدِ قبولِ منظّمة التّحرير الفلسطينيّةِ بالقرار. وكانَ هدفهُ من ذلكَ إنجاحُ عمليّةِ السّلامِ بين مصْرَ وإسرائيل التي كان يمهّدُ لها.

حيثُ شهدت إدارةُ الرّئيس كارتر محادثاتِ السّلامِ بين إسرائيل ومصرَ، وتم خلال حُكمهِ توقيعُ اتّفاقيّةِ كامب ديفيد التي شمِلتْ محادثاتِ الحكمِ الذاتيّ، التي قامت بها مصْرَ نيابةً عن الفلسطينيّين، الذين عارضوا تلك المحادثاتِ منذُ بدايتها[192]، وأيّةُ قراراتٍ تصدرُ عنها. ونتيجةً لما سبَقَ، فإنّ إدارة الرّئيس كارتر توصّلت إلى أنَّ التّسويةَ السّلميّةَ لن تحصل، إلا بحلٍّ لمطالبِ الفلسطينيّين في تقريرِ مصيرهم، وبالتّالي قَدّمت ما عُرفَ بإعلانِ بيانٍ مشتركٍ –قامت إسرائيلُ بمعارضتِهِ فوراً ومن ثَمَّ تراجعتْ الولايات المتّحدة الأمريكيّة عنه بعد أقلَّ من (48) ساعة– (تشرين أول/أكتوبر 1977)، والذي اتّفقتْ فيهِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتّحادُ السّوفييتيُّ بضرورةِ عقدِ مؤتمرٍ للسّلامِ[193]. وبدأت إدارةُ الرّئيس كارتر تعملُ على إنجاحِ صياغةِ حلٍّ كاملٍ للصّراع العربيّ الإسرائيليّ، بما فيهِ القضيّةُ الفلسطينيّةُ، وقال الرّئيس كارتر في مؤتمرٍ صِحَفيٍّ: "إنَّ حصولَ الفلسطينيّينَ على وطنٍ، وحلّ مشكلةِ اللّاجئينَ، أمرٌ ذو ضرورةٍ قصوى"[194].

وفي ضوءِ ما سبَقَ، تكونُ سياسةُ الولايات المتّحدة الأمريكيّة، قَدْ اتّخذت منحى جديداً لحلّ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ والقضيّةِ الفلسطينيّة حينَها؛ فمنذُ العام (1947) لمْ تَكُنْ فكرةُ إقامةِ وطنٍ فلسطينيٍّ جزءاً من أيّ مشروعٍ أمريكيٍّ رسميٍّ على مدارِ عقودٍ مضَتْ، لكن لم يُحقّق مؤتمرُ جنيفَ أيَّ نتائجَ أو اتفاقيّاتٍ بشأنِ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ. وقد غادرَ الرّئيس كارتر منصبَه دونَ أن يحرزَ أيَّ تقدّمٍ واضحٍ على مجرياتِ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةُ السّلامِ الفلسطينيّة الإسرائيليّة.

---

[191] ويليام .ب. كوانت، "مُحاضرة حول الحوار الأمريكي الفلسطيني"، القدس، الجمعيّة الفلسطينيّة الأمريكيّة للشّؤون الدّوليّة، 7تموز/يوليو 1989، ص7.

[192] جانيس تيري، "**إدارة كارتر والفلسطينيّون**"، في: ميخائيل سليمان، **فلسطين والسّياسة الأمريكيّة من ويلسون إلى كلينتون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1995، ص229.

[193] محمد شديد، **الولايات المتّحدة والفلسطينيّون بين الاستيعاب والتّصفية**، م.س، ص189.

[194] المرجع السّابق نفسه، ص189.

وعلى الرّغمِ من أنّ الرّئيس كارتر قَدْ أشارَ إلى الشّعبِ الفلسطينيّ وخصوصاً اللّاجئين الفلسطينيّينَ وحقّهم في الحصولِ على وطنٍ، إلّا أنّهُ أعادَ تعريفَ حقّ عودةِ اللّاجئينَ بأنّه امتيازٌ انتقائيٌّ حسبُ الطّلبِ[195]، فسلطةُ الحُكمِ الذّاتيّ التي اقترحها الرّئيس كارتر في التّسوياتِ مع مصْرَ والأردنّ وإسرائيل قَصَرت هذا الامتيازَ الانتقائيَّ على أشخاصٍ شرّدوا –النّازحين– من الضفّةِ الغربيّةِ وغزّةَ في عام (1967)، أمّا بالنّسبةِ إلى لاجئي (1948)، فإنَ كامب ديفيد اكتَفتْ بالدعوةِ إلى حلٍّ عادلٍ لقضيّتهم دونَ توضيحِ طبيعةِ هذا الحلّ العادلِ[196]. فالإداراتُ الأمريكيّةُ المُتعاقبةُ لا يُمكُنها فرضُ تسويةٍ لصالح الفلسطينيّين إذا كانت مُتعارضةً مع مواقفَ ومصالحَ إسرائيل، وخاصّةً قضيّةُ اللّاجئين الفلسطينيّين؛ حيثُ تعتبرُ إسرائيل عودَة اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ بمثابةِ القضاءِ عليها وعلى يهوديّتِها.

والجديرُ بالملاحظةِ أنَّ الانتقالَ الأمريكيَّ من صيغةِ التسويةِ الشّاملةِ والاعتراف المتبادلِ بين إسرائيل والدّولِ العربيّةِ مُتضمّناً حلّاً عادلاً لقضيّةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ، إلى رؤيةٍ جديدةٍ تتحدّثُ عن ضرورةِ تأسيسِ وطنٍ فلسطينيٍّ، لم ترْقَ إلى مستوى الإقرارِ أو الالتزامِ بالحقوقِ الوطنيّةِ الفلسطينيّة القائمةِ على تمكين الفلسطينيّين من تقريرِ مصيرِهم بأنفسهِم وإقامةِ دولتِهم الوطنيّةِ المُستقلّة، وحلِّ قضيّةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ على أساسِ قراراتِ الشّرعيّةِ الدّوليّةِ[197].

يَتبيَّنُ مِمَّا سبَقَ، أنَّ التغيّر الذي طرأ على توجُّه الإدارة الأمريكيّة نحو قضيّةِ فلسطين وتسويتها من خلال الحلِّ العادل لقضيّة اللّاجئين الفلسطينيّين، بتوطينهم في أماكن لجوئهم لم يلقَ قبولاً لدى الفلسطينيّين كونه لم يلبِّ تطلعاتهم، ففي الوقت الذي راعى فيه الحفاظ على يهوديّة الدّولة الإسرائيليّة وقوميّتها، لم يُراعِ حقوق اللّاجئين الفلسطينيّين ومُعاناتِهم. وقد شَكّل هذا الموقف تراجعاً واضحاً في موقف الإدارة الأمريكيّة الذي اتّخذه الرّئيس كارتر في بداية ولايته تجنّباً لفرض أيَّ حلٍّ لا يَرُق لإسرائيل؛ نتيجةً للإحجام الأمريكي الذي بات راسخاً الآن، والذي يعود إلى عهد الرّئيس ترومان، وهو عدم فرض أيّ شيءٍ على إسرائيل حيثما تعلّق الأمر

---

[195] نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقيّة في عمليّة السّلام ومناورات واشنطن منذ 1967)**، م.س، ص214.

[196] المرجع السّابق نفسه، ص214.

[197] ساجي خليل، **الرّؤية الأمريكيّة لحل قضيّة اللّاجئين الفلسطينيّين: الخلفيّات الإسرائيليّة والفلسطينيّة**، م.س، ص65.

بفلسطين والفلسطينيّين[198]. وخاصّةً في ظلّ غياب الضّغط العربيّ من جهةٍ وعدم ملائمة الحديث عن اللّاجئين الفلسطينيّين وحقوقهم لحفظ إسرائيل وتوجّهاتِها من جهةٍ أخرى.

4.4.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ رونالد ريغان تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

بعد هزيمةِ كارتر في انتخاباتِ رئاسةِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة في نهايةِ عامَ (1980)، واستلامِ ريغان (1981–1989) الحكمَ والسّلطةَ، أصبحتْ الإدارة الأمريكيّةُ الجديدةُ أكثرَ انحيازاً لإسرائيلَ وأشدَّ عداءً للشّعبِ الفلسطينيّ وحقوقهِ المشروعةِ؛ فقَدْ كان الرّئيسُ ريغان مدفوعاً بالعداءِ الشّديدِ للسّوفييت ودعْمِهِ المطلقِ لأصدقاءِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة في المنطقةِ وعلى رأسهمِ إسرائيلَ، التي وقَّعَ معها في (تشرين ثاني/نوفمبر 1981) اتّفاقَ "التّعاونِ الإستراتيجيّ" والذي يؤكّدُ على الاعتمادِ على إسرائيلَ لحمايةِ المصالحِ الأمريكيّةِ في المنطقة، وبذْلِ كلّ الجهودِ لتحقيقِ التّكاملِ وبقاءِ التّنسيقِ الأمريكيّ الإسرائيليّ، كما وقّعَ اتّفاقاً ثانياً مع إسرائيلَ في عام (1983)[199]، حصلتْ بموجبهِ إسرائيلُ على مكاسبَ جديدةٍ وفتحتْ أمامَها آفاقاً من التّعاونِ ومن المساعداتِ الأمريكيّةِ السّخيّةِ.

وخلالِ السّنواتِ الثّمانيةِ لإدارةِ الرّئيس ريغان، نظرتْ إدارتهُ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ من منظارِ الحربِ الباردة، إلّا أنَّ اندلاعَ الانتفاضةِ الفلسطينيّةِ الأولى عام (1987)، أجْبرتْ إدارةُ الرّئيس ريغان على إعادةِ تقييمِ مواقِفها تِجاهَ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، حيثُ قام جورج شولتز (George Shultz) –وزيرُ الخارجيّةُ الأمريكيّةُ في تِلكَ الفترةِ– في (شباط/فبراير 1988) بالتّوجُّهِ إلى منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ أربعَ مرّاتٍ متتاليةٍ، قدَّمَ خلالَها خُطّةً مُنفصلةً تضمّنتْ عِدّةَ عناصرَ جوهريّةٍ، منها:

أ. عقْدُ مؤتمرٍ دوْليٍّ في أواسطِ (نيسان/أبريل 1988)، لفتحِ بابِ المفاوضاتِ تشتركُ فيها إسرائيلُ ومصر وسوريا ووفدٌ أردنيٌّ مشتركٌ، وأعضاءُ الدّولِ الخمسِ الدّائمين في مجلسِ الأمنِ.

---

[198] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، م.س، ص52.

[199] منير موسى أبو رحمة، "سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة تجاه الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة 1993–2001"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، وهران، 2013، ص91.

ب. في (1أيار/مايو)، تبدأُ مفاوضاتٌ مدّتها (6) أشهرٍ، للوصولِ إلى مرحلةٍ انتقاليّةٍ من الحكمِ الذّاتيّ في الضفّة الغربيّةِ وقطاعِ غزّةَ، يشملُ إجراءَ انتخاباتٍ من قبلِ الفلسطينيّين لإقامةِ مجلسٍ إداريّ.

ج. في (كانون أول/ديسمبر1988)، تبدأُ محادثاتٌ بينَ إسرائيلَ والوفدِ الأردنيّ الفلسطينيّ عن الوضعِ النّهائيّ، ولم يُشرْ شولتز إلى منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، ولم يذكُرْ هل سيشركُ الفلسطينيّين المهجّرين خارجَ فلسطينَ. وعلى الرّغمِ ممّا سبَقَ، فقَدْ رفضَ إسحاقُ شامير (Ishaq Shameer) –رئيسُ الوزراءِ الإسرائيليّ– الخطّةَ وبالتّالي لم ترَ النّورَ[200]. وقد كانَ الهدفُ مِنَ الخطّةِ إطفاءَ جذوةِ الانتفاضةِ الفلسطينيّةِ الأولى، وليسَ حلّاً عادلاً ودائماً للقضيّةِ الفلسطينيّةِ.

وفي الوقتِ الذي كانتْ فيه منظّمةُ التّحرير الفلسطينيّة في طريقِها إلى خارجِ بيروت، نتيجةَ اجتياحِ الجيشُ الإسرائيليُّ لجنوبِ لبنانَ وبيروتَ عام (1982) وهزيمةِ المنظّمةِ والحزْبِ الأهليّةِ، أعلنَ الرّئيس ريغان عن خطّةٍ للسّلامِ مِنْ أجلِ إنهاءِ النّزاعَ العربيَّ الإسرائيليَّ بتاريخِ (1أيلول/سبتمبر1982). وكانتْ بنودُ اتّفاقيّةِ كامب ديفيد هي جوهرُ هذه المبادرةِ، لكنْ مع إدخالِ إضافاتٍ جوهريّةٍ هامّةٍ؛ ففي حينَ كانت اتّفاقيّةُ كامب ديفيد غامضةً بالنّسبة لما يُسمَّى الوضعُ النّهائيُّ للضفّة الغربيّةِ وغزّةَ بعدَ المرحلةِ الانتقاليّةِ، قالَ الرّئيس ريغان إنَّ الولايات المتّحدة الأمريكيّةَ سوفَ تعارضُ الضمَّ الإسرائيليَّ وقيامِ دولةٍ فلسطينيّةٍ مستقلّةٍ على حدٍّ سواء، وأضافَ أنَّ واشنطن تُفضّلُ قيامَ شكلٍ من أشكالِ الإتّحادِ بينَ الضفّةِ الغربيّةِ وغزّةَ والأردن، وأضافَ إنَّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تَعتقدُ أنَّ النّصَّ الذي يتعلّقُ بالانسحابِ في قرارِ الأممِ المتّحدة رقم (242)، يَجبُ أن يُطبّقَ على الضفّةِ الغربيّةِ وغزّة[201]، وهو موقفٌ يختلفُ تماماً مع موقفِ رئيسِ الوزراءِ الإسرائيليّ مناحيم بيجن (Menahem Begin) وسياسةِ حزب اللّيكود الإسرائيليّ، ممّا أثارَ غضبَ بيجن إزاءَ خطّةِ ريغان وبالتّالي رفضِها.

وقد انسجمتْ وتوافقتْ رؤيةُ وتصوّراتُ إدارة الرّئيس ريغان من مدينةِ القُدسِ المُحتلّةِ مع الرّؤيةِ والتّصوّرِ الإسرائيليّ؛ حيثُ أصدرَ الرّئيس ريغان عِدّةَ بياناتٍ في مُناسباتٍ عديدةٍ اعتبرَ مِنْ خلالِها القُدسَ عاصمةَ دولةِ إسرائيلَ، وأنّه يجبُ أن تبقى موحّدةً ولكن دون الاعتراف بسيادة

---

[200] برهان غليون، **أزمة الخليج العربي وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1991، ص22.

[201] وليام .ب. كوانت، **عمليّة السّلام (الدّبلوماسيّة الأمريكيّة والنّزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967)**، م.س، ص326.

إسرائيل عليها، ويُحدّد مصيرها بالمفاوضات، وذهبتْ إدارة الرّئيس ريغان إلى أبْعدِ من ذلكَ، حيثُ سعتْ إلى تدعيمِ علاقتِها مع حليفتِها إسرائيلَ[202]. وأصرَّ الرّئيسُ ريغان في خطابٍ لهُ بتاريخِ (5أيلول/سبتمبر1982)، على معارضةِ إقامةِ الدّولةِ الفلسطينيّةِ، وقالَ بملءِ فيه، بأنَّ "لا دولةَ فلسطينيّةَ في الضفّةِ الغربيّةِ لنهرِ الأردنِّ وقطاع غزّةَ"[203].

وقد أعفى الرّئيسُ ريغان منذُ بدايةِ إدارتهِ إسرائيلَ من معظمِ مسؤوليّاتِها تِجاهَ اللّاجئين الفلسطينيّين، فألْقى على كاهلِ الأردنِّ بـ(80)% من عبءِ العلاجِ، بينما حمَّلَ إسرائيلَ (20)%. وقد جاءتْ حساباتهُ ترجمةً أمينةً للمزاعمَ الإسرائيليّةِ بأنَّ الأردنَّ هي الدّولةُ الفلسطينيّةُ التي أشارتْ إليها الأممُ المتّحدةُ، مُتجاهلاً حقيقةَ أنَّ الأممَ المتّحدةَ في عام (1947) قسَّمتْ فلسطينَ، غرْبَ نهرِ الأردنِّ إلى دولةٍ إسرائيليّةٍ ودولةٍ عربيّةٍ[204]. والإشارةُ الوحيدةُ التي أشارَها الرّئيس ريغان إلى قضيّةِ اللّاجئين في خطّةِ عامَ (1982) كانتْ قولُه: "إنَّ مُغادرةَ الفلسطينيّين بيروتَ تُفاقِمُ من دراما شتاتِ الشَّعبِ الفلسطينيّ، إنّ الفلسطينيّين يَشعرونَ بقوّةٍ أنّ قضيّتهم أكثرُ من قضيّةِ لاجئين، وأنا أوافقُ"[205]. وعلى الرّغمِ منْ هذهِ المُوافقةِ المصطنعةِ، فقَدْ أمرَ الرّئيس ريغان سفيرتَه في الأممِ المتّحدةِ بعدَ ثلاثةِ أسابيعٍ بأنْ تُصوّتَ بـ "لا" على قرارِ الجمعيّةِ العامّةِ (24أيلول/سبتمبر1982)، الذي أدانَ مرتكبي مجزرةِ صبرا وشاتيلا، وأقرَّ بضرورةِ تمكينِ أبناءَ الشّعبِ الفلسطينيّ مِنَ العودةِ إلى بيوتِهم وممتلكاتِهم، استناداً إلى القراراتِ السّابقةِ[206]. ولم تقفْ مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة يومَها إلّا دولةٌ واحدةٌ وهي إسرائيلُ، وهذا لوحدهِ يبيّنُ ويوضّحُ حقيقةَ حمايةِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة ورعايتِها لإسرائيلَ لأبعدِ الحدودِ.

وفي ذاتِ السّياقِ، لقد كانَ يُعلنُ جميعُ الرّؤساءِ الأمريكيّينَ قبلَ مجيءِ إدارة الرّئيس ريغان، بأنَّ المستوطناتِ الإسرائيليّةَ والأنشطةَ الاستيطانيّةَ الإسرائيليّةَ في الأراضي المُحْتلّةِ غيرَ مشروعةٍ –هذا الموقفُ اختلفَ منذُ إدارةِ جورج بوش الأب– وفقاً لشروطِ اتّفاقيّةِ جنيف الرّابعةِ،

---

[202] نبيل محمود السّهلي، **الإدارات الأميركيّة وقضيّة القدس**، م.س، ص12.

[203] المرجع السّابق نفسه، ص12.

[204] نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقيّة في عمليّة السّلام ومناورات واشنطن منذ 1967)**، م.س، ص214.

[205] المرجع السّابق نفسه، ص215.

[206] المرجع السّابق نفسه، ص215.

وأنّها تشكّلُ عقبةً في طريقِ السّلامِ[207]. أمّا الرّئيس ريغان، الذي كانَ مُتأثّراً على ما يبدو بالحججِ القانونيّةِ ليوجين روستو (Eugene Rostow) أستاذِ القانونِ الدّوليّ بجامعةِ ييل والمتحدّث البارز بلسانِ الآراءِ المحافظةِ الجديدة الموالية لإسرائيل، فقَدْ قامَ بتغييرِ موقفَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة من المستوطناتِ الإسرائيليّةِ[208]. ومنذُ ذلكَ الوقتِ فصاعداً، أصبحتْ سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة تعتبرُ أنَّ المستوطناتِ الإسرائيليّةَ في الأراضي المُحْتلّةِ ليستْ غيرَ مشروعةٍ، بلْ أنَّها عقبةٌ في طريقِ السّلامِ.

ولم يكنْ التّغييرُ الذي أدخلَهُ الرّئيس ريغان على السّياسةِ المُتعلّقةِ بالمستوطناتِ هو السببُ في نموّ عدَدِ المستوطنين الإسرائيليّين في الأراضي المُحْتلّةِ إلى (100000) بحلولِ عامَ (1992)[209]. ولكنْ لا شكَّ في أنَّ موقفَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة المُتساهلِ شجّعَ سياسةُ الاستيطانِ الرّاسخةِ لشامير وآرييل شارون (Ariel Sharon).

وقد استنتجَ البعضُ في السّنواتِ الأولى من الثّمانينات، أنَّ النّشاطَ الاستيطانيَّ قَدْ اتّسعَ إلى حدٍّ بعيدٍ لدرجةِ أنَّ التوصُّلَ إلى اتّفاقِ سلامٍ إسرائيليٍّ فلسطينيٍّ عن طريقِ التّفاوضِ لمْ يَعدْ أمراً مُمكناً[210]. وعلى ما يبدو، فإنّ الرّئيس ريغان لمْ يَشْعُرْ مُطلقاً بقلقٍ كبيرٍ إزاءَ هذه المسألةِ، لأنَّه لم يكنْ مُنغمِساً بصورةٍ أساسيَّةً في مُحاولةِ تحقيقِ تقدّمٍ في عمليّةِ السّلام الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

5.4.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ جورج بوش الأبِ تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

أمّا بالنّسبةِ للرّئيسِ الأمريكيّ جورج بوش الأب (George Bush 1989–1993) فقَدْ شهدتْ بدايةُ فترتهِ الرّئاسيّةِ تحوّلاتٍ دراماتيكيّةً عالميّةً، أنْهتْ نظريّةَ القطبيْن في العالَمِ، لمصلحةِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة، بانهيارِ الاتّحاد السّوفييتيّ، إضافةً إلى أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة خاضتْ حرباً ضدَّ العراق عام (1991)، دمّرت فيه قوّتهِ العسكريّةِ، وأصبحَتْ السّاحةُ الدّوليّةُ مفتوحةً أمامَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لِتفعلَ ما تشاءُ، ووجدَتْ الوقتُ مناسباً لبدءِ حلّ القضيّةِ

---

[207] وليام .ب. كوانت، **عمليّة السّلام (الدّبلوماسيّة الأمريكيّة والنّزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967)**، م.س، ص355.

[208] المرجع السّابق نفسه، ص355.

[209] المرجع السّابق نفسه، ص355.

[210] المرجع السّابق نفسه، ص355.

الفلسطينيّةِ، بما يتوافقُ مع المصالحِ والأهدافِ الإسرائيليّةِ؛ حيْثُ كانَ هدفُ واشنطن، الانطلاقَ بالمفاوضاتِ سريعاً بعْدَ حربِ الخليجِ وتدميرِ القوّةِ العراقيّةِ حتّى يدخلَ العربُ المفاوضاتِ وهمْ في موقعِ ضَعفٍ، فتكونُ إسرائيلُ هي الفائزُ الأكبرُ.

وعليْهِ أعلَنَ الرّئيسُ بوش الأب في (6آذار/مارس1991) أمامَ الكونغرس الأمريكيّ مُبادرَتَهُ لتسويةِ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، قائلاً: "لا بُدَّ أنْ نَفْعَلَ كُلَّ ما نستطيعُ لسدِّ الفجوةِ بينَ إسرائيلِ والدّولِ العربيّةِ، وبينَ الإسرائيليّين والفلسطينيّين، وأنَّ السّلامَ الشّاملَ يَجبُ أنْ يَعتمدَ على قراريْ مجلسِ الأمنِ (242) و(338)، ومبدأِ الأرضِ مقابلَ السّلامِ، ويجبُ توسيعُ نطاقِ هذا المبدأِ لكيْ يتضمّنَ أمنَ إسرائيلَ والاعترافِ بها، وينصّ في الوقتِ نفسهِ على الحقوق السّياسيّةِ الفلسطينيّةِ المشروعةِ، ولقدْ حانَ الوقتُ لنضعَ حدّاً للنّزاعِ العربيّ الإسرائيليّ"[211]. وقد تمَّ اعتماد مبدأِ الأرض مقابل السّلام بعدها في مُؤتمر مدريد للسّلامِ برعاية واشنطن وموسكو.

وبناءً على ذلك، بدأتْ الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة بالتّحرّكِ لعقدِ مؤتمرِ سلامٍ دَوْليٍّ، حيثُ قامَ وزيرُ الخارجيّةُ في تلكَ الفترةِ جيمس بيكر (James Baker)، بجولاتٍ مكّوكيّةٍ للشّرقِ الأوسطِ تمكَّنَ في نِهايتِها من دعوةِ جميعِ أطرافِ الصّراعِ بما فيهم الفلسطينيّين، إلى طاولةِ المفاوضاتِ في العاصمةِ الإسبانيّةِ مدريدَ في (30تشرين أول/أكتوبر 1991)[212] ، وكانَ هدفُ المؤتمرِ كما وردَ في خطابِ الدّعوةَ إليهِ، تحقيقَ تسويةً سلميّةً شاملةً ودائِمةً وعادلةً، مِن خلالِ مُفاوضاتٍ مُباشرةٍ، تأخذُ مساريْن بينَ إسرائيلَ والدّولِ العربيّةِ، وإسرائيلَ والفلسطينيّين.

لكنْ كانَ حضورُ ومشاركةُ الجانبِ الفلسطينيّ في هذا المؤتمرِ، ووجودُ صيغةٍ مقبولةٍ لتمثيلِ الفلسطينيّينَ أصعبَ المسائلِ التي واجهتْ وزيرُ الخارجيّةِ بيكر في مُحادثاتِ السّلامِ، فقَدْ كانَ ثمّةَ استثناءٍ واحدٍ فيما يتعلّقُ بِمشاركةِ مُمثّلين عن جميعِ الأطرافِ الإقليميّةِ المعنيّةِ في المُفاوضاتِ، فقَدْ سمحَ للفلسطينيّينَ بأن يكونوا حاضرين في مؤتمرِ مدريد، ولكنْ تحتَ المَظلّةِ الأردنيّةِ –وهذه أوّلُ مرّةٍ في تاريخِهم الحديثِ يُسمَحُ لهمْ فيها بالمشاركةِ في مُفاوضاتٍ دَوْليّةٍ مباشرةٍ مع خصومِهم– لكنْ وبسببِ الإصرارِ المُتعنّتِ لحكومة شامير، لمْ يُسْمَحْ لهمْ بالمشاركةِ

---

[211] Michael C Hudson, "To Play The Hegemony: Fifty Years Of U.S. Policy Toward The Middle East", Middle East Journal, Vol50, No3, Summer 1996, p311.

[212] طاهر شاش، **مفاوضات التّسوية النّهائيّة والدّولة الفلسطينيّة الآمال والتّحدّيات**، القاهرة، دار الشّروق، 1999، ص44.

عنْ طريقِ وفدٍ مُنفصلٍ يُمثّلهُم كشعبٍ مُستقلٍ قائمٍ بذاتِه، ولا عن طريقِ وفدٍ من اختيارِهم. فرسالةُ الدّعوةِ لم تتضمّنْ أيَّ ذِكرٍ للشَّعبِ الفلسطينيّ ولا لمنظّمةِ التّحرير الفلسطينيّة؛ فقَدْ أشارتْ ببساطةٍ إلى "مُشاوراتٍ مع الفلسطينيّين" وإلى مُفاوضات "بينَ إسرائيلَ والفلسطينيّين"[213]. بالتّالي تَمَّ دعوةُ الفلسطينيّين للحضورِ كجزءٍ مِنْ وَفدٍ أردنيٍّ فلسطينيٍّ مُشتركٍ يترأسه أردنيّ، ممّا شكَّلَ هذا إذعاناً للموقفِ الإسرائيليّ الثّابتِ بأنَّهُ لا يوجدُ شيءٌ يُسمّى شعبٌ فلسطينيٌّ لهُ الحقُّ في تقريرِ المصيرِ الوطنيّ وإقامةِ دولةٍ في وطنهِ.

في ضوء ما سبَقَ، برزتْ فكرةُ تقديمِ منظّمة التّحرير الفلسطينيّة لقائمةٍ من الأسماءِ الفلسطينيّةِ داخلَ الأراضي المُحْتلّةِ تَلْقى قبولاً لدى الأطرافِ المختلفةِ، وأن لا يكونوا أعضاء بارزين في منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، وفعلاً تشكَّلَ الوفدُ المُفاوضُ من فلسطينيّي الدّاخلِ بقيادةِ حيدر عبد الشّافي وعضويَّةِ فيصل الحسيني وحنان عشراوي وآخرين. وقد جَرَى عرضُ الموقفِ الفلسطينيّ بشأنِ عمليّةِ السّلامِ مِن قِبَلِ الوفدِ المُفاوضِ بموافقةِ منظّمة التّحرير الفلسطينيّة في مدريدَ في (12آذار/مارس1991)، وقدْ حدَّدَ الفلسطينيّونَ في موقفهمِ المبادئَ التي بموجبها يكونون على استعدادٍ للاشتراكِ في عمليّةِ السّلامِ، ومنْها الاعترافُ بمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة باعتبارِها المُمثّل الشّرعيَّ والوحيدَ للشّعبِ الفلسطينيّ وقيامُ دولةٍ فلسطينيّةٍ في الضفّة الغربيّةِ وغزّةَ والقُدسِ الشّرقيّةِ كعاصمةٍ، وأنَّ قراراتِ الأممِ المتّحدةِ هيَ أساسُ عمليّةِ السّلامِ، وكذلك عقْدُ مؤتمرٍ دوْليٍّ كآليّةٍ لدَفْعِ عمليّةِ السّلامِ إلى الأمامِ.

لكنْ هذه المطالباتُ اصطدمتْ بالموقفِ الإسرائيليّ الذي رفضَ التّجاوبَ معها، وبالتّالي لم يتمْ التوصُّلُ إلى اتّفاقٍ نهائيٍّ في هذه المفاوضاتِ، وفي المقابلِ كانَ هناكَ مفاوضاتٌ سرّيةٌ مع منظّمة التّحرير الفلسطينيّة بينَ شمعون بيريس (Shimon Peres) ومحمود عبّاس في النرويج، تمخَّضَ عنْها التّوصُّلُ إلى اتّفاقٍ في (آب/أغسطس1993)، حيثُ تمَّ الاتّفاقُ على إعلانِ مبادئَ أوسلو، وقدْ تمَّ في هذا الاتّفاقِ، إعلانُ المبادئَ حول ترتيباتِ الحكومةِ الانتقاليّةِ الذّاتيّةِ والاتّفاقُ على تشكيلِ سُلطةٍ فلسطينيّةٍ، وتضمَّنَ هذا الإعلانُ بعضَ الجوانبِ الخاصّةِ

---

[213] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، م.س، ص85.

بكيفيّةِ إعادةِ الانتشارِ الإسرائيليّ وإجراءِ الانتخاباتِ الفلسطينيّةِ وتحديدِ عددَ جنودِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ وبعضَ القضايا المُشابهةِ[214].

أمّا بالنّسبةِ لمدينةِ القُدسِ المُحْتلّة، فقَدْ بعث الرّئيس بوش الأب في تاريخِ (31آذار/مارس1990) برسالةٍ إلى رئيسِ بلديّةِ القُدسِ اليهودي تيدي كوليك (Teddy Kollek) جاءَ فيها: "يجبُ أنْ تُقسَّمَ القُدسُ ثانِيةً، هكذا كانتْ وما تزالُ سياسةُ الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتلكَ سياستِي"[215]. ثمَّ تقدَّمتْ إسرائيل بطلبِ ضماناتِ قروضٍ إلى الإدارة الأمريكيّةِ بقيمةِ (400) مليونَ دولارٍ لإسكانِ المهاجرين السّوفييت في أوائلَ عامَ (1990)، وفي الرّسالةِ قالَ الرّئيس بوش الأب بأنَّ الاعتراضَ الأمريكيَّ على المستوطناتِ يشمَلُ مدينةَ القُدسِ الشّرقيّةِ، وأنَّ القُدس الشّرقيَّةَ أرضٌ محتلةٌ[216].

ومن جهةٍ أخرى، تقدَّمَ السّيناتورُ الأمريكيُّ دانيال مونيهان (Daniel Moynihan) وعددٌ مِنْ أعضاءِ مجلسِ الشّيوخِ الأمريكيّ في خطوةٍ تصعيديّةٍ بمشروعِ قرارٍ يدعو الكونجرسَ الأمريكيَّ بالاعترافِ بمدينةِ القُدسِ عاصمةً لإسرائيلَ. وقد استصدرَ مجلسُ الشّيوخُ الأمريكيُّ في (22آذار/مارس1990)، قراراً نصَّ على بقاءِ القُدسِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ، مع حفظِ حقوقِ الآخرينَ، وفي (24آذار/مارس1990) أصدرَ الكونجرس الأمريكيُّ قراراً مماثلاً للقرارِ المذكورِ[217].

وعنْدَ حضورِ الفلسطينيّينَ لمؤتمرِ مدريدَ في (تشرين ثاني/نوفمبر1991)، كجزءٍ من الوفدِ الأردنيّ، طمأنَتْ الإدارةُ الأمريكيّةُ الفلسطينيّينَ، بأنَّها لنْ تعترفَ بضمّ إسرائيلَ للقدسِ الشّرقيّةِ، ولنْ تعترفَ بحدودِ بلديّةِ القُدسِ الجديدةِ، وأنَّ موقفَ الإدارةِ الأمريكيّةِ هو أنَّه من حقّ سكّانِ القُدسِ المشاركةِ في مُفاوضاتِ المرحلةِ النّهائيّةِ، وبأنَّ للمقدسيّينَ الحقَّ في التّصويتِ في انتخاباتِ سلطةِ الحكمِ الذّاتيّ الانتقاليّةِ[218].

---

[214] غسّان سلامة وآخرون، **السّياسة الأمريكيّة والعرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1991، ص166.

[215] نبيل محمود السّهلي، **الإدارات الأميركيّة وقضيّة القدس**، م.س، ص13.

[216] المرجع السّابق نفسه، ص13.

[217] المرجع السّابق نفسه، ص13.

[218] المرجع السّابق نفسه، ص16.

وقدْ أرجأتْ إدارةُ الرّئيسِ بوش الأب، قضيّةَ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ مع قضايا الحلِّ النّهائي[219]، على الرّغمِ مِنْ أنَّها كانتْ تشجّعُ الدّولَ العربيّةَ على سياسةِ توطينهم[220]، مِمّا أدَّى إلى تهميشِ قضيّتِهم وتهميشِ حقوقِهم. وقدْ رفضتْ إسرائيل أنْ يكونَ هناكَ أيُّ تمثيلٍ لأيّةِ قياداتٍ ممثّلةٍ عن اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ في المؤتمرِ مُتعدّدِ الأطرافِ الذي انعقدَ في موسكو، وفيما بعدْ في مدينةِ أوتاوا بكندا، ولكنَّ إسرائيلَ وافقتْ أخيراً على مُشاركةِ لاجئينَ في سياقِ لجنةٍ فرعيّةٍ وثانويّةٍ متعدّدةِ الأطرافِ؛ للتّباحثِ حولَ قضيّةِ اللّاجئينَ باعتبارِها قضيّةً إنسانيّةً يتمُّ التّعاملُ معها على هامشِ المُفاوضاتِ، وليْسَ باعتبارِها قضيّةً سياسيّةً وقانونيّةً تمسُّ جوهرَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ وقضيّةَ الصّراعِ برمّتهِ[221].

وبالنّسبةِ لسياسةِ الرّئيس بوش الأب من المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ، فلعلَّ التّحفظاتِ التي أبدتْها إدارةُ الرّئيس بوش الأب، حولَ ضماناتِ القروضِ والتّهديدِ بالعزوفِ عن تقديمِها؛ بسببِ سياسةِ إسرائيلَ الاستيطانيّةِ في الضفّةِ الغربيّةِ، من أسوأِ الأحداثِ التي كدَّرتْ العلاقةَ بين الحليفين تكديراً مؤقّتاً، إذْ أنَّ السّجالَ الذي رافقَ هذه الأحداثَ يُمثّلُ نقلةً نوعيّةً في تعاملِ واشنطن الدّبلوماسيّ مع إسرائيلَ[222]. فإدارة الرّئيس بوش الأب قَدْ جَهِدتْ في إبعادِ مفهومِ الرَّبطِ بينَ المعوناتِ وبينَ بناءِ المستوطناتِ، لكنَّها عادتْ واستخدمتْهُ بعدَ ذلكَ لتطويرِ علاقتِها مع إسرائيلِ.

لقدْ اتّخذتْ إدارةُ الرّئيس بوش الأب في خريفِ عامَ (1991) وربيعِ عامَ (1992) خُطوةً غيرَ مسبوقةٍ بتعليقِ ضماناتِ قروضٍ بقيمةِ (10) مليارات دولارٍ إلى إسرائيلَ، إلى أنْ تحصُلَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة على ضماناتٍ بأنَّ الأموالَ لنْ تُسْتَخْدَمَ في بناءِ مستوطناتٍ في الأراضي المُحتلَّةِ[223]. لكنَّ الجُهْدَ المبذولَ للجْمِ بناءِ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ قَدْ فَشَلَ، بسببِ

---

[219] نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقيّة في عمليّة السّلام ومناورات واشنطن منذ 1967)**، م.س، ص130.

[220] المرجع السّابق نفسه، ص215.

[221] ساجي خليل، **الرّؤية الأمريكيّة لحل قضيّة اللّاجئين الفلسطينيّين: الخلفيّات الإسرائيليّة والفلسطينيّة**، م.س، ص68.

[222] نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقيّة في عمليّة السّلام ومناورات واشنطن منذ 1967)**، م.س، ص94.

[223] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، م.س، ص101.

تولّي تحالفِ حزبِ العمّالِ بقيادةِ إسحاق رابين السّلطةَ في (حزيران/يونيو1992)، ومع اقترابِ موعدِ الانتخاباتِ الأمريكيّةِ الرّئاسيّةِ في (تشرين ثاني/نوفمبر1992)، اختارَ الرّئيسُ بوش الأب أنْ يأخذَ منهجاً أقلَّ مواجهةً[224]. فكانَتْ النّتيجةُ أنَّ التّوسّعَ الاستيطانيَّ بَقِيَ مُستمرّاً وبناء المستوطنات أيضاً.

6.4.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ بِيل كلينتون تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

أمّا بالنّسبةِ للرّئيسِ الأمريكيّ بيل كلينتون (Bill Clinton 2001–1993) شهِدَتْ فترةُ ولايَتهِ تحوّلاتٍ دراماتيكيّةً في مجرياتِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ حيثُ أنَّ هذهِ الفترةَ شهدتْ تحرّكاً نشطاً لحلّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، مِنْ خلالِ فتحِ قنواتٍ سريّةً بينَ منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وإسرائيل برعايةٍ أمريكيّةٍ، انطلقتْ منذُ العامِ (1991) وأثمرتْ جهودُها في العامِ (1993)، مِنْ خلالِ التّوقيعِ على اتّفاقِ أوسلو في واشنطن، برعايةِ الرّئيسِ كلينتون، الذي استشعرَ أهميّةَ حلّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، لأنَّها مصدرُ توتّرٍ في المنطقةِ[225].

وقد اختلفتْ إدارةُ الرّئيسِ كلينتون عن الإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ؛ حيثُ شكّلتْ زيارةُ الرّئيسِ كلينتون إلى الأراضي الفلسطينيّةِ عام (1996)، إشارةً إيجابيّةً في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ، في أنَّها تَنْتَهِجُ سياسةً جديدةً تِجاهَ الفلسطينيّينَ بهدفِ الوصولِ إلى حلٍّ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ، وفي تِلكَ الفترةِ رَعَتْ الولايات المتّحدة الأمريكيّة مُفاوضاتٍ ثنائيّةً مُباشِرةً، بينَ الفلسطينيّين والإسرائيليّين، لتطبيقِ اتّفاقِ أوسلو الذي حاولتْ إسرائيلَ التهرُّبَ مِنْ تنفيذِ استحقاقاتهِ، وعدمُ تنفيذِ ما اتُّفِقَ عليْهِ، وأرادتْ فقطْ تنفيذَ ما يَخدُمُ مَصالحَها، لكنَّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لم تستطعْ أنْ تَضغطَ فعليّاً على إسرائيلَ، ويعودُ ذلكَ لضغطِ اللّوبيّ اليهوديّ، والتقاءِ مصالحَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة مع إسرائيلَ. والجديرُ بالذّكرِ أنَّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة قدَّمتْ دعماً ماليّاً للسُّلطةِ الفلسطينيّةِ مُنذُ وصولِها إلى غزّة وأريحا، لكنَّ هذا الدَّعمَ لا يقارَنُ بِما يُقدَّمُ لإسرائيلَ فِعليّاً لوجستيّاً وعسكريّاً واقتصاديّاً[226].

---

[224] المرجع السّابق نفسه، ص102.

[225] أنظر: أورى سبير، **المسيرة (خفايا أوسلو من الألف إلى الياء)**، ترجمة: بدر عقيلي، عمّان، دار الجليل، 1998.

[226] ستيفن والت، جون ميرشايمر، **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجيّة**، ترجمة: أنطوان باسل، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنّشر، 2007، ص52.

وبقيتْ الإدارةِ الأمريكيّة على موقفِها دونَ تغييرٍ ودونَ تأثيرٍ لتنفيذِ بنودِ اتّفاقيّةِ أوسلو، الّتي تقضي بحلِّ قضايا الحلِّ النّهائي كافَّةً، وإقامةُ الدّولةِ الفلسطينيّةِ المُستقلّةِ وعاصمتِها القُدسِ الشّرقيّةِ في العامِ (1999)، لكنْ لَم يَتَحقَّقْ أيُّ شيءٍ مِنْ ذلِكَ؛ حيثُ قُتلَ رابين عام (1995)، ثُمَّ هُزمَ بيريس في الانتخاباتِ الإسرائيليّةِ، وتولّى حزب اللّيكود اليمينيّ المُتطرّفِ سِدّة الحُكمِ، مِمّا قضى على آمالِ الفلسطينيّينَ تماماً في إتمام اتّفاقيّةِ أوسلو.

في ضوءِ ما سبَقَ، قرَّرَ الرّئيسُ كلينتون دعوةَ الفلسطينيّين والإسرائيليّين، لمفاوضاتِ الحلِّ النّهائيّ في كامب ديفيد، حيْثُ مارسَتْ الولايات المتّحدة الأمريكيّة ضغطاً شديداً على الجانبِ الفلسطينيّ، من أجْلِ القبولِ بِما هُوَ مَعروضٌ[227]، إلّا أنَّ الرّئيسَ الفلسطينيَّ ياسر عرفات رفَضَ التّوقيعَ على هذهِ المُعاهدةِ، وبهذا فشلتْ المُفاوضاتُ النّهائيّةُ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ والقضيّةِ الفلسطينيّةِ برعايةٍ أمريكيّةٍ، ولَمْ يَكُنْ دورُ الولايات المتّحدة الأمريكيّة نزيهاً في المفاوضاتِ بين الفلسطينيّينَ والإسرائيليّينَ، وانتهتْ إدارةُ الرّئيسِ كلينتون دونَ الوصولِ لأيّ نتائجَ تذكرُ مِمَّا تمَّ الاتّفاقُ عليْهِ في أوسلو.

وكانتْ سياسةُ الرّئيسِ كلينتون مِنْ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، امتداداً لمضمونِ حملتهِ الانتخابيّةِ التي خاضَها؛ فقَدْ تضمَّنَتْ إشاراتٍ واضحةً على أنَّ مدينةَ القُدسِ هيَ العاصمةُ الموحّدةُ الأبديّةُ لإسرائيلَ[228]، وبعْدَ وصولهِ إلى سدّةِ الحكْمِ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة تركَّزَتْ تصريحاتهُ حولَ ضرورةِ البَتِّ في قضيَّةِ القُدسِ في مفاوضاتِ الوضْع النِّهائي بينَ الطّرفيْنِ الفلسطينيّ والإسرائيليّ.

وقامتْ إدارةُ الرّئيسِ كلينتون في دعمِ التّوجُّهاتِ الإسرائيليَّةِ في مدينةِ القُدسِ لجعلِها عاصمةً أبديّةً لإسرائيلَ، حيْثُ وافقتْ على نقلِ سفارةِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة من تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، شرْطَ أنْ لا يكونُ ذلكَ قَبْلَ عامِ (1999)، وبحيثُ يَرتبطُ ذلكَ بمفاوضاتِ

---

[227] عماد جاد، **الانتخابات الإسرائيليّة 2001 مأزق الصّهيونيّة وأزمة أسس الدولة العبريّة**، القاهرة، مركز الدّراسات السّياسيّة والإستراتيجيّة، 2001، ص31.

[228] نبيل محمود السّهلي، **الإدارات الأميركيّة وقضيّة القدس**، م.س، ص16.

الوضعِ النّهائيّ بَيْنَ الطَّرفَينِ الفلسطينيّ والإسرائيليّ، والاتّفاقِ على مُستقبلِ الضّفة الغربيّة وقطاعِ غزَّةَ والقُدسِ الشّرقيّةِ[229].

وكان يَرى الرّئيسُ كلينتون، أنَّ مدينةَ القُدسِ بوصفِها من قضايا الوضعِ النّهائيّ يجبُ ألّا تُعالَجَ مِنْ جانبِ المنظّماتِ الدّوليّةِ، وأنَّ اهتمامَ الأممِ المتّحدةِ التّاريخيّ بهذه المسائلِ هوَ أثرٌ مِنْ عصرٍ ماضٍ[230]. وزعمَتْ إدارتُهُ بأنَّ قضايا الوضعِ النّهائي غدَتْ شأناً ثُنائيّاً بينَ الفلسطينيّينَ والإسرائيليّينَ.

ولقدْ استمرَّ الرّئيسُ كلينتون في سياساتهِ مع قضيّةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ، كما وَرَثَها عن سلفِهِ بوش الأب ووزيرِ الخارجيّةِ في عهده بيكر، لكنَّ الرّئيس كلينتون أمعنَ في تبنّي الشّروطَ الإسرائيليَّةَ أكثرَ مِنْ أيّ رئيسٍ سَبَقَهُ[231]. فاتّفاقيّاتُ أوسلو التي صيغَتْ في عَهْدهِ شكَّلَتْ نَكسةً كَبيرةً، فضلاً على أنَّ إسرائيلَ استغلَّتْ الجمودَ النّاجِمَ عنْها استغلالاً هائِلاً لأهدافِها الإستراتيجيّةِ. بذلكَ كانَ أَقصى ما يُمكِنُ اللّاجئونَ الفلسطينيّونَ أنْ يَنالوه مِنْ قِمّةِ كامب ديفيد (تموز/يوليو2000)، هُوَ إعادةَ توطينٍ محسوبةٍ محدودةٍ داخلَ الكيانِ الفلسطينيّ، وليسَ في ديارِهِم، أو فيما صارَ يُعرفُ اليومَ بإسرائيلَ. وهذا حظٌّ عظيمٌ لا ينْعَمُ بهِ إلّا رقمٌ رمزيٌّ محدودٌ منَ اللّاجئينَ، حظٌّ مقيّدٌ بِما تقرّرُهُ إسرائيلُ وخاضعٌ لتفسيرِها الخاصّ لجمعِ الشَّمْلِ العائليّ[232]؛ لأنَّها لا تريدُ أنْ تظهَرَ وكأنَّها وافقتْ على القرارِ (194)، وهو المتعلّقِ بعودةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ.

وبالنّسبةِ لموقفِ الرّئيسِ كلينتون من المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ، قَدْ قامتْ إدارتهُ في (28شباط/فبراير1995)، وخلالَ مُناقشاتِ مجلسِ الأمْنِ لقضيَّةِ الاستيطانِ في الضَّفةِ الغربيّةِ، بتعطيلِ مشروعِ قرارٍ يُدينُ عمليّاتِ الاستيطانِ الإسرائيليّ، وفي (17أيار/مايو1995)، استخدمتْ الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة حقَّ النَّقضِ (الفيتو) ضِدَّ مشروعِ قرارٍ لمجلسِ الأمنِ طالَبَ

---

[229] المرجع السّابق نفسه، ص17.

[230] المرجع السّابق نفسه، ص5.

[231] نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقيّة في عمليّة السّلام ومناورات واشنطن منذ 1967)**، م.س، ص215.

[232] المرجع السّابق نفسه، ص215.

فيه إسرائيلَ بالامتناعِ عَنْ تنفيذِ قرارَها المتعلّقِ بمصادرةِ الأراضي العربيَّةِ في القُدسِ[233]. مِمَّا دفَعَ البعضُ إلى وصْفِ السّلوكِ الأمريكيّ الذي وفَّرَ الحمايةَ السَّياسيَّةَ للاستيطانِ الإسرائيليّ في الأراضي المُحْتلّةِ، بأنَّهُ ضالعٌ بأعمالِ الاستيطانِ ومنعِ الفلسطينيّين مِنَ الحصولِ على حقوقِهِم المشروعةِ.

وواقعُ الأمرِ، أنَّ إدارةَ الرّئيسِ كلينتون أظهرَتْ قدراً شديداً مِنَ السّلبيَّةِ والانحيازِ للجانبِ الإسرائيليّ، وقدْ عبَّرَتْ عنْ هذا الموقفِ بوضوحٍ عندما باشرتْ حكومةُ نتنياهو في (آذار/مارس1997)، بإقامةِ مستوطنةِ هارحوما (Har Homa) في جَبَلِ أبو غنيم بالقُدسِ الشرقيَّةِ، وواصلَتْ سعيَهَا باتّجاهِ إنشاءِ وتعزيزِ المستوطناتِ في الضّفةِ الغربيّةِ. فإدارةُ الرّئيسِ كلينتون لمْ تُبدِ موقفاً قاطعاً إزاءَ هذه السَّياساتِ الإسرائيليَّةِ، فلمْ يخرُجْ عن صمتِها سوى موقفِ المعارضةِ الشَّفهي للاستيطانِ الإسرائيليّ في الأراضي المُحْتلّةِ[234]. والأمرُ الأكثرُ سوءاً من ذلكَ إقدامُها على الاعتراضِ على قراريْن لمجلسِ الأمنِ في (7آذار/مارس1997)، وآخرَ في (21آذار/مارس) من العامِ ذاتهِ لمنْعِ صدورِهما، وقدْ تضمَّنَ القراران مطالبةَ إسرائيلَ بوقفِ العملِ الفوريّ في مستوطنةِ هارحوما.

واستمرَّ الانحيازُ الأمريكيُّ لإسرائيلَ، حيثُ اتّخذتْ الولايات المتّحدة الأمريكيّة موقفاً معارضاً مِنَ القرارِ الذي أصدرتْهُ الجمعيَّةُ العامَّةُ للأممِ المتّحدةِ بتاريخِ (13تموز/يوليو1997)، والذي أشارَ إلى أنَّ إسرائيلَ تُخالِفُ الأحكامَ الدّوليّةَ واتّفاقيَّةَ جنيف في سياستِها الاستيطانيّةِ، وأنَّ القُدسَ الشّرقيَّةَ جزءٌ منَ الأراضي المُحْتلّةِ والخاضعةِ للقانونِ الدّوليّ وأحكامهِ، فضلاً عنْ المُطالبةِ بضرورةِ وقفِ عمليّاتِ الاستيطانِ في جَبلِ أبو غنيم[235]. وفي(تموز/يوليو1998)، اعترضَتْ كلٌّ منَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيلَ على مشروعِ إنشاءِ المحكمةِ الجنائيّةِ الدَّوليّةِ لمحاكمةِ مُجرمي الحربِ، وصوتتا ضِدَّ النَّصِّ المقترحِ الذي يجعلُ الاستيطانَ منْ بينِ جرائمَ الحربِ، وفي السّياقِ ذاتهِ، احتجَّتْ وزارةُ الخارجيّةُ الإسرائيليّةُ بشدّةٍ على هذا النصّ،

---

[233] نظمي عيسى أبو لبدة، "السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه الصّراع العربي الإسرائيلي 1991–2000"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدّراسات العربيّة، القاهرة، 2004، ص387.

[234] عزّام شعث، "السّياسات الأمريكيّة إزاء قضيّة الدّولة الفلسطينيّة بعد الاتّفاق الفلسطيني الإسرائيلي"، في: مجلّة شؤون فلسطينيّة، ع251، شتاء/2013، ص ص6–28، ص12.

[235] **التّقرير الإستراتيجي العربي (1997)**، القاهرة، مركز الدّراسات السّياسيّة والإستراتيجيّة، 1998، ص72.

وأعلنتْ موقِفَهَا في بيانٍ رسميٍّ جاءَ فيهِ "لا يسَعُنَا إلّا أنْ نعبّرَ عنْ سخطِنا إزاءَ وضعِ الاستيطانِ في المستوى نفسهِ مع أبشعِ جرائمَ الحربِ"[236].

7.4.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ جورج بوش تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

لقدْ شَهِدَتْ فترةُ إدارةِ الرّئيسِ الأمريكيّ جورج بوش (2001–2009) تطوّراتٍ عدّةً، تركتْ أثراً كبيراً على سياسةِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تِجاهَ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ. فعندَ وصولهِ إلى سَدّةِ الحُكْمِ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، كانَتْ الانتفاضةُ الفلسطينيّةُ الثّانيةُ التي انطلقَتْ شرارتُها في ساحاتِ المسجدِ الأقصى، قَدْ اندلعتْ قبلَ أشهرٍ، وتِبعاً لاشتدادِ وطأةِ المجازرِ الإسرائيليّةِ ضِدَّ الشَّعبِ الفلسطينيّ والانتفاضةِ، والخسائرِ الإسرائيليّةِ من جرّاءِ المقاومةِ الفلسطينيّةِ، اضطرّتْ إدارة الرّئيس بوش إرسالَ مبعوثِها إلى منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ، للضَّغطِ على الطَّرفِ الفلسطينيّ لإخضاعهِ وقبولهِ بالشّروطِ الإسرائيليّةِ[237]، وبالتّالي وَأْد الانتفاضةَ التي رَفَعَتْ شعاراتِ الحريّةِ والتّحرّرِ.

ورأتْ إدارةُ الرّئيسِ بوش في ظِلّ هذه المستجدّاتِ، ألّا تتدخّلَ بشكلٍ مُباشِرٍ في عمليّةِ السّلام الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، لقناعتِها بأنَّها لنْ تفعلَ أو تُقدِّمَ أكثرَ ممّا فعلتْهُ وقدّمتْهُ إدارةُ الرّئيسِ كلينتون ولمْ تستطعْ التّوصُّلَ إلى حلٍّ[238]. لذلكَ ركّزتْ إدارةُ الرّئيسِ بوش على التخلُّصِ من الموروثِ السّياسي لإدارة الرّئيسِ كلينتون، والتنصّلِ من أفكارهِ ومقترحاتهِ، والتّمسّكِ بممارسةِ دورٍ محدودٍ لا يتجاوزُ إدارةَ الأزمةِ وعدمِ إقحامِها في دائرةِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، والبحثِ عنْ حلولٍ لأزمةٍ باتَ واضحاً أنّها تزدادُ تعقيداً[239].

---

[236] عزّام شعث، "السّياسات الأمريكيّة إزاء قضيّة الدّولة الفلسطينيّة بعد الاتّفاق الفلسطيني الإسرائيلي"، في: مجلّة شؤون فلسطينيّة، م.س، ص13.

[237] نبيل محمود السّهلي، **الإدارات الأميركيّة وقضيّة القدس**، م.س، ص ص17–18.

[238] جعفر عبد السّلام، محمّد السيّد حسن داوود، **الصّراع العربي الإسرائيلي بين النّضال المسلّح والتّسوية السّلميّة**، القاهرة، المركز العلمي للطباعة والكمبيوتر، 2006، ص175.

[239] قصي أحمد حامد، "الثّابت والمتغيّر في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد الرّئيس جورج بوش وانعكاساتها المتوقّعة على سياسة باراك أوباما"، في: مجلّة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدّراسات، ع26، كانون ثاني/يناير 2012، ص340.

ومنْ زاويةٍ أخرى، أطلقَ نائبُ الرّئيس بوش ديك تشيني (Dick Cheney) وعداً مشروطاً لإقامةِ دولةٍ فلسطينيّةٍ[240]. فقَدْ قامَ النّائب تشيني بجولةٍ إلى الدّولِ العربيّةِ في (آذار/مارس2002)، واستُثنِيَ الرّئيسُ عرفات مِن هذه الزّيارةِ، والتي هدفَتْ إلى كسْبِ التّأييدِ للحربِ على العراقِ، مَعْ وعدٍ بتحريكِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ لاحقاً، كما حصلَ مع حربِ العراقِ الأولى التي تلاها مؤتمرُ مدريدَ!. وقد طرحَتْ إدارةُ الرّئيسِ بوش فيما بَعدُ مبادرةَ خارطةِ الطّريقِ وعقدَتْ بعدَها مؤتمرَ أنابوليس للسّلامِ، لكنْ لمْ يتحقَّقْ أيُّ شيءٍ بخصوصِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

وبخصوصِ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، فإنَّ إدارةَ الرّئيسِ بوش تابعَتْ نفسَ سياساتِ الإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ إزاءَ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ وغيرِها من ملفّاتِ الحَلّ النّهائيّ في إطارِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ. حيثُ انحازتْ إدارةُ الرّئيسِ بوش في مواقفِها إلى الجانبِ الإسرائيليّ؛ لجعلِ مدينةَ القُدسِ الموحّدةِ بشقّيها الغربيّ المحتلّ عام (1948) والشّرقيّ المحتلّ عام (1967) عاصمةً أبديّةً لإسرائيلَ، وتوَّجَ الرّئيسُ بوش وإدارتهُ انحيازَهم لإسرائيلَ بتوقيعهِ على قرار الكونغرسِ الأمريكيّ في (30أيلول/سبتمبر2002) باعتبارِ القُدسَ الموحّدةَ بشقّيْها المذكوريْن، العاصمةَ الأبديّةَ لإسرائيلَ[241]. وقد كانَ لغيابِ الضّغطِ العربيّ والإسلاميّ على سياساتِ الإداراتِ الأمريكيّةِ بخصوصِ مدينةَ القُدسِ المُحْتلّةِ، دوراً على التعنّتِ الأمريكيّ والإسرائيليّ بخصوصِ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ.

وبالنّسبةِ لسياسةِ الرّئيسِ بوش من اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ، وقَعَ تطوّرٌ جديدٌ في الموقفِ الأمريكيّ؛ فَفي (تشرين ثاني/نوفمبر2001) صرَّحَ الرّئيسُ بوش "أنَّ قيامَ دولةٍ فلسطينيّةٍ كانَ دوماً جُزءاً مُهمّاً منَ الرّؤيةِ الأمريكيّةِ، ما دامَ حقُّ إسرائيلَ في الوجودِ هو حقٌّ مُحترمٌ مِن قِبَلِ الآخرينَ"[242]. لقد اعتُبِرَ هذا التّصريحُ هو الأوّلُ الذي يصدرُ عن إدارةٍ أمريكيّةٍ تتحدَّثُ عنْ نوعِ الكيانِ المستقلّ للفلسطينيّين، واعتُبِرَ أيضاً أوّلَ اعترافٍ مبدئيٍّ بضرورةِ قيامَ دولةٍ فلسطينيّةٍ

---

[240] محمّد خالد الأزعر، "التّسوية الفلسطينيّة وخريطة الطّريق (المسار والمصير)"، في: مجلّة شؤون عربيّة، ع114، صيف2003، ص ص45-65، ص46.

[241] نبيل محمود السّهلي، **الإدارات الأميركيّة وقضيّة القدس**، م.س، ص18.

[242] ساجي خليل، **الرّؤية الأمريكيّة لحل قضيّة اللّاجئين الفلسطينيّين: الخلفيّات الإسرائيليّة والفلسطينيّة**، م.س، ص68.

مستقلّةٍ، يُفترضُ أنْ تُنشأَ على أساسِ قراراتِ الشّرعيّةِ الدّوليّةِ، في سياقِ حلِّ قضايا الصّراعِ الفلسطيني الإسرائيلي كافّةً، بما فيها قضيّةُ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ.

لكنَّ الرّئيسُ بوش أَلْقَى خِطاباً في (حزيران/يونيو2002)، والذي باتَ يُعرَفُ بخطابِ (رؤيةِ الدّولتيْنِ)، تجاهلَ فيه القرارَ (194) الذي يُعتَبَرُ الأساسُ المتينُ الذي أرستْهُ الشّرعيّةُ الدّوليّةُ لحلِّ قضيّةَ اللّاجئينَ. وفي شهرِ (نيسان/أبريل2004)، أرسلَ الرّئيسُ بوش رسالةَ الضّماناتِ الشّهيرةِ إلى رئيسِ وزراءِ إسرائيلَ شارون، أكَّدَ فيها أنَّ الإطارَ العامِ لأيَّ حلٍّ واقعيٍّ وعادلٍ ومُنْصِفٍ لقضيّةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ منَ الضروريّ أنْ يتحقَّقَ من خلالِ إقامةِ الدّولةُ الفلسطينيّةُ وتوطينِ اللّاجئين الفلسطينيّين فيها وليْسَ في إسرائيلَ، في إطارِ اتّفاقيّةِ الوضعِ الدّائمِ[243]. في ضوءِ ما سبَقَ، يتبيَّنُ انحيازُ إدارةَ الرّئيسِ بوش لإسرائيلَ، مِنْ خلالِ إعفائِها مِنْ أيّ مسؤوليّةٍ سياسيّةٍ وقانونيّةٍ حتّى إنسانيّةٍ تِجاهَ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ، فقَدْ كانتْ سياسةُ الرّئيسِ بوش متناسقةً ومتلازمةً مع السّياسةِ والأهدافِ الإسرائيليَّةِ.

وقد بلغَتْ إدارةُ الرّئيسِ بوش ذروةَ الانحيازِ في تعامُلِها مع مِلَفِّ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ لصالحِ إسرائيلَ؛ ففي رسالةِ الرّئيسِ بوش إلى رئيسِ الوزراءِ الإسرائيليّ شارون في (14نيسان/أبريل2004)، أعلنَ الرّئيسُ بوش بأنَّ موقِفَ الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة يتلخّصُ في أنَّ "التّجمّعاتِ الاستيطانيَّةِ" الإسرائيليَّةَ في الضّفةِ الغربيّةِ –لم توصفْ حتّى بالمستوطناتِ، وإنَّما بشكلٍ مُحايدٍ بأنَّها مراكزٌ سكانيّةٌ إسرائيليّةٌ رئيسيّة قائمة– هيَ حقائقٌ يجبُ أخذَها في الحُسبانِ عندَ التّوصّلِ إلى تَسويةٍ نهائيّةٍ[244]. لقد كانَ ما سبَقْ بالنّسبةِ لمؤيّدي إسرائيلَ أعظمَ نصرٍ لهم فيما يتعلَّقُ بتغيُّرِ سياسةِ الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة منذُ توقُّفِ إدارة الرّئيسِ ريغان عام (1981) عنْ وصفِ المستوطناتِ بأنَّها غيرُ قانونيّةٍ.

إنَّ ما فعلَهُ الرّئيسُ بوش من خلالِ الموقفِ المُعلَنِ عنْهُ في رسالتهِ عامَ (2004)، كان أكثرَ مِنْ مُجرّدِ تأييدٍ لموقفٍ إسرائيليٍّ متشدّدٍ؛ فقَدْ أسقطَ مبدأيْنِ جوهريَّيْنِ للسّياسةِ الأمريكيّةِ في الشّرقِ الأوسطِ منذُ العامِ (1967)، يتمثَّلُ المبدأُ الأوّلُ في قيامِ الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة بتركِ

---

[243] المرجع السّابق نفسه، ص68.

[244] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، م.س، ص156.

مسألةَ التّفاوضِ على تفاصيلَ الحلِّ للأطرافِ، بدلاً مِنْ أنْ تُحدّدَ النّتائجَ التي تُفضِّلُهَا، فبهذا الموقفِ تكونُ إدارةُ الرّئيسِ بوش كشفتْ على الملأِ دعمَها للمطْلبِ الإسرائيليّ بضمِّ هذه الكُتلِ الاستيطانيّةِ إلى إسرائيلَ[245]. وهذه المستوطناتُ والكتلُ الاستيطانيّةُ تحتلُّ مواقِعَ تجعلُ منَ المستحيلِ إقامةَ دولةٍ فلسطينيّةٍ مُترابطةٍ ومُتواصلةٍ.

أمّا المبدأُ الثّاني مِن مبادئ السّياسةِ الأمريكيّةِ الذي خرقَهُ الرّئيسُ بوش، فذاك الواردُ في قرارِ مجلسِ الأمنِ رقمَ (242) الصادرَ عامَ (1967)، والمُتعلّقِ بعدمِ جوازِ الاستيلاءِ على أراضي الآخرينَ بالقوّةِ. وكانَ هذا هو أساسُ الموقفِ الأمريكيّ الذي يقضي بأنْ تكونَ حدودُ عامِ (1967)، أساسَ الحدودِ النّهائيّةِ في الحلِّ السّلميّ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ[246]، لكنْ مع تعديلاتٍ يَرضى عنها الطّرفان؛ فأساسُ الموقفِ الأمريكيّ من المستوطناتِ الإسرائيليّةِ الذي بدأَ عامَ (1967) بأنَّ المستوطناتِ الإسرائيليّةَ في الأراضي المُحْتلّةِ غيرُ شرعيّةٍ، ثمَّ الموقفَ الذي تمَّ تعديلُهُ في عهدِ الرّئيسِ ريغان بأنَّها تُشكِّلُ عقبةً للسلامِ، شطبَ الرّئيسُ بوش برسالةٍ ورقيّةٍ هذينِ الموقفيْنِ الرّاسخيْنِ للسّياسةِ الأمريكيّةِ في الشّرقِ الأوسطِ. وفجأةً، أصبحتْ المستوطناتُ الإسرائيليّةُ التي شُيّدتْ على الأراضي الفلسطينيّةِ المُحْتلّةِ في انتهاكٍ للقانونِ الدّوليّ المُتعارفِ عليهِ، والتي عارضتْهَا قراراتُ الشّرعيّةِ والمرجعيّة الدّوليّةِ والإداراتُ الأمريكيّةُ السّابقةُ بحزمٍ، مراكزَ سكّانيّةً إسرائيليّةً رئيسيّةً قائمةً فعليّاً، حيثُ باتَ الحفاظُ عَليْها وضمُّها إلى إسرائيلَ، أمراً يدعمُهُ الرّئيسُ بوش رسميّاً.

8.4.3 سياسةُ الرّئيسِ الأمريكيّ باراك أوباما تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

لقدْ وَصَلَ الرّئيسُ الأمريكي باراك أوباما (2009–2017) إلى سَدّةِ الحُكمِ على خلفيّةِ ثمانِيَ سنواتٍ من سياساتِ سلفه الرّئيسِ بوش المؤيّدةِ لإسرائيلَ بشكلٍ استثنائيٍّ. لكنَّ الرّئيسَ أوباما لم يَلتزِمْ بمستوى التّأييدِ المُطلقِ والطّائشِ لإسرائيلَ، والذي أرساهُ سلفَهُ الرّئيسُ بوش وإدارتهُ[247].

---

[245] المرجع السّابق نفسه، ص156.

[246] المرجع السّابق نفسه، ص157.

[247] المرجع السّابق نفسه، ص162.

ومن زاويةٍ أخرى، لم يستطعْ الرّئيسُ أوباما، أو لم يكنْ مستعِدّاً لأن يتقبَّلَ عملَ كامب ديفيد عامَ (1978) أو مدريدَ عامَ (1991) أو أوسلو عام (1993)؛ فقَدْ تبيَّنَ بأنَّها فشلت في تحقيق السّلام بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وبأنَّها مُجرّد أدواتٌ للمحافظةِ على الوضعِ الرّاهنِ وإدارتهِ، وهو وضعٌ ازدادَ سوءاً باطّرادٍ بالنّسبةِ للفلسطينيّينَ، وإنَّ الإجراءاتِ التي اتّبعتْهَا الإداراتُ السّابقةُ كانتْ بحدّ ذاتِها غيرَ ملائِمةٍ لتنتجَ أيَّ شكلٍ من أشكالِ الحلّ العادلِ والدّائمِ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ حيثُ كانَ المبدأُ واحداً وهوَ حكمٌ ذاتيٌّ للفلسطينيّين.

وفيما يتعلّقُ بموقفِ الرّئيسِ أوباما تِجاهَ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلام الفلسطينيّة الإسرائيليّة، يُؤكّدُ الرّئيسُ أوباما على يهوديّةِ دولةِ إسرائيلَ ويُعارضُ حقَّ العودةِ الفلسطينيّ، كما يرفضُ الضّغطَ على إسرائيلَ، ويتجنَّبُ الحديثَ عنْ مبدأِ الأرضِ مقابلَ السّلامِ، ولكنَّه يتحدّثُ عن تنازلاتٍ مؤلمةٍ يجبُ أنْ تقدّمَهَا إسرائيلُ للمضيّ قدماً في عمليّةِ السّلام الفلسطينيّة الإسرائيليّة، كما يرفضُ بناءَ المستوطناتِ والتوسُّعَ فيها[248]. وقدْ تعرّضَ الرّئيسُ أوباما لحملةِ تشويهٍ كبيرةٍ وضغطٍ شديدٍ من جماعاتِ الضّغطِ اليهوديّةِ ومن حكومةِ نتنياهو، التي اتّهمَتْهُ بأنَّهُ منحازٌ للفلسطينيّين وأنَّ أصولَه الإفريقيّةَ والمسلمةَ لها دورٌ في ذلكَ.

وبحلولِ ربيعِ العامِ (2012)، وبعدَ قضاءِ أكثرَ من ثلاثِ سنواتٍ في الحُكْمِ، تحوّلتْ إدارةُ الرّئيس أوباما تحوّلاً عميقاً اتّجاه الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّة السّلام الفلسطينيّة الإسرائيليّة؛ فقَدْ كانَ الرّئيسُ أوباما قَدْ بدأَ على غرارِ العديدِ من الإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ التي تَعِدُ الفلسطينيّين بنَيْلِ حقوقَهم، بتصريحاتٍ وخُطَبٍ مُنصفةٍ نسبيّاً حَوْلَ تطلّعاتِ ومخاوفَ كلٍّ من الفلسطينيّين والإسرائيليّين، ومع ضرورةِ إيجادَ حلٍّ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وتحقيقَ عمليّةِ السّلام الفلسطينيّة الإسرائيليّة. ولتوضيحِ ذلك نشيرُ إلى أوّلِ خطابٍ له في القاهرةِ عامَ (2009)، حاولَ أنْ يُعبّرَ فيه عن تعاطفهِ مع بعضِ مظالمَ الفلسطينيّين[249].

وعلى النّقيضِ ممّا سبَقْ، جاءَتْ كلمةُ الرّئيس أوباما أمامَ الجمعيّةِ العموميّةِ للأممِ المتّحدةِ عامَ (2011)، حيْثُ خلتْ مِنْ أيّ مُحاولةٍ للإنصافِ أو التّوازنِ، ليحِلَّ محلُّها خطابٌ

---

[248] علاء بيّومي، **باراك أوباما والعالم العربي**، الدّوحة، مركز الجزيرة للدّراسات، 2008، ص67.

[249] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، م.س، ص171.

كان بإمكانِ أيّ وزيرٍ ليكوديٍّ أو مسؤولٍ في اللّجنةِ الأمريكيّة الإسرائيليّة للشؤونِ العامّةِ (الإيباك) أنْ يُلقيهِ بكلِّ سعادةٍ. وكانَ وزيرُ الخارجيّةِ الإسرائيليّةِ أفيغادور ليبرمان (Avigdor Lieberman) المُتطرّفُ في حكومةِ نتنياهو، مُنْتَشِياً بالخطابِ مُعْلِناً "أنّني جاهزٌ لأبصمَ على هذا الخطابِ بيديّ الاثنتيْن"[250].

وفي ذاتِ السّياقِ، بعدما كان الرّئيسُ أوباما قَدْ استهلَّ رئاسَتهُ بحثِّ رئيسِ الحكومةِ الإسرائيليّةِ نتنياهو على التّركيزِ على فلسطينَ بدلاً من إيرانَ، فإنّهُ بحلولِ (آذار/مارس2012)، تجنَّبَ أيَّ إشارةٍ إلى فلسطينَ في تصريحهِ بعدَ زيارةِ نتنياهو لواشنطن، والتي تركّزتْ حولَ إيران بالكاملِ تقريباً[251]. وبهذا تحوّلَ الرّئيسُ أوباما عن سياستهِ التي أعلنَها بخصوصِ حلِّ الصّراع الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ وتحقيقِ عمليّة السّلام الفلسطينيّة الإسرائيليّة، ليميلَ إلى السّياسةِ الإسرائيليّةِ ويصبَّ جهودَهُ وسياستَهُ على خصومِها.

وبالنّسبةِ لسياسةِ وموقفِ الرّئيسِ أوباما تِجاهَ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، وهي أحدُ أهمِّ قضايا الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وملَفاتِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ. فقَدْ عبَّرَ الرّئيسُ أوباما خِلالَ خطابٍ ألقاهُ في (حزيران/يونيو2008)، أمامَ اللّجنةِ الأمريكيّةِ الإسرائيليّةِ للشّؤونِ العامّةِ (الإيباك)، عنْ دعمهِ للقدسِ "غيرِ المقسّمةِ" كعاصمةٍ لدولةِ إسرائيلَ، وهذا الموقفُ ليْس جديداً؛ فالرّئيسُ أوباما سبَقَ وعبَّرَ عنْ دعمهِ للقدسِ الموحّدةِ كعاصمةٍ لإسرائيلَ في خطابٍ أرسلَهُ لمنظّماتٍ يهوديّةٍ أمريكيّةٍ في شيكاغو عام(2000)[252]، قبْلَ أنْ يكونَ رئيساً. بهذا تكونُ وعودهُ المُنصفةُ التي قدَّمَها للفلسطينيّين، عبارةً عنْ وعودٍ خطابيّةٍ لم يلتزمْ بها فورَ وصولهِ لسَدّةِ الحكمِ.

وفي ضوءِ ما سبَقَ، يبدو حرصُ الرّئيسِ أوباما على إظهارِ دعمهِ لإسرائيلَ، كما يظهرُ ميلُهُ لإرضاءِ اللّجنةِ الأمريكيّةِ الإسرائيليّةِ للشؤونِ العامّةِ (الإيباك) وجماعاتِ الضّغطِ اليهوديّةِ، وهذا الموقفُ متوقَّعٌ من أيِّ رئيسٍ أمريكيٍّ نظراً للنّفوذِ الذي يتمتّعُ به أنصارُ إسرائيلَ داخِلَ الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة.

---

[250] المرجع السّابق نفسه، ص171.

[251] المرجع السّابق نفسه، ص ص171-172.

[252] علاء بيّومي، **باراك أوباما والعالم العربي**، م.س، ص68.

ولم تسْعَ إدارةُ الرّئيسِ أوباما لحلِّ قضيّةَ اللاجئينَ الفلسطينيّينَ، والعملِ على إيجادِ حلٍّ عادلٍ لقضيّتِهم يُنهي معاناتهُم أو يُخفّفُ منها، فمضمونُ موقفُها منَ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ، يتمثَّلُ في نفسِ مضمونِ الإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ. فقَدْ قامتْ إدارةُ الرّئيسِ أوباما، بالتّأكيدِ على موقفِ الإداراتِ السّابقةِ في إيجادِ حلٍّ عادلٍ منْ خلالِ مُفاوضاتِ الحلِّ النّهائيّ. وقدْ أعربَتْ هذهِ الإدارةُ عنْ فكرةِ أنَّ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ لنْ يعودوا إلى إسرائيلَ ولكنْ إلى دولةٍ فلسطينيّةٍ مستقبليّةٍ إذا ما أُقيمَتْ، حيثُ كتَبَ مُستشارُ الرّئيس أوباما دنيس روس (Dennis Ross)، أثناءَ تولّيهِ دائرةِ التّخطيطِ بوزارةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ في كتابهِ "فَنْ الحُكْمْ": "للفلسطينيّينَ حقٌّ عودةُ لاجئيهمْ إلى الدّولةِ الفلسطينيّةِ، وليسَ إلى إسرائيلَ".

وبخصوصِ سياسةَ وموقفَ الرّئيسِ أوباما من المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ، فقَدْ شَهدتْ بدايةُ فترةِ حُكمهِ غضبَ النّقادِ في كلٍّ من إسرائيلَ والولايات المتّحدة الأمريكيّةِ؛ بسببِ موقفيْنِ سياسيَّيْنِ اتّخذهُما، وهما: إصرارهِ على تجميدِ بناءِ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ كشرطٍ مُسبقٍ للمفاوضاتِ مع الفلسطينيّينَ، وإعلانهِ أنَّ الأساسَ لتسويةٍ سلميّةٍ بينَ إسرائيلَ وفلسطينَ هو حدودُ العامِ (1967)، مع بعضِ التّعديلاتِ[253]. لكنَّ هذه المواقفَ ليسَتْ بالجديدةَ على إدارةِ الرّئيسِ أوباما؛ فهيَ مواقفٌ أمريكيّةٌ رسميّةٌ اعتياديّةٌ وروتينيّةٌ، وقدْ تكرّرتْ مرّاتٍ عديدةً مِنْ قِبَلِ عدّةِ إداراتٍ أمريكيّةٍ سابقةٍ.

ولطالَما شكَّلتْ المستوطناتُ الإسرائيليّةُ والاستيطانُ، خِلافاً بيْنَ إدارةِ الرّئيسِ أوباما وحكومةِ نتنياهو، إلّا أنَّهُ يبقى دائماً مِلَفُ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ نقطةَ خلافٍ بينَ الحكوماتِ الإسرائيليّةِ والإداراتِ الأمريكيّةِ، لكنْ دائماً ما تَستخدمُ إسرائيلُ الوسائلِ والأدواتِ السّياسيّةِ والدّبلوماسيّةِ والضّغوطاتِ كافّةً على الإداراتِ الأمريكيّةِ؛ لكسْبِ الخلافَ لصالحِ مشروعِها الاستيطانيّ ومستوطناتِها، والبقاءِ على ضمانِ الدّعمِ الماليّ الأمريكيّ الدّائمِ لمشروعِها التّوسّعي. وقدْ تجلّى هذا في إدارةِ الرّئيسِ أوباما؛ حيثُ خضعتْ الإدارةُ الأمريكيّةُ في نهايةِ المطافِ للإرادةِ الإسرائيليّةِ الرّافضةِ لوقفِ بناءِ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ، وهذا يُعبّرُ

---

[253] رشيد الخالدي، **وُسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، م.س، ص155.

عنْ مدى تعنّتِ الحكوماتِ الإسرائيليّةِ بخصوصِ المستوطناتِ والاستيطانِ، والأهميّةِ الإستراتيجيّةِ التي تُوليها للمستوطناتِ والاستيطانِ.

بعدَ هذا العرضِ التّفصيليّ لمواقفَ الإداراتِ الأمريكيّةِ المُتعاقبةِ منَ القضيَّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ العربيّ/ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلام الفلسطينيّة الإسرائيليّة، نستنتجُ أنَّ هذه الإداراتِ الأمريكيّةَ كافّةً، انحازَتْ بشكلٍ مُطلَقٍ للجانبِ الإسرائيليّ على حسابِ حقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ المشروعةِ وتضحياتِه، واتّسمت سياساتُها بعدمِ الحياديَّةِ، فقَدْ نَقَضتْ أكثر مِنْ مرّةٍ قرارات الشّرعيّة والمرجعيّة الدّوليّة التي كانت لصالح الفلسطينيّينَ وحُقوقهم المشروعة، حمايةً مِنها لإسرائيلَ ودفاعاً عنْهَا.

الفصلُ الرّابِعُ

رؤيةُ الرّئيسِ الأمريكيّ دونالد ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

الفصلُ الرّابِعُ

4. رؤيةُ الرّئيسِ الأمريكيّ دونالد ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

1.4 تمهيدُ

منذُ تولّي الرّئيسُ ترامب السّلطةَ في البيتِ الأبيضِ عام (2016)، لمْ تَكُنْ لهُ رؤيةٌ واضحةٌ ومتماسكةٌ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ ولا للصّراعِ العربيّ الإسرائيلي، وإنّما كانَ لديهِ إيمانٌ بضرورةِ تحقيقِ أهدافَ إسرائيلَ الأمنيّةِ والسّياسيّةِ والاقتصاديّةِ، وقدْ أبدى مواقِفَ متطرّفةً تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ أثناءَ حملتهِ الانتخابيّةِ تجاوزَ فيها مواقِفَ الإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ كافّةً؛ فقَدْ أظهَرَ دعمَهُ للمستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ، والتّأكيد على نقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ للقدس، وكراهيةِ الحركاتِ الإسلاميّةِ، ومطالبةِ الفلسطينيّين الاعترافَ بإسرائيلَ كدولةٍ يهوديّةٍ ونبْذِ المقاومةِ.

ومع تولّي الرّئيس ترامب السّلطة في البيت الأبيض، بَدَا منذُ اللّحظة الأولى من ظهوره كشخصيّةٍ جدليّةٍ وبراغماتيّةٍ، كما أنَّ رؤيتهُ لقضايا ومشاكلِ العالَمِ المُختلفةِ وسياساته يَكْتَنِفُها الكثير من الغُموض، والاستهزاء من الصّديق والعدوّ على مستوى واحد[254]، بالتّالي فإنّه منْ خلال تحديد المبادئ الأساسيّة التي قامت عليها رؤيتهُ وسياستهِ منذ ترشّحهِ للانتخاباتِ حتّى وصولهِ للرّئاسةِ تِجاهَ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، تثبتُ أنّهُ لا يملكُ رؤيةً إستراتيجيّةً مُتماسكةً وواضحةً للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ تِجاهَ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ فقَدْ تراجعَ الرّئيسُ ترامب عن مواقفَهُ منْ قضايا الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ أكثرَ منْ مرّةٍ، فبعدَ حديثهِ الأوّلِ عَنْ حقّ الفلسطينيّين في الحصولِ على حقوقهِمْ، والوقوفِ على الحيادِ أثناءَ حملتهِ الانتخابيّةِ، انقلبَ بشكلٍ شاملٍ متعهّداً بنقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ من تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، والدّعمِ المُطلقِ لإسرائيلَ[255].

---

[254] إكرام زيادة، "**الموقف المستقبلي للولايات المتّحدة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في ظل حكم الرّئيس ترامب**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص366.

[255] المرجع السّابق نفسه، ص369.

وقدْ وُضِعتْ توجّهاتُ ورؤيةُ الرّئيسِ ترامب تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ في منزلةِ التّحوّلِ الجذريّ والتّمايزِ للسّياسةِ الأمريكيّةِ التي تبنّتْها الإداراتُ الأمريكيّةُ السّابقةُ، فمواقفهِ وسياساتهِ الخارجيّةِ تُخالفُ سياساتَ الإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ حتّى قراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ، خاصّةً فيما يتعلّقُ بقضايا الحلِّ النّهائيّ المُتمثّلةِ بمستقبلِ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، وقضيّةِ اللّاجئين الفلسطينيّين، ومسألةِ الحدودِ والأمنِ والمياهِ، والمستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ وحلِّ الدّوْلتيْن، منسجماً بذلكَ معَ اليمينِ المتطرّفِ الإسرائيليّ وسياساتهِ وأهدافهِ.

فقَدْ تعدَّدتْ توجُّهاتِهِ التي تتبنّى تحقيقَ الرّؤيةِ الإسرائيليّةِ وأهدافِ يمينِها المُتطرّف، من التَّخلّي عنْ عمليّةِ حلِّ الدَّولتيْن إلى نقلِ السَّفارةِ الأمريكيّةِ من تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، والاعترافِ بها عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ، وغضُّ الطّرْفِ عن المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ، وتعيينِ الكثيرِ مِنَ المُتشدّدين الدّاعمين لإسرائيلَ في إدارتهِ. والانحيازِ وتقديمِ كافّةَ الدّعمِ المُمكنِ لإسرائيلَ، ومحاولةِ البحثَ عنْ حلٍّ إقليميٍّ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ يَضمنُ التّطبيعَ العربيَّ مع إسرائيلَ؛ فقَدْ اعتبرتْ إدارتُهُ أنَّ إسرائيلَ ومصالحَها أساسُ ومحورُ السّياسةِ الأمريكيّةِ في منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ، والانحيازِ وتغطيةُ احتلالِها وجرائِمها، ودعمها ورفضَ العقوباتِ عليْها، الطّابعَ العامِ لهذهِ السّياسةِ.

وَقَدْ وُصِفَتْ رؤية الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ بـ"صفقةِ العصرِ"، ويبقى الحديثُ عنْها إعلاميّاً بأنَّها مجموعةٌ من السّياساتِ والأفكارِ لمشروعِ تسويةٍ أمريكيٍّ جديدٍ خارجَ إطارِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ أو الاتّفاقاتِ والتّفاهُماتِ المسبوقةِ والموقّعةِ بين الجانب الفلسطينيّ والإسرائيليّ، رَغْمَ أنَّها لمْ تُعرَضْ حتَّى نهاية (آب/أغسطس2019)، إلَّا أنَّ الإعلامَ والسّياسيّين يستمرّون في الترويجِ لها، واعتبارُ رؤيةَ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ هي صفقةُ العصرِ.

2.4 التّطبيعُ العربيُّ الإسرائيليُّ شرْطٌ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

لقدْ سعى الرّئيسُ ترامب إلى بناءِ شبكةٍ من التّحالفاتِ الإقليميّةِ تضمُّ مجموعةً من الدّولِ العربيّةِ الوازنةِ مثلَ السّعوديّةِ ومصرَ إلى جانبِ إسرائيلَ، يستجيبُ الحلفُ الجديدُ للمصالحَ الإسرائيليّةِ الإقليميّةِ وخاصّةً تحجيمُ النّفوذِ الإيرانيّ في منطقةِ الشّرقِ الأوْسطِ وبالتّحديدِ في

سوريا، ويهدفُ التّحالفُ أيضاً إلى التّعاملِ مع التّهديداتِ النّاشئةِ عَنِ المنظّماتِ والحركاتِ التي تتبنَّى المُقاومةَ مثلِ حركةِ المقاومةِ الإسلاميّةِ (حماس) وحركةِ الجهادِ الإسلاميّ في فلسطينَ وحزبُ الله في لبنانَ، وهناكَ تسريباتٌ عديدةٌ في هذا الجانبِ تلفتُ بصورةٍ محدّدةٍ إلى دورِ وليّ العهد السّعودي محمّد بن سلمان في مُمارسةِ ضُغوطٍ شديدةٍ على الرّئيسِ الفلسطينيّ محمود عبّاس للاستجابةِ للمُقترحاتِ الأمريكيّةِ مع تَهديداتٍ بقطعِ المُساعداتِ الماليّةِ للسّلطةِ في حالِ عدمَ الاستجابةِ[256].

ويوفّرُ كلُّ ما سبَقَ فرصةً توظّفُها حكومةُ نتنياهو لمواصلةِ العملِ على تهميشِ حلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ لمصلحةِ التّركيزَ على إطلاقِ مسارٍ للتّعاونِ الإقليميّ المُعلنِ بالاستفادةِ من المتغيّراتِ في السّياسةِ الأمريكيّةِ الشّرقِ أوسطيّةِ، وخُصوصاً فيما يتعلّقُ بملفِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، والمصالحِ الأمنيّةِ المُشتركةِ بين إسرائيلَ وعددٍ من الدّولِ العربيّةِ تحتَ شعارِ مُواجهةِ مخاطرَ السّياسةِ الإيرانيّةِ في المنطقةِ من جهةٍ وما يُسمَّى "الإرهابُ الإسلاميُّ" من جهةٍ أخرى[257]. فطبيعةُ مواقفِ ولُغةَ خطابِ بعضِ العواصمِ العربيّةِ بشأْنِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ قَدْ تغيّرتْ، باعتبارِ أنَّها لم تَعُدْ القضيّةَ الرّئيسيّةَ وأنَّ الخطرَ الحقيقيَّ على استقرارِها يتمثّلُ في المشروعِ الإيرانيّ.

والتّغيّر هذا ليسَ بالجديد؛ فقَدْ كانت طروحات إسرائيلَ أيّام نظام الرّئيس العراقي صدّام حسين نفسها، وكانت تَعْتبِر مُحاربته واستئصال خطره أولويّةً قُصوى على حسابِ حلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، وقبلَ صدّام حسين كانت تَنْظرُ إسرائيلَ إلى الرّئيس جمال عبد النّاصر باعتباره خطراً يُهدّدُ مصالحِها وأمنِها، وأنَّ الأولويّةَ مُحاربته والتّخلص مِنهُ، فاشتركت في العدوان الثّلاثي على مصْرَ عام (1956)، واليوم تُعيد نفس السّيناريو مع إيران على حساب القضيّةِ الفلسطينيّةِ وتأجيل حلِّها. ودائماً أيضاً كانت دولٌ عربيّةٌ تشتركُ مع الولايات المتّحدةِ الأمريكيّةِ وإسرائيلَ في إزالةِ أيَّ خطرٍ إستراتيجيٍّ يُهدّدُ إسرائيلَ أو يُهدّدُ أمنِها ومصالحِها.

---

[256] "تايمز: ابن سلمان يَضْغَط على عبّاس لقبول مبادرة ترمب"، موقع شبكة الجزيرة الإعلاميّة الإلكتروني، (14/تشرين ثاني/نوفمبر 2017)، متحصّل عليه بتاريخ (1/أيار/مايو 2019)، https://tinyurl.com/y3gp4csh.

[257] خليل شاهين، "حكومة نتنياهو تَقْتَنِصُ الفُرص لتعميق الضّم والتّطبيع الإقليمي"، في: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، ع110، ربيع/2017، ص ص201-206، ص201.

وقدْ نجَحَ الرّئيسُ ترامب ورئيسُ الحكومةِ الإسرائيليّةِ نتنياهو في تشكيلِ تحالفٍ عربيٍّ إسرائيليٍّ، هدفَهُ تحقيقَ تَفاهماتٍ بين إسرائيلَ والدّولِ العربيّةِ ذاتَ طابعٍ إستراتيجيٍّ وخصوصاً فيما يتعلَّقُ بتعزيزِ وتطويرِ العلاقاتِ السّريّةِ بين إسرائيلَ وعددٍ منَ الدّولِ العربيّةِ ونقلِها إلى العَلنِ، على قاعدةِ المَصالحِ المُشتركةِ بينهم. وفي هذا السّياقِ، كشفَ نتنياهو عن قمّةٍ عُقِدَتْ في مدينةِ العقبةِ الأردنيّةِ، بتاريخِ (21شباط/فبراير 2016)، شاركَ فيها هو شخصيّاً إلى جانبَ ملكِ الأردنِّ عبد الله الثاني، والرّئيسُ المصريُّ عبد الفتاح السّيسي ووزيرُ الخارجيّةُ الأمريكيّةُ آنذاك كيري، الذي اقترحَ مبادرةَ سلامٍ إقليميّةٍ تشملُ اعترافاً بإسرائيلَ بصفتِها "دولةً يهوديّةً"، واستئنافُ المفاوضاتِ بين إسرائيلَ والفلسطينيّين بدعمِ دولٍ عربيّةٍ، غيرَ أنَّ نتنياهو امتنعَ عن الردِّ بالإيجابِ على المُقترحِ، وادَّعى أنَّه سُيواجهُ صعوبةً في الحصولِ على تأييدِ الأغلبيّةِ داخل ائتلافهِ اليمينيِّ المُتطرّفِ[258]. وهذا يوضّحُ ويبرهنُ بأنَّ إسرائيلَ تريدُ تطبيعاً مجانيّاً مع الدّولِ العربيّةِ دونَ تقديمِ تنازلاتٍ لأحدٍ، أو حتَّى التّفكيرِ في دخولِ مُفاوضاتِ سلامٍ مع الفلسطينيّين بشكلٍ جادٍّ.

وقدْ عبّرَ تساحي هنغبي* (Tzachi Hanegbi) عن ذلكَ بوضوحٍ إذْ اعتبرَ أنَّ مصلحةَ إسرائيلَ الأساسيّةِ تتمثّلُ في تعزيزِ علاقاتِها مع العالَمِ العربيِّ منْ خلالِ جعْلِ تعاونهِما السّريّ القائمَ حاليّاً أكثرَ علانيّةً، وأشارَ إلى "أنَّهُ منْ خلالِ زيادةِ التّعاونِ العلنيّ، سيتمكّنُ كِلا الجانبيْن من بناءِ قاعدةٍ أقوى تمكّنُهُما من الانطلاقِ لمواجهةِ هذه التّهديداتِ، مع توفيرِ الغطاءَ للفلسطينيّين في الوقتِ نفسهِ منْ أجْلِ التّراجعَ عن مواقفهِم في المفاوضاتِ والتّقاربِ من إسرائيلَ"[259]. وفي هذا الصّددِ يتساءلُ روس عمّا إذا كانَ العربُ "يعتبرونَ أنَّ المكاسبَ التي سيحقّقونَها من مُشاركتِهم الفعّالةِ في عمليّةِ صُنعِ السّلامَ مع إسرائيلَ ومُمارسةِ الضّغوطَ على الفلسطينيّين تستحقُّ المخاطرةَ؟" ويقولُ: "إذا قرّرتْ الدّولُ العربيّةُ أنَّهُ مِنَ المنطقيِّ لها أن تُشاركَ في عمليّةِ السّلامِ مع إسرائيلَ، فسترغبُ في أنْ تَظهرَ بأنَّها منحتْ للفلسطينيّين ما لمْ يتمكّنوا منْ

---

[258] المرجع السّابق نفسه، ص203.

* شغل عام (2017) مَنْصِب وزير التّعاون الإقليمي الإسرائيلي، وهو سياسي وخبير أمني إسرائيلي بارز وعضو حزب اللّيكود، وهو حالياً وزير بلا حقيبة.

[259] المرجع السّابق نفسه، ص204.

تأمينهِ لأنفسهِم، وأنّها لنْ تتنازلَ عن المَطالبِ الفلسطينيّةِ بل ستمثّلُها"[260]. وهذا من شأنهِ أنْ يزيدَ من الضّغوطِ على الفلسطينيّين في مُقابلِ الضّغوطِ الإسرائيليّةِ وضغوطِ الإدارةِ الأمريكيّةِ عليهم.

لم تعدْ القضيّةُ الفلسطينيّةُ في أجندةِ الأنظمةِ العربيّةِ وقياداتِها؛ نتيجةَ التّغيّرِ في الأولويّاتِ التي رافقتْ منْ منظورِ إسرائيلَ والولايات المتّحدةِ الأمريكيّةَ وبلدانَ خليجيّةٍ عدّةٍ تَعاظُمَ الخطَرَ الإيرانيَّ وخطرَ تنظيمَ الدّولةِ الإسلاميّةِ، حيثُ توافقَتْ المَخاوفُ العربيّةُ والأمريكيّةُ والإسرائيليّةُ على خطورةِ سياساتِ إيرانَ وأذرِعها، وخطورةِ الجماعاتِ الإرهابيّةِ، والتقتْ تلكَ المخاوفُ على ضرورةِ الحدِّ من نُفوذِ إيرانَ وأذرِعها في المنطقةِ. بالإضافةِ إلى أنَّ دعواتِ إقامةِ علاقاتٍ بين عددٍ من الدّولِ العربيّةِ وإسرائيلَ تحملُ إرادةً أكبرَ على عكسِ ما ينتظرهُ الشّارعُ العربيُّ من تضييقٍ على المصالحِ والأهدافِ الإسرائيليّةِ. لهذا فإنَّ الموقفَ العربيَّ الفاعلَ يوشِكُ أنْ يقعَ في نكبةٍ جديدةٍ في التّعاملِ مع القضيّةِ الفلسطينيّةِ في الوقتِ الذي تتعالى فيهِ الأصواتُ التي تُحفّزُ على التّودّدِ للإسرائيليّين وفتحِ قنواتِ تواصلٍ معها على المُستوى الرّسمي، فلمْ يَعُدْ غريباً أنْ يُناديَ بعضُ العربِ بمصادقةِ إسرائيلَ، حتَّى أنَّه وصلَ الحالُ ببعضِهم بالدّفاعِ عن إسرائيلَ واتّهامِ الفلسطينيّين بالإرهابِ واتّهامهِم بأنَّهُمْ باعوا أرضَهم وتنازلُوا عنْها.

ووصلَ الأمرُ إلى إمامِ الحرميْن عبد الرّحمن السّديس بالدُّعاءِ للرّئيس ترامب قائِلاً "سدّدَ اللهُ خطاهُ وباركَ جهودَهُ، ووصفَهُ بأنَّهُ يقودُ العالَمَ والإنسانيّةَ إلى مرافئِ الأمْنِ والسّلامِ والاستقرارِ والرّخاءِ"، ليقومَ الرّئيسُ ترامب بعدها بفترةٍ وجيزةٍ بإعلانِ نقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ منْ تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، واعتبارِها عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ. وقَدْ دَعَا وزيرُ المواصلاتِ الإسرائيليّ يسرائيل كاتس (Yisrael Katz)، العاهلَ السعوديَّ الملك سلمان بن عبد العزيز إلى توجيهِ دعوةً إلى رئيسِ الحكومةِ الإسرائيليّةِ نتنياهو لزيارةِ السّعوديّةِ ودُوَلِ الخليجِ، وأكَّدَ أنَّ إسرائيلَ بإمكانِها أنْ تُقدّمَ للسعوديَّةِ والخليجِ شراكةً أمنيّةً واستخباراتيّةً في كُلّ ما يتعلَّقُ بالتَّصدّي لإيرانَ وأتباعِها في مُقابلِ تطبيعِ العلاقاتِ بين الجانبيْن. وأضافَ كاتس في سياقِ كلمةٍ ألقاها أمامَ مُؤتمرِ هرتسيليا حولَ "ميزانِ المناعةِ والأمنِ القوميّ الإسرائيليّ" المنعقدِ في المركزِ المتعدّدِ المجالاتِ في هرتسيليا

[260] المرجع السّابق نفسه، ص204.

"أنَّ على الجميعِ أنْ يُدْرِكوا أنَّه لا يمكِنُ تحقيقَ الأمنَ الإقليميَّ من دونِ مشاركةِ إسرائيل"[261]. وقَدْ أكَّدَ على أنَّ إسرائيلَ قويّةً تعني أنَّ السّعوديّةَ والدّولَ العربيّةَ المُعتدلةَ قويّةً وأنَّ إيرانَ ضعيفةً.

3.4 السّلامُ الاقتصاديُّ بدلاً من السّلامِ السّياسيّ

تسعى الإدارةُ الأمريكيّةُ برئاسةِ ترامب، إلى إضفاءِ طابعٍ اقتصاديٍّ لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، كمُغرياتٍ أو رشاوي في مُقابلِ تنازلاتٍ عن ثوابتَ يتبنّاها المفاوضُ الفلسطينيُّ؛ فقَدْ أشارَ الرّئيسُ ترامب أثناءَ اجتماعهِ مع الرّئيسِ محمود عبّاس في البيت الأبيض بتاريخ (3أيار/مايو2017)، إلى تَطلُّعِهِ لدِعْمِ الاقتصادِ الفلسطينيّ. ويهدفُ الرّئيسُ ترامب لدعمِ وتحسينِ الوضعَ الاقتصاديَّ في مناطقَ السّلطةِ الفلسطينيّةِ[262]. الهدفُ منْها تشجيعُ السّلطةُ الفلسطينيّةُ للعودةِ إلى المُفاوضاتِ دونَ شروطٍ ودونَ وقفِ الاستيطانِ، وبذلكَ يُصبحُ السّلامُ الاقتصاديُّ بديلاً عنْ السّلامِ السّياسيّ القائمِ على أساسِ حلِّ الدّولتيْن. وذلكَ بتوفيرِ فُرصَ عملٍ للفلسطينيّين مقابلَ التّخلّيَ عنْ حلمِهم بالتّحرّرِ وإقامةِ دولتِهم، ومنْ دونِ عاصمةٍ في مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ أو عودةِ اللّاجئين الفلسطينيّين، أو إزالةٍ للمُستوطناتِ الإسرائيليّةِ غير الشّرعيّةِ المُقامةِ في الضفّةِ الغربيّةِ والقُدسِ الشّرقيّة.

وتتضمَّنُ هذه الخطّةُ التي طُرِحَتْ سابقاً خلالَ لقاءاتٍ بينَ رئيسِ الحكومةِ الإسرائيليّةِ نتنياهو ومسؤولين في إدارةِ الرّئيسِ السّابق أوباما، ضخَّ أربعةَ مليارات دولارٍ من الاستثماراتِ في الأراضي الفلسطينيّةِ، من شأنِها أنْ تزيدَ النّاتجَ المحليَّ الفلسطينيَّ بنسبةِ (50)% خلالَ ثلاثَ سنواتٍ، وتخفيضَ نسبةَ البطالةِ إلى الثّلثيْنِ، وزيادة مُتوسّطَ الرّواتبِ بنسبة (20)%، مع السّماحِ للسّلطةِ الفلسطينيّةِ باستغلالِ الفوسفاتِ في البحرِ الميّتِ، وإعطاءِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ الحقَّ في تطويرِ حقولِ الغازِ قبالةَ شواطئِ غزّة[263].

---

[261] "قرّا يُرحّب بتعيين ولي عهد جديد للسّعوديّة وكاتس يَحُثُّ الملك سلمان على توجيه دعوة إلى نتنياهو لزيارة الرّياض"، موقع مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة الإلكتروني، (22/حزيران/يونيو2017)، متحصّل عليه بتاريخ (3/أيار/مايو2019)، https://tinyurl.com/y3ofomc5.

[262] إكرام زيادة، "**الموقف المستقبلي للولايات المتّحدة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في ظل حكم الرّئيس ترامب**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص373.

[263] المرجع السّابق نفسه، ص373.

في ضوءِ ما سبَقَ، فإنَّ إدارةَ الرّئيسِ ترامب تدعمُ بقوّةٍ فكرةَ السّلامِ الاقتصاديّ لتشجيعِ الفلسطينيّين على القبولِ بها، وبالتّالي دفعهُم للتنازلِ عن الثّوابتِ الوطنيّةِ وقضايا الحلِّ النّهائيّ، ويرى الرّئيسُ ترامب بأنَّ الوضعَ في منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ والأزماتِ التي تعصفُ بهِ، والواقعِ الفلسطينيّ منْ تشرذمٍ وانقسامٍ سياسيٍّ، سينجّحُ خطّتَهُ بتمريرِ السّلامِ الاقتصاديّ، حيثُ يصبحُ الرّخاءُ الاقتصاديُّ هوَ البديلَ عن السّلامِ السّياسيّ. فإدارةُ الرئيس ترامب تعتمدُ على المالِ السّياسيّ لتمريرِ المشروعِ الإسرائيليّ، سواءَ بالإغراءِ أو التّهديد، حيثُ جَعلتْ المدخلَ الرّئيسَ لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ الاقتصادَ والمالَ السّياسيّ.

وقد أوضحَ كوشنير أنَّ المدخلَ للسّياساتِ الأمريكيّةِ هُو المالُ السّياسيُّ، حيثُ قال: "نقاطَ الصّفقةِ الفعليّةِ هي بينَ الإسرائيليّين والفلسطينيّين، لكنَّ الخطّةَ الاقتصاديّةَ التي نعملُ عليها يمكِنُ أنْ تُظهِرَ ما يأتي كجزءٍ من صفقةٍ عندما يتمُّ تحقيقَها مع بعضِ الاستثماراتِ الضّخمةِ التي تمتدُّ إلى الشّعبيْنِ الأردني والمصري أيضاً"[264]. وأضافَ في حديثهِ أنَّ جولتَهُ في العالَمِ العربيّ أثْبتَتْ أنَّ الدّولَ العربيّةَ تقفُ عندَ مطالبَ الفلسطينيّين "فقَدْ أوْضَحوا بأنَّهم يريدون رؤيةَ دولةً فلسطينيّةً عاصمتَها القُدسَ الشّرقيّةَ، إنَّهمْ يريدونَ اتّفاقاً يمكّنُ الشّعبُ الفلسطينيُّ أنْ يعيشَ فيه بسلامٍ، وأنْ تُتاحَ لهُ نفسُ الفرصُ الاقتصاديّةُ التي يتمتّعُ بها مواطنو بلدانِهم".

وقَدْ جاءَ مؤتمرُ البحرين الذي دعَتْ إليهِ المنامةُ وواشنطن والذي عُرِفَ باسم "ورشةُ عملِ السّلامِ منْ أجْلِ الازدهارِ بهدفِ التّشجيعِ على الاستثمارِ في الأراضي الفلسطينيّةِ" –عُقِدَ في تاريخِ (25–26حزيران/يونيو2019)–، مُتوافقاً مع الرّؤيةِ الأمريكيّةِ للرّئيسِ ترامب وإدارته؛ حيْثُ تسعى إدارةُ الرّئيسِ ترامب لجمْعِ وعرْضِ التّبرّعاتِ والاستثماراتِ من الدّولِ المُشاركةِ كالسّعوديّةِ ودولِ الخليجِ والّتي قَدْ تَصِلُ إلى (50) مليارِ دولارٍ، وذلِكَ منْ أجْلِ تشجيعِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ والشّعبِ الفلسطينيّ على القُبولِ برؤيةِ وسياساتِ الرّئيسِ ترامب وإدارتهِ، عنْ طريقِ هذا المالِ السّياسيّ الذي لا يمثّلُ سوى رشوةٍ سياسيّةٍ فاسِدَة هدفُها نزْعُ الشّرعيّةِ عنْ حقوقِ الفلسطينيّين وتصفيةِ قضيّتهم.

---

[264]() يحيى سعيد قاعود، "**(صفقة القرن) محاولة ضبط المفهوم وإدراك المحتوى**"، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001–2018)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2018، ص150.

وأكَّدَ رئيسُ الوزراءِ الإسرائيليّ نتنياهو في وقْتٍ سابقٍ عبْرَ حسابهِ الرّسمي في تويتر علاقةَ إسرائيلَ مع كثيرٍ من الزّعماءِ العربِ، وأهميّةِ مؤتمرِ البحرين قائلاً: "نقيمُ علاقاتٌ جليّةٌ ومخفيّةٌ مع الكثيرِ من الزّعماءِ العربِ وهناكَ علاقاتٌ واسعةُ النّطاقِ ما بيْنَ إسرائيلَ ومُعْظَمِ الدّولِ العربيّةِ"[265]. وأضافَ أنَّهُ يُرَحِّبُ بمؤتمرِ البحرين، ووصفَهُ بأنَّه عبارةٌ عنْ محاولةٍ أمريكيّةٍ لتحقيقِ مُستقبلٍ أفضلٍ ولحلّ مشاكلَ المنطقةِ. وقالَتْ الخارجيّةُ الأمريكيّةُ: "خطّةُ السّلامِ منْ أجْلِ الازدهارِ تَهدفُ إلى خفْضِ معدّلَ الفقْرِ الفلسطينيّ بنسبةِ (50)%"[266]. وقَدْ أثارَ هذا المؤتمرُ الجدَلَ في الأوساطِ العربيّةِ، ورفضَتْ بعْضُ الدّولِ المُشاركةَ فيه خوفاً منْ تطبيقِ ما يُسمّى بصفقةِ العصرِ على أرضِ الواقع، بينما أعلنَتْ دولٌ مثل: السّعوديّةِ ومصْرَ والأردنّ والمغرب، مشاركتَها في مؤتمرِ البحرين.

وقَدْ قاطعَتْ السّلطةُ الفلسطينيّةُ والفلسطينيّون المؤتمرَ؛ معتبرين إنَّهُ لا يمكنُ الحديثَ عن الجانبِ الاقتصاديّ قبْلَ التّطرّقِ إلى الحلولِ السّياسيّةِ الممكنةِ لجوهرِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وقَدْ صرَّحَ الرّئيسُ محمود عبّاس بأنَّ "مؤتمرَ البحرين هو منْ أجْلِ قضايا اقتصاديّةٍ، ونحْنُ بحاجةٍ إلى الاقتصادِ والمالِ والمُساعداتِ، لكن قبْلَ كلّ شيءٍ هناكَ حلٌّ سياسيٌّ، وعندما نطبّقُ حلَّ الدّولتين ودولةٍ فلسطينيّةٍ على حدودِ عامَ (1967) وفْقَ قراراتِ الشّرعيّةِ الدّوليّةِ، عندها نقولُ للعالَمِ ساعدونا"[267]. وتابعَ الرّئيسُ محمود عبّاس: "لنْ نكونَ عبيداً أو خدّاماً لكوشنر وغرينبيلات وفريدمان" في إشارةٍ إلى فريقِ الرّئيس ترامب الذي وضَعَ الخطّةَ الاقتصاديّةَ على أنْ يتمَّ لاحقاً إعلانُ الجانِبَ السّياسيَّ من الخطّةِ.

ورغْمَ قطْعِ العلاقاتِ بيْنَ السّلطةِ الفلسطينيّةِ والولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، إلّا أنَّ الرّئيسَ محمود عبّاس أكَّدَ للصحافيّين أنَّ السّلطةَ الفلسطينيّةَ أبقَتْ على العلاقاتِ الأمنيّةِ بينها وبين وكالةِ الاستخباراتِ المركزيّةِ الأمريكيّةِ. وقال: "إذا كانَتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ حَكَماً فإنّنا نرفضُ التّعاملَ مع هذا الحَكَمِ ونُرفضُ التّعاملَ معها"، وأكَّدَ "بقي بيننا شيءٌ واحدٌ هو التّنسيقُ

---

[265] "مؤتمر البحرين: هل هو المدخل لتمرير (صفقة القرن)؟"، موقع BBC News Arabic الإلكتروني، (25حزيران/يونيو2019)، متحصّل عليه بتاريخ (12تموز/يوليو2019)، **https://tinyurl.com/y66b54g9**.

[266] المرجع السّابق نفسه.

[267] "محمود عبّاس: ورشة المنامة لبحث جانب صفقة القرن الاقتصادي"، موقع France 24 الإلكتروني، (24حزيران/يونيو2019)، متحصّل عليه بتاريخ (9تموز/يوليو2019)، **https://tinyurl.com/y3tfnnyr**.

الأمني، ولا يزالُ قائماً إلى هذه اللّحظةِ بيننا وبينَ وكالةِ الاستخباراتِ المركزيّةِ الأمريكيّةِ، وسبَبُ التّنسيقِ الأمنيّ محاربةُ الإرهابِ في العالَمِ"[268].

وفي اختتامِ مؤتمرِ البحرين، اتَّهم كوشنر القيادةَ الفلسطينيّةَ بالفشَلِ في مُساعدةِ شعبِها، مؤكّداً أنَّ البابَ لا يزالَ مفتوحاً أمامَها للمشاركةِ في خطّةِ واشنطن للسّلامِ الذي انطلقَ الجانِبُ الاقتصاديُّ منها في هذا المؤتمرِ. وقالَ كوشنر إنَّ البابَ لا يزالُ مفتوحاً أمامَ الفلسطينيّين للانضمامِ إلى خطّةِ السّلامِ الأمريكيَّةِ التي لمْ تتّضِحْ معالمُها السّياسيّةُ بعد، قائلاً "لو أرادوا فعلاً تحسينَ حياةِ شعبِهم، فإنَّنا وَضَعْنا إطارَ عمَلٍ عظيماً يستطيعونَ الانخراطَ فيه ومحاولةَ تحقيقِهِ"[269].

وبناءً على تلكَ المُعطياتِ، فإنَّ إدارةَ ترامب لا تحملُ سوى مقترحاتٍ اقتصاديّةٍ هدفَها تحسينَ الوضعِ الاقتصاديّ في الأراضي الفلسطينيّة، وتحسينَ الحياةِ اليوميّةِ للفلسطينيّين، وليس مُساعدتِهم في الحصولِ على حقوقِهم المشروعةِ ونيْلِها. وهذه الخطّةُ تُعتبر مُتناسقةٌ ومُنسجمةٌ مع فكرِ الاحتلالِ الإسرائيليّ؛ حيثُ دعا كاتس إلى تحقيقِ سلامٍ اقتصاديٍّ مع إسرائيلَ عبْرَ تفعيلِ مبادرةٍ إقليميّةٍ تتضمَّنُ مدَّ خطِّ سكّةِ حديدٍ للسّلامِ الاقتصاديّ الإقليميّ وإقامةَ جزيرةٍ مع ميناءٍ قبالةَ سواحلَ غزّةَ، وأشارَ إلى أنَّ مِثلَ هذه المشاريعِ ستعودُ بالنّفعِ على الواقعِ اليوميّ للفلسطينيّين في قطاعِ غزّةَ والضفّةِ الغربيّةِ عن طريقِ تحسينَ وضعِهم الاقتصاديّ[270]. وحثَّ كاتس السعوديّةَ ودولَ الخليجِ على تطبيعِ علاقاتِها مع إسرائيلَ من دون شروطٍ مُسبقةٍ، وأكَّدَ أنَّ الخُطواتِ التّطبيعيّةِ بين إسرائيلَ والدّولِ العربيّةِ من شأنِها أنْ تُعزّزَ ثقةَ الجمهورِ الإسرائيليّ في العمليّةِ السّلميّةِ، وبإنهاءِ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ.

ويرى الرّئيسُ ترامب أنَّ إسرائيلَ هي الحليفُ الأوّلُ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في الشّرقِ الأوسطِ، ولا بدَّ منَ العملِ على تأمينِ مصالحَها وتدعيمِ أمنِها القوميّ، فالتّعاملِ مع إسرائيلَ كأمرٍ ثانويٍّ أو يأتي فيما بعدٍ لا يجبُ أنْ يستمرَّ كما كانَ هو الحالُ في عهدِ أوباما وكلينتون، طبقاً لما

---

[268] المرجع السّابق نفسه.

[269] "مؤتمر البحرين يختتم أعماله وكوشنر يؤكّد أنّ الباب مفتوح أمام الفلسطينيّين"، موقع France 24 الإلكتروني، (26حزيران/يونيو2019)، متحصّل عليه بتاريخ (10تموز/يوليو2019)، https://tinyurl.com/yyaalrpr.

[270] "قرّا يُرحّب بتعيين ولي عهد جديد للسّعوديّة وكاتس يَحُث الملك سلمان على توجيه دعوة إلى نتنياهو لزيارة الرّياض"، م.س، https://tinyurl.com/y3ofomc5.

أشارَ إليهِ ترامب في حديثهِ أمامَ مُؤتمرِ (الإيباك)، وقَدْ أكّدَ على مُعارضةِ التّسويةِ السّياسيّةِ بين إسرائيلَ والفلسطينيّين لأنَّها تُفقدُ إسرائيلَ شرعيّتَها وتُكافِئُ الإرهابَ الفلسطينيَّ بدلاً من مواجهتهِ[271]. وهذا ما يبرّرُ اهتمامهُ بالسّلامِ الاقتصاديّ القائمِ على المالِ والدّعمِ والرّشاوي بدلاً من السّلامِ السّياسي، مُتجاهلاً ومُتَنَكّراً لحقوقِ الشَّعبِ الفلسطينيّ وتضحياتِه، ولقراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ ذات الصِّلَة.

4.4 حمايةُ إسرائيلَ والدّفاعُ عن مصالحِها

لَقد حاولَ الرّئيسُ ترامب في أثناءِ بدايةِ حَمْلتهِ الانتخابيّةِ، أنْ يَسْلُكَ نَهجاً مُغايِراً في سياساتهِ تِجاهَ إسرائيلَ، على عكسِ أسلافهِ الذين أبدوا الدَّعْمَ لها من اللّحظةِ الأولى لترشّحِهم؛ فقَدْ ذكَرَ بأنَّهُ يَرغبُ بأنْ يكونَ غيرَ مُتحيّزٍ تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ حتّى يَنْجَح في التّوصّلِ لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، إلّا أنَّهُ تراجعَ سريعاً عن ذلك، وتجاوزها إلى آفاقِ التزامٍ أقْوى وأعمق. كما وقَدْ أكّدَ في خطابهِ الانتخابيّ أمامَ اللّجْنةِ الأمريكيّةِ الإسرائيليّةِ للشّؤونِ العامّةِ (الإيباك) ولاءَهُ التّامَّ لإسرائيلَ والتزامَهُ الكامِلَ بتحقيقِ مصالِحَها وضمانِ أمْنِها[272]. وقَدْ قامَ بترشيحِ فريدمان ليصبحَ سفيرَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في إسرائيلَ، وهذا الكلامُ ينطبقُ على باقي أعضاءِ فريقه التّفاوضي المسؤول عنْ مُفاوضات السّلامِ الإسرائيليّةِ الفلسطينيّةِ، فكما سبَقَ ذكرهُ فَهُمْ مِنَ المُغالين في عدائِهِم للفلسطينيّين وانحيازِهِم لإسرائيلَ.

وقَدْ أظْهَرَ الرّئيس ترامب انحيازه بكلِّ صراحةٍ ووضوحٍ، في المؤتمرِ الصّحافيّ الذي عقدَهُ مع رئيسِ الحكومةِ الإسرائيليّةِ نتنياهو قُبيلَ مباحثاتِهما في اللّقاءِ الأوّلِ الذي جمعهُما في البيتِ الأبيضِ بتاريخ (20كانون ثاني/يناير 2017)؛ ففي هذا المؤتمرِ تراجعَ الرّئيس ترامب عن السّياسةِ الأمريكيّةِ الدّاعمةِ لحلِّ الدّولتيْن والمُنتقدةِ لاستمرارِ الاستيطان[273]. وقد أغدَقَ الرّئيس ترامب بالمديحِ على رئيسِ الوزراءِ نتنياهو، وأكَّدَ على علاقتهِ الوثيقةِ بالشَّعبِ اليهوديّ والتزامهِ بإسرائيلَ وأمنِها، وفي الوقتِ نفسهِ كالَ الاتّهاماتِ للفلسطينيّين.

---

[271] يمنـــي ســـليمان، "توجّهـــات السّياســـة الخارجيّـــة الأمريكيّـــة عنـــد دونالـــد ترامـــب"، م.س، ص5، https://tinyurl.com/y2pcsl27.

[272] علي الجرباوي، "مُستقبل فلسطين في عهد ترامب المضّطرب"، في: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، ع110، ربيع/2017، ص ص25-31، ص26.

[273] المرجع السّابق نفسه، ص27.

وقَدْ أكَّدَتْ الإدارة الأمريكيّة في ظلِّ الرّئيس ترامب، مراراً وتكراراً على ضرورةِ تقديمِ أشكال الدّعم كافّة لضمانِ تفوّقَ إسرائيلَ، وقَدْ كانتْ مواقفُها متطابقةً تقريباً للمواقفِ التي تتبنّاها الحكومةُ الإسرائيليّةُ اليمينيّةُ المتطرّفةُ؛ حيثُ التزمَتْ بشكلٍ واضحٍ على أنَّها لن تستمرَّ فقطْ في تقديمِ المعونةِ الأمريكيّةِ التي لا مثيلَ لها في دعمِ إسرائيلَ، بل إنّها سوف تبذلُ قصارى جُهْدِهَا لتوسيعِ هذا الدّعمِ وتعزيزِه. وقد أضْفَتْ وعودُ الرّئيسِ ترامب بزيادةِ الدّعمَ لإسرائيلَ؛ جوّاً من السَّعادةِ على الحكومةِ الإسرائيليّةِ، وخاصَّةً ضِمْنَ دوائرَ المستوطنين، الذينَ اعتقدوا بأنَّ إدارتَه لن تنتقدَ التّوسّعَ الاستيطانيَّ في الضّفةِ الغربيّةِ ومدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، مِمّا أدّى لازديادِ الدّعواتِ المُناديةِ بضمِّ مستوطناتِ الضّفةِ الغربيّةِ وشرعَنتِهَا، وبالتّالي القضاءَ على عمليّةِ حلِّ الدّولتيْن التي باتَ حلمُ إقامتِها وتحقيقِها معدوماً.

وفي سياقِ ما سبَقَ، فإنَّ كلَّ الدّلائلِ تشيرُ إلى أنَّ الرّئيسَ ترامب سيستمرُّ في دعمِ التّوجّهاتِ والمواقفِ والأهدافِ الإسرائيليّةِ، وكيلِ الاتّهاماتِ للفلسطينيّين والتّنكّرِ لحقوقِهم، بالتّالي شدّدَ على ضرورةِ حمايةِ إسرائيلَ من إيرانَ وردعِها، وتأييدِهِ لإعلانِ إسرائيلَ بأنَّها الدّولةُ اليهوديّةُ (The Jewish State). ولم يكتَفِ الرّئيسُ ترامب بهذا الانحيازِ فقطْ، بل جاوزهُ إلى أقصى الحدودِ، فقَدْ أعلنَ بأنَّ "مُعاملةَ إسرائيلَ كمواطنٍ من الدّرجةِ الثّانيةِ ستنتهي"، وأشارَ إلى أنَّ أيَّ اتّفاقٍ تفرضُه الأممُ المتّحدةُ على إسرائيلَ والفلسطينيّين سيكونُ كارثةً، متّهماً المنظّمةَ الأمميّةَ بأنَّها ليستْ صديقةً لإسرائيلَ[274]، وشدَّدَ على التزامهِ بأمنِ إسرائيلَ، وضرورةِ اعترافَ السّلطةُ الفلسطينيّةُ بإسرائيلَ كدولةٍ يهوديّةٍ، ووقْفَ جميعَ الهجماتِ الإرهابيّةِ ضدَّها.

بالتّالي انتقلَتْ واشنطن مباشرةً إلى تبنّي مواقِفَ اليمينِ الإسرائيليِّ المُتطرّفِ، وكما خالفَتْ التّقاليدَ الأمريكيّةَ المُتعارفِ عليها، وذلكَ عندما قامَ الرّئيس ترامب في (كانون أول/ديسمبر 2016) بإدانةِ قرارِ إدارةِ الرّئيسِ السّابقِ أوباما بالامتناعِ عنْ نقضِ قرارِ مجلسِ الأمْنِ التّابعِ للأممِ المتّحدةِ رقم (2334) الذي دانَ التّوسُّع الاستيطانيّ الإسرائيليّ في الضّفةِ الغربيّةِ والقُدسِ الشّرقيّةِ، واعتبرَ الأراضي المُحْتلّةَ بعد الرابعِ من (حزيران/يونيو 1967) أراضٍ

---

[274] شكلاط ويسام، **"باراك أوباما والسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه الشّرق الأوسط بين ثنائيتي التّراجع والانحسار"**، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص ص199-200.

مُحتلّةً، وكلَّ المستوطناتِ الإسرائيليّةَ التي بُنيتْ فيها غيرَ شرعيّةٍ[275]. وهذا يدلّلُ ويبرهنُ على مدى انحيازِ إدارةِ الرّئيس ترامب للجانبِ الإسرائيليّ، وتماهيهِ في حمايةِ إسرائيلَ والدّفاعِ عنْ مصالحِها أكثرَ من اليهودِ أنفسهِم.

5.4 اعترافُ الرّئيسُ ترامب بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ

لقَدْ مثَّلَ اعترافُ الإدارةِ الأمريكيّةِ في ظلِّ الرّئيسِ ترامب بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ يومَ السادسَ من (كانون أول/ديسمبر 2017)، ونقلُ السّفارةِ الأمريكيّةِ من تل أبيبَ إليها، إظهارَ حقيقةَ الوساطةِ الأمريكيّةِ وانحيازِها لإسرائيلَ. وقد أثارَ الرّئيس ترامب باعترافهِ أنَّ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةٌ موحّدةٌ لإسرائيلَ ردودَ أفعالٍ عربيّةٍ وعالميّةٍ ساخطةٍ، فَعَلى الفورِ أدانتْ عدّةُ حكوماتٍ عربيّةٍ وإسلاميّةٍ الخُطوةَ الأمريكيّةَ، وعدَّتْ هذهِ الخُطوةَ بمثابةِ القضاءِ على عمليّةِ السّلامِ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وأنَّها تُمثّلُ تهديداً لاستقرارِ وأمْنِ المنطقةِ برمَّتِها.

من جانبه اعتبرَ الرّئيسُ محمود عبّاس أنَّ قرارَ ترامب يعكِسُ انسحابَ الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّةِ منْ دوْرِها في الوساطةِ لعمليّةِ السّلامِ، وأنَّ القرارَ لن يُغيّرَ منْ هويَّةِ المدينةِ وتاريخِها، وستظلُّ عاصمةَ فلسطينَ الأبديّةِ. بينما دَعَا إسماعيلُ هنيّة رئيسُ المكتبَ السّياسيَّ لحركةِ المقاومةِ الإسلاميّةِ (حماس)، للنّفيرِ الفلسطينيّ والانتفاضةِ في وجْهِ القرارِ الأمريكيّ[276]، وهو الموقفُ الذي قاربَ في مضمونهِ مواقفَ الفصائلِ المسلّحةِ الفلسطينيّةِ التي دعَتْ إلى إضرابٍ في الضّفةِ الغربيّةِ وقطاعِ غزّةَ ومدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ. بينما دَوْليّاً أبلغَ الإتّحادُ الأوروبيُّ إسرائيلَ رفضَهُ قرارَ الرّئيسِ ترامب، فيما انتقدَ الرّئيسُ الرّوسي فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) قرارَ الإدارة الأمريكيّة واصفاً إيّاهُ بأنَّهُ سيزيدُ التّعقيدَ في المنطقةِ ويعرقلُ عمليّةَ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ[277].

---

[275] "السّياسة المتوقّعة لإدارة ترامب نحو الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات الإلكتروني، (كانون ثاني/يناير 2017)، متحصّل عليه بتاريخ (2شباط/فبراير 2019)، ص3، https://tinyurl.com/y3ez8bwj.

[276] "ماذا بعد إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل؟"، موقع مركز الفكر الإستراتيجي للدّراسات الإلكتروني، (22كانون أول/ديسمبر 2017)، متحصّل عليه بتاريخ (28تشرين أول/أكتوبر 2018)، ص2، https://tinyurl.com/y4kflmxn.

[277] المرجع السّابق نفسه، ص2.

ويُعتبرُ قرارُ الاعترافِ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ، إطاحةً بسبعين عاماً من السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ والتّوافُقِ الدّوْليّ، ونُقطةَ تحوّلٍ في عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ التي ترعاها الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين؛ التي اعْتبَرَتْ مصيرُ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ منْ أهمّ قضايا الحلّ النّهائيّ، والأساسُ لأيّ عمليّةِ سلامٍ فلسطينيّةٍ إسرائيليّةٍ، وذلكَ لأنَّها تُعَدُّ أكثرُ مسائلَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ تعقيداً ورمزاً دينيّاً وسياسيّاً مهمّاً للملياراتِ منَ النّاسِ حولَ العالَمِ.

والجديرُ بالذّكْرِ أنَّهُ كانَ هناكَ دورٌ للبعدِ الإنجيلي (الإنجيلية الصهيونية/Evangelical)، في الاعترافِ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةٌ موحّدةٌ لإسرائيلَ، ونقل السّفارةِ الأمريكيّةِ منْ تل أبيبَ إليها، فقَدْ تأثّرَ الرّئيس ترامب بمواقفِ نائبهِ بنس، الذي اعْتبَرَ الاعترافَ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ تحقيقاً لرؤيةٍ توراتيّةٍ، وأنَّ وجودَ إسرائيلَ هو تحقيقٌ لنبوءةٍ دينيّةٍ، وليسَ كضرورةٍ إستراتيجيّةٍ فقط[278]، مُنْطَلِقاً مِنْ تَعَصُّبٍ دينيٍّ أعمى، يرى الحقائقَ منْ جانبٍ ويتجاهلُها من جانبٍ آخر.

ويقولُ مارتين أنديك (Martin Indyk) –وهو يهوديٌ منْ أصولٍ أستراليّةٍ، والسّفيرُ الأمريكيُّ السّابقُ في إسرائيلَ والمبعوثُ الخاصُّ في المحادثاتِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ ونائبُ رئيسِ مركزِ بروكينغز للأبحاثِ (Brookings Institution)–: كانَ قرارُ الرّئيسِ ترامب إغراءً للقاعدةِ الإنجيليّةِ المسيحيّةِ والمُتشدّدةِ، ويتّفقُ معه ستيفن سبيغل (Steven Spiegel) –مديرُ مركزِ تطويرِ الشّرقِ الأوسطِ في جامعة كاليفورنيا–، بأنَّ إرضاءَ الدّاعمين اليهودِ والمسيحيّين المُحافظين كانَ عاملاً أساسيّاً في قرارِ الرّئيسِ ترامب، وأنَّهُ على قناعةٍ منْ أنَّ قرارَ ترامب وجَّهَ ضربةً قاصمةً لعمليّةِ السّلامِ في الشّرقِ الأوسطِ، إذْ أضرَّ كثيراً بصورةِ واشنطن في المنطقةِ[279].

بالتّالي لم يَكُنْ قرارُ الرّئيسُ ترامب غيرَ مدروسٍ أو استغلالاً لضُعْفِ الموقفِ العربيّ وانشغالهِ بأزماتهِ الدّاخليّةِ، وإنَّما عنْ قناعةٍ تامّةٍ بالوضْعِ القائمِ على الأرض، وقراءةٍ مُسبقةٍ

---

[278] نظمي الجعبة، "القدس في عين العاصفة: بين انتفاضة الأقصى وقرار ترامب"، في: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، ع114، ربيع/2018، ص ص37–48، ص37.

[279] جمال خالد الفاضي، **"موقف الولايات المتّحدة في عهد إدارة ترامب من الصّراع الإسرائيلي الفلسطيني وتداعياته المُستقبليّة على القضيّة الفلسطينيّة"**، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001–2018)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2018، ص197.

لاحتمالاتِ ردودِ الأفعالِ العربيّةِ والإقليميّةِ؛ فقَدْ رفضتْ الإدارةُ الأمريكيّةُ من جهتِها الاتّهاماتِ بأنَّ نقلَ السّفارةِ الأمريكيّةِ قدْ هدفَ إلى تحديدِ وضْعِ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ مُسبقاً، مشدّدةٍ على أنّهُ "اعترافٌ بالواقعِ" لا أكثرَ. في ضوءِ ما سبَقَ فإنَّ القرارَ الأمريكيّ المُتمثّلَ في الاعترافِ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ جاءَ ليتجاوزَ هذه العقبةَ في مُحادثاتِ السّلامِ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين وإنهاءِ الخلافاتِ عليْها وحسمِها لصالحَ إسرائيلَ، ووضعِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ تحْتَ الأمرِ الواقع.

1.5.4 ملكيّةُ أرضِ السّفارةِ الأمريكيّةِ في مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ وقانونُ نقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ إليها

إنَّ ملكيّةَ أرضِ السّفارةِ الأمريكيّةِ في مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، تعودُ للاجئين فلسطينيّين وللأوْقاف الإسلاميّةِ في مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، صادرتْها إسرائيلُ عام (1948)؛ فالأدلّةُ والوثائقُ الرسميّةُ تُثْبِتُ الملكيّةَ الفلسطينيّةَ لهذا الموقعِ الذي تبلغُ مساحتهُ نحْوَ (31.250)م^2، فمحفوظاتُ لجنةِ التّوفيقِ التّابعةِ للأممِ المتّحدةِ والخاصّةِ بفلسطينَ (UNCCP) في نيويورك، ومكتبُ السجّلاتِ العامّةِ (PRO) في لندن، ووزارةُ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ، وبلديّة القُدسِ، وسجلُّ ملكيّةِ الأراضي (الطّابو)، ووزارةُ العدلِ الإسرائيليّةِ، والأوراقُ الثّبوتيّةِ منْ ورثةِ المُلّاكِ الفلسطينيّين، تثبتُ كلُّها بأَنَّ الأرضَ فلسطينيّةٌ وتعودُ أملاكُها للفلسطينيّين[280].

وفي (28تشرين أول/أكتوبر 1999)، وجّهتْ اللّجنةُ الأمريكيّةُ منْ أجلِ القُدسِ (ACJ)، رسالةً إلى وزيرةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ مادلين أولبرايت (Madeleine Albright) ضمَّنتْهَا خلاصةَ هذهِ الأملاكِ، ممّا أدّى لطلبِها عقْدَ اجتماعٍ لعرضِها ومُناقشتِها مع وزارةِ الخارجيّةِ، ولمْ يَصِلْ ردُّ وزارةِ الخارجيّةِ على هذهِ الرّسالةِ قبلَ (28كانون أول/ديسمبر)، وجاءَ فيهِ أنَّ على المُلّاكِ الفلسطينيّين وورثتِهم أنْ يُرسِلُوا كلَّ ما لديْهم من معلوماتٍ إلى وزارةِ الخارجيّةِ ليتمَّ "حفظَهَا في الملفّاتِ"[281]. وبناءً على خُطورةِ قضيّةِ السّفارةِ الأمريكيّةِ وانعكاساتِها على عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ وعلى مصداقيّةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، ونتيجةِ المُراسلةِ مع وزارةِ الخارجيّةِ، شعرَتْ اللّجنةُ الأمريكيّةُ من أجْلِ القُدسِ بأنَّ البديلَ الوحيدَ أمامَها هُوَ النَّشْرُ العلنيُّ.

---

[280] وليد الخالدي، **أرض السّفارة الأميركيّة في القدس: الملكيّة العربيّة والمأزق الأميركي**، م.س، ص1.

[281] المرجع السّابق نفسه، ص2.

وقَدْ جَرى توقيعُ اتّفاقٍ بينَ إسرائيلَ والولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، تمَّ بموجبهِ تأجيرَ قطعةِ الأرضِ كاملةً لحكومةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، بإيجارٍ يبلغُ دولاراً واحداً سنويّاً! ويَسْري العقْدُ مدّةَ (99) عاماً قابلةً للتّجديدِ[282]. وقَدْ رغبَتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ في أنْ يبقى الهدفُ من استئجارِ الأرضِ وهو إقامةُ السّفارةُ الأمريكيّةُ عليها مُبْهماً، في حينِ طالبتْ إسرائيلُ بتعهّدٍ صريحٍ "بأنَّ هذا المشروعَ سيكونُ سفارةً"[283].

وفي (21تموز/يوليو1989)، وجَّهَ فرنسيس بويل (Francis Boyle)، من جامعةِ إللينوي –وهو بروفيسورٌ أكاديميٌّ فيها–، مذكّرةً إلى النّائبِ لي هاملتون (Lee Hamilton)، تناولتْ المدلولاتُ القانونيّةُ لاتّفاقيّةِ الإيجارِ، وكانتْ حجّتُهُ أنَّ المواثيقَ الدّوليّةَ الخاصّةَ بالاحتلالِ العسكريّ هي ما ينطبقُ على القُدسِ، لا القانونِ الإسرائيليّ المحلّي، وأنَّ مُصادرةَ أموالِ الوقْفِ أو الأملاكِ الخاصّةِ في القُدسِ عملٌ غيرَ قانونيٍّ، وأنَّ اتّفاقيّةَ الإيجارِ نفسِها غيرُ قانونيّةٍ، وأنَّ على السّلطةِ التّشريعيّةِ الامتناعَ من توفيرِ الاعتماداتِ الماليّةَ الضروريّةَ لتنفيذِ الاتّفاقيّةِ[284]. حيثُ كانَ الموقفُ الثّابتُ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ بأنَّ قانونَ الاحتلالِ العسكريّ ينطبقُ على القُدسِ الشّرقيّةِ التي احتلّتْها إسرائيلُ عام (1967). وحتّى تتّضحُ الرّؤيةُ؛ فإنَّ موافقةَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ على بناءِ سفارتِها على ملكيّةٍ تعودُ للاجئين فلسطينيّين، ما هو إلّا اعترافٌ ضمنيٌّ منها بتصفيةِ قضيّتِهم وشرعنةِ المُصادرةِ الإسرائيليّةِ لأملاكِهم وأموالِهم وإسقاطِ حقَّ عودتِهم.

ويَرجِعُ قانونُ نقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ من تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ لعامِ (1995)؛ حيثُ في (8أيار/مايو) من العامِ المذكورِ، أعلنَ السّيناتور روبرت دول (Robert Dole) عزمَهُ على تقديمِ مشروعِ قانونٍ في مجلسِ الشّيوخِ الأمريكيّ، يجيزُ نقلَ السّفارةِ الأمريكيّةِ مِنْ تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، وقَدْ جاءَ هذا الإعلانُ المُفاجئُ في خطابهِ في اجتماعِ اللّجنةِ الأمريكيّةِ الإسرائيليّةِ للشّؤونِ العامّةِ (الإيباك)، وفي (9أيار/مايو)، صادقَ مجلسُ الشّيوخِ على هذا المشروعِ الذي تحوّلَ إلى قانونِ نقلِ السّفارة إلى القُدسِ (القانون العام104–45)، بتاريخ (23تشرين أول/أكتوبر1995)[285]. بالتّالي جاءَ هذا القانونُ ليعترفَ بمدينةِ القُدسِ

---

[282] المرجع السّابق نفسه، ص5.

[283] المرجع السّابق نفسه، ص6.

[284] المرجع السّابق نفسه، ص8.

[285] المرجع السّابق نفسه، ص6.

المُحْتلّةِ بأنّها عاصمةٌ لإسرائيلَ، وينصُّ القانونُ على أنَّهُ بدءاً من العامِ الماليّ (1999)، تنخفضُ ميزانيّةُ وزارةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ الخاصّةِ بالصّيانةِ والبناءِ في كلّ دولِ العالَمِ إلى نصفِها؛ إلى أنْ يتمَّ فتحُ السّفارةِ الأمريكيّةِ في القُدسِ.

وقد اشترطَ القانونُ القاضي بنقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ منْ تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، افتتاحَ السّفارةِ في موعدٍ أقصاه (31أيار/مايو1999)، لكنْ تمَّ منحُ رئيسَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ سلطةً تخوّلُه بتأجيلِ نقْلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ إلى القُدسِ مدَّةَ (6) أشهر، إنْ وَجَدَ في ذلك مصلحةً للأمنِ القوميّ الأمريكيّ. ممّا أدَّى لتأجيلِ نقْلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ منْ قِبَلِ الرّؤساءِ الأمريكيّينِ الذين توالوا لاحقاً على البيتِ الأبيض، نزولاً عندَ مصالحَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في الشّرقِ الأوسطِ، ووفقاً لمبادئَ مؤتمرِ مدريد واتّفاقيّةِ أوسلو؛ حيثُ نصّتْ الاتّفاقاتُ على عدمِ الإقرارِ الأمريكيّ بأيّ خطوةٍ أحاديّةِ الجانبِ من طرفيّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، بخصوصِ مُستقبلِ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ.

وحدَهُ الرّئيسُ ترامب خرَجَ عن الرّتابةِ الأمريكيّةِ وكسَرَ كلَّ ما يرتبطُ بها من تقاليدَ، حينَ أعلنَ عن تفعيلِ الاعترافِ الأمريكيّ بالقُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ، وأكَّدَ أنَّهُ بذلك "إنَّما يَفي بوعدٍ فَشِلَ أسلافُهُ في الوفاءِ بهِ"[286]. ممّا يُؤكّدُ على أنَّ ميولَه اليمينيّةَ المُتطرّفةَ وقناعاتهِ الفكريّةَ التي تُظهِرُ كراهيّتهُ للمسلمين والعرب، ووعودهَ بدعمِ إسرائيلَ بلا حدود، ورؤيتَهُ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وقضايا الحلّ النّهائيّ، التي اتّصفتْ بها دعايتهُ الانتخابيّةُ، بدأتْ تتحوّلُ إلى سياساتٍ عمليّةٍ على أرضِ الواقعِ، مُتجاهلةً ومُتنكّرةً لحقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ وقراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدَّوْليّة.

2.5.4 تَداعياتُ نقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ على الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

إنَّ القرارَ الأمريكي المُتمثّلَ بنقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ منْ تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، والاعترافَ بها عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ، قضى على كلّ الآمالِ في حلّ الدّولتيْن، ممّا أصبحَ منَ الماضي ولمْ يَعُدْ منهُ جدوى، وأنَّ الإدارةَ الأمريكيّةَ لا تقيمُ أيَّ وزنٍ للحقوقِ الفلسطينيّةِ

[286] محمّد خالد الأزعر، "دلالات القرارات الإسرائيليّة الأخيرة حول القدس وانعكاساتها"، في: مجلّة شؤون عربيّة (مصر)، ع173، ربيع/2018، ص ص86-98، ص87.

وتتبنَّى رؤيةَ اليمينِ الإسرائيليّ المُتطرّفِ وأهدافهِ، ويُعتبرُ قرارُ الرّئيسِ ترامب بمثابةِ إعلانِ نهايةِ الوساطةِ الأمريكيّةِ بينَ الفلسطينيّين والإسرائيليّين لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ وتحريرَ الفلسطينيّين منها.

فقَدْ أقرَّ نفتالي بينيت (Naftali Bennett) –وزير التّعليم الإسرائيليّ– أنَّ مواقفَ الرّئيسِ ترامب المُسبقةَ والدّاعمةَ لإسرائيلَ ستقضي على فكرةِ الدّولةِ الفلسطينيّةِ[287]. وأنَّ هذا الموقف مُباغتٌ للسّلطةِ الفلسطينيّةِ ولمفاوضاتِها؛ حيثُ ظهرَ ذلكَ تماماً في بعضِ تصريحاتِ الرّئيسِ محمود عبّاس التي ذكرَ فيها "أنَّ الفلسطينيّين انتظروا أنْ يُفصحَ الرّئيس ترامب عن صفقةِ القرنِ، لكنَّ وبشكلٍ مُنصفٍ لحقوقهمِ، فإذا بهِ يُوجّهُ إليهم صفعةَ القرنِ"[288].

وَجَدَ اليمينُ الإسرائيليُّ المُتطرّفُ بالانحياز الأمريكي لإسرائيل، فرصةً لفرضِ سياسةِ الأمرِ الواقعِ، وأنَّ إدارة الرّئيس ترامب قَدْ انتصرتْ للخطابِ الصُّهيونيّ. إذ عبَّرَ النّائبُ الأمريكيُّ بنس في كلمتهِ أمامَ الكنيست الإسرائيلي في (24كانون ثاني/يناير2018) عنْ هذا الانحياز، بأنَّهُ ما يُشْبِهُ التّبشيرُ بقدومِ المسيحِ سريعاً ووقوعِ يومَ القيامةِ بحسبِ الرّوايةِ الصُّهيونيّةِ، وأكَّدَ على التزامِ واشنطن بنظريّةِ الحقوقِ الدّينيّةِ والتّاريخيّةِ لليهودِ في أرضِ إسرائيلَ[289]. إنَّ هذه الأجواءَ الأمريكيّةَ الدّاعمةَ للصّهيونيّةِ والمُتصهينين ولاهوتِهم، سَمَحَتْ لليمينِ المُتطرّفِ في إسرائيلَ والنّخبِ السّياسيّةِ بأنْ يتمادوا في تعنُّتِهم وسياساتِهم الاحتلاليَّة. ومنَ الطّبيعي في ضوء هذهِ السّياسةِ الأمريكيّةِ المُنحازةِ لإسرائيلَ أنْ تقود إلى تشجيعِ اليمينِ الإسرائيليّ المُتطرّفِ على تهويدِ مدينةِ القُدسِ والمضيّ في مخطّطاتهِ الاحتلاليّة.

أمام هذه الخلفيّة، وتحديداً منذُ صدورِ القرارِ الأمريكيّ في (6كانون أول/ديسمبر2017)، يُمكِنُ ملاحظةَ التّعنّت والتّشدّد في السّياسة الإسرائيليّة إزاء الفلسطينيّين على ستّةِ مساراتٍ أساسيّةٍ، وهي: منعِ أيّ نشاطاتٍ فلسطينيّةٍ في مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، والسّعي بسرعةٍ وبقوّةٍ لتغييرِ الواقعِ التّاريخيّ في البلدةِ القديمةِ، وتكثيفِ الاستيطانِ حولَ البلدةِ القديمةِ،

---

[287] نبيل محمود السّهلي، "الإدارات الأمريكيّة والقضيّة الفلسطينيّة"، في: مجلّة شؤون فلسطينيّة، ع267، ربيع/2017، ص ص58–73، ص58.

[288] محمّد خالد الأزعر، "دلالات القرارات الإسرائيليّة الأخيرة حول القدس وانعكاساتها"، في: مجلّة شؤون عربيّة (مصر)، م.س، ص ص86–98، ص92.

[289] المرجع السّابق نفسه، ص91.

وتصعيدِ الهجمةِ ضدّ السكّانِ المقدسيّين، وتعزيزِ التّعاونِ بينَ المُتطرّفين والشّرطةِ خلالَ عمليّاتِ اقتحامِ المسجدِ الأقصى واستهدافِ المؤسّساتِ الكنَسيّة، والسّعي الحثيثِ لصياغة وتمريرِ قوانينَ تحسمُ مصيرَ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ[290]. وقَدْ شجَّعَ القرارُ الأمريكيّ الحكومةَ الإسرائيليّةَ والأحزابَ اليمينيّةَ المُتطرّفةَ على التّخطيطِ للتخلُّصِ من أحياءٍ فلسطينيّةٍ في مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ.

وقَدْ وردَ في دراسةٍ لجمعيّةِ عير عميم (Ir Amim) الإسرائيليّةِ أنَّ إستراتيجيّةَ المُنظّماتِ اليهوديّةِ المُتشدّدةِ هي "زيادةُ عدَدَ اليهودِ المُقتحمين للمسجدِ الأقصى كرافعةٍ لتغييرِ الوضعِ القائمِ فيه"، وأضافَتْ أنَّ نجاحَ هذه المنظّماتِ "ينبعُ من تغيّرٍ ملحوظٍ في توجّهاتِ الشّرطةِ الإسرائيليّةِ تِجاهَ نشاطاتِها"[291]. على الرَّغمِ منْ أنَّ اليمينَ المُتطرّفَ والنّخبَ الإسرائيليّةَ لم تَكُنْ تُلْقِ بالاً لأيّ قيودٍ ومحدّداتٍ سياسيّةٍ وقانونيّةٍ قبلَ القرارِ الأمريكيّ؛ حيثُ كانتْ دائماً تسعى لتهويدِ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ والتّضييقِ على سكّانِها الفلسطينيّين، والتّعدّي عليهمْ وعلى مقدّساتِهم، ومُطاردةِ مؤسّساتِهم وإفقارِهم والاستيلاءِ على مُمتلكاتِهم، والمضيّ في الاستيطانِ فيها.

وعلاوةً على ما سبَقَ، فإنَّ السّياسات والمواقف الأمريكيّة المُنحازة بشكلٍ سافرٍ للاحتلال الإسرائيليّ، أدَّتْ إلى تَداعياتٍ تمثّلتْ في عددٍ من القراراتِ التّشريعيّةِ والتّنفيذيّةِ التي اتّخذتْها إسرائيلُ للضّغطِ على الفلسطينيّين والاستفرادِ بهمْ، ومنها قرارِ حزبِ اللّيكود الحاكمِ بِفرْضِ القوانينِ والسّيادةِ الإسرائيليّةِ على كلّ مناطقَ الاستيطانِ في الضّفةِ الغربيّةِ بما فيها المنطقةِ (ج) الخاضعةِ بالكاملِ للسّيطرةِ الإسرائيليّةِ، وصدورِ قانونٍ عن الكنيستْ الإسرائيليّ يُحظرُ التّنازلَ عنْ أيّ جزءٍ من القُدسِ المُوحّدةِ إلّا بموافقةٍ أغلبيّةٍ لا تقلُّ عنْ (80)% من عددِ النّوابِ، وهذا معدّلٌ يكادُ يكونُ مستحيلاً في البرلمانِ الإسرائيليّ، وقَدْ حدَّدَ القانونُ في أحدِ بنودهِ أنَّهُ يسري على منطقةِ نفوذِ المدينةِ التي تحدُّدها بلديّةُ القُدسِ، وهذا يُؤدّي إلى إمكانيّةِ فصلِ الضّواحي التّابعةِ للمدينةِ والتي تضمُّ أكثرَ من (150) ألفٍ فلسطينيّ، أي إخراجِ ما يعادلُ نِصفَ سُكّانِ القُدسِ من العرب[292].

---

[290] عبد الرّؤوف أرناؤوط، "تصعيد إسرائيلي على مسارات متزامنة في القدس بعد قرار ترامب"، في: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، ع114، ربيع/2018، ص ص213–216، ص213.

[291] المرجع السّابق نفسه، ص215.

[292] محمّد خالد الأزعر، "دلالات القرارات الإسرائيليّة الأخيرة حول القدس وانعكاساتها"، في: مجلّة شؤون عربيّة (مصر)، م.س، ص ص88–89.

ولَمْ تَكتَفِ إسرائيلُ ويمينُها المُتطرّفُ بذلكَ، بلْ ذهبتْ بإقرارِ حزبِ اللّيكودِ الحاكمِ بالعملِ على سَنِّ قانونٍ بضمِّ منطقةِ غوْرِ الأردنّ، وموافقةِ الكنيستْ الإسرائيليّ في قراءةٍ تمهيديّةٍ على مشروعِ قانونٍ يسمحُ بتنفيذِ عقوبةَ الإعدامِ على منْ يقومون بعمليّاتٍ مُسلّحةٍ ضِدّ الإسرائيليّين، ومناقشةِ الكنيستْ الإسرائيليّ لِسَنِّ قانونٍ يُلزمُ الحكومةُ بتطبيقِ القوانينِ الإسرائيليّةِ بالكاملِ على المُستوطناتِ الإسرائيليّةِ في الضّفةِ الغربيّةِ، ويَمْنحُ الشّرطةَ الصّلاحيّاتِ لِمُلاحقةِ العُمّالِ الفلسطينيّين الذينَ يعملونَ هناكَ منْ دونِ تصاريحَ، وفي هذهِ الحالةِ يزولُ أيُّ فرقٍ بينَ الوجودِ الإسرائيليّ في الضّفةِ الغربيّةِ وبينَهُ في الدّاخلِ الإسرائيليّ المُحتلّ منذُ عامَ (1948)[293]. إنَّ هذهِ القوانينَ والتّشريعاتِ التي استغلَّتْها الحكومةُ الإسرائيليّةُ واليمينُ الإسرائيليُّ المُتطرّفُ سيكونُ لها بالغُ الأثرِ على تعقيدِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ والقضيّةِ الفلسطينيّةِ وعلى عدمِ الاستقرارِ في منطقةِ الشّرقِ الأوسط لما لها من تداعياتٍ خطيرةٍ على المنطقةِ برمّتِها.

وفي ضوءِ قرارِ الرّئيسِ ترامب نقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ من تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، والاعترافِ بها عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ، انسحبتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ منْ منظّماتٍ دوليّةٍ دفاعاً عن قرارِها وعن إسرائيلَ، فانسحبتْ منْ منظّمةِ الأممِ المُتّحدةِ للتّربيةِ والعِلْمِ والثّقافةِ (اليونسكو)، ومنْ مجلسِ حقوقِ الإنسانِ التّابعِ للأممِ المتّحدةِ، كذلكَ انسحبتْ منْ عِدّةِ اتّفاقيّاتٍ دوليّةٍ كانَ آخرها البروتوكول المُلحق لاتّفاقيّةِ فيينّا للعلاقاتِ الدّبلوماسيّةِ لعامِ (1961)، وهو آخرُ انسحابٍ لواشنطن من الاتّفاقاتِ مُتعدّدةِ الأطرافِ. وانتقدَ مستشارُ الأمنِ القوميّ الأمريكيّ جون بولتون (John Bolton) محكمةَ العدلِ الدّوليّةِ، واعتبرَها "مُسَيّسَةً وغيرَ فعّالةٍ"، وأعلنَ أنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ ستراجعُ جميعَ الاتّفاقيّاتِ الدّوليّةِ التي قَدْ تعرّضُها لقراراتٍ مُلزمةٍ منْ قبلِ محكمةِ العدلِ الدّوليّةِ[294]. وقد أتى انسحابُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ من البروتوكول الاختياري لاتّفاق فيينّا، بعدَ الدّعوةِ التي قدّمَتْها السّلطةُ الفلسطينيّةُ لمحكمةِ العدلِ الدّوليّةِ والتي تطعَنُ بقرارِ الإدارةِ الأمريكيّةِ بخصوصِ نقلِ السّفارةِ والاعترافِ بالقُدسِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ.

---

[293] المرجع السّابق نفسه، ص89.

[294] يحيى سعيد قاعود، **"(صفقة القرن) محاولة ضبط المفهوم وإدراك المحتوى"**، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001-2018)**، م.س، ص ص153-154.

6.4 موقفُ إدارةِ الرّئيسِ ترامب منْ قضايا الحلِّ النّهائي في الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

لقدْ كانَ لقضايا الحلِّ النّهائيّ دورٌ رئيسيٌّ في تعقيدِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وعدمِ تحقيقِ عمليّةَ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وتتمثَّلُ هذهِ القضايا في مُستقبلِ مدينةِ القُدسِ الشّرقيّةِ التي احتلّتْها إسرائيلُ عام (1967)، وقضيّةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّين الذين شُرّدوا من أرضِهم عامَ (1948)، ومسألةِ الحدودِ والأمنِ والمياهِ، والمستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ، وحلِّ الدّولتيْن. وبناءً على ذلكَ فإنَّ واشنطن عملت على تفتيتِها عن طريقِ الخُطواتِ والإجراءاتِ أُحاديّةَ الجانبِ وفرضِها بالإكراهِ على الجانبِ الفلسطينيّ ووضعِهِم تحتَ الأمرِ الواقعِ، وذلكَ بعدَ تعهّدِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ بعدَمَ التّدخّلِ في هذهِ الملفّاتِ بشكلٍ فرديٍّ واتّخاذِ قراراتٍ حاسمةً بشأنِها منذُ اتّفاقيّةِ أوسلو.

لكنَّ إدارةَ الرّئيسِ ترامب قَدْ تخلَّتْ عنْ وعودِ الإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ بخصوصِ قضايا الحلّ النّهائي؛ فقَدْ أقدمَتْ على خُطواتٍ وإجراءاتٍ فرديّةٍ، تَمَحْوَرَتْ حولَ إزالةِ قضايا الحلِّ النّهائيّ التي نتَجَتْ عنْ اتّفاقيّةِ أوسلو، واستخدامِ أسلوبِ الإغراءاتِ والعقوباتِ والضّغوطاتِ على السّلطةِ الفلسطينيّةِ والفلسطينيّين للقبولِ بتلكَ الخُطواتِ والإجراءاتِ الفرديّةِ التي تهدفُ لتصفيةِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، والاستجابةِ للأهدافِ والمصالحِ الإسرائيليّةِ، وذلكَ عن طريقِ حسمِ وإزالةِ هذهِ القضايا عن طاولةِ المُفاوضات، باعتبارِها عائقٌ لتحقيقِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

وتَسْتندُ خطواتُ وإجراءاتُ إدارةِ الرّئيسِ ترامب على ميزانِ القوّةِ بينَ الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وعلى الرّغمِ منْ ذلكَ؛ فإنَّها تصرّحُ عنْ عزمِهَا لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ، رُغْمَ سياساتِها التي تتماهى مع السّياسةِ الإسرائيليّةِ الاحتلاليّة. فقَدْ باتَ واضحاً أنَّ الخُطواتِ والإجراءاتِ الأمريكيّةَ وسياسَتَها تعملُ على تصفيةِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، منْ خلالِ إرغامِ الفلسطينيّين على خطّتها، رغْمَ أنَّها تُخالِفُ قراراتِ الشّرعيّةَ والمرجعيّةَ الدّوليّةَ والاتّفاقاتِ السّابقةِ بين منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ والولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ وإسرائيلَ.

1.6.4 موقفُ الرّئيسِ ترامب منْ المُفاوضاتِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّة

بعدَ توقيعها على اتّفاقيّةِ أوسلو مع إسرائيلَ عامَ (1993)، شَرَعَتْ منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ بالمفاوضاتِ معَ الجانبِ الإسرائيليّ لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ وتحقيقَ عمليّةِ

السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ. ولقَدْ كانت الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ الوسيطَ والراعيَ لهذهِ المفاوضاتِ، إلّا أنّها قَدْ توقّفتْ بعدَ (18) عاماً بسببِ التّعنّتِ الإسرائيليّ، ورفْضِ الأخيرةِ وقف الاستيطان وتقديمَ التّنازلاتِ بموجبِ قراراتِ الشّرعيّةِ الدّوليّةِ واتّفاقيّاتِ السّلام المُوقّعة، بالتّالي راوحتْ عمليّةُ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ مكانَها، وتزايدَتْ الإجراءاتُ والسّياساتُ الإسرائيليّةُ على أرضِ الواقعِ، محقّقةً أهدافَها وإستراتيجيّاتها حتّى أصبحَ إقامةُ دولةٍ فلسطينيّةٍ من الخيالِ.

وعلى الرّغمِ من ذلكَ، بقيتْ منظّمة التّحرير الفلسطينيّة مُتمسّكةً بالمفاوضاتِ مع إسرائيلَ، واعتبرتْها خياراً إستراتيجيّاً وحيداً لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ وتحقيقِ السّلامِ في المنطقةِ، ممّا أدّى إلى تخلّي منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ عنْ الكِفاحِ المُسلّحِ، وإدانةِ الهبّاتِ والانتفاضاتِ وأيِّ عملٍ عسكريٍّ ضِدَّ إسرائيلَ؛ بحجّةِ أنَّ طريقَ السّلامِ الوحيدِ هوَ المفاوضاتُ.

وكانَ دوْرَ واشنطن كوسيطٍ في الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، واضحُ المعالمِ بانحيازِهِ وعدمُ حياديّتِهِ ودعمهُ للجانبِ الإسرائيليّ منذُ البداية، وبنفس الوقت طمئنت واشنطن تل أبيبَ بأنَّها تستطيعُ التّوجّهَ للمفاوضاتِ بدونِ أيَّ التزاماتٍ تِجاهَ أيَّ طرفٍ أو التّنازل عن مواقفَها من القضايا الرّئيسيّةِ للصّراعِ. واستطاعتْ إسرائيلُ أنْ تنقُلَ مهامَ الوسيطِ –الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ– منْ مَهمّتِهِ الرّئيسيّةِ التي تتمثّلُ في حلِّ الصّراعِ إلى مَهمّةٍ أُخرى وهيَ المُساهمةُ في إدارةِ الصّراعِ، حتّى يتسنَّى الوقتُ لَها في تنفيذِ أهدافِها ومشاريعِها وإستراتيجيّاتِها.

وموقفُ الرّئيسِ ترامب وإدارتهِ منَ المُفاوضاتِ وما ينبغي أنْ تفضيَ إليه تصلُ حدَّ التّناقضِ؛ فمِنْ جهةٍ تَرى إدارتهُ "أنَّ السّلامَ بينَ إسرائيلَ والفلسطينيّين يتحقّقُ عبْرَ التّفاوضِ المُباشرِ بيْنَ الطّرفين فقطْ"، وهذا يتطابقُ معَ موقفِ اليمينِ الإسرائيليّ الذي يهدفُ إلى الاستفرادِ بالفلسطينيّين وإخضاعِ التّفاوضِ معَهُم لميزانِ القُوى الثّنائيّ؛ بمعنى إبعادَ أيّ وساطةٍ أُخرى، بما في ذلك مرجعيّةُ الأممِ المتّحدةِ وقراراتُ الشّرعيّةِ الدّوليّةِ، وبأنَّ دورَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ سينحصِرُ في العملِ "بشكلٍ وثيقٍ مع إسرائيلَ لتحقيقِ تقدّمٍ"[295]. غيرَ أنّهُ من جهةٍ أُخرى، أعلنَ الرّئيسُ ترامب في مُقابلةٍ مع صحيفةِ نيويورك تايمز بعدَ نجاحهِ في الانتخاباتِ الرّئاسيّة بأنّه يريدُ

[295] "السّياسة المتوقّعة لإدارة ترامب نحو الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي"، م.س، ص ص3–4، https://tinyurl.com/y3ez8bwj.

أنْ يكونَ "الشّخصَ الذي يُحقّقُ سلاماً بينَ إسرائيلَ والفلسطينيّين"[296]. بالتّالي فهو يرى بأنَّ السّلامَ يجبُ أنْ تصلَ إليهِ أطرافُ الصّراعِ بالمفاوضاتِ، وأنَّه يجبُ ألّا يُفرضَ عليهمْ من أحدٍ، بالتّالي ما يجعلُ منْ إسرائيلَ مُتحكّمةً بالمفاوضاتِ ونتائجِها، كما كانتْ تفعلُ سابقاً.

وتحاولُ الإدارةُ الأمريكيّةُ إعادةَ منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ إلى المُفاوضاتِ، بعْدَ سلسلةِ الإجراءاتِ التي اتّخذتْها بِحقّها، فهيَ تسوّقُ للتّنازلاتِ التي يجبُ أنْ يُقدّمَها الطَرفان لتحقيقِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وترَى الإدارةُ الأمريكيّةُ أنَّ إسرائيلَ مُتضرّرةً أيضاً، وسَتُقدّمُ استحقاقاً فيه تنازلاتٍ في المفاوضاتِ، وستكونُ هناكَ محفّزاتٌ أمريكيّةٌ اقتصاديّةٌ سخيّةٌ للفلسطينيّين.

لكنْ بعدَ فشلِ الضّغوطِ الأمريكيّةِ لعودةِ المنظّمةِ لطاولةِ المُفاوضاتِ، سعَتْ لإقناعِ العالَمِ العربيّ والدّوليّ بأنَّ الفلسطينيّين قَبِلُوا بالإجراءاتِ والسّياساتِ التي اتّخذتْها الإدارةُ الأمريكيّةُ وإسرائيلُ؛ حيثُ يروّجُ الإعلامُ الإسرائيليُّ للتّطبيعِ مع الدّولِ العربيّةِ من جهةٍ، وإمكانيّةِ عقدِ مُفاوضاتٍ بوساطةٍ عربيّةٍ منْ جهةٍ أُخرى. وقَدْ نشَرَتْ صحيفةُ يديعوت أحرنوت (Yedioth Ahronoth) الإسرائيليّة "إنَّ زيارةَ كلٌّ منْ رئيسِ الوزراءِ نتنياهو بتاريخ (26تشرين أول/أكتوبر2018) والرّئيسِ محمود عبّاس لعُمان ليسَ تصويراً، بَلْ جُزءاً منْ مُحاولةِ السّلطنةِ إعادةَ الطّرفيْنِ إلى طاولةِ المُفاوضاتِ منْ خلالِ أسلوبِ حلّ الصّراعِ وهي وسيلةٌ للوساطةِ بيْنَ الجانبيْن[297].

في ضوءِ ما سبَقَ، يتبيَّنُ أنَّ واشنطن وتل أبيبَ قَدْ نجحتا في تحويلِ أطرافِ الصّراعِ – الدّول العربيّة– إلى وسطاءِ بعْدَ زيادةِ وتيرةِ التَّطبيعِ في الفترةِ الأخيرةِ (2018–2019)، وتعالي الأصواتُ المناديةُ بالتَّطبيعِ والدّعواتِ، ممَّا قَدْ يُشكّلُ مزيداً من الضّغوطِ على منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ للعودةِ للمُفاوضاتِ، ويمكنُ التّأكيدُ على أنَّ إدارةَ الرّئيسِ ترامب ستقومُ بعمليّةِ ضغطٍ كبيرٍ على الطَّرفِ الفلسطينيّ للعودةِ إلى مُفاوضاتٍ غيرَ مشروطةٍ بسقْفٍ سياسيٍّ محدَّدٍ مع المُفاوضِ الإسرائيليّ، وفي الوقتِ نفسهِ ستدعَمُ التّوجّهاتِ الإسرائيليّةَ.

---

[296] المرجع السّابق نفسه، ص4.

[297] يحيى سعيد قاعود، **"(صفقة القرن) محاولة ضبط المفهوم وإدراك المحتوى"**، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001–2018)**، م.س، ص160.

2.6.4 الإدارةُ الأمريكيّةُ تحْتَ رئاسةِ ترامب وقضيّةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّين

على الرُّغمِ منْ توقّفِ المُفاوضاتِ الفلسطينيّةَ الإسرائيليّةَ وفشَلِ كلَّ المُحاولاتِ للوصولِ إلى اتّفاقٍ بخصوصِ قضايا الحلِّ النّهائيّ بينَ الفلسطينيّين والإسرائيليّين، إلّا أنَّ الإدارةَ الأمريكيّة مستمرّةٌ في الاستجابةِ للمصالحَ والأهدافِ الإسرائيليّةِ؛ وذلكَ عن طريقِ تصفيةِ قضيّةِ اللّاجئين الفلسطينيّين وحقوقِهم، وإهمالِ قراراتِ المرجعيّةَ والشّرعيّةَ الدّوليّةَ التي ضَمنَتْ حقَّ عودتهِم وتعويضهِم، وخصوصاً قرارَ الأممِ المتَّحدةِ رقم (194) الذي كَفِلَ حقَّ العودةِ للّاجئينَ الفلسطينيّين وتعويض من أُلْحِقَ بهِ ضررٌ مِنهُمْ.

انتقلتْ إدارةُ الرّئيسِ ترامب إلى قضيّةِ اللّاجئين الفلسطينيّين، بعد أقلّ منْ شهرٍ على قرارِ نقلِ السّفارةَ الأمريكيّةَ منْ تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، ودأبتْ هذه الإدارة على تصفيةِ ملفِّ اللّاجئينَ الفلسطينيّين –أحدَ أكثرَ المواضيعِ حساسيّةً وصعوبةً في قضايا الحلِّ النّهائيّ–؛ فقَدْ أوقفتْ في (كانون ثاني/يناير 2018) نصْفَ الدَّعْمِ الذي كانتْ تُقدِّمهُ (للأنروا)، والذي يُقدّرُ بـ(65) مليون دولار. وقرّرتْ في (31 آب/أغسطس2018) وقْفَ التّمويلِ كلّياً عنْها[298].

وترى إدارةُ الرّئيسِ ترامب بأنَّ (الأنروا) تساهِمُ بشكلٍ كبيرٍ في تعقيدِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وتقلّلُ منْ فُرصِ تحقيقَ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وهذا ما يُؤكّدهُ مبعوثُ الرّئيسُ الأمريكيُّ كوشنر لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ ونيكي هيلي (Nikki Haley) – سفيرةُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ لدى الأُممِ المتّحدةِ وقتَها–، بأنَّ (الأنروا) قَدْ أحدثَتْ حالةً من الاتّكاليّةِ بينَ الفلسطينيّين، وبأنَّ إصرارَهم على حقَّ العودةِ يُناقِضُ كونَ دولةُ إسرائيلُ "دولةُ الشَّعبِ اليهوديّ"، ويديمُ الصّراعَ ومنْ ثُمَّ يُعطّلُ إمكانيّةَ تحقيقَ سلامٍ بين إسرائيلَ والفلسطينيّين[299]. وبحسبِ تقاريرِ إعلاميّةٍ أمريكيّةٍ، فإنَّ قرارَ وقْفَ التّمويلِ عن (الأنروا) قَدْ أُتّخِذَ خلالَ اجتماعٍ بين كوشنر ووزير الخارجيّة بومبيو، وذلكَ على الرَّغم من تحذيراتِ ومُعارضةِ وزارةِ الدّفاعِ والمؤسّساتِ الاستخباراتيّةِ الأمريكيّةِ التي حذَّرتْ من العُنفِ الذي قَدْ ينجُمُ نتيجةَ قطعِ المُساعداتِ عنْ الفلسطينيّين.

---

[298] المرجع السّابق نفسه، ص152.

[299] "أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأنروا" وخلفيّاته"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات الإلكتروني، (أيلول/سبتمبر 2018)، متحصّل عليه بتاريخ (4آذار/مارس2019)، ص2، https://tinyurl.com/y26mhhho.

وعلى أثَرِ سياساتِ الإدارةِ الأمريكيّةِ الهادفةِ لتصفيةِ قضيّةَ اللّاجئين الفلسطينيّين خدمةً لتل أبيبَ، بدأَ الاحتلالُ الإسرائيليُّ بالتّنفيذِ الفعليّ بالضّفةِ الغربيّةِ والقُدسِ المُحْتلّةِ لإنهاءِ صفةَ اللّاجئِ وإغلاقِ مخيّماتهِم ومُصادرةِ أراضيها. فقَدْ كشَفَ تقريرٌ بثَّتْهُ شركةُ الأخبارِ الإسرائيليّةِ في (4تشرين أول/أكتوبر 2018)، عنْ مخطّطٍ لبلديّةِ الاحتلالِ في القُدسِ، لسلْبِ وكالةِ الغوْثِ جميعَ صلاحيّاتِها وإنهاءِ عملِها وإغلاقِ جميعَ مؤسّساتِها في المدينةِ المُحْتلّةِ، بما في ذلكَ العياداتِ ومراكزَ الخدماتِ المعنيّةِ بالأطفالِ، بالإضافةِ إلى سحْبِ تعريفِ شعفاط كـ"مخيّمٍ للّاجئين" ومصادرةِ الأرضِ المُقامَ عليها المخيّمُ[300].

بالإضافةِ إلى ما سبَقَ، تسْعى إدارة الرّئيسِ ترامب أيضاً لإقناعِ الدّولِ العربيّةِ لتوطينِ اللّاجئين الفلسطينيّين، وهذا ليْسَ غريباً وليسَ بالجديدِ؛ فالولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ هي أوّلُ منْ دعَتْ إلى فكرةِ توطينِ اللّاجئين الفلسطينيّين، عبرَ خطّةِ مُستشارِ وزيرِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ لشؤونِ الشّرقِ الأوسطِ ماك غي (McGhee) عام (1949). فقَدْ ضغطَتْ إدارةُ الرّئيسِ ترامب على دولٍ عربيّةٍ مُضيفةٍ للّاجئين الفلسطينيّين مثلَ الأردنّ، لتوطينِ اللّاجئين الفلسطينيّين على أراضِيها، مُقابلَ توجيهَ المُساعداتِ الماليّةَ الأمريكيّةَ إليها مُباشرةً[301]. وقَدْ يكونُ الانحيازُ الكبيرُ والمتماهي للرّئيسِ ترامب ناحيةَ إسرائيلَ هو الدّافعَ لتصفيةِ قضيّةِ اللّاجئين الفلسطينيّين، وخصوصاً مضمونَ قرارِ الأممِ المتّحدةِ (194) وقراراتِ المرجعيّةِ والشّرعيّةِ الدّوليّةِ ذاتَ الصّلة بهذا القرارِ؛ فقَدْ أكَّدَ الرّئيسُ ترامب على أهميّةِ الاعترافِ وترسيخِ فكرةَ "يهوديّةَ إسرائيلَ" ونقائِها العرقيّ.

3.6.4 موقفُ الرّئيسِ ترامب من مسألةِ الحدودِ والأمْنِ والمياهِ

لقد كانتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ السّببَ في عدمِ التّوصّلِ إلى عمليّةِ سلامٍ بينَ الفلسطينيّين والإسرائيليّين؛ فقَدْ كانَتْ على مدارِ السّنواتِ الخَمْسَ والعشرين إلى الثّلاثين الأخيرة، مُنحازةً إلى الجانبِ الإسرائيليّ ومتماهيةً مع سياساتهِ بشكلٍ علنيّ، بالإضافةِ إلى تعطيلِ قراراتِ

---

[300] يحيى سعيد قاعود، **"(صفقة القرن) محاولة ضبط المفهوم وإدراك المحتوى"**، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001–2018)**، م.س، ص152.

[301] "أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأنروا" وخلفيّاته"، م.س، ص2.

الأممِ المتّحدةِ ومجلسِ الأمنِ وقراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ بما يخص التّجاوزاتُ والجرائمُ الإسرائيليّةُ.

وقَدْ كانَ موقفُ وتصريحُ رئيسِ الحكومةِ الإسرائيليّةِ نتنياهو الذي يحتمي بقوّةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ أمامَ الرّأيِ العامِ العالميّ، واضِحاً بهذا الشّأنِ؛ حيثُ صرَّحَ في خطابٍ ألقاهُ في مؤتمرِ الجالياتِ اليهوديّةِ الأمريكيّةِ المُنْعقدِ في تل أبيبَ بتاريخ (24تشرين أول/أكتوبر 2018)، بأنَّه "يجبُ على إسرائيلَ الاحتفاظَ بالمسؤوليّةِ الأمنيّةِ عن الضّفةِ الغربيّةِ"، وقَدْ وصَفَ الكيانَ الفلسطينيَّ المُستقبليَّ الذي يَقْبَلُ به، بأنَّهُ "أقلُّ منْ دولةٍ وأكثرُ من حُكمٍ ذاتيّ"[302]. فقَدْ كانَ موقِفُ إسرائيلَ دائماً ثابتاً بخصوصِ موضوعِ الأمنِ، فقَدْ أعربَ بشكلٍ دائمٍ مسؤوليها بأنَّها لنْ تتركَ مِلَفَّ الأمْنِ للفلسطينيّين ولا لأحدٍ غيرِهِم.

وقد أفصحَ رئيسُ الحكومةِ الإسرائيليّةِ نتنياهو عن رؤيتِهِ القائمةِ على منحِ الفلسطينيّين حُكماً ذاتيّاً مُقلّصاً، وقالَ في مُؤتمرٍ صحافيٍّ خلالَ زيارتِهِ لأستراليا في (22شباط/فبراير 2017)، "علينْا أنْ نضْمنَ أنَّ الفلسطينيّين سيعترفون بالدّولةِ اليهوديّةِ، كما يجبُ علينا أنْ نضمنَ أنْ تمتلكَ إسرائيلُ السّيطرةَ الأمنيّةَ على جميعِ الأراضي"، في إشارةٍ إلى فلسطينَ التّاريخيّةِ كلّها، مُضيفاً: "لا أريدُ أنْ أضمَّ مليونيّ فلسطينيّ إلى إسرائيلَ كمواطنين إسرائيليّين، ولا أريدُ أنْ يخضعوا للسّيطرةِ الإسرائيليّة ...أريدُ أنْ يتمتَّعوا بحريّةٍ في حكمٍ ذاتيٍّ، ولكن دونَ القدرةِ على تشكيلِ تهديدٍ علينا"[303]. ولا يُبدي نتنياهو أيَّ مرونةٍ للتّخلّي عن هذهِ الشّروطِ مع استمرارِهِ في إعطاءِ الأولويّةِ للمسارِ الإقليميّ لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيّ الإسرائيليّ مع التّطبيعِ.

وقَدْ صرَّحَ رئيسُ الحكومةِ الإسرائيليّةِ نتنياهو قبْلَ الانتخاباتِ الإسرائيليّةِ الأخيرةِ "أنّهُ يعتزمُ تطبيقَ القانونَ الإسرائيليَّ بشكلٍ تدريجيٍّ على جميعِ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ، وأنَّهُ يأملُ أنْ يتمكَّنَ منْ فعلِ ذلكَ بموافقةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ"، مُستبعداً تماماً إقامةَ دولةٍ فلسطينيّةٍ،

---

[302] يحيى سعيد قاعود، **"(صفقة القرن) محاولة ضبط المفهوم وإدراك المحتوى"**، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001-2018)**، م.س، ص153.

[303] خليل شاهين، "حكومة نتنياهو تَقْتَنِصُ الفُرص لتعميق الضّم والتّطبيع الإقليمي"، في: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، م.س، ص203.

والتي قال إنَّها "تُشكِّلُ خطراً على وجودِنا"[304]. ممّا سبَقَ تتّضحُ الأولويّةُ التي تُعطيها إسرائيلُ لملفّاتِ الحدودِ والأمنِ؛ فهيَ تنظرُ إليها بصورةٍ مصيريّةٍ مُرتبطةٍ بوجودِها وبقائِها.

وبالنّسبةِ لملف المياهِ الفلسطينيّةِ، فقَدْ اتّجهتْ إسرائيلُ منذُ بدايةِ احتلالِها للأراضي الفلسطينيّة، إلى السّيطرةِ على مصادرَ المياهِ في الأراضي الفلسطينيّةِ، واتّخذتْ عشراتِ القراراتِ التي تنصُّ على ملكيّتِها للمياهِ الفلسطينيّةِ، منْها القرارُ الصّادرُ بتاريخِ (7حزيران/يونيو1997)، والذي ينصُّ على أنَّ "كافّةَ المياهِ الموجودةِ في الأراضي التي تمَّ احتلالها مجدّداً هي ملكٌ لدولةِ إسرائيلَ"، وقد جاءَ في قرارٍ إسرائيليٍّ آخرَ صدرَ بتاريخِ (15آب/أغسطس1967) "منْحَ كاملَ الصّلاحيّةِ بالسّيطرةِ على كافّةِ المسائلِ المتعلّقةِ بالمياهِ المعنيّةِ منْ قِبَلِ المحاكمِ الإسرائيليّةِ"[305]. وقَدْ صاحبَتْ القراراتُ الإسرائيليّةُ المُتعلّقةُ بمصادرِ المياهِ الفلسطينيّةِ، إجراءاتٍ احتلاليّةً لبسْطِ السّيطرةِ عليها، مثل: مصادرةِ الآبار الفلسطينيّة لصالحِ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ، وتحديدِ مجرى نهرِ الأردنّ وسحبِ المياهِ الفلسطينيّةِ عنْ طريقِ حفرِ الآبار داخلَ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ، وبناءِ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ على جوانبَ مصادرَ المياهِ الفلسطينيّةِ، وهذه الإجراءاتُ على سبيلِ الذّكرِ لا الحصرِ.

فقَدْ أعطَتْ إسرائيلُ أهميّةً إستراتيجيّةً للمياهِ الفلسطينيّةِ؛ فقَدْ صرَّحَ ديفيد بن غوريون (David Ben Gurion) –وهو أوّلُ رئيسِ وزراءِ إسرائيليٍّ– قائِلاً: "علينا أنْ نتذكّرَ أنَّهُ منْ أجلِ قُدرةِ الدّولةِ اليَهوديّةِ على البقاءِ لا بُدَّ أنْ تكونَ مياهُ الأردنّ واللّيطاني مشمولةً داخِلَ حدودِنا"[306]. في ضوءِ ما سبَقَ، تتّضحُ الأهميّةُ الإستراتيجيّةُ التي تُعطيها إسرائيلُ للحدودِ والأمنِ والمياهِ، بالتّالي لنْ تسمحَ لأحدٍ كائناً منْ كانَ أنْ يُنافِسَها أو يُفاوِضَها حتّى أنْ يُشارِكَها في حدودِها وأمْنِها حتّى المياهِ، فهيَ تَعْتَبِرُ أنَّ مصيرَها واستمرارَ وجودِها مُرتبطٌ بالدّرجةِ الأولى بِهِمْ وبسلامتِهم. وقَدْ دعمتْ الإداراتُ الأمريكيّةُ السّابقةُ، التّعنُّتَ الإسرائيليَّ بخصوصِ هذه الملفّاتِ، كَمَا تفعلُ إدارةُ

---

[304] "خطّة ترامب للسّلام قد لا تشمل دولة فلسطينيّة–تقرير"، موقع ذا تايمز أوف إسرائيل الإلكتروني، (15نيسان/أبريل2019)، متحصّل عليه بتاريخ (7تموز/يوليو2019)، https://tinyurl.com/y5j7mcpf.

[305] "المخاطر التي تهدّد المياه الفلسطينيّة"، موقع شبكة الجزيرة الإعلاميّة الإلكتروني، متحصّل عليه بتاريخ (18نيسان/أبريل2019)، https://tinyurl.com/y4llg7pb.

[306] "إسرائيل وسرقة المياه الفلسطينيّة"، موقع شبكة الجزيرة الإعلاميّة الإلكتروني، متحصّل عليه بتاريخ (18نيسان/أبريل2019)، https://tinyurl.com/yykjwp44 .

الرّئيسِ ترامب الآنَ، فالإداراتُ الأمريكيّةُ كانتْ حريصةً على إسرائيلَ وعلى سلامةِ أمنِها وحدودِها وإستراتيجيّاتِها.

4.6.4 دعمُ الرّئيسِ ترامب للمستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ

إنّ موقفَ الرّئيسِ ترامب منَ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ، مُتوافقٌ مع اليمينِ الإسرائيليّ المُتطرّفِ، ممّا يدلّلُ على أنَّ هذا الموضوعَ لنْ يكونَ نقطةَ خلافٍ أوْ توتّرٍ بينَ إدارةِ الرّئيسِ ترامب والحكومةِ الإسرائيليّةِ كما كانَ عليْهِ الحالُ مع إدارةِ أوباما؛ فقَدْ ندّدَ الرّئيسُ ترامب بقرارِ مجلسِ الأمنِ رقم (2334) –نصَّ القرارُ على أنَّ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ كافّةً التي تمَّ إنشاؤُهَا على الأراضي المُحْتلّةِ بعدَ عامِ (1967) هي غيرُ قانونيّةٍ–، وكما أنَّ أيضاً فريقَ إدارتهِ داعمٌ للاستيطانِ.

وفي مؤشّرٍ على الاطمئنانِ الإسرائيليّ لإدارةِ الرّئيسِ ترامب، أعلنَتْ بلديّةُ القُدسِ عنْ المُضيّ قُدُماً في مشروعِ بناءِ (550) وحدةٍ سكنيّةٍ جديدةٍ في القُدسِ الشّرقيّةِ يومَ تنصيبِ ترامب رئيساً؛ وذلكَ بعدَ أنْ أجّلتْهُ بطلبٍ منَ الحكومةِ الإسرائيليّةِ حتّى انتهاءِ ولايةِ أوباما، وحسْبَ نائبِ رئيسِ بلديّةِ القُدسِ مئير ترجمان (Meir Turgeman) فإنَّ "قواعدَ اللّعبةِ تغيّرتْ بعدَ وصولِ ترامب"[307]. وهذا ما يُدلّلُ على دعْمِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب للمستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ، فمِنَ الواضحِ أنَّ الإدارةَ الأمريكيّةَ لنْ تُراقبَ المستوطناتِ والاستيطانَ ولنْ تقومَ بتنديدِهِ.

وقَدْ تحدَّثَ الرّئيسُ ترامب في (أيار/مايو2016) لصحيفةِ ديلي ميل (Daily Mail) البريطانيّة، موضّحاً عنْ موقفهِ منَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، قائلاً: "قَدْ يكونُ الحيادُ أمراً غيرَ مُمْكنٍ، وعلى إسرائيلَ السّيرُ قدماً في بناءِ المستوطناتِ في الضّفةِ الغربيّةِ"[308]. وكَمَا وجّهَ أيضاً في (كانون أول/ديسمبر2016) انتقاداتٍ حادّةً لإدارةِ سَلَفهِ أوباما بسببِ عدمِ استخدامِها حقَّ النّقْضِ (الفيتو) لوقفِ تمريرِ قرارٍ في مجلسِ الأمْنِ الدَّوْليّ يُدين الاستيطانَ الإسرائيليَّ، وهو

---

(307) "السّياسة المتوقّعة لإدارة ترامب نحو الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي"، م.س، ص6، https://tinyurl.com/y3ez8bwj.

(308) إكرام زيادة، "**الموقف المستقبلي للولايات المتّحدة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في ظل حكم الرّئيس ترامب**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص368.

أوّلُ إدانةٍ لإسرائيلَ بشأنِ المستوطناتِ منذُ عامِ (1979). ومنْ هنا يكونُ الرّئيسُ ترامب قَدْ أحدثَ تمايزاً في السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ بخصوصِ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ؛ بعدَ أنْ كانتْ الإداراتُ الأمريكيّةُ السّابقةُ ترى في الاستيطانِ عقبةً بوجهِ السّلامِ.

في ضوءِ ما سبَقَ، ليْسَ غريباً إذَنْ رضا وسرورِ الحكومةِ الإسرائيليّةِ واليمينِ الإسرائيليّ والأوساطِ الإسرائيليّةِ بنجاحِ ترامب وإدارتهِ بالرّئاسةِ الأمريكيّةِ؛ إذْ اعتبرتْ حكومةُ نتنياهو فوزَ ترامب فاتحةَ مرحلةً جديدةً في العلاقاتِ مع الإدارةِ الأمريكيّةِ بعدَ سنواتٍ من التّوتّرِ في العلاقاتِ مع إدارةِ أوباما، وأنَّه يمنحُ إسرائيلَ فرصةً تاريخيّةً للقيامِ بجملةٍ استيطانيّةٍ في جميعِ أنحاءِ الضّفةِ الغربيّةِ والقُدسِ الشّرقيّةِ المُحْتلّةِ[309]. وفي ضوءِ دعمِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب للاستيطانِ منْ بدايةِ حملتهِ الانتخابيّةِ حتّى وصولهِ للرّئاسةِ، فقَدْ أعلنَ رئيسُ الحكومةِ الإسرائيليّةِ نتنياهو بعدَ تولّي الرّئيسِ ترامب مقاليدَ الحُكْمِ بيومَيْن، في اجتماعِ مجلسِ الوزراءِ الإسرائيليّ السّياسيّ الأمنيّ (الكابينيت)، أنَّهُ قرَّرَ إزالةَ جميعَ القيودِ السّياسيّةِ المفروضةِ على بناءِ الوحداتِ السّكنيّةِ في القُدسِ الشّرقيّةِ المُحْتلّةِ، وأكَّدَ في الوقتِ نفسهِ أنَّ جميعَ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ في الضّفةِ الغربيّةِ المُحْتلّةِ ستبقى تحتَ السّيادةِ الإسرائيليّةِ[310].

لقَدْ أضفَتْ وعودُ الرّئيسِ ترامب بزيادةِ الدّعمِ لإسرائيلَ جوّاً من السّعادةِ على جدولِ أعمالِ اليمينِ المُتطرّفِ الإسرائيليّ، وكذلك أعضاءَ إدارتهِ؛ فقَدْ صرَّحَ جرينبلات، بأنّهُ لا يعتبرُ المستوطناتِ الإسرائيليّةَ عائقاً أمامَ السّلامِ، وأنَّهُ لا يُدينُ بناءَ المستوطناتِ[311]. بالتّالي فإنَّ هذا الدّعمَ سيعملُ على تشجيعِ اليمينِ الإسرائيليّ المُتطرّفِ على الاستيطانِ، وهذا ما حدَثَ؛ فبعْدَ تصريحات جرينبلات، صرَّحَ وزيرُ البُنى التّحتيّة الإسرائيليّ يوفال شتاينيتس (Yuval Steinitz)، بأنَّ وزارتَهُ تنوي القيامَ بأعمالٍ واسعةٍ في الضّفةِ الغربيّةِ لتعزيزِ البناءِ الاستيطانيّ[312]. بالتّالي فإنَّ الرّئيسَ ترامب لن يكتفيَ بدعمِ الاستيطانِ والمستوطناتِ الإسرائيليّةِ،

---

[309] "اجتماع نتنياهو وترامب: الاستيطان أوّلاً"، موقع الموسوعة الجزائريّة للدّراسات السّياسيّة والإستراتيجيّة الإلكتروني، (18شباط/فبراير 2017)، متحصّل عليه بتاريخ (17كانون ثاني/يناير 2019)، https://tinyurl.com/y8zkuyak.

[310] المرجع السّابق نفسه.

[311] محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، "الصّراع الفلسطيني–الإسرائيلي في منظور ترامب"، موقع مركز الجزيرة للدّراسات الإلكتروني، م.س، ص4.

[312] المرجع السّابق نفسه.

بل سيصلُ الأمرُ به للتّصدّي لأيّ مُحاولةٍ دوليّةٍ لإدانةِ الاستيطانِ، وسيقومُ بتعطيلِ الجُهودِ الدّوليّةِ الرّاميةِ لذلكَ.

وفي اجتماعٍ شَمِلَ عضْوَ الكنيستْ الإسرائيليّ عن حزْبِ اللّيكود يهودا غليك (Yehudah Glick) وقادةَ المستوطناتِ مع سفيرِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ فريدمان، قال السّفيرُ الأمريكيّ: "لا أرَى أيَّ سببٍ لإخلاءِ المستوطناتِ في اتّفاقِ سلامٍ"[313]. ومنْ هُنا لا بدَّ منْ بيانِ أنَّهُ في ظلّ تلك المؤشّراتِ والمواقفِ لإدارةِ الرّئيسِ ترامب، فإنَّ أيامَ إدانةِ المستوطناتِ والاستيطانِ الإسرائيليّ قَدْ ولّتْ، ممّا يُنْبِئُ بأنَّ الإدارةَ الأمريكيّةَ الحاليّةَ في ظلّ مواقفِها السّابقةِ منَ المستوطناتِ والاستيطانِ ستقومُ بشرعنةِ المستوطناتِ والاستيطانِ الإسرائيليّ.

5.6.4 تخلّي الرّئيسِ ترامب عن حلّ الدّولتيْن

أشارَ الرّئيسُ ترامب خِلالَ حملتهِ الانتخابيّةِ إلى أنَّ حلَّ الدّولتيْن ليْسَ مُمْكناً طالما أنَّ الفلسطينيّين لا يعترفونَ بإسرائيلَ كـ"دولةٍ يهوديّةٍ" ولا يتوقّفون عنْ التّحريضِ. ولقَدْ أكَّدَ على ذلكَ لاحقاً بعد تسلُّمهِ زمامَ السّلطةِ والحُكْمِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، خلالَ لقائهِ رئيسَ الحكومةِ الإسرائيليّةِ نتنياهو في البيتِ الأبيضِ (15شباط/فبراير 2017)[314]. وقَدْ أعرَبَ أيضاً بأنَّهُ لا يوافِقُ على أنَّ إسرائيلَ هي دولةُ احتلالٍ، وأنَّ أيَّ انسحابٍ منَ الضّفةِ الغربيّةِ يجبُ أنْ يكونَ في إطارِ حدودٍ بإمكان إسرائيل حمايتَها.

كما وأكَّدَ الرئيس ترامب بأنَّ واشنطن لمْ تَعُدْ مُتمسّكةً بحلِّ الدّولتيْن كأساسٍ لحلِّ الصّراعِ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين والتّوصُّلِ إلى اتّفاقِ سلامٍ بينهما، بلْ ستدعمُ أيَّ اتّفاقٍ يتوصَّلُ إليهِ الطّرفان أيّاً كانَ هذا الاتّفاق[315]. وبهذهِ الرُّؤيةِ وهذا الموقفِ يكونُ الرّئيسُ ترامب قَدْ أحدثَ تمايُزاً جديداً في السّياسةِ الأمريكيّةِ حِيالَ الشّرقِ الأوسطِ؛ بعْدَ ما أكَّدَ على أنَّ حلَّ الدَّولتيْن ليسَ السّبيلُ

---

[313] يحيى سعيد قاعود، **"(صفقة القرن) محاولة ضبط المفهوم وإدراك المحتوى"**، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001-2018)**، م.س، ص153.

[314] نبيل محمود السّهلي، "الإدارات الأمريكيّة والقضيّة الفلسطينيّة"، في: مجلّة شؤون فلسطينيّة، م.س، ص58.

[315] "واشنطن لم تعد متمسّكة بحل الدّولتين بالشّرق الأوسط"، موقع شبكة الجزيرة الإعلاميّة الإلكتروني، (15شباط/فبراير 2017)، متحصّل عليه بتاريخ (8 تشرين ثاني/نوفمبر 2018)، https://tinyurl.com/y3p96yhc.

الوحيدُ لإنهاءِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وقَدْ كانَ جميعُ الرّؤساءِ الأمريكيّين السّابقين قَدْ دافعوا عنْ حلِّ الدّولتيْن، سواءَ من الجمهوريّين أو الدّيمقراطيّين.

وقَدْ أبلغَ سفيرُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ لدى إسرائيلَ فريدمان صحيفة هآرتس (Haaretz) الإسرائيليّةِ في (حزيران/يونيو2016)، أنَّ الرّئيسَ ترامب "قَدْ يؤيّدُ فكرةَ ضمِّ بعضَ أجزاءٍ من الضّفةِ الغربيّةِ لإسرائيلَ وأنَّ إقامةَ الدّولةِ الفلسطينيّةِ ليستْ أمراً حتميّاً على الإطلاقِ"، وأضافَ فريدمان "لستُ معنيّاً بدولةٍ ثُنائيّةِ القوميّةِ لأنَّ لا أحدَ يعرفُ بالضّبطِ كَمْ من الفلسطينيّين يعيشون هناك"[316]، وهذا تصريحٌ يشكّلُ تمايزاً وخروجاً ثانياً عن نَمَطِ السّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ في وساطتِها مع الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

ويأتي تخلّي الإدارةُ الأمريكيّةُ عن حلِّ الدّولتين مع الرّغبةِ الإسرائيليّةِ العميقةِ في تصفيةِ عمليّةِ حلِّ الدّولتين، وضمُّ الضّفةَ الغربيّةَ وشرعنةُ المستوطناتِ الإسرائيليّةَ والاستيطانَ، حيثُ يرى بينيت بأنَّ سياساتِ الرّئيسِ ترامب لنْ تسمحَ بأيِّ حالٍ منَ الأحوالِ قيامِ دولةٍ فلسطينيّةٍ، حيثُ صرَّحَ "أنَّ زمنَ الدّولةِ الفلسطينيّةِ انتهى"[317]. فالسّياسةُ الإسرائيليّةُ تسعى حاليّاً إلى ضَمِّ مستوطناتِ الضّفةِ الغربيّةِ وشرعنتِها وشرعنةِ وجودِها فيها، وهوَ ما يمكنُ أنْ تغضَّ الإدارةُ الأمريكيّةُ الطّرفَ عنهُ؛ نتيجةَ انحيازِها وانسجامِ سياساتِها مع السّياسةِ والأهدافِ الإسرائيليّةِ. وهناكَ مشروعٌ يتمُّ تداولهُ في الكنيست الإسرائيليّ للتصويتِ على ضمِّ المستوطناتِ في الضّفةِ الغربيّةِ لإسرائيلَ وتطبيقِ القانونِ الإسرائيليّ عليها، ويدعمُ ويتبنّى هذا المشروعُ بقوّةٍ اليمينُ المتطرّفُ في إسرائيل.

وعلى الرّغمِ منْ أنَّ حلَّ الدّولتينِ هو الخيارُ الوحيدُ المقبولِ منَ القيادةِ الفلسطينيّةِ الرّسميّةِ ومِنْ وُجهةِ نظَرِ العالَمِ، إلّا أنَّ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانَ على أرضِ الضّفةِ الغربيّةِ يجعلا استحالةَ قيامِ دولةٍ فلسطينيّةٍ بجانبِ إسرائيلَ في ظلِّ مُعطياتِ الاستيطانِ على الأرضِ، فإسرائيلَ قَدْ قضَتْ وأنهَتْ على كلِّ إمكانٍ لتطبيقِ حلِّ الدّولتينِ على الأرضِ؛

---

[316] محسن محمّد صالح، "آفاق السّياسة الأمريكيّة تجاه فلسطين في عهد ترامب: 2017–2021"، موقع مركز الزّيتونة للدّراسات والاستشارات الإلكتروني، (تشرين ثاني/نوفمبر2016)، متحصّل عليه بتاريخ (17تموز/يوليو2018)، ص ص3–4، https://tinyurl.com/y5yjzcyh.

[317] عمر تاشبينار، "ترامب والشّرق الأوسط"، في: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، ع109، شتاء/2017، ص ص7–12، ص11.

فالمستوطناتُ الإسرائيليّةُ والاستيطانُ قَدْ مَزَّقا وحدَةَ الضفّةِ الغربيّةِ واتّصالِها جغرافيّاً، وهيَ ماضيةٌ في تحويلِ مناطقَ الضّفةِ الغربيّةِ ومُدنِها إلى مناطقَ كانتوناتٍ أو معازِلَ. وهذا ما دفَعَ المبعوثَ الأمميَّ للشّرقِ الأوسطِ إلى القولِ: "أنَّ الأصواتَ التي تقولُ بإمكانيّةِ تطبيقِ حلِّ الدّولتينِ غيرَ قائمةٍ الآنَ، ...فالبناءُ في المستوطناتِ، وهدمِ المنازلِ، والعنفُ والتّحريضُ من الجانبينِ، كلُّ هذا يضرُّ كثيراً بفرصِ التّوصُّلِ لحلِّ الدّولتين"[318].

إنَّ إدارةَ الرّئيسِ ترامب، على ما يبدو استبعدَتْ حلَّ الدّولتينِ لأنَّهُ حلٌّ يتطلّبُ إقامةَ دولةٍ فلسطينيّةٍ مُستقلّةٍ على كافّةِ الأراضي الفلسطينيَّةِ التي احتلَّتْها إسرائيلُ عامَ (1967)، على الرّغمِ منْ أنَّها لا تُشكّل سوى (22)% من فلسطين التّاريخية، بالتّالي سيتوجّبُ على إسرائيلَ تفكيكِ كافّةِ المستوطناتِ الإسرائيليَّةِ التي أُقيمت على هذهِ الأراضي المحْتلَّةِ، ممَّا يجعلَ إدارةَ الرّئيسِ ترامب ترى بأنَّ الأمرَ الواقعِ قضى على هذا الحلِّ تماماً.

وممّا يزيدُ منْ تعقيدِ حلِّ الدّولتينِ ويجعلُ هذا الخيارَ عائقاً وغيرَ ناجحٍ بتاتاً، التّعنُّتِ الإسرائيليّ الذي سيرفضُ بشدّةٍ ولنْ يقبلَ أبداً بالرجوعِ إلى حدودِ عام (1967)، والتّمسّكُ الإسرائيليُّ بوحدةِ القُدسِ ويهوديّتها والرّفضُ الإسرائيليُّ القاطعُ لتقسيمِ مدينةِ القُدسِ المُحْتلَّةِ لعاصمتينِ، والرّفضُ الإسرائيليُّ لعودةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ وتفكيكِ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ ووقْفِ الاستيطانِ أيضاً. وبالنّسبةِ للمستوطناتِ الإسرائيليّةِ، فإنَّ أيَّ اتّفاقٍ إسرائيليٍّ فلسطينيٍّ سيقضي بإخلاءِ مئاتِ الألوف منَ المستوطنينَ اليهودِ، وهذهِ مهمّةٌ تتجاوزُ قدرةَ أيَّ حكومةٍ إسرائيليّةٍ على تنفيذِها سياسيّاً واقتصاديّاً وأمنيّاً.

في ضوءِ ما سبَقَ، يتبيَّنُ استحالةَ إقامةِ الدّولةِ الفلسطينيّةِ الموعودةِ واقعيّاً، وكذلكَ أيضاً تراجعِ الوسيطِ الأمريكيّ عنْ حلِّ الدّولتينِ، ومراوغةُ إسرائيلَ لضمِّ الضّفةِ الغربيّةِ، فمعَ وصولِ الرّئيسِ ترامب إلى سدَّةِ الحُكمِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ لمْ يتوانَ في تجسيدِ تهديداتهِ للفلسطينيّينَ ووعودهِ للإسرائيليّينَ، خاصّةً فيما يتعلّقُ بملفّاتِ قضايا الحلِّ النّهائيّ، كما أنَّ تعيينِهِ لفريدمان سفيراً أمريكيّاً جديداً في إسرائيلَ والمعروفِ عنهُ بدفاعهِ المستميتِ عن الاستيطانِ

---

[318] عماد لبيد، **"مُستقبل أطروحة حل الدّولتين في ظل الزّحف الاستيطاني الإسرائيلي في عهد الرّئيس الأمريكيّ دونالد ترامب"**، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001-2018)**، م.س، ص129.

الإسرائيليّ، يوحي بالتّوجُّهِ الأمريكيّ للدّعمِ العلنيّ للجانبِ الإسرائيليّ لتكريسِ الحلِّ أحاديّ الجانبِ في إطارِ الدّولةِ القوميّةِ اليهوديّةِ على حسابِ حلِّ الدّولتينِ التّقليديّ.

7.4 انسجامُ السّياسةُ الأمريكيّةُ مع السّياسةِ والأهدافِ الإسرائيليّةِ

لقَدْ اتّسمتْ السّياسةُ الأمريكيّةُ إزاءَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ بالانسجامِ معَ السّياسةِ والأهدافِ الإسرائيليّةِ، ولقَدْ كانَ وما زالَ الموقفُ الأمريكيُّ متصلّباً مُنحازاً بشكلٍ واضحٍ لإسرائيلَ، على الرّغمِ منْ مُحاولةِ الإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ إظهارَ شيءٍ منَ التّعاطفُ مع الفلسطينيّينَ في بعضِ القضايا المُتعلّقةِ بالصّراعِ، لكنْ منْ دونِ تقديمِ أدنى موقفٍ سياسيٍّ مُنصفٍ للفلسطينيّينَ.

وفي الوقتِ الذي تُعلّقُ فيهِ الأنظمةُ العربيّةُ الكثيرَ منْ آمالِها على الوساطةِ الأمريكيَّةِ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وتحقيقِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، استناداً لقراراتِ الأممِ المتّحدةِ والشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ، وقراراتِ الجمعيّةِ العامّةِ ذاتِ الصّلةِ، فإنَّ إسرائيلَ تراهنُ على الوساطةِ الأمريكيّةِ لصالحها دائماً وعلى انسجامِ السّياسةِ الأمريكيّةِ ومضمونِها معَ سياساتِها وطروحاتِها للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

وقَدْ حافظتْ إدارةُ الرّئيسِ ترامب على الثّوابتِ الأمريكيّةِ في دعمِها وانحيازِها لإسرائيلَ، حتّى أنّها جاوزَت الإداراتِ الأمريكيّةِ السّابقةِ بدرجةِ انحيازِها ودعمِها لإسرائيلَ؛ حيثُ تريدُ إدارةُ الرّئيسِ ترامب تحقيقَ السّلامِ بينَ الفلسطينيّينَ والإسرائيليّينَ على طريقتِها، ومنْ دونِ تقديمِ تنازلاتٍ حقيقيّةٍ للفلسطينيّينَ، ومنْ دونِ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، مع تصفيةِ قضيّةِ اللّاجئينَ الفلسطينيّينَ، وهو ما أفشلَ جميعَ مبادراتِ السّلامِ السّابقةِ.

والجديرُ بالذّكرِ، أنَّ زيارةَ الرّئيسِ ترامب في (أيار/مايو2017) إلى السّعوديّةِ، كانَ منْ أحدِ أسبابها محاولةُ ترتيبِ العلاقاتِ مع الحلفاءِ التّقليديّينَ في المنطقةِ، وأنّها زيارةٌ مصمّمةٌ لإظهارِ الاختلافِ عن نهجِ الرّئيسِ السّابقِ أوباما، وللتّأكيدِ على موائمةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ مع أصدقائِها التّقليديّينَ بما في ذلِكَ العرَبُ السنّةُ البارزونَ والإسرائيليّونَ، وذلِكَ منْ أجْلِ تحقيقِ المصالحِ الأمريكيّةِ في المنطقةِ: النّفطُ، أمنُ إسرائيلَ، مُكافحَةُ الإرهابِ[319]، فلا

[319] ياسر عبد الحسين، "الثّابت والمتغيّر في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد ترامب"، في: مجلّة آفاق سياسيّة، م.س، ص66.

يُخفى على الكثيرِ بأنَّ توجُّهَ الرّئيسِ ترامب في الشّرقِ الأوسطِ هو أكثرُ ميلاً لإسرائيلَ ولمصالحِها وأمنِها.

إنَّ كلَّ الدّلائلِ تشيرُ إلى أنَّ الإدارة الأمريكيّة الحاليّة ستستمرُّ في دعمِ التّوجّهاتِ والمواقفِ الإسرائيليّةِ والتّنكّرِ للحقوقِ الفلسطينيّةِ، ويُعزِّزُ موقفها هذا دورُ جماعاتِ الضّغطِ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، الضّاغطةِ لاستمالةِ الموقفِ الأمريكيّ لمصلحةِ إسرائيلَ على الدّوامِ. وثمَّةَ عاملٌ آخرَ مُساعدٌ لدعمِ الإدارةِ الأمريكيّةِ الحاليّة لإسرائيلَ، يتمثّلُ في انشغالِ الأنظمةِ العربيّةِ بِأزماتِها السّياسيّةِ والاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ والانقسامِ الفلسطينيّ. وفي الوقْتِ الذي يحاولُ فيه الفلسطينيّون تعزيزَ حضورِهم وكسْبَ العُضويّةِ في عدَدٍ منَ المنظّماتِ الدّوليّةِ، ستقومُ إدارةُ الرّئيسِ ترامب بإفشالِ تلكَ التّوجّهاتِ الفلسطينيّةِ، ونقضِ أيَّ قرارٍ أمميٍّ يُدينُ السّياساتِ الإسرائيليّةَ ضدَّ الفلسطينيّينَ وقضيّتِهمْ.

تسعى واشنطن إلى إسقاطِ الهويَّةِ الفلسطينيّةِ وتهميشِها، والتّركيزِ على الحلِّ الإقليميّ، وهوَ ما يتماهى ويتّفقُ معَ السّياسةِ الإسرائيليّةِ منْ هذا المنظورِ؛ فهناكَ انسجامٌ أيديولوجيٌّ بينَ الرّئيسِ ترامب وبين رئيسِ الحكومةِ الإسرائيليّةِ نتنياهو في رؤيتِهما لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، فإسرائيلُ تريدُ سلاماً فلسطينيّاً إسرائيليّاً مصبوغٌ بصبغةٍ تطبيعيّةٍ مع الدّولِ العربيّةِ، تسمحُ بإقامةِ علاقاتٍ علنيّةٍ وواسعةٍ معَ الدّولِ العربيّةِ والإسلاميّةِ، منْ دونِ تقديمِ تنازلاتٍ حقيقيّةٍ وبضماناتٍ أمريكيّةٍ. وأنْ يقومَ التّعاملُ الأمريكيُّ الإسرائيليُّ مع السّلطةِ الفلسطينيّةِ باعتبارِها طرفاً مُتلقيّاً للمساعداتِ.

ممّا سبَقَ يتبيَّنَ بأنَّ الرّئيسَ ترامب لا يفكّرُ بتقديمِ شيءٍ ملموسٍ أو التزاماتٍ للفلسطينيّين، ممّا يُدلّلُ على انحيازِ الإدارةِ الأمريكيّةِ وانسجامِها مع السّياسةِ والأهدافِ الإسرائيليّةِ، فقَدْ كانتْ إدارةُ الرّئيسِ ترامب أثناءَ حسمِها لأكثرِ القضايا حساسيّةٍ وخطورةٍ مثلَ: القُدسَ واللّاجئين الفلسطينيّين، تُجري مُحادثاتٍ وتُبادلُ آراءَ دوريّةٍ، وبشكلٍ منتظمٍ حولَ قضايا أُخرى، بينَ شخصيّاتٍ بارزةٍ في الحكومةِ الإسرائيليّةِ والإدارةِ الأمريكيّةِ، سواءَ في إسرائيلَ أو البيتِ الأبيضِ،

وكانتْ تلكَ الاجتماعاتِ تحملُ تطميناتٍ دائمةً للاحتلالِ، وتؤيّدُ سياساتهِ ومخطّطاتهِ على أرضِ الواقعِ[320].

8.4 تأثيرُ سياسةِ الرّئيسِ ترامب على اليمينِ في إسرائيلَ

لقَدْ أدّى انحيازُ الرّئيسِ ترامب وإدارتهِ في رؤيتهِ وسياساتهِ تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ لصالحِ إسرائيلَ وتنكّرهِ لحقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ، إلى تعنُّتِ وتطرّفِ اليمين الإسرائيليّ؛ فقَدْ تمسَّكَ اليمينُ الإسرائيليُّ بمواقِفَ مُتشدّدةٍ إزاءَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وتعنَّتَ في مواقفهِ إزاءَ القضايا الجوهريّةِ من الصّراع، ولَمْ يُخفِ اليمينُ الإسرائيليُّ فرحتَهُ العارمةَ بفوزِ الرّئيسِ ترامب في انتخاباتِ الرّئاسةِ الأمريكيّةِ؛ وذلكَ بسببِ الرّؤيةِ والسّياساتِ التي أعلنَ عنها الرّئيسُ ترامب منْ لحظةِ ترشُّحهِ بخصوصِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وإظهاره علانيّةً انحيازهِ لإسرائيلَ وعداوتهِ للفلسطينيّين.

لقَدْ وجدَتْ الحكومةُ الإسرائيليّةُ اليمينيّةُ برئاسةِ نتنياهو أفضلَ فُرصِها لتحقيقِ إستراتيجيّاتِها وأهدافِها منْ خلالِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب، الذي حدَّدَ طبيعةَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وكيفيّةِ تسويتهِ، فقَدْ عزَّزَ الرّئيس ترامب منْ مكانةِ وقوّةِ اليمينِ في إسرائيلَ، ممّا أدّى لاستغلالِ توسيعِ عمليّةِ الاستيطان وبدءِ التّفكيرِ بتنفيذِ ضمّ مستوطناتِ الضّفةِ الغربيّةِ لإسرائيلَ والقضاءِ على أيّ فُرصةٍ لقيامِ دولةٍ فلسطينيّةٍ، وتوجيهِ جهودهِ لفرْضِ حلٍّ للصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ يقومُ على التّطبيعِ مع الدّولِ العربيّةِ، والعملِ على إلغاءِ صفَةِ الاحتلالِ عن إسرائيلَ وبأنَّها مجرّدُ دولةٍ جارةٍ ومُتحالفةٍ مع أهدافَ ومصالحَ الإقليمِ وأنّها تنسجمُ معه، وخاصّةً فيما يتعلَّقُ بالملفّ الإيرانيّ والخوفِ من تهديداتهِ.

فاليمينُ الإسرائيليُّ بقيادةِ حكومة اللّيكود، بدأَ العملُ على رؤيةٍ إستراتيجيّةٍ واضحةٍ تتمثّلُ في سياسةِ ترسيخِ الأمرِ الواقعِ على الفلسطينيّين، وإبقاءِ خياراتٍ هزيلةٍ مُهينةٍ لمستقبلِهم السّياسيّ وحلمهم المتمثّل بالتّحرّرِ وإقامةِ الدّولةِ. فلمْ يكُنْ سرّاً أنَّ التّوجّهاتِ الإسرائيليّةَ كانتْ تميلُ إلى جانبِ المرشّحِ الجمهوريّ لانتخاباتِ الرّئاسةِ الأمريكيّةِ ترامب، بسببِ انحيازهِ المُطلقَ لإسرائيلَ

---

[320] يحيى سعيد قاعود، **"(صفقة القرن) محاولة ضبط المفهوم وإدراك المحتوى"**، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001–2018)**، م.س، ص153.

وتعهّدهِ بنقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ منْ تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ والاعترافُ بها عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ، وعدمُ اعتبارِ الاستيطانِ عقبةً في طريقِ السّلامِ، وتقييمهِ لقرارِ مجلسِ الأمنِ رقم (2334) ضدَّ الاستيطانِ بأنَّهُ غيرَ محقٍّ، وتجميدهِ تحويلَ مبلغِ (221) مليونَ دولار منَحَها الرّئيسُ السّابقُ أوباما للسّلطةِ الفلسطينيّةِ قبْلَ ساعاتٍ قليلةٍ منْ مُغادرتهِ البيتِ الأبيضِ[321].

وترى حكومةُ نتنياهو أنَّ كلَّ ما سبَقَ اتّخاذَهُ منْ إجراءاتٍ وسياساتٍ أصبحَ يمثّلُ واقعاً على الأرضِ لا سبيلِ عنْ التّراجعِ عنْه، وقَدْ نجَحَ نتنياهو في مُراوغةِ إدارةِ الرّئيسِ السّابق أوباما، ليبدأَ في مرحلةٍ جديدةٍ في ظلِّ إدارة الرّئيسِ ترامب، تتيحُ له تنفيذَ سياساتهِ الاحتلاليّةِ كافّةً بحرّيةٍ ومنْ دونِ أدنى قيودٍ أو أيّ ثمنٍ.

ومِنْ هُنَا لا بدَّ من بيانِ أنَّ الرّهانَ الإسرائيليَّ على الرّئيسِ ترامب، يتجاوزُ كلَّ حدٍّ ويتعدّى المنطقَ الذي يحكمُ العلاقاتِ الدّبلوماسيّةَ بينَ الدّولِ والكياناتِ السّياسيّةِ؛ فالإسرائيليّون لم يَعودوا يُراهنون فقطْ على دورِ الرّئيسِ ترامب في توفيرِ البيئةِ الدّوليّةِ التي تسمحُ بتعاظم الاستيطانِ في الضّفةِ الغربيّةِ والقُدسِ واستكمال تهويدِ القُدسِ، بلْ إنَّ هناكَ ما يُدلّلُ على أنَّ تل أبيبَ نجحَتْ بالفعلِ في دَفْعِ ترامب للشُّروعِ في خُطواتٍ لتهيئةِ البيئةِ الإقليميّةِ في المنطقةِ لتتمكّنَ منْ تحقيقِ مصالحَها الإستراتيجيّة[322].

وقَدْ وصَلَ الحالُ باليمينِ الإسرائيليّ المُتطرّفِ في ظلِّ انحيازِ الإدارةِ الأمريكيّة، أنْ يُفكّرَ بترحيلِ الفلسطينيّين وإقامةِ كيانٍ لهم في شمالِ سيناء، فقَدْ اقترحَ حجاي سيغل (Haggai Segal)، رئيسُ تحريرِ صحيفةِ ميكور ريشون (Makor Rishon) اليمينيّةِ الإسرائيليّةِ، أنْ يتمَّ الإعلانُ عنْ الدّولةِ الفلسطينيّةِ في شمالِ سيناء، واقترحَ سيغل الذي كانَ منْ قادةِ التّنظيمِ الإرهابيّ اليهودي الذي خطَّطَ لتدميرِ المسجدِ الأقصى في ثمانينات القرنِ الماضيّ، أنْ يتمَّ تجنيدُ أموالٍ لدفعِها لنظامِ السّيسي للقبولِ بالفكرةِ[323].

---

[321] عدنان عبد الرّحمن أبو عامر، "تأثيرات تَحالف ترامب والصّهاينة على الفلسطينيّين"، في: مجلّة البيان (لندن)، ع358، مارس/2017، ص ص72-73، ص72.

[322] صالح النّعامي، "رهانات الصّهاينة الإقليميّة على ترامب"، في: مجلّة البيان (لندن)، ع358، مارس/2017، ص ص65-67، ص65.

[323] المرجع السّابق نفسه، ص67.

إنَّ خصائِصَ شخصيّةِ الرّئيسِ ترامب التي تتجلّى بوضوحٍ في رؤيتِهِ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وأفكارِهِ السّياسيّةِ وتصرّفاتِهِ وتصريحاتِهِ السّابقةِ، قَدْ انعكسَتْ بوضوحٍ على تعنّتِ وتطرّفِ اليمينِ الإسرائيليّ؛ فالرّئيسُ ترامب يُعتبرُ أكثرُ رئيسٍ أمريكيٍّ مُتطرّفٍ يتولّى منصبَ رئاسةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في المائةِ عامٍ الأخيرةِ[324]، وقَدْ تطرّقتْ وسائلُ الإعلامِ العالميّة أنّهُ سيكونُ آخرُ رئيسٍ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ؛ في إشارةٍ إلى احتمالِ أنْ يشهدَ العالَمُ نهايةَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ تحتَ إدارتِهِ. وقَدْ جاءَ لقاءُ رئيسِ الحكومةِ الإسرائيليّةِ المُتطرّفةِ نتنياهو مع الرّئيسِ ترامب بعدَ نجاحِهِ مُباشرةً في البيتِ الأبيضِ، ليبدأَ صفحةً جديدةً بعدَ ثماني سنواتٍ صعبةٍ مع إدارةِ الرّئيسِ أوباما، وأخذَ الضّوءَ الأخضرَ لتنفيذِ سياساتِهِ وأهدافِهِ الاحتلاليّةِ.

وقَدْ كانَ هناكَ أكثرَ منْ مؤشّرٍ على دور الرّئيسِ ترامب في تعنّتِ وتطرّفِ اليمين الإسرائيليّ، وعلى التّأثيرِ السّلبي لإدارةِ الرّئيسِ ترامب على الفلسطينيّين، منْها ما يتعلَّقُ بإمكانيّةِ منْحِهِ ضوءاً أخضراً لإسرائيلَ لشَنِّ عدوانٍ على حركةِ المُقاومةِ الإسلاميّةِ (حماس) في غزّة، في ظلِّ عدائِهِ للمسلمين وللإسلام كدينٍ، وتكرارِهِ في كُلِّ خطابٍ ومناسبةٍ عزمِهِ القضاءَ على ما يصفهُ "الإرهابَ الإسلاميَّ"، وهوَ ما يجعلُ الفلسطينيّين مُتخوّفين منْ إمكانيّةِ أنْ تشنَّ إسرائيلُ حربَها الرّابعةَ على غزّةَ، في ظلِّ دعمٍ دبلوماسيٍّ وغطاءٍ سياسيٍّ غير محدوديْن[325]. ممّا سيشجّعُ إسرائيلَ على المزيدِ من الضَّغطِ على غزّةَ وتشديدِ الحصارِ المفروضِ عليها منْذُ العام (2006).

وسوفَ تستثمرُ إسرائيلُ أيضاً رؤيةَ وتحرّكاتِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ، الهادفةِ إلى مُحاربةِ ما يطلقُ عليهِ الإرهابُ الإسلاميُّ، للزجِّ بالفلسطينيّين في هذه الأزماتِ ومُحاولةِ تصويرِهم على أنَّهم جزءٌ من التّوتّراتِ وعدمِ الاستقرارِ في المنطقةِ، مُستغلّةً بذلكَ كرهَها أيضاً لحركاتِ المُقاومةِ الإسلاميّةِ الفلسطينيّةِ، مثلَ: حركةِ المُقاومةِ الإسلاميّةِ (حماس) وحركةِ الجهادِ الإسلاميّ. فقَدْ اتّخذَ الرّئيسُ ترامب موقفاً حِدّياً ومُعادياً منَ المُقاومةِ الفلسطينيّةِ، ويُعَدُّ أكثرَ كراهيّةً للمقاومةِ المُسلّحةِ لطبيعتِها الإسلاميّةِ، وقَدْ اتَّهمَ كلّاً منْ حركتيْ حماس والجهاد الإسلامي تحديداً، بتربية الأطفال الفلسطينيّين على "العُنْفِ وكراهيّةِ اليهود"،

---

[324] هبة سلامة أبو كليلة، "ترامب الرّئيس غير المنتظر"، في: مجلّة البيان (لندن)، ع355، ديسمبر/2016، ص ص54-59، ص56.

[325] عدنان عبد الرّحمن أبو عامر، "تأثيرات تحالف ترامب والصّهاينة على الفلسطينيّين"، في: مجلّة البيان (لندن)، م.س، ص73.

علاوةً على اشتراطهِ قبولَ الفلسطينيّين بيهوديّةِ الدّولةِ الإسرائيليّة، وأبدى تشكّكه في النّزعةِ السّلميّةِ لدى الطّرف الفلسطينيّ، مُشيراً إلى أنَّ نزعةِ الإسرائيليّين للسّلام هي الأوضح[326]. ويَعتبرُ الرّئيسُ ترامب رؤيتَه وسياساتهِ إزاءَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ بأنَّها تصويبٌ للعلاقاتِ مع إسرائيلَ.

في ضوءِ ما سبَقَ، تتّجِهُ إسرائيلُ لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ وِفْقَ المنظورِ الإقليميّ، بعيداً عن قراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّة الدّوليّةِ والاتّفاقات السّابقة بينها وبين منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، بالتّزامُنِ مع سعي إدارةُ الرّئيسُ ترامب لتصفيَةِ القضيّةِ الفلسطينيّة عبْرَ حلولٍ إقليميّةٍ تُسهم فيها الدّول العربيّةِ منْ أجلِ ضمانِ عودةِ الهدوءِ للمنطقةِ، ومُواجهةِ حركاتِ المُقاومةِ الفلسطينيّةِ، مُتغافلةً عن شرعيّتها القانونيّةِ كحركاتٍ تُقاومُ المحتلَّ للتّحرّرِ، وهذا كَفِلَتْهُ الأممُ المتّحدةُ في ميثاقِها؛ حيثُ أكّدَتْ بأنَّهُ منْ حقِّ الشّعوبِ المُحْتلّةِ مُقاومةَ مُحتلّها.

9.4 إستراتيجيّةُ الرّئيسِ ترامب إزاءَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ

إنَّ وعودَ الرّئيسِ ترامب التي أعلنَ عنها مراراً والمتمثّلةِ في أنَّ تحقيقَ السّلامِ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، لا يعتمد فقطْ على رغبتهِ بل على قدرتهِ في تحقيقِ السّلام؛ فقَدْ حاولتْ قبلهُ ثلاثُ إداراتٍ أمريكيّةٍ سابقةٍ تحقيقَ السّلامِ وكانَ مصيرُها الفشلَ. وكان آخِرُ هذه الإداراتِ إدارةُ الرّئيسِ أوباما التي أَعْلَنَتْ في آخرَ أيّامِها بوضوحٍ أنَّ إسرائيلَ كانتْ العقبةَ الرّئيسيّةَ في عدمِ إنجازِ تسويةٍ تاريخيّةٍ تُنهي الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ على أساسِ حلِّ الدَّوْلتين، ولذلك ساهمتْ في تسهيلِ مَهمّةِ مجلسِ الأمنِ في إصدارِ قرارهِ رقم(2334)، والذي اعتبرَ الاستيطانَ

[326] منصور أبو كريم، "اتّجاهات السّياسة الخارجيّة الأميركيّة تجاه منطقة الشّرق الأوسط في ظل حكم ترامب"، موقع مركز حرمون للدّراسات المعاصرة الإلكتروني، (28كانون ثاني/يناير 2018)، متحصّل عليه بتاريخ (23تشرين ثاني/نوفمبر 2018)، https://tinyurl.com/y6sz5qg6.

الإسرائيليَّ في المناطقِ الفلسطينيّةِ التي احتلتْها إسرائيلُ في العام (1967)، غيرَ شرعيٍّ بموجبِ القانونِ الدّوليّ، الأمرُ الذي يوجبُ على إسرائيلَ إزالتَه[327].

لكنْ بعدَ تحليلِ مواقفَ الرّئيس ترامب وتصريحاتهِ وخطبهِ، تبيَّنَ أنَّ ملامحَ سياستهِ تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ تميّزتْ برفعِ سقفِ المطالب الإسرائيليّة والفلسطينيّة، والضّغطِ الشّديد عليهم. وعلى الرّغمِ منْ أنَّ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ دولةُ مؤسّساتٍ وليستْ دولةَ الفردِ الواحدِ، إلّا أنَّهُ من أبرزِ المحدّداتِ التي تَحْكُمُ السّياسةَ الخارجيّةَ الأمريكيّةَ في الشّرقِ الأوسطِ منْذُ عقودِ الالتزامِ بأمْنِ إسرائيلَ.

وهذا ما يَدْعَمُ الرّئيسَ ترامب في رؤيتهِ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ فهوَ يرى بأنَّ إسرائيلَ هي الحليفُ الأوّلُ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، ولا بُدَّ من العملِ على تأمينِ مصالحِها وتدعيمِ أمنِها القوميّ، فالتّعاملُ مع إسرائيلَ كأمرٍ ثانويٍّ أوْ يأتي فيما بعد لا يجبُ أنْ يستمرَّ كما كانَ هوَ الحالُ في عهدِ إدارةِ أوباما وإدارة كلينتون –طبقاً لما أشارَ إليهِ الرّئيس ترامب في حديثه أمام مؤتمر اللّجنة الأمريكيّة الإسرائيليّة للشؤون العامّة (الإيباك)–. لذلكَ فإنَّ المُخرجاتِ السّياسيّةَ كافّة لإدارةِ الرّئيسِ ترامب تِجاهَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ تبدو أنّها لا تبشّرُ بالكثيرِ من التّفاؤلِ لإحياءِ آمالِ الفلسطينيّين في نيْلِ حقوقِهم وإقامةِ دولتهِم المُستقلّةِ في المُستقبلِ القريبِ، وإنّما ستراوغُ بينَ إستراتيجيّةِ إدارةِ الأزمةِ وإستراتيجيّةِ التّأييدِ والدّعمِ المُطلقِ لإسرائيلَ وإستراتيجيّةِ تغليبَ العقوباتِ والضّغوطاتِ السّياسيّةِ والاقتصاديّةِ على الدّبلوماسيّةِ.

1.9.4 إستراتيجيّةُ إدارةِ الأزمةِ

إنَّ المُتتبّعَ لمواقفَ وسياساتِ الإدارة الأمريكيّة الحاليّة، سيجدُ أنَّ الرّئيس ترامب ومنذُ ترشّحهُ للبيت الأبيض، لا يملِكُ رؤيةً إستراتيجيّةً متماسكةً لحلِّ الصّراعِ العربيّ/ الفلسطينيّ الإسرائيليّ. وقدْ بدا واضحاً أنَّهُ خارجَ إطارِ المصالحِ الأمريكيّةِ الماديّةِ المُباشرةِ، عادَ الرّئيسُ ترامب إلى إستراتيجيّةِ إدارةِ الأزمةِ وليس العملُ على حلّها، فحديثهُ عن السّلام وعنْ حلِّ الصّراعَ

---

[327] إكرام زيادة، **"الموقف المستقبلي للولايات المتّحدة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في ظل حكم الرّئيس ترامب"**، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، م.س، ص377.

الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ كانَ عموميّاً جدّاً، ولم يَدْخُلْ في أيَّةِ تفاصيلٍ، بالتّالي ليسَ صُدفةً أنَّ أيّاً منَ المُكلّفين في إدارةِ الرّئيسِ ترامب لَمْ يَعرِضْ أيَّ تَصوّرٍ مَلموسٍ عنْ رؤيةٍ للحلّ[328].

وقد اعترفَ الرّئيس ترامب بعدَ تَفاخُرِهِ لأكثرِ منْ مرَّةٍ، بأنَّهُ الأقدرُ على حلِّ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ وتحقيقِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، بـ"أنَّ التوصّلَ لاتّفاقِ سلامٍ بينَ الإسرائيليّين والفلسطينيّين مَهمّةٌ صعبةٌ، وأصعبُ ممّا كنتُ أعتقدُ"[329]. بالتّالي سيعتمدُ الرّئيسُ ترامب على إستراتيجيّةِ إدارةِ الأزمةِ، والتي تَصُبُّ في صالحِ إسرائيلَ وأهدافِها، وهذه السّياسةُ دأَبَ على إتّباعها أغلبُ رؤساءِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ منْذُ عقودٍ طويلةٍ، ومع وعودِ الرّئيسِ ترامب بحمايةِ إسرائيلَ وضمانِ تفوّقِها فإنَّهُ لنْ يخرجَ عنْ السّياقِ العامِ الذي سارَ عليهِ من سبقوه، لذا سيتمسّكُ وسيستعينُ بالمفاوضاتِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وكالعادةِ سيرفضُ أيَّ ضغطٍ على إسرائيلَ، ومنْ هُنا يَتبيّنُ سبَبَ تصدّيهِ للمُحاولاتِ الفلسطينيّة للانضمامِ للمنظّماتِ الدّوليّةِ، والعُقوباتِ التي فَرَضَها على السّلطةِ الفلسطينيّةِ وإيقافِ الدّعم عن (الأنروا).

2.9.4 إستراتيجيّةُ التّأييدِ والدّعمِ المُطلقِ لإسرائيلَ

كَمَا أسلفنا سابقاً، فإنَّ الرّئيسَ ترامب منذُ بدايةِ ترشّحهِ للانتخاباتِ الرّئاسيّةِ الأمريكيّةِ، كانَ مُعلناً تأييدَهُ الكاملَ لإسرائيلَ وداعماً لسياساتِها الاحتلاليّة، فقامَ بتنفيذِ وعودهِ بنقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ من تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، والاعترافِ بها عاصمةً لإسرائيلَ، وعدمُ تطرّقِهِ واهتمامهِ حتّى اعتراض إدارتهِ على عمليّةِ الاستيطانِ والمستوطناتِ الإسرائيليّةِ، وتجاهلهِ لعمليّةِ حلِّ الدّولتيْن كحلٍّ أساسيٍّ والذي كانَ قَدْ التزمَ بهِ ودَعَا إليهِ بعضَ الرّؤساءِ والإداراتِ الأمريكيّةِ باعتبارهِ الحلَّ الأمثَلَ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

وفي ظلّ تِلْكَ المُؤشّراتِ، فإنَّ نتائجَ هذا التّأييدِ والدّعمِ سيحقّقُ المزيدَ من الفوائدِ لصالحَ إسرائيلَ، وستستغلُّ إسرائيلُ هذا الدّعمَ إلى أبعدِ درجةٍ؛ فقَدْ كانتْ العلاقاتُ العربيّةُ الإسرائيليّةُ منذَ ستينيّات القرْنِ الماضي تتمُّ عبْرَ التّواصلِ المُخابراتي، لكنَّ الآنَ بدأتْ هذه العلاقاتِ تَظْهَرُ إلى السّطحِ، بحجّةِ أنّها أصبحتْ واقعيّةً لمجرّدِ مواجهةِ الخطرِ الإيرانيّ، لكنَّ الإدارةِ الأمريكيّة تريدُ

---

[328] المرجع السّابق نفسه، ص377.

[329] "ترامب يقر بصعوبة السّلام بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين"، م.س، https://tinyurl.com/yxdb8ao7.

أنْ تجعلَ منْ إسرائيلَ دولةً مُسيطرةً على المنطقةِ، لتحقيق كل أهدافهم الإستراتيجيّة، وأنَّ الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة ستواصلُ دعمَها وتأييدَها لإسرائيلَ، وستقومُ بالمزيدِ من الخطواتِ لإعطاءِ إسرائيلَ المزيدَ من القوّةِ في المنطقةِ، فإنَّ إسرائيلَ لا تحتاجُ إلى أكثرِ ممّا فعله؛ فهوَ قَدْ وفَى بوعودِهِ.

فيرى المحلّلُ الإسرائيليُّ إيلي نيسان (Eli Nissan) أنَّ هذا التّأييدَ والدّعمَ منْ قِبَلِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب، يأتي في سياقِ تطابُقِ المواقفِ بين الإدارتيْن الأمريكيّة والإسرائيليّة، وهو وفاءٌ لوعودٍ كانَ الرّئيسُ ترامب قَدْ قَطَعْها، وهناك تطابقٌ بالآراء بينَ رئيسِ الحكومةِ الإسرائيليّةِ نتنياهو والرّئيسِ ترامب في العديدِ منَ المواضيعِ المطروحةِ للبحثِ[330].

وتأتي رؤيةُ واشنطن للتّطبيعِ العربيّ الإسرائيليّ والسّلامِ الاقتصاديّ الفلسطينيّ لحلّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، مع المفهومِ الإسرائيليّ وحسْبَ رغْبَتِهِ؛ فالرّئيسُ ترامب يميلُ إلى تسويةٍ تقومُ على أساسِ حكمٍ ذاتيّ فلسطينيٍّ، واستخدامهِ للضّغوطاتِ السّياسيّةِ والعُقوباتِ الاقتصاديّةِ ما هو إلّا دليلٌ على ذلك. هذا عدا عنْ محاولتهِ لتصفيةِ قضيّةِ اللّاجئينِ الفلسطينيّين، ودعمهِ لليمينِ الإسرائيليّ المُتطرّفِ، وإدانتهِ الشّديدةِ للمُقاومةِ الفلسطينيّةِ، واعتبارِها حركاتٍ إرهابيّةً. بهذهِ المواقفِ السّياسيّةِ يكونُ الرّئيسُ ترامب مُعلناً تأييدَهُ ودعمَهُ المُطلقَ لإسرائيلَ.

3.9.4 إستراتيجيّةُ تَغْليبِ العقوباتِ والضّغوطاتِ السّياسيّةِ والاقتصاديّةِ على الدّبلوماسيّة

إنَّ التّخبّطَ في السّياسة الخارجيّة للرّئيس ترامب؛ يعودُ لضعفهِ في الدّبلوماسيّةِ، لذا فهو يلجأُ للعقوباتِ والضّغوطاتِ على كلّ من يُخالفَهُ أو لا يتّفقُ معهُ في سياساتهِ. ففي إحصائيّةٍ ومقالٍ لصحيفة واشنطن بوست (Washington Post) بتاريخ (31كانون أول/ديسمبر 2018) جاءَ فيه بـ"أنَّ ترامب يكذبُ (15) مرّة يوميّاً، وبأنّهُ أدْلى بآلافِ التّصريحاتِ الكاذبةِ خلالَ عام

(330) "ما وراء الدّعم اللامحدود من ترامب لإسرائيل"، موقع وكالة أنباء سبوتنيك الإلكتروني، (27أذار/مارس2019)، متحصّل عليه بتاريخ (4نيسان/أبريل2019)، https://tinyurl.com/y2mavu28.

(2018)"[331]، وعلى ما يبدو فإنّه كان يفعلُ ذلك حتّى يَظْهَرَ في وضْعٍ جيّدٍ، وكما يقولُ بعْضُ المُتتبّعين لرئاسةِ ترامب: "ليسَتْ لديْهِ خبرةٌ سياسيّةٌ ولا سِجِلٌّ قائِمٌ على الفكْرِ الجادِّ في السّياسةِ الخارجيّةِ؛ حيثُ كانَ يؤيّدُ غزْوَ العراقِ قبْلَ أنْ يُعارضه، وتعهَّدَ بالقضاءِ على داعشَ في الوقْتِ الذي يلوّحُ فيهِ بالانعزاليّة. وهذا يُشيرُ إلى أنَّهُ أكثرُ قليلاً منْ كَوْنِهِ رجلاً نرجسيّاً يَكْذِبُ في كثيرٍ منَ الأحيانِ أكثَرَ مِمّا يقولُ الحقيقةَ، وأكاذيبهُ عادةً تخدمُ غرضاً واحداً هو أنْ يَظْهَرَ في وضْعٍ جيّدٍ"[332].

فتصريحاتهُ بينَ حلِّ الدّولةِ الواحدةِ وحلّ الدّولتيْن لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وكذلكَ منْ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، وقضايا الحلِّ النّهائي تظْهَرُ فيها المزاجيّةُ والارتجاليّةُ، وسبَبَ هذهِ المزاجيّةُ والارتجاليّةُ غِيابُ إستراتيجيّةٍ واضحةٍ للسّياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّةِ عنْدَ الرّئيسِ ترامب؛ فهوَ تترسَّخُ لديْهِ القناعةُ بأنَّهُ رجلُ "الحَسْمِ والإنْجازِ" وحامِلُ البراغماتيّةِ الواعدةِ، وهذا ما يُفسّرُ إصرارَهُ على أنَّ "لا أحَدَ يعرفُ النّظامَ أفضلَ منّي، وهذا هو السّبَبُ في أنّني الوحيدَ الذي أستطيعُ إصلاحَه"[333]. مِمّا جَعَلَ أغْلبَ المُثقّفين الأمريكيّين يقرّونَ بحدوثِ فراغٍ مُفاجئٍ في الخطابِ السّياسيّ الأمريكيّ بعْدَ وصولِهِ إلى السّلطةِ، ويشكّكون في وجودِ زعامةٍ مؤهّلةٍ وقادرةٍ حاليّاً في البَيْتِ الأبْيَضِ.

وقَدْ اشتهرتْ دبلوماسيّةُ الرّئيسِ ترامب تِجاهَ الدّولِ العربيّةِ على المُعادلاتِ الحسابيّةِ، التي يريدُ أنْ يكونَ الرّابحُ فيها دائِماً، دونَ اكتراثٍ لمصالِحَ الشّعوبِ والحُكوماتِ، ضِمْنَ نسقٍ تجاريٍّ ماديٍّ جديدٍ لفرضِ قوّةِ ومصلحةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ في علاقاتِها الدّبلوماسيّةِ مع الدّول العربيّة، ويحدّدُ العائِدُ الماليُّ النَّسَقَ الذي تقومُ عليهِ الإدارةُ الأمريكيّةُ مع هذه الدَّولِ. بالتّالي تندرجُ هذه العلاقاتُ في منظورِ الرّئيسِ ترامب ضِمْنَ العائِدِ المادّي في العلاقاتِ الأمريكيّةِ العربيّةِ وخاصّةً الخليجيّةِ، فَشَخْصِيّتَهُ التي تمرَّسَتْ في التّجارةِ وعالَمِ المالِ والأعمالِ جعلتْهُ غريباً على السّياسةِ ودبلوماسيّتِها. فتعاطيهِ مع ملفّات السّياسة الخارجيّة بمنْهَجِ المُناكفاتِ

---

[331] Jlenn Kessler, "A Year Of Unprecedented Deception: Trump Averaged 15 False Claims A Day In 2018", The Washington Post Web Site, (30December/2018) ,Obtained On (21April/2019), https://tinyurl.com/y5lhhr5d.

[332] محمّد الشّرقاوي، "حصيلة مئة يوم: براغماتيّة ترامب في مواجهة كوابح داخليّة وخارجيّة"، م.س، ص8.

[333] المرجع السّابق نفسه، ص10.

والضّغوطاتِ، أسقطهُ في جملةٍ من المواقِفِ السّاخرَةِ والمُحْرِجَةِ أحياناً، برزَ ذلِكَ في تحويلِهِ الخلافِ مع كوريا الشّماليّة إلى تصريحٍ ساخِرٍ منَ الرّئيسِ الكوري، ومواقفهِ الحادّةِ مع عدَدٍ منَ القادةِ الأوروبيّين كبريطانيا وألمانيا[334].

وقَدْ حاوَلَ الرّئيسُ ترامب في خطابِ اعترافهِ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً مُوحّدةً لإسرائيلَ إبرازَ ما وصفهُ إنجازاً؛ إذْ لَمْ يستَطِعْ أحدٌ منَ الرّؤساءِ الأمريكيّين من قبلِهِ تنفيذَ هذا القرارِ منْذُ عامِ (1995)، كَمَا وبَدَا عازماً على الظّهور بشكلٍ مُختلفٍ حينَ قالَ إنّ الرّؤساء السّابقين افتقروا للشّجاعةِ، فشخصيّةُ الرّئيسِ ترامب تتّسِمُ بالبحْثِ عن الانتصارِ ورفْضِ الخطأِ أو الهزيمةِ. وبعْدَ أنْ تعثَّرَتْ إدارَتُهُ في جُمْلَةٍ منَ الملفّات الدّاخليّةِ والخارجيّةِ يبدو أنَّ الرّئيسَ ترامب قصَدَ قاعدَتَهُ الانتخابيّةِ من الإنجيليّين، مُنفّذاً وعدَهُ الانتخابيَّ بنقْلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ بالرّغمِ منْ كُلِّ التّداعياتِ المُتوقّعةِ[335].

في ضوءِ ما سبَقَ وحتّى تتّضحَ الرّؤيةُ، تأتي أهميّةُ التّأكيدِ على أنَّ خطاباتِ الرّئيسِ ترامب تتَّسِمُ بِنَوْعٍ منْ عدَمِ الوضوح وتحتوي على عدَدٍ كبيرٍ من التّناقضاتِ في المَضْمونِ في أكثَرِ منْ موضِعٍ، كما أنَّ جانباً كبيراً منها يَتَّسِمُ بالحِدَّةِ والطّبيعةِ الهجوميّةِ في عدَدٍ من القضايا، مع تراجعِ المُكوّنِ الدّبلوماسي بشكلٍ خطيرٍ، وهو ما يُمْكِنُ إرجاعُهُ إلى عدّةِ عواملَ مِنْها: غيابُ المُمارسةِ السّياسيّةِ في تاريخهِ المهنيّ وعدمُ ممارستهِ للدّبلوماسيّةِ، وغلبةُ شخصيّةِ رجلِ الأعمالِ على توجُّهاتِهِ وتفكيرِهِ وحساباتِهِ في كُلِّ الأمور، فهوَ يرى كلَّ موقفٍ منْ منظورِ المَكْسَبِ والخَسَارَةِ[336]. هذا عَدَا عنْ غَلَبَةِ العُنْصرِ الدّعائي الشّعبويّ على خطاباتِهِ لجَذْبِ تأييدِ المُواطنِ الأمريكيّ وجماعاتِ الضّغطِ الأمريكيّةِ الدّاعمَةِ لإسرائيلَ.

10.4 موقفُ السّلطةِ الفلسطينيّةِ منْ رؤيةِ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

لقَدْ كانَ الرّئيسُ محمود عبّاس منْ أوائِلَ الزّعماءِ العرَبِ الذينَ هنّؤوا الرّئيسَ ترامب على فوزِهِ بانتخاباتِ الرّئاسةِ الأمريكيّةِ، رغْمَ انحيازِ الرّئيسِ ترامب منْذُ ترشّحهِ لانتخاباتِ الرّئاسةِ

---

[334] "ماذا بعد إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل؟"، م.س، ص4، https://tinyurl.com/y4kflmxn.

[335] المرجع السّابق نفسه، ص4.

[336] يمني سليمان، "توجّهات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة عند دونالد ترامب"، م.س، ص14، https://tinyurl.com/y2pcsl27.

الأمريكيّةِ لإسرائيلَ، مُعْلِناً ذلك في دعايتِهِ الانتخابيّةِ وأمامَ مؤتمرِ اللّجنةِ الأمريكيّةِ الإسرائيليّةِ للشّؤون العامّة (الإيباك)، وعلى ما يبدو أنَّ الرّئيسَ محمود عبّاس كانَ قَدْ علَّقَ بعْضَ الآمالِ على الرّئيسِ ترامب منْ أجْلِ حلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

فالسّلطةُ الفلسطينيّةُ ومنْ خلفِها منظّمةُ التّحريرُ الفلسطينيّةُ، كانَتْ وما زالَتْ تتمسّكُ بعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ باعتبارِها إستراتيجيّةٍ وطنيّةٍ للتحرّرِ وإقامةِ الدّولةِ الفلسطينيّةِ، وتَلْتَزِمُ السّلطةُ الفلسطينيّةُ منْ طرفِها بالمسؤوليّاتِ المترتّبةِ عليها كافّةً، وفق اتّفاقيّةِ أوسلو والاتّفاقيّاتِ الأخرى مع إسرائيلَ، إلّا أنَّ الرّئيسَ ترامب قَدْ قَلَبَ الطّاولةَ على السّلطةِ الفلسطينيّةِ مُحْدِثاً مُفاجأةً لَهُمْ في رؤيتِهِ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ بعْدَ مُفاوضاتٍ فلسطينيّةٍ إسرائيليّةٍ استمرّتْ لأكثرَ من (18) عاماً.

بعْدَ قرارِ الرّئيس ترامب ونقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ منْ تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، والاعترافِ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ، وسياساتِهِ التي بدأَ يُعلنُ عنها بخصوصِ الصّراعِ الفلسطينيَ الإسرائيليَ، سارعَ الرّئيسُ محمود عبّاس إلى رفضِ الرّؤيةِ والخطّةِ الأمريكيّةِ التي وصفَها بـ"صفعةِ العصرِ" في دلالةٍ واضحةٍ على رفضِ القيادةِ الفلسطينيّةِ لها"[337]، ولا يزالُ الرّئيسُ محمود عبّاس منْ أقوى المُدافعين عنْ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، حتَّى أنَّه ربَطَ مصيرَهُ بالمفاوضاتِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ تحتَ رعايةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ دونَ أنْ يطوّرَ خطّةً بديلةً أو يفكّرَ حتّى بحلٍّ آخرَ غيرَ المُفاوضاتِ.

والرّئيسُ محمود عبّاس اليوم في موقفٍ حرجٍ، فهوَ لا يستطيعُ التّراجعَ والانقلابَ على أُسسِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ خوفاً منْ غضبِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ وإسرائيلَ عليهِ كما حدَثَ سابقاً مع الرّئيسِ الرّاحلِ ياسر عرفات، ولا يستطيعُ أيضاً قبولَ الرّؤيةِ الأمريكيّةِ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ فهي مرفوضةٌ شعبيّاً وحزبيّاً من الفلسطينيّين بشدّةٍ. وبعدَ أيامٍ

[337] محمود جرابعة، "الخيارات الفلسطينيّة في مواجهة السّياسة الأميركيّة الجديدة إزاء الملف الفلسطيني"، م.س، ص4.

من اعترافِ الرّئيسِ ترامب بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً لإسرائيلِ، طالب (70)% من الشّعبِ الفلسطينيّ الرّئيسَ محمود عبّاس بالاستقالةِ[338]؛ لاعتقادهم أنَّ مشروعَه السّياسي انتهى بالفشلِ.

وعلى الرّغمِ منْ خطورةِ التّحدّياتِ التي يواجهُها الشّعبُ الفلسطينيُّ وقضيّتهُ الوطنيّةُ، فإنَّ السّلطةَ الفلسطينيّةَ وقياداتِها لا تزالُ تنتظرُ وتكتفي بإطلاقِ التّهديداتِ باتّخاذِ إجراءاتٍ تصلُ إلى مستوى سحْبِ أو تعليقِ الاعترافِ بإسرائيلَ، ووقْفِ التّنسيقَ الأمنيّ معها، منْ دونِ اتّخاذِ أيَّ خُطواتٍ عمليّةٍ تبيّنُ جدّيةِ القيادةِ الفلسطينيّةِ في تهديداتِها. فالتنسيقُ الأمنيُّ مع إسرائيلَ يزدادُ في الوقْتِ الذي تسحَبُ الإدارةُ المدنيّةُ التّابعةُ للجيشِ الإسرائيليّ مزيداً من صلاحيّاتِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ منْ خلالِ إتّباعِ سياسةٍ جديدةٍ تقومُ على تقليصِ التّعاملِ معَ السّلطةِ الفلسطينيّةِ إلى أقصى حدٍّ مُمْكنٍ، والتّعاملِ بدلاً منها مع الجمهورِ الفلسطينيّ مباشرةً[339].

وممّا يزيدُ منَ الضّغوطِ على السّلطةِ الفلسطينيّةِ وقياداتِها، مساندةُ وليَّ العهدِ السّعودي محمّد بن سلمان لإدارةِ الرّئيسِ ترامب في تعاطِيها مع الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، فهوَ أيضاً يتبنَّى رؤيتَهم وسياساتِهم؛ وِفْقاً لصحيفةِ نيويورك تايمز اقترحَ وليُّ العهدِ السّعودي محمّد بن سلمان على الرّئيسِ محمود عبّاس خلالَ زيارةٍ مُفاجئةٍ في (6تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، الحصولَ على دولةٍ غير متّصلةٍ في الضّفةِ الغربيّةِ وقطاعِ غزّةَ، منْ دونِ أنْ تكونَ لديْهِ السّيادةُ الكاملةُ على الأراضي الواقعةِ تحْتَ سيطرتِه، وأنَّه لنْ يتمَّ إخلاءُ معظمَ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ في الضّفةِ الغربيّةِ، وأنَّهُ لنْ يحصلَ الفلسطينيّون على القُدسِ الشّرقيّةِ عاصمةً لدولتِهم، وأنَّهُ لنْ يُسمحَ للّاجئين الفلسطينيّين بالعودةِ، على أنْ تُقامَ عاصمةٌ للدّولةِ الفلسطينيّةِ المُستقبليّةِ في أبو ديس[340]. وقد أَمْهَلَتْ السّعوديّةُ الرّئيسَ محمود عبّاس مدّةَ شهريْن لقبولِ هذه الخطّةِ أو مُواجهةِ ضغوطٍ تُطالبهُ بالتّنحّي عن منصبهِ لشخصٍ أكثرَ استعداداً لقبولِها.

---

[338] "نتائج استطلاع الرّأي العام رقم 66"، موقع المركز الفلسطيني للبحوث السّياسيّة والمسحيّة الإلكتروني، (18كانون أول/ديسمبر 2017)، متحصّل عليه بتاريخ (تشرين أول/أكتوبر 2018)، https://tinyurl.com/y5ul6tb3.

[339] خليل شاهين، "حكومة نتنياهو تَقْتَنِصُ الفُرص لتعميق الضّم والتّطبيع الإقليمي"، في: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، م.س، ص205.

[340] عقل محمّد صلاح، "فلسطين ما بين الوعدين: وعد بلفور ووعد ترامب 1917-2017"، في: مجلّة المستقبل العربي (لبنان)، مج40، ع470، أبريل/2018، ص ص7-29، ص22.

وقد مارسَتْ السّعوديّةُ سابقاً ضغطاً على الرّئيس محمود عبّاس وملك الأردن عبد الله الثّاني، منْ أجْلِ عدَمَ المُشاركةِ في القمّةِ الإسلاميّةِ التي عُقِدَتْ في تركيّا في (13كانون أول/ديسمبر 2017) من أجْلِ بحْثِ إعلانِ الرّئيسِ ترامب نقلِ السّفارةِ الأمريكيّةِ من تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، والاعترافِ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ، منْ أجلِ إضعافِ القمّةِ وإفراغِها منْ جوهرِها، ولكنَّهما رفضا عدمِ المُشاركةِ.

1.10.4 تأثيرُ العُقوباتِ الأمريكيّةِ على موقفِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ

بعدَ رفْضِ السّلطةَ الفلسطينيّةَ لرؤيةِ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وسياساتِ إدارتهِ المتمثّلةِ في تبنّي الرّؤيةِ الإسرائيليّةِ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، ونقْلِ الرّئيسُ ترامب السّفارة الأمريكيّة من تل أبيبَ إلى مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ، والاعترافِ بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ، وموقفِ الرّئيسِ ترامب وإدارتهِ من قضايا الحلِّ النّهائيّ المُتمثّلةِ في تَصفيةِ قضيّةِ اللّاجئين الفلسطينيّين، وانحيازِهِ في مسألةِ الحدودِ والأمْنِ والمياهِ مع إسرائيلَ، ودعمهِ للمستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ، وتخلّيهِ عنْ حلِّ الدّولتيْن، أعلَنَ الرّئيسُ محمود عبّاس عنْ قطْعِ الاتّصالاتِ الدّبلوماسيّةِ مع واشنطنَ، ورفضهِ للوساطةِ الأمريكيّةِ كوسيطٍ لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ.

فكانَ رَدُّ إدارةِ الرّئيسِ ترامب سريعاً، حيثُ أوقفتْ الدَّعمَ الماليّ عنْ مؤسّساتِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ، وحاربتْ جهودَ الدّبلوماسيّةِ الفلسطينيّةِ في الأمَمِ المتّحدةِ وتوعّدتْ السّلطةَ بالمزيدِ من العقوباتِ في حالِ التّحرّكِ الدّوليّ وتدويلِ الصّراعَ الفلسطينيَّ الإسرائيليَّ، وقَدْ أعلنَتْ إدارةُ الرّئيسِ ترامب في (10أيلول/سبتمبر 2018) عنْ إغلاقِ بعثةِ منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ في واشنطن، ممّا أثارَ ردودَ فعلٍ غاضبةٍ من المسؤولين الفلسطينيّين[341]. وقَدْ تَمَّ منْحُ البعثةِ الدّبلوماسيّةِ الفلسطينيّةِ مُهْلةَ شهْرٍ؛ لحزْمِ أمتعتِها ومُغادرةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ.

وفي ضوءِ ما سبَقَ، صرَّحَ عضو اللّجنةِ التّنفيذيّةِ لمنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ صائب عريقات في بيانٍ صحفيٍّ بتاريخِ (10أيلول/سبتمبر 2018)، أنَّ "الإدارةَ الأمريكيّةَ ستقومُ بإغلاقِ

---

[341] يحيى سعيد قاعود، **"(صفقة القرن) محاولة ضبط المفهوم وإدراك المحتوى"**، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001-2018)**، م.س، ص ص154-155.

سفارتِنا في واشنطن عقاباً على مُواصلةِ العملِ مع المحكمةِ الجنائيّةِ الدّوليّةِ ضدَّ جرائمَ الحربِ الإسرائيليّةِ، وستقومُ بإنزالِ عَلَمِ فلسطينَ في واشنطن العاصمةِ، ما يعني أكثرَ بكثيرٍ منْ صفعةٍ جديدةٍ منْ إدارة ترامب ضِدّ السّلامِ والعدالةِ، ليسَ ذلكَ فحسب، بلْ تقومُ الإدارةُ الأمريكيّةُ بابتزازِ المحكمةِ الجنائيّةِ الدّوليّةِ أيضاً وتهدّدُ مِثْلَ هذا المِنْبَرِ القانونيّ الجنائيّ العالميّ الذي يعملُ منْ أجلِ تحقيقَ العدالةِ الدّوليّةِ"[342]. وكالعادةِ لمْ يَخْرُجْ رَدُّ السّلطةِ الفلسطينيّةِ عنِ التّنديدِ والاستهجانِ.

وتابعت واشنطن عقوباتِها على السّلطةِ الفلسطينيّةِ، حيْثُ قرّرتْ في (31 آب/أغسطس2018)، وقْفَ التّمويلِ كُلّياً عنْ (الأنروا)، وذلكَ بسحْبِ أكثرِ من (200) مليونِ دولارٍ أمريكيٍّ من برامجَ مُساعداتِ الإغاثةِ للفلسطينيّين في قطاعِ غزّةَ والضّفةِ الغربيّةِ. وقَدْ أُتّخذَ هذا القرارُ بعدَ قيامِ الإدارةُ الأمريكيّةُ بتوجيهٍ من الرّئيسِ ترامب نفسهِ، بمراجعةِ المُساعداتِ المُقدّمةِ للسّلطةِ الفلسطينيّةِ وسكّانِ الضّفةِ الغربيّةِ وقطاعِ غزّةَ؛ "لضمانِ أنْ يتمَّ إنفاقُ هذه الأموالِ بما يتماشى مع المصالحِ القوميّةِ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ"[343].

واستمراراً لقراراتِ وقوانينَ قطْعِ المُساعداتِ والمنحِ الأمريكيّةِ عنْ السّلطةِ الفلسطينيّةِ، أقرّتْ السّلطةُ التّشريعيّةُ قانونَ قطعِ المُساعداتِ الماليّةِ لقوى الأمْنِ الفلسطينيّةِ نهايةَ (أيلول/سبتمبر 2018)، وصادقَ الرّئيسُ ترامب يومَ الأربعاءِ (3تشرين أول/أكتوبر 2018) على القانونِ الجديدِ، الذي يُنهي المُساعداتُ الماليّةُ الأمريكيّةُ المُقدّمةِ لقوّاتِ الأمْنِ الفلسطينيّةِ. وليْسَ هذا فحسب، فالقانونُ الأمريكيُّ الجديدُ يمنحُ المحاكمَ في الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ حقَّ المُساءلةِ لأيّ كيانٍ يتلقّى مُساعداتٍ من الإدارةِ الأمريكيّةِ[344]. لكنْ تراجعَتْ فيما بعْدَ إدارةُ الرّئيسُ ترامب عن قرارِها بقطْعِ مخصّصاتِ ومِنَحِ الأجهزةَ الأمنيّةِ الفلسطينيّةِ؛ بطلبٍ منْ إسرائيلَ وذلكَ خوفاً منْ انهيارِ المنظومةِ الأمنيّةِ وبالتّالي توقُّفَ التّنسيقُ الأمنيُّ بين السّلطةِ الفلسطينيّةِ وإسرائيلَ.

وفي هذا الصّددِ، كَتَبَتْ صحيفةُ هآرتس الإسرائيليّةُ "أنَّ القانونَ الجديدَ يَمْنَحُ المحاكمَ الأمريكيّةَ صلاحيَّةَ الاستيلاءِ على الأصولِ منْ أيّ كيانٍ يتلقّى مُساعدةً من التّشريعِ

---

[342] المرجع السّابق نفسه، ص155.

[343] المرجع السّابق نفسه، ص155.

[344] المرجع السّابق نفسه، ص155.

الأمريكيّ"[345]. بالتّالي سيكونُ من شأنَهِ تعرّضِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ إلى دعاوي قضائيّةٍ مُحتملةٍ بتهمةِ الإرهابِ، بعْدَ أنْ كانتْ المحاكمُ الأمريكيّةُ سابقاً ترفضُ أيَّ دعوى قضائيّةٍ ضدَّ السّلطةِ الفلسطينيّةِ، لكنْ بعدَ تشريعِ القانونِ الجديدِ سيكونُ بإمكانِ المحاكمِ الأمريكيّةِ قبولَ الدّعاوي المقدّمةَ لها والتّعاملَ مع مثلِ هذه القضايا مُستقبلاً.

وقَدْ اعتبرتْ السُّلطةُ الفلسطينيّةُ قراراتِ وتشريعاتِ الإدارةِ الأمريكيّةِ بفرضِ العقوباتِ عليها وقطعِ المساعداتِ عنْها، بأنَّها تُمثّلُ ابتزازٌ سياسيٌّ للرّضوخِ والإذعانِ لها ولسياساتِها، فأعربَتْ عضوةُ اللّجنةِ التّنفيذيّةِ لمنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ حنان عشراوي، أنَّ "الإدارةَ الأمريكيّةَ أثبتَتْ أنَّها تستخدمُ أسلوبَ الابتزازِ الرّخيصِ أداةً لتحقيقِ مآربَ سياسيّةً". واعتبرَ صائبُ عريقات أنَّ القراراتِ الأمريكيّةَ الأخيرةَ هي "اعترافٌ بالمغزى الحقيقي لسياسةِ المساعداتِ الأمريكيّةِ المتمثّلةِ بالتّدخّلِ في الشّؤونِ الدّاخليّةِ للشّعوبِ الأخرى والتّأثيرِ على خياراتِها الوطنيّةِ"، واعتبرَ المتحدّثُ باسم الرّئاسةِ الفلسطينيّةِ نبيل أبو ردينة قراراتِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب بأنَّها "اعتداءٌ سافرٌ" على الشّعبِ الفلسطينيّ، وتهدفُ لمحاربةِ الشّعبِ الفلسطينيّ في أهمّ قضيّتين، القُدسَ واللّاجئين الفلسطينيّين، واعتبرَ أيضاً أنَّ إدارةَ الرّئيسِ ترامب لمْ يَعُدْ لها أيَّ دوْرٍ في الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وهي ليستْ جزءاً من الحلّ[346]. لكن هذه المواقفُ للسّلطةِ الفلسطينيّةِ مثيرةٌ للدّهشةِ والاستغرابِ؛ فالمالُ الأمريكيُّ المقدّمُ كمنحٍ ومساعداتٍ لأيّ دولةٍ في العالَمِ، لا يُقدّمُ إلّا منْ بابِ المصلحةِ الأمريكيّةِ (البراغماتيّة) تحقيقاً لإستراتيجيّتِها وأهدافِها، وهذا معروفٌ للجميعِ وليْسَ بالجديدِ، فهذهِ التّصريحاتُ إنْ دلّتْ على شيءٍ فتدلُّ على فشَلِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ في تحقيقِ أهدافِها وخاصّةً إقامةِ الدّولةِ الفلسطينيّةِ بعد اتّفاقيّةِ أوسلو وأكثر من (18) عاماً من المُفاوضاتِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

---

[345] Amir Tibon, "New Law Endangers U.S. Assistance To Palestinian Authority Security Forces", Haaretz, 5/October 2018.

[346] "تصاعد التّوتّر في العلاقات الأمريكيّة الفلسطينيّة"، موقع شبكة فنك الإعلاميّة الإلكتروني، (15شباط/فبراير2019)، متحصّل عليه بتاريخ (22نيسان/ أبريل2019)، https://tinyurl.com/y5u8v5k6.

وتزايدتْ الضّغوطاتُ على السّلطةِ الفلسطينيّةِ بعْدَ أنْ أعلنَتْ إسرائيلُ باقتطاعِ وخصْمِ (500) مليون شيقل من أموالِ المقاصّةِ* الفلسطينيّةِ، وهيَ تمثّلُ حسبَ زعمِها الأموالُ التي دفعتْها السّلطةُ كرواتبٍ لعائلاتِ الأسرى والشّهداءِ خلالَ عامِ (2018)[347]، ممّا أدّى إلى تأخّرِ صرْفِ رواتبَ موظّفي السّلطةِ الفلسطينيّةِ عن موعدِها أو صرفِها منقوصةً. وقد دافعَ كوشنر المكلّفُ من الرّئيسِ ترامب لإيجادِ حلٍّ للصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، عن خطواتِ الإدارةِ الأمريكيّةِ الأخيرةِ المتمثّلةِ في العقوباتِ وقطعِ المساعداتِ عن السّلطةِ الفلسطينيّةِ والشّعبِ الفلسطينيّ، ورأى أنَّ سلسلةَ الإجراءاتِ العقابيّةِ ضدَّ السّلطةِ الفلسطينيّةِ والفلسطينيّين سوْفَ تُساعدُ ولنْ تؤذيَ احتمالاتِ تحقيقِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، حيثُ قالَ: "تمَّ خلْقُ العديدِ من الوقائعِ الكاذبةِ –التي يعبدُها النّاسُ– والتي أعتقدُ أنَّهُ يجبُ تغييرَها"، وأضافَ "كلُّ ما نفعلهُ هو التّعاملَ مع الأمورِ كما نراها وبدونِ الخوفِ من القيامِ بالشّيءِ الصّحيحِ، اعتقِدُ أنَّهُ في أعقابِ ذلك، سيكونُ هناكَ احتمالٌ أكبرُ بكثيرٍ لتحقيقِ سلامٍ حقيقيٍّ"[348].

وهذا وحده يؤكّدُ على أنَّ هدفَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ منْ قطعِ المساعداتِ وتشريعِ العقوباتِ على السّلطةِ الفلسطينيّةِ والشّعبِ الفلسطينيّ هو الإذعانُ لها ولسياساتِها، وتقديمُ التّنازلاتِ المصيريّةِ بخصوصِ مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ واللّاجئين الفلسطينيّين وحلِّ الدّولتيْن والقضايا الأخرى كافّةً، والقبولُ برؤيةِ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعَ الفلسطينيّ الإسرائيليّ. وسيزدادُ الوضعُ سوءاً على السّلطةِ الفلسطينيّةِ في حالِ وافقتْ بعضُ الدّولِ العربيّةِ المانحةِ على سياسةِ الرّئيسِ ترامب وعقوباتِهِ، ممّا سيضاعفُ الضّغطُ على السّلطةِ الفلسطينيّةِ.

في ضوءِ ما سبَقَ، سيكونُ هناكَ أثرٌ بالغٌ لقطعِ المساعداتِ والعقوباتِ الأمريكيّةِ على السّلطةِ الفلسطينيّةِ والشّعب الفلسطيني؛ حيثُ ستعمّقُ هذه العقوباتُ من الأزمةِ الاقتصاديّةِ الفلسطينيّةِ وسترفعُ من معدّلاتِ الفقرِ بينَ المواطنين الفلسطينيّين، وسيكونُ لها الأثرُ البالغُ على

---

* وهي عبارة عن ضريبة القيمة المضافة، تُحَصِّلُها إسرائيل من القطاع الخاص الفلسطيني؛ نتيجة الشّراء منْ إسرائيل أو من الخارج، وتقوم إسرائيل بتحويل أموال الضّرائب إلى وزارة الماليّة الفلسطينيّة في نهاية كل شهر، عبر آليّة المقاصّة المتّفق عليها بين السّلطة الفلسطينيّة وإسرائيل في اتّفاقيّة بروتوكول باريس الاقتصاديّة الموقّعة بين الجانبين عام (1994).

[347] "السّلطة ترفض استلام أموال المقاصّة من إسرائيل"، موقع وكالة فلسطين اليوم الإلكتروني، (27شباط/فبراير 2019)، متحصّل عليه بتاريخ (7أيار/مايو 2019)، https://tinyurl.com/y2lt3jn8.

[348] "كوشنير: العقوبات ضد الفلسطينيّين سوف تُساعد احتمالات السّلام"، موقع ذا تايمز أوف إسرائيل الإلكتروني، (14أيلول/سبتمبر 2018)، متحصّل عليه بتاريخ (1آذار/مارس 2019)، https://tinyurl.com/y3cybzp3.

منظّماتِ المجتمعِ المدنيّ، وعلى استقرارِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ المالي؛ حيثُ سيصلُ العجزُ التّمويليُّ لأكثرِ منْ مليارِ دولارٍ في موازنةِ السّلطةِ القادمةِ وخاصّةً في حالِ لمْ تعوّضْ أيَّ دولةٍ ما كانتْ تقدّمهُ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ، فإنَّ السّلطةَ الفلسطينيّةَ ستواجهُ أكبرَ عجزٍ ماليٍّ في تاريخِها. هذا عدا عن توقّفِ مشاريعَ البُنى التّحتيّةِ الممولّةِ منْ مؤسّساتٍ أمريكيّةٍ مثل اليوسيد (USIAD) والتي تُشرفُ على تشغيلِ الآلافِ من العاطلين عن العملِ، ممّا سيؤثّرُ على نسبةِ البطالةِ. ولكنْ يبقى الأخطرُ ممّا سبَقَ كُلّهِ، هو المُساومةُ على حقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ ونضالاتهِ وتضحياتهِ سياسيّاً وتقديمُ المزيدِ من التّنازلاتِ لإسرائيلَ والولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ.

2.10.4 خياراتُ السّلطةِ الفلسطينيّةِ في مُواجهةِ رؤيةَ وسياساتِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ

في ظلِّ ازدواجيّةِ الضّغوطاتِ والعقوباتِ على السّلطةِ الفلسطينيّةِ من الرّئيسِ ترامب وإسرائيلَ، طَلَبَتْ اللّجنةُ التّنفيذيّةُ لمنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ من حكومةِ الوفاقِ الفلسطينيّةِ، في (3شباط/فبراير 2018)، البدْءَ فوراً بإعدادِ الخططَ لفكِّ الارتباطِ مع الاحتلالِ في جميعِ المُستوياتِ السّياسيّةِ والاقتصاديّةِ والإداريّةِ والأمنيّةِ[349]. وتسعى السّلطةُ الفلسطينيّةُ منْ وراءَ هذا القرارِ لتفعيلِ أدواتِ ضغطِها المحدودةِ على إسرائيلَ، للاستجابةِ للمطالبِ الفلسطينيّةِ بإقامةِ دولةٍ فلسطينيّةٍ على الأراضي المُحْتلّةِ عام (1967).

لكنْ جاءتْ بعدَ ذلكَ تصريحاتُ كبيرُ المفاوضين الفلسطينيّين وأمينُ سرِّ اللّجنةِ التّنفيذيّةِ لمنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ صائب عريقات، لِتُعَبّرَ عنْ مفاجأةٍ في موقفهِ؛ حيثُ صرّحَ في مقابلةٍ أجرتْها معهُ القناةُ الثّانيةُ الإسرائيليّةُ، قائلاً: "أعتقدُ أنَّ الرّئيسَ الحقيقيَّ للشّعبِ الفلسطينيّ هو وزيرُ الجيشِ أفيغدور ليبرمان، أمّا رئيسَ الوزراءِ الفلسطينيّ فهوَ منسّقُ شؤونِ الحكومةِ الإسرائيليّةِ في المناطقِ المُحْتلّةِ الجنرال بولي مردخاي (Poli Mordechai)"[350]. وأعربَ صائبُ عريقات في تصريحاتهِ للقناةِ الإسرائيليّةِ تشاؤمَهُ إزاءَ حلِّ الدّولتين، مرجّحاً في نفسِ الوقتِ "اختفاءَ السّلطةِ الفلسطينيّة برمّتِها قريباً، ولنْ يكونَ لها أملٌ في الحياةِ"، وأضافَ "أنَّ الرّئيسَ الفلسطينيَّ محمود

---

[349] محمود جرابعة، "الخيارات الفلسطينيّة في مواجهة السّياسة الأميركيّة الجديدة إزاء الملف الفلسطيني"، م.س، ص5.

[350] "في تصريحات مفاجئة في موقفه..عريقات: ليبرمان هو الرّئيس الفلسطيني والسّلطة ستختفي قريباً..."، موقع صحيفة رأي اليوم الإلكتروني، (20شباط/فبراير 2018)، متحصّل عليه بتاريخ (13أيار/مايو 2019)، https://tinyurl.com/y64knyyz.

عبّاس لا يمكنهُ التّحرّكَ من رام الله دونَ إذنٍ من مردخاي وليبرمان"[351]!. وفي تصريحاتٍ أخرى له وضَّحَ وأقرَّ بأنَّ "السّلطةَ الفلسطينيّةَ لا تملكُ مفتاحَ حلِّ نفسِها، وأنَّها ملتزمةٌ مع إسرائيلَ والمجتمعِ الدّوليّ باتّفاقيّاتٍ سابقةٍ".

وقَدْ سبَقَ للقيادي في حركةِ فتح عزّام الأحمد أنْ قالَ في لقاءٍ مع صحيفةِ القُدسِ العربيّ بتاريخ (13تشرين ثاني/نوفمبر 2011)، "إنَّ السّلطةَ الفلسطينيّةَ تنهارُ"، مشدّداً على أنَّهُ لا يوجدُ أيَّ قرارٍ بحلِّ السّلطةِ بلْ هي "تنهارُ" نتيجةَ فشلِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ واستمرارِ الاحتلالِ للضّفةِ الغربيّةِ واحتجازِ الأموالِ الفلسطينيّةِ، مُشيراً إلى أنَّ السّلطةَ الفلسطينيّةَ الحاليّةَ هي "سلطةٌ وهميّةٌ غيرَ موجودةٍ بشكلٍ فعليّ إلّا بجانبٍ محدّدٍ وفْقَ ما تريدُ إسرائيلُ"، مُضيفاً "إذا كانتْ إسرائيلُ هي التي تتحكّمُ في مصيرِ السّلطةِ فلتذهبْ هذه السّلطةِ إلى الجحيم"، وتابعَ قائلاً: "السّلطةُ لا تحلُّ وإنّما تنهارُ، السّلطةُ تنهارُ، ليسَ هناكَ شيءٌ اسمُه حلِّ السّلطةِ، السّلطةُ تنهارُ لا تحلُّ"، مُشيراً إلى أنَّ "عواملَ انهيارِ السّلطةِ بدأتْ تتزايدُ"[352].

لكنْ يبقى حديثُ ورؤيةُ قيادةِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ بأنَّها تنهارُ، ما هو إلّا تهرُّبها من المسؤوليّةِ، ومُحاولةٍ للتّملّص منْ تحمّلِ النّتائجِ الكارثيّةِ التي أفضى إليها نهْجُ أوسلو التّفاوضيُّ، ورفْضَ الاعترافَ بهزيمةٍ يتعرّضُ لها هذا النّهْجُ اليومَ. ولنْ تسمحَ إسرائيلُ والولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ للسّلطةِ الفلسطينيّةِ بحلِّ نفسِها وكذلكَ المجتمعُ الدّوليُّ، بالتّالي فإنَّ هذا الخيارَ لنْ تفكّرَ فيه السّلطةُ الفلسطينيّةُ بشكلٍ جدّيٍ وإنّما ستستخدمُهُ كتهديدٍ وضغطٍ على إسرائيلَ والولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ والمجتمعِ الدّوليّ.

لكنْ تملِكُ السّلطةُ الفلسطينيّةُ خياراً يمثّلُ ورقةَ ضغطٍ على إسرائيلَ، لم تستخدمْهُ لحدِّ الآنَ وهو وقْفُ التّنسيقِ الأمنيّ مع إسرائيلَ، والذي يُعتبرُ حيويّاً للجانبِ الإسرائيليّ؛ فتكتسبُ السّيطرةَ الأمنيّةَ الإسرائيليّةَ على الضّفةِ الغربيّةِ أهمّيتَها وفاعليّتها من التّنسيقِ الحيويّ مع الأجهزةِ الأمنيّةِ الفلسطينيّةِ، وخاصّةً جهازي المُخابراتِ العامّةِ والأمنِ الوقائيّ[353]. بالتّالي فإنَّ وقْفَ

---

[351] المرجع السّابق نفسه.

[352] "السّلطة الفلسطينيّة ..دعوات الحل ومخاوف الانهيار"، موقع شبكة الجزيرة الإعلاميّة الإلكتروني، متحصّل عليه بتاريخ (2حزيران/يونيو 2019)، https://tinyurl.com/y3jmdjp4.

[353] محمود جرابعة، "الخيارات الفلسطينيّة في مواجهة السّياسة الأميركيّة الجديدة إزاء الملف الفلسطيني"، م.س، ص5.

التّنسيقِ الأمنيّ مع إسرائيلَ سيؤدّي إلى أضرارٍ بالغةٍ على المنظومةِ الأمنيّةِ الإسرائيليّةِ. وعلى الرّغم منْ أنَّ المجلسَ المركزيَّ الفلسطينيَّ والذي يمثّلُ أعلى هيئةٍ تشريعيّةٍ للشّعبِ الفلسطينيّ، قَدْ قرَّرَ في عام (2015) إنْهاءَ التّعاونِ الأمنيّ مع إسرائيلَ، إلّا أنَّ القرارَ بقيَ حبراً على ورقٍ[354]. ممّا يعني أنَّ السّلطةَ الفلسطينيّةَ في أسوأِ قراراتِها وخياراتِها لنْ تعملَ على وقْفِ التّنسيقِ الأمنيّ مع إسرائيلَ.

وقَدْ حصَرَ صائبُ عريقات خياراتِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ بعدَ رؤيةِ الرّئيسِ ترامب وسياساتِهِ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، باستمرارِ المُفاوضاتِ مع شرطٍ تامٍّ لوقْفِ الاستيطانَ الإسرائيليَّ، أو مُطالبةِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب بالاعترافِ بالدّولةِ الفلسطينيّةِ على حدودِ عام (1967)، أو التّوجّهِ إلى الجمعيّةِ العامّةِ للأممِ المتّحدةِ ضمنَ مجموعةِ تَحالُفٍ منْ أجْلِ السّلامِ*، أو مُطالبةِ الأممِ المتّحدةِ بوضعِ فلسطينَ تحتَ الوصايةِ الدّوليّةِ، أو وقْفِ تطبيقَ الاتّفاقيّاتِ الموقّعةِ مع إسرائيلَ، أو حلِّ السّلطةِ الفلسطينيّةِ ووضْعِ إسرائيلَ أمامَ مسؤوليّاتِها كدولةِ احتلالٍ[355]. لكنَّ هذه الخياراتِ التي تبنّاها صائبُ عريقات أثبتَتْ فشلَها مِراراً وتِكراراً، فالمفاوضاتُ لمْ تُقدّمْ شيءٌ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ بلْ أعطَتْ غطاءً شرعيّاً لإسرائيلَ للتّماهي في احتلالِها واستيطانِها، ومطلبَهُ من إدارةِ الرّئيسِ ترامب الاعترافُ بالدّولةِ الفلسطينيّةِ فهوَ من المستحيلِ؛ فإدارةُ الرّئيسِ ترامب مُنحازةٌ بشكْلٍ فاضِحٍ لإسرائيلَ وتعهّدَتْ على عدمِ السّماحِ بقيامِ دولةٍ فلسطينيّةٍ مُستقلّةٍ، وكذلكَ التّوجّهِ لتدويلِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ في الجمعيّةِ العامّةِ للأممِ المتّحدةِ أو في لجانِها، فهي لمْ تُقَدّمْ سوى قراراتٍ حِبْرٍ على ورقٍ لمْ تلتزِمْ بها إسرائيلُ إطلاقاً، هذا عدا عنْ تعهّدِ إدارةُ الرّئيسِ ترامب بمحاربةِ الفلسطينيّين في المحافلِ الدّوليّةِ وتعهّدها بالمزيدِ من العقوباتِ على السّلطةِ الفلسطينيّةِ والشّعبِ الفلسطينيّ في حالِ قامَتْ بتدويلِ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

في ضوءِ البحْثِ عن خياراتِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ، فإنّهُ لا بُدَّ من السّلطةِ الفلسطينيّةِ من البحثِ عن وساطةٍ جديدةٍ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وأنْ تكونَ هذه الوساطةُ تتمتَّعُ

---

[354] المرجع السّابق نفسه، ص5.

* وهي مجموعة تضم أكثر من (90) منظّمة غير حكوميّة، تعمل على تعزيز المصالحة بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين، وبين العرب واليهود في الشّرق الأوسط.

[355] "السّلطة الفلسطينيّة ..دعوات الحل ومخاوف الانهيار"، م.س، https://tinyurl.com/y3jmdjp4.

بالحياديّةِ وعدم الانحيازِ، على الرّغم من أنَّ ذلك سيكونُ صعباً جدّاً؛ حيْثُ لنْ تقْبَلَ إسرائيلُ بأيّ وساطةٍ أُخرى غيرَ وساطةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، هذا عدا عنْ أنَّ احتكارَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ للوساطةِ في عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ لم يَكُنْ خيارَ الفلسطينيّين منْذُ البدايةِ كيْ يختاروا التّحرَّرَ منها الآنَ، والبحْثُ عنْ وساطةٍ وراعٍ جديدٍ لعمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ.

تهدُفُ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ إلى تصفيةَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، فمضمونُ الإجراءاتِ والسّياساتِ الأمريكيّةِ إزاءَ قضايا الحلِّ النّهائيّ، والانسحابُ منْ أيّ التزامٍ للفلسطينيّين وفْقَ قراراتِ الشّرعيّةِ الدّوليّةِ والاتّفاقاتِ الدّوليّةِ، ومِنْ ثُمَّ السّعي لفرْضِ تسويةٍ سياسيّةٍ أمريكيّةٍ جديدةٍ، تُحاكي الرؤيةَ الإسرائيليّةَ وأهدافَها، وإنهاءِ المطالبِ الفلسطينيّةِ المتمثّلةِ بدولةٍ مُستقلّةٍ على حدودِ الرّابعِ من حزيران (1967) وعاصمتِها القُدسِ الشّرقيّةِ المُحْتلّةِ، والاعتمادِ على الاقتصادِ والمالِ السّياسيّ كمدخلٍ لتسويةِ الصّراعِ بدلاً من الحلِّ السّياسي.

نستنتجُ ممّا سبَقَ، بأنَّ أفضلَ خياراتِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ والشّعبِ الفلسطينيّ، هُوَ التّوحّدُ وإنهاءُ الانقسامِ الفلسطينيّ، فلنْ تتمكّنَ السّلطةُ الفلسطينيّةُ ولا حتّى الشّعبُ الفلسطينيُّ منْ مواجهةِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب وسياساتِها وكذلكَ إسرائيلَ، إلّا بإحداثِ تغييرٍ جوهريّ في وحْدَةِ الشّعبِ الفلسطينيّ وقياداتهِ وأحزابهِ، بالتّالي على السّلطةِ الفلسطينيّة ترميمُ الوضعِ الدّاخلي وإعادةُ بنائهِ بما يضمنُ الوحدةَ الوطنيّةَ والهدفَ الواحدَ، وتقديمُ نموذجٍ سياسيٍّ اجتماعيٍّ يقومُ على الشّفافيّةِ والمُساءلةِ. مع مراجعةِ مواقفَ بعضِ العواصمِ العربيّةِ وخطاباتِها من القضيّةِ الفلسطينيّةِ، الذي بدأ يُنادي بالتّطبيعِ وأنَّ القضيّةَ المركزيّةَ ليسَتْ القضيّةَ الفلسطينيّةَ وإنّما الخطرُ الإيرانيُّ، ولولا تفرّقِ الموقفِ الفلسطينيّ وانقسامهِ وتشرذمهِ لما آلتْ الأمورُ لهذا الحدّ، فمستقبلُ الشّعبِ الفلسطينيّ وقضيّتهِ، يتطلّبُ حواراً وإجماعاً سياسيّاً وطنيّاً فلسطينيّاً لا حالةَ تفرّدٍ تغامرُ بمصيرِ الشّعبِ الفلسطينيّ وتضحياتِه.

الفصلُ الخامِسُ

الخاتِمَةُ والاسْتِنْتاجاتُ

الفصلُ الخامِسُ

5. الخاتِمَةُ والاسْتِنْتاجاتُ

إنَّ تأييدَ ودعْمَ الولاياتِ المتّحدةَ الأمريكيّةَ المُستمِرَّ والمُتميّزَ لإسرائيلَ، قائِمٌ على الحفاظِ على مصالحِها وأهدافِها في منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ، وإنَّ طريقةَ إدارتِها للقضيّةِ الفلسطينيّةِ لا تخرجُ عنْ هذا التّوجّهِ والمضمونِ في سياساتِها الخارجيّة والتي تعتبر امتداداً لسياستها الدّاخليّة؛ فإسرائيلُ قَدْ أثبتتْ حفاظَها وضمانَها لسلامةِ المصالحِ والأهدافِ الأمريكيّةِ في الشّرقِ الأوسطِ باستمرار، فهيَ لا تتناقض أو تقِفْ ضدّ المصالح الأمريكيّة في المنطقة ككل.

ومن ناحيةٍ أخرى فإنّ جماعات الضّغط اليهوديّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وعلى رأسها اللّوبي الصّهيوني المعروف بـ"الإيباك" تعمل ليلاً نهاراً على دفع الولايات المتّحدة الأمريكيّة على تبنّي سياسات إسرائيل الاحتلاليّة والشّرق أوسطيّة، لذلكَ تقومُ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ بدعمِها بكافّةِ السُّبلِ السياسيّةِ والاقتصاديّةِ والعسكريّةِ، للحفاظ على تفوّقِها النّوعي على جميع بلدان العالَمِ العربي في ظلّ عدم إمكانيّة تفوّقها العسكري كمّياً.

وعلى الرّغمِ منْ تدخّل الولايات المتّحدة الأمريكيّة كوسيطٍ لحلّ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، إلّا أنَّ سياساتِها ومواقفَها تنكّرتْ لحقوق الشّعب الفلسطيني، وقَدْ كانَ لسياساتِها ومواقفِها بالغُ الأثرِ على الفلسطينيّين والقضيّةِ الفلسطينيّةِ؛ فقَدْ تعاملَتْ الإداراتُ الأمريكيّةُ المتعاقبةُ مع القضيّةِ الفلسطينيّةِ من منطلقِ إدارةِ الصّراعِ أكثر من حلّهِ؛ فلَمْ تشمل طروحاتِها السّياسيّةَ حقّ الفلسطينيّين في تقرير المصير أو إقامة دولتهم، وتناسقتْ وانسجمتْ السّياسةُ الأمريكيّةُ مع جوهرِ السّياسةِ الإسرائيليّةِ وإستراتيجيّتِها وأهدافِها، وقَدْ تميّزتْ مواقفُ وسياساتُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ المتعاقبةِ إزاءَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ بإخضاعِ العواملِ القانونيّةِ والشّرعيّةِ الدّوليّةِ والحقوقِ التّاريخيّةِ للفلسطينيّين لأهدافَ ومصالحَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ الشّرقِ أوسطيّةِ، المتوائمةِ مع مصالحَ وأهدافَ دولةِ إسرائيلَ، التي دأبتْ منذُ نشأتِها على ربطِ مصالحِها وسياستِها الشّرقِ أوسطيّةِ مع المصلحةِ القوميّةِ للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ.

وقَدْ عمدتْ مؤسّساتُ صنْعِ السّياسةِ الأمريكيّةِ تحقيقاً لمصالحِها الإستراتجيّةَ وأهدافِها في الشّرقِ الأوسطِ، على مُواصلةِ دعمِ إسرائيلَ مقابلَ ضغوطاتِها على الفلسطينيّين للقبولِ بما تُمليهِ عليهم السّياساتُ الإسرائيليّةُ، ولمْ تتغيّرْ سياساتُ مؤسّساتِ صُنْعِ السّياسةِ الأمريكيّةِ في تعاطِيها مع القضيّةِ الفلسطينيّةِ، فقَدْ كانتْ متأثّرةٌ بدرجةٍ كبيرةٍ بالرّأيِ العامِ وجماعاتِ الضّغطِ اليهوديّةِ، التي كانَ لها دورٌ كبيرٌ على قراراتِ السّلطةِ التّشريعيّةِ والسُّلطةِ التّنفيذيّةِ فيما يخصُّ مصالحُ إسرائيلَ. وقد كانتْ مؤسّساتُ صنعِ السّياسةِ الأمريكيّةِ رهينةً للموقفِ الإسرائيليّ ومصالحِه؛ نتيجةَ ترابطِ الأيديولوجيّاتِ والتّشابكاتِ الدّينيّةِ والاجتماعيّةِ، وتحقيقاً للإمبرياليّةِ الأمريكيّةِ.

إنَّ رؤيةَ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، هي رؤيةٌ أمريكيّةٌ إسرائيليّةٌ خالصةٌ لتصفيةِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ وفرضِ حلّاً يضمنُ القضاءَ على حقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ المشروعةِ وتضحياتهِ في سبيلِ التّحرّرِ وإقامةِ الدّولةِ الفلسطينيّةِ على ترابه الوطني المحتلّ من قِبَلِ إسرائيل.

وفي ظلّ رفضِ السّلطةَ الفلسطينيّةَ والشَّعبَ الفلسطينيَّ لرؤيةِ وسياسةِ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، فإنَّ إدارتهُ تواصلُ فرضَ العقوباتِ والضّغوطاتِ على الشّعبِ الفلسطينيّ، واتّخاذِ الخطواتِ والإجراءاتِ أُحاديّةِ الجانبِ تِجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، متجاهلةً ومتنكّرةً لحقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ المشروعةِ من ناحيةٍ، وأنَّ هناك احتلالٌ إسرائيليٌّ مُخالفٌ لميثاق الأمم المتّحدة وقرارات الشّرعيّة والمرجعيّة الدّوليّة، كان من الأجدى أنْ يخضع هذا الاحتلال للعقوبات والمقاطعة والحصار؛ لإجباره على الامتثال لقرارات الأمم المتّحدة وقرارات الشّرعيّة والمرجعيّة الدّوليّة منْ ناحيةٍ أخرى.

فرؤيةُ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، تتناسقُ وتنسجمُ مع الرؤيةِ والأهدافِ الإسرائيليّةِ؛ فقَدْ تخلّتْ الإدارة الأمريكيّة عنْ حلِّ الدّولتين، واعترفت بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّة عاصمةً موحّدةً لإسرائيل، وتحاول تصفيةِ قضيّة اللّاجئين الفلسطينيّين، وتعهّدت بحماية إسرائيل والدّفاع عن مصالحها وإستراتيجيّاتها، وتغضُّ الطّرفِ عن المستوطناتِ والاستيطانِ الإسرائيليّ، ورأت في التّطبيع العربيّ الإسرائيليّ شرطٌ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وتعتمدُ

على الاقتصادِ والمالِ السّياسي كبديلٍ عن السّلامِ السّياسي، وقد أدّى انحياز الإدارة الأمريكيّة المستمر لإسرائيل لتعنّت وتطرّف اليمين في إسرائيل وتصعيد سياساته الاحتلاليّة.

إنَّ موقفَ إدارةِ الرّئيسِ ترامب منَ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، ما هو إلّا امتدادٌ وتراكمٌ طبيعيٌّ للسياساتِ الأمريكيّةِ الممتدةِ منذُ بداياتِ القرنِ المنصرمِ، والتي حاولتْ دائماً منْ خلالِ كلّ المشاريعِ التي حاولَتْ طرحَها، تصفيةَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ وتحويلَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ من قضيّةٍ سياسيّةٍ إلى قضيّةٍ إنسانيّةٍ اقتصاديّةٍ. وقَدْ كانتْ دائماً الوساطةُ الأمريكيّةُ منحازةً إلى الجانبِ الإسرائيليّ ومتماهيةً مع سياساتهِ الاحتلاليّةِ، ممّا افقدَها نزاهتَها وحياديّتَها؛ فقَدْ كانتْ دائماً تتبنَّى الموقفَ الإسرائيليَّ وسياساتهِ، إلّا أنَّ الإدارة الأمريكيّة الحاليّة زادت في درجة الدّعم لإسرائيل ولم تختلف عن الإدارات السّابقة في التزامها بدعم وتفوّق إسرائيل في جميع الميادين.

1.5 استِنْتاجاتُ الدّراسةِ

توصَّلَ الباحِثُ إلى مجموعةٍ من الاستِنْتاجات، أهمُّها ما يلي:

1. إنَّ الإداراتِ الأمريكيّةَ المتعاقبةَ كافّةً التي تمَّ اعتبارُها وسيطاً لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، قَدْ انحازتْ إلى إسرائيلَ بشكْلٍ فاضحٍ ولمْ تكُنْ حياديّةً؛ فقَدْ مارستْ وما زالت تُمارسُ أدواراً مفصليّةً لصالحَ إسرائيلَ، وقَدْ كانتْ الوساطةُ الأمريكيّةُ مُنسجمةً ومُتناسقةً مع الأهدافِ الإسرائيليّةِ وتطلّعاتِها على حسابِ الشّعبِ الفلسطينيّ وحقوقهِ وحرّيتهِ وتضحياتِه.

2. لم تَسْعَ الوساطةُ الأمريكيّةُ لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ على أساسٍ عادلٍ أو بناءً على قراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ؛ بحجْمِ إدارةِ الصّراعِ بما يَخْدُمُ مصالحَها ومصالحَ إسرائيلَ.

3. لا تمتلكُ إدارةُ الرّئيسِ ترامب رؤيةً سياسيّةً واضحةً ومتماسكةً لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وإنّما تعتمدُ في رؤيتِها لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ على الرّؤية الإسرائيليّة اللّيكوديّة اليمينيّة المُتطرّفة، وعلى ميزانِ القوّةِ بينَ أطرافِ الصّراعِ، ويتّضحُ ذلك منْ خلالِ التّصريحاتِ الأمريكيّةِ المُتناقضةِ والمُتضاربةِ بخصوصِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ. وإنَّ مضمونَ رؤيةِ وسياساتِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب هو الحفاظُ على تفوّقِ إسرائيلَ إقليميّاً وعلى أمنِها مع إقامةِ دولةٍ فلسطينيّةٍ منقوصةٍ بما لا يتعارضُ مع أمْنِ إسرائيلَ ومصالحِها.

4. لقَدْ أدّى دعمُ وتأييدُ وانحيازُ إدارةَ الرّئيسِ ترامب لإسرائيلَ وكراهيّتها لحركاتِ المقاومةِ الفلسطينيّةِ المشروعةِ، إلى تعنّتِ اليمينِ الإسرائيليّ وزيادةِ تطرّفِهِ، ممّا دفعهُ إلى سنّ القوانينِ لتوسيعِ المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ ومناقشةِ ضمّ مستوطناتِ الضّفةِ الغربيّةِ وغورِ الأردن، وتشدّدهِ تِجاهَ قضيّةِ اللّاجئين الفلسطينيّين وقضايا الحلِّ النّهائي، ومُحاولةِ حلّ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ على أساسٍ إقليميٍّ يضمَنُ التّطبيعَ مع إسرائيلَ والاعترافَ بها وبشرعيّةِ احتلالِها.

5. تجاوزتْ الوساطةُ الأمريكيّةُ في ظلِّ الرّئيسِ ترامب مرحلةَ الدّعمِ والانحيازِ لإسرائيلَ، وأحدثَتْ تحوّلاً جذريّاً وتمايزاً للسّياساتِ التي تبنّتْها الإداراتُ الأمريكيّةُ السّابقةُ، فمواقفهُ وسياساتهُ الخارجيّةُ تخالفُ سياساتِ الإداراتِ الأمريكيّةَ السّابقةَ حتّى قراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ، فرؤيةُ إدارةِ الرّئيسِ ترامب وسياساتِها وإجراءاتِها تُؤكّدُ بشكلٍ صريحٍ على أنّها مُتعاونةٌ وشريكةٌ مع الحكومةِ الإسرائيليّةِ في تصفيةِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ.

6. إنّ اهتمامَ الدّولِ العربيّةِ بإيرانَ وملفّ الإرهابِ وأزماتِها الدّاخليّةِ، قَدْ أدّى لتهميشِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ في أجندتِها؛ نتيجةَ التّغيّرِ في الأولويّاتِ التي رافقَتْ تعاظمَ الخطرَ الإيرانيَّ وخطرَ تنظيمَ الدّولةِ الإسلاميّةِ، حيْثُ توافقَتْ المخاوفُ العربيّةُ والأمريكيّةُ والإسرائيليّةُ على خطورةِ سياساتِ إيران وخطورةِ الجماعاتِ الإرهابيّةِ، والتقَتْ تلكَ المخاوفُ على ضرورةِ الحدّ منْ نفوذِ إيران وأذرعِها في المنطقةِ.

7. إنَّ التّطبيعَ العربيَّ الإسرائيليَّ سيؤدّي لتهميشِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ وحقوقِ الفلسطينيّينِ المشروعةِ، ممّا يعطي الفرصةَ لإسرائيلَ لمواصلةِ سياساتِها الاحتلاليّةِ وزيادةِ تعنُّتِها وضغوطاتِها على الفلسطينيّين بغطاءٍ عربيٍّ.

8. يتمثَّلُ هدفُ إدارةِ الرّئيسِ ترامب منْ ربطِ الدّعمِ الماليّ والمِنَحِ الأمريكيّةِ باستمرارِ المُفاوضاتِ ومحادثاتِ عمليّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ، بالمُساومةِ على حقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ، وتمريرٍ للمشروعِ الإسرائيليّ وشرعنةِ احتلالِهِ.

9. إنَّ اعترافَ الرّئيسُ ترامب بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ، مُخالِفٌ لقراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ، ويمثّلُ تجاوزاً فاضحاً للسّياسةِ والوساطةِ الأمريكيّةِ، ولمْ يَكُنْ اعترافُ

الرّئيسِ ترامب بمدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ عاصمةً موحّدةً لإسرائيلَ عشوائيٍّ؛ بلْ منْ بابِ فرْضِ سياسةَ الأمر الواقعِ على الفلسطينيّين، ممّا يؤكّدُ على كراهيّته للعربِ والمسلمين وتأييدهِ المطلق لإسرائيل ودعمهِ لها لأقصى الحدود.

10. إنَّ طريقةَ تعاطي الرّئيسِ ترامب مع قضايا الحلِّ النّهائيّ، المتمثّلةِ بتفتيتِ هذه القضايا والخطواتِ والإجراءاتِ أُحاديّةِ الجانبِ وفرضِها بالإكراهِ على الفلسطينيّين، ووضعهِم تحْتَ الأمرِ الواقعِ، تجعل الولايات المتّحدة الأمريكيّة شريكةً مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيّة، وخاصّةً بعد تعهُّدِ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ بعدمِ التّدخّلَ في هذهِ الملفّاتِ بشكلٍ فرديٍّ واتّخاذِ قراراتٍ حاسمةٍ بشأنِها، ممّا يؤكّدُ على أنَّ إدارةَ الرّئيسِ ترامب تسعى لفرْضِ رؤيتَها السّياسيّةَ على الفلسطينيّين، وليسَ محاولتُها تحقيقَ سلامٍ فلسطينيٍّ إسرائيليٍّ كما تدَّعي، مُستغلّةً بذلك ميزانَ القوّةِ بينَ الفلسطينيّين والإسرائيليّين.

11. إنَّ قطعَ الدّعمِ والمساعداتِ والمنحِ الماليّةِ عنْ وكالةِ الأممِ المتّحدةِ لإغاثةِ وتشغيلِ اللّاجئين الفلسطينيّين (الأنروا)، وإقامةَ السّفارةِ الأمريكيّةِ في مدينةِ القُدسِ المُحْتلّةِ على أرضٍ فلسطينيّةٍ تعودُ ملكيّتُها للاجئين فلسطينيّين، دليلٌ على تصفيةِ إدارةِ الرّئيسِ ترامب لقضيّتهم وحقَّ عودتِهم، والدّعوةُ منْ جديدٍ لتوطينهم في البُلدانِ العربيّةِ.

12. إنَّ موقفَ الإدارةِ الأمريكيّةِ تحْتَ رئاسةِ ترامب من المستوطناتِ الإسرائيليّةِ والاستيطانِ، مُتوافقٌ مع اليمينِ الإسرائيليِّ المُتطرّفِ، ممّا أدَّى لمنحِ إسرائيلَ فرصةً تاريخيّةً للاستيطانِ، بالتّالي مطالبةُ الكنيست الإسرائيليّ بضمّ مستوطناتِ الضّفةِ الغربيّةِ وغورِ الأردنّ، ممّا يقضي على الأملِ المُتبقّي بحلِّ الدّولتيْن وهو ما يتماشى مع رؤيةِ الرّئيسِ ترامب بتخلّيهِ عن حلِّ الدّولتيْن.

13. إنَّ رؤيةَ الرّئيسِ ترامب لحلِّ الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ، منسجمةٌ ومتناسقةٌ مع السّياسةِ والأهدافِ الإسرائيليّةِ، وهي تعبّرُ بشكلٍ صريحٍ عن دعمِ التّوجّهاتِ والمواقفِ الإسرائيليّةِ والتّنكّرِ للحقوقِ الفلسطينيّةِ، ممّا يُفْقِدُ الأملَ في نزاهتِها وسعيِها لحلٍّ عادلٍ للصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

14. إنَّ تمسّكَ السّلطةِ الفلسطينيّةِ بالمفاوضاتِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ واعتبارِها الإستراتيجيّةِ الوحيدةِ لتحقيق عمليّةَ السّلامِ الفلسطينيّةِ الإسرائيليّةِ وإقامةَ الدّولةِ الفلسطينيّةِ، قَدْ أضعفَ موقفَها

وخياراتِها وحدَّ من قُدرتِها السّياسيّة، حتّى أنَّ السّلطةَ الفلسطينيّةَ بعْدَ خرْقِ وتجاوزِ إسرائيلِ لجميعِ الاتّفاقيّاتِ الموقّعةِ معها، لا تستطيعُ السّلطةُ الفلسطينيّةُ اتّخاذَ قرارٍ بحلِّ نفسِها أو الخروجِ عنْ نهْجِ اتّفاقيّاتِها مع إسرائيلَ.

2.5 توصياتُ الدّراسةِ

يوصي الباحِثُ بمجموعةٍ من التّوصيات الواجب على منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ والسّلطةِ الفلسطينيّةِ تبنّيها، ولعلَّ أهمَّها:

1. تصويبَ المسارِ السّياسي وتوحيدُ الجهودِ الفلسطينيّةِ، وضرورة إشراكَ الشّعبِ الفلسطينيِّ في الخياراتِ والقراراتِ السّياسيّةِ، بالتّالي تكونُ الخياراتُ والقراراتُ السّياسيّةُ مُستمدّةً منْ إرادةِ الشّعبِ الفلسطينيّ وطموحاتِهِ، ممّا يؤدّي لأنْ تكونَ السّلطةُ الفلسطينيّةُ نموذجاً سياسيّاً وطنيّاً شعبيّاً، يحتضنُها الشّعب بكافّةِ أطيافهِ وأحزابِهِ.

2. مقاومةُ الإغراءاتِ والامتيازاتِ التي تعرضُها إدارةُ الرّئيسِ ترامب وإسرائيلَ، فهذهِ الإغراءاتُ والامتيازاتُ الهدفُ منها تصفيةُ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، ولا تعبّرُ هذه الإغراءاتُ والامتيازاتُ عنْ حقوقِ الشّعبِ الفلسطينيِّ المشروعةِ وتضحياتِهِ. والبحث عن وساطةٍ جديدةٍ غير وساطة الولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ لفشلها في حلِّ الصّراعِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعدم نزاهتها وحياديّتها.

3. التّصدّي للتّطبيعِ العربيّ الإسرائيليِّ ومُجابهتِه، ويكونُ ذلكَ بوقْفِ تنسيقَ السّلطةِ الفلسطينيّةِ أوّلاً مع إسرائيلَ، ثمَّ قطعِ الاتّصالاتِ مع الجانبِ الإسرائيليِّ كافّةً، وخاصّةً الاتّصالاتِ مع الجانبِ المدنيّ والمؤسّساتِ الإسرائيليّةِ المدنيّةِ؛ فقبولُ إسرائيلَ عربيّاً قبْلَ إنهاءِ الصّراعِ الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ سيُضْعِفُ الفلسطينيّين وسيحدُّ من مطالبهِم، ممّا يُؤدّي لمساومتهِم على حقوقهِم المشروعةِ.

4. انجازُ الوحدةِ الفلسطينيّةِ وإنهاءُ الانقسامِ وإعادةُ ترتيبِ المؤسّساتِ السّياسيّةِ الفلسطينيّةِ؛ وذلكَ حمايةً لحقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ في مُواجهةِ الضّغوطِ الأمريكيّةِ والإسرائيليّةِ، والتّوافقِ على إستراتيجيّةٍ وطنيّةٍ شاملةٍ للتّحرّرِ وإقامةِ الدّولةِ الفلسطينيّةِ، مع تعزيزِ التّنسيقَ الفلسطينيِّ العربيّ لضمانِ وحدةُ الموقفِ العربيِّ مع الثّوابتِ والحقوقِ الفلسطينيّةِ.

5. في ظلِّ مُخالفةِ إسرائيلَ لاتّفاقيّاتِ السّلامِ الموقّعةِ المُتمثّلةِ في اتّفاقِ أوسلو واتّفاقيّةِ بروتوكول باريس الاقتصاديّةِ، وجَبَ مراجعةُ هذه الاتّفاقيّاتِ ووقْفُ العملِ بها؛ فقَدْ كانَ لها بالغُ الأثرِ على حقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ وخياراتهِ، وأثبتَتْ هذه الاتّفاقيّاتُ أنّها لا تخدمُ سوى المصلحةِ الإسرائيليّةِ وأهدافِها، متجاهلةٌ ومجحفةٌ لحقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ المشروعةِ، فلَمْ تؤدِّ هذه الاتّفاقيّاتُ بعْدَ تمسّكِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ بها واعتبارِها مرجعيّةٍ ثابتةٍ لها لأكثرِ من (26) عاماً، إلّا لتشرذمِ الوضعِ الفلسطينيّ وضعفهِ ومساومتهِ على حقوقهِ وتضحياتهِ. فسياسة إدارة الرّئيس ترامب قَدْ أثبتَتْ بشكلٍ قاطعٍ فشل الوساطة الأمريكيّة وفشل محادثات السّلام واتّفاق أوسلو في تحقيقِ السّلامِ الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

6. مُطالبةُ المجتمعَ الدّولي بمسؤوليّتهِ تِجاهَ الشّعبِ الفلسطينيّ، وتطبيقُ قراراتِ الشّرعيّةِ والمرجعيّةِ الدّوليّةِ الخاصّةِ بالقضيّةِ الفلسطينيّةِ، وعدمُ قبولِ أيُّ حلولٍ لا تستندُ لحقوقِ الشّعبِ الفلسطينيّ وتضحياتهِ وآمالهِ.

3.5 أدبيّاتُ الدّراسةِ

1.3.5 مصادرُ الدّراسةِ باللّغةِ العربيّةِ

- أحمد مختار عمر، **مُعجَم اللّغة العربيّة المُعاصر**، ط3، القاهرة، عالم الكتب، 2008.

- **التّقرير الإستراتيجي العربي (1997)**، القاهرة، مركز الدّراسات السّياسيّة والإستراتيجيّة، 1998.

- **المَوسوعة العربيّة العالميّة**، م2، دمشق، مؤسّسة أعمال المَوسوعة للنّشر والتّوزيع، 2002.

- أورى سبير، **المسيرة (خفايا أوسلو من الألف إلى الياء)**، ترجمة: بدر عقيلي، عمّان، دار الجليل، 1998.

- عبد الوهّاب الكيّالي، **موسوعة السّياسة**، الجزء الثّالث، ط2، بيروت، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، 1990.

- غي هرميه وآخرون، **معجم علم السّياسة والمؤسّسات السّياسيّة**، ترجمة: هيثم اللّمع، المؤسّسة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، 2005.

- مَجْمَعْ اللّغة العربيّة، **المُعجَم الوَسيط**، ط4، القاهرة، مكتبة الشّروق، 2004.

- "نتائِج استطلاع الرّأي العام رقم 66"، موقع المركز الفلسطيني للبحوث السّياسيّة والمسحيّة الإلكتروني، (18كانون أول/ديسمبر 2017)، متحصّل عليه بتاريخ (تشرين أول/أكتوبر 2018)، https://tinyurl.com/y5ul6tb3.

- وليام .ب. كوانت، **عمليّة السّلام (الدّبلوماسيّة الأمريكيّة والنّزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967)**، القاهرة، مركز الأهرام للتّرجمَة والنّشِر، 1994.

2.3.5 مصادرُ الدّراسةِ باللّغةِ الإنجليزيّةِ

- Gordon Marshall, **A Dictionary of Sociology**, Originally Published By Oxford University Press, 1998.

- William B. Quandt, **Decade Of Decision: American Policy Toward The Arab-Israeli Conflict 1967-1976**, Berkeley, California: University Of California Press, 1977.

3.3.5 مراجعُ الدّراسةِ باللّغةِ العربيّةِ

أوّلاً: الكُتُبْ

- إبراهيم بعزيز، "**تداعيات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد ترامب على منطقة الخليج**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017.

- أحمد يوسف أحمد وآخرون، **صناعة الكراهية في العلاقات العربيّة الأمريكيّة**، القاهرة، مطابع الأهرام التّجاريّة، 2002.

- إسلام عيّادي، "**الإطار النّظري للسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017.

- إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تِجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001-2018)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2018.

- أسماء صالحي، "**السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد ترامب اتّجاه منطقة الشّرق الأوسط: بين الثّابت والمتغيّر**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات**

السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017.

– إسماعيل عبد الفتّاح عبد الكافي، **المَوسوعة المُيسّرة للمُصطلحات السّياسيّة**، القاهرة، مركز الإسكندريّة للكِتاب، 2005.

– إكرام زيادة، "**الموقف المستقبلي للولايات المتّحدة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في ظل حكم الرّئيس ترامب**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017.

– **أمريكا وإسرائيل**، القاهرة، وزارة الإرشاد القومي المصريّة، مصلحة الاستعلامات، 1970.

– برهان غليون، **أزمة الخليج العربي وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1991.

– جانيس تيري، "**إدارة كارتر والفلسطينيّون**"، في: ميخائيل سليمان، **فلسطين والسّياسة الأمريكيّة من ويلسون إلى كلينتون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1995.

– جعفر عبد السّلام، محمّد السيّد حسن داوود، **الصّراع العربي الإسرائيلي بين النّضال المسلّح والتّسوية السّلميّة**، القاهرة، المركز العلمي للطّباعة والكمبيوتر، 2006.

– جمال أبو الرّب، "**صناعة القرار السّياسي ومحدّداته في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة–دراسة نظريّة ومفاهيميّة**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017.

– جمال خالد الفاضي، "**موقف الولايات المتّحدة في عهد إدارة ترامب من الصّراع الإسرائيلي الفلسطيني وتداعياته المُستقبليّة على القضيّة الفلسطينيّة**"، في: إسلام عيّادي، **السّياسة**

الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001–2018)، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2018.

– جهاد عودة، **النّظام الدّولي نظريّات وإشكاليّات**، القاهرة، دار الهدى للنّشر والتّوزيع، 2000.

– حسين الشّريف، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة: اتّجاهاتها وتطبيقاتها من الحرب العالميّة الثّانية إلى النّظام الدّولي الجديد**، القاهرة، مطابع الهيمنة المصريّة العامّة للكتاب، 1994.

– حسين كنعان، **مُستقبل العلاقات العربيّة الأمريكيّة**، ط2، بيروت، دار الخيال للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2005.

– ديفيد دابليوليش، **الشّرق الأوسط والولايات المتّحدة (إعادة تقويم تاريخي وسياسي)**، ترجمة: أحمد محمود، القاهرة، المجلس الأعلى للثّقافة، 2005.

– رشيد الخالدي، **وُسطاء الخِداع: كيف قوّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط**، ترجمة: سارة عبد الحليم، بيروت، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، 2015.

– ساجي خليل، **الرّؤية الأمريكيّة لحل قضيّة اللّاجئين الفلسطينيّين: الخلفيّات الإسرائيليّة والفلسطينيّة**، رام الله، الإتّحاد العام للكتّاب والأدباء الفلسطينيّين، 2014.

– سامي حكيم، **أمريكا والصّهيونيّة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصري، 1967.

– ستيفن والت، جون ميرشايمر، **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجيّة**، ترجمة: أنطوان باسل، بيروت، شركة المطبوعات للتّوزيع والنّشر، 2007.

– شكلاط ويسام، "**باراك أوباما والسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تِجاهَ الشّرق الأوسط بين ثنائيتي التّراجع والانحسار**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017.

- صقر الجبالي، أيمن يوسف، عمر رحّال، **قاموس المُصطلحات المدنيّة والسّياسيّة**، رام الله، مركز إعلام حُقوق الإنسان والدّيمقراطيّة (شمس)، 2014.

- طاهر شاش، **مفاوضات التّسوية النّهائيّة والدّولة الفلسطينيّة الآمال والتّحدّيات**، القاهرة، دار الشّروق، 1999.

- عبد السّلام عرفة، **المُنظّمات الدّوليّة والإقليميّة**، ليبيا، الدّار الجماهيريّة للنّشر والتّوزيع والإعلان، 1993.

- عبد الوهّاب المسيري، **الصّهيونِيّة والعُنف: مِن بِداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، ط3، القاهرة، دار الشّروق، 2009.

- عبد الوهّاب شاكر، **دور يهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة في دعم الحركة الصّهيونيّة**، الإسكندريّة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 2014.

- علاء بيّومي، **باراك أوباما والعالم العربي**، الدّوحة، مركز الجزيرة للدّراسات، 2008.

- عماد جاد، **الانتخابات الإسرائيليّة 2001 مأزق الصّهيونيّة وأزمة أسس الدّولة العبريّة**، القاهرة، مركز الدّراسات السّياسيّة والإستراتيجيّة، 2001.

- عماد لبيد، "**مُستقبل أطروحة حل الدّولتين في ظل الزّحف الاستيطاني الإسرائيلي في عهد الرّئيس الأمريكي دونالد ترامب**"، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001-2018)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2018.

- غسان سلامة وآخرون، **السّياسة الأمريكيّة والعرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1991.

- فريدة كافي، "**السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة للرّئيس جورج دبليو بوش (تأمّلات في النّزاع العربيّ الإسرائيليّ وفق منظور نعّوم تشومسكي)**"، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة**

الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001-2018)، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2018.

- قيس قدري، **الصّهيونيّة وأثرها على السّياسة الأمريكيّة (1939-1948)**، بيروت، مركز أبحاث منظّمة التّحرير، 1982.

- محمّد السيد سليم، **تحليل السّياسة الخارجيّة**، ط2، بيروت، دار الجيل، 2001.

- محمّد شديد، **الولايات المتّحدة والفلسطينيّون بين الاستيعاب والتّصفية**، ط2، القدس، جمعيّة الدّراسات العربيّة، 1985.

- محمّد نصر مهنّا، **العُلوم السّياسيّة بين الحَداثة والمُعاصرة**، الإسكندريّة، منشأة المَعارف، 2002.

- ناصيف يوسف حتّي، **النّظرية في العلاقات الدّولية**، بيروت، دار الكِتاب العربي، 1985.

- نبيل محمود السّهلي، **الإدارات الأميركيّة وقضيّة القدس**، ط2، بيروت، مركز باحث للدّراسات، 2006.

- نسيمة طويل، "**السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة في المفهوم والتّطوّر والمقاربات النّظريّة)**"، في: هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017.

- نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقيّة في عمليّة السّلام ومناورات واشنطن منذ 1967)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2007.

- هادي الشّيب وسميرة ناصري، **الشّرق الأوسط في ظل أجندات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة (دراسة تحليليّة للفترة الانتقاليّة بين حكم أوباما وترامب)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2017.

- هالة سعودي، **السّياسة الأمريكيّة تِجاهَ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ (1967-1973)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1986.

- وحيد عبد الحميد، **العلاقات الفلسطينيّة الأمريكيّة (السّياسة الأمريكيّة والعرب)**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1985.

- وليد الخالدي، **أرض السّفارة الأميركيّة في القدس:الملكيّة العربيّة والمأزق الأميركي**، ترجمة: سميرة نعيم خوري، بيروت، مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة، 2000.

- يحيى سعيد قاعود، "**(صفقة القرن) محاولة ضبط المفهوم وإدراك المحتوى**"، في: إسلام عيّادي، **السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (2001-2018)**، برلين، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، 2018.

ثانِيَاً: الرّسائِلُ الجامِعيّة

- أسيل حاجم، "الإدارة الأمريكيّة والقضيّة الفلسطينيّة (1948-1967)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، 2007.

- أيمن أبو ستّة، "نشاط المنظّمة الصُّهيونيّة العالميّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة (1897-1948)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، عمّان، 2003.

- جميل الخلف، "دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة في قيام دولة إسرائيل (1897-1948)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، عمّان، 2005.

- حسن سليمان، "السّياسة الأمريكيّة تِجاه القضيّة الفلسطينيّة في الفترة 1993-2001"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007.

- حسن عارف، "السّياسة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في الفترة (1993-2001)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007.

– عبد الرّحمن الفرّا، "النّشاط الصّهيوني في الولايات المتّحدة الأمريكيّة ما بين عامي (1884–1948)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلاميّة، غزّة، 2016.

– منير أبو رحمة، "سياسة الولايات المتّحدة اتّجاه قضيّة القدس في ضوء أحكام الشّرعيّة الدّوليّة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005.

– منير موسى أبو رحمة، "سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة تجاه الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة 1993–2001"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، وهران، 2013.

– نظمي عيسى أبو لبدة، "السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه الصّراع العربي الإسرائيلي 1991–2000"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدّراسات العربيّة، القاهرة، 2004.

ثالِثاً: الدَّوريّاتُ والمَجَلّاتُ والإِصْداراتُ

– تميم هاني خلاف، "اللّوبي اليهودي واللّوبي العربي بالولايات المتّحدة"، في: مجلّة السّياسة الدّوليّة، ع138، أكتوبر/تشرين أول1999.

– خليل شاهين، "حكومة نتنياهو تَقْتَنِصُ الفُرص لتعميق الضّم والتّطبيع الإقليمي" في: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، ع110، ربيع/2017، ص ص201–206.

– صالح النّعامي، "رهانات الصّهاينة الإقليميّة على ترامب"، في: مجلّة البيان (لندن)، ع358، مارس/2017، ص ص65–67.

– عبد الرّؤوف أرناؤوط، "تصعيد إسرائيلي على مسارات متزامنة في القدس بعد قرار ترامب"، في: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، ع114، ربيع/2018، ص ص213–216.

– عبير عبد الرّحمن ثابت، "تأثير فِكرة يَهودِيّة الدّولة الإسرائيليّة على مُستقبل القضيّة الفلسطينيّة"، في: مجلّة جامعة الشّارقة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، ع51، يونيو/حزيران2015، ص ص1–28.

- عدنان عبد الرّحمن أبو عامر، "تأثيرات تَحالف ترامب والصّهاينة على الفلسطينيّين"، في: مجلّة البيان (لندن)، ع358،مارس/2017، ص ص72-73.

- عزّام شعث، "السّياسات الأمريكيّة إزاء قضيّة الدّولة الفلسطينيّة بعد الاتّفاق الفلسطيني الإسرائيلي"، في: مجلّة شؤون فلسطينيّة، ع251، شتاء/2013، ص ص6-28.

- عقل محمّد صلاح، "فلسطين ما بين الوعدين: وعد بلفور ووعد ترامب 1917-2017"، في: مجلّة المُستقبل العربي (لبنان)، مج40، ع470، أبريل/2018، ص ص7-29.

- علي الجرباوي، "مُستقبل فلسطين في عهد ترامب المضّطرب"، في: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، ع110، ربيع/2017، ص ص25-31.

- عمر تاشبينار، "ترامب والشّرق الأوسط"، في: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، ع109،شتاء/2017، ص ص7-12.

- قصي أحمد حامد، "الثّابت والمتغيّر في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد الرّئيس جورج بوش وانعكاساتها المتوقّعة على سياسة باراك أوباما"، في: مجلّة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدّراسات، ع26، كانون ثاني/يناير 2012.

- محمّد خالد الأزعر، "التّسوية الفلسطينيّة وخريطة الطّريق (المسار والمصير)"، في: مجلّة شؤون عربيّة، ع114، صيف2003، ص ص45-65.

- محمّد خالد الأزعر، "دلالات القرارات الإسرائيليّة الأخيرة حول القدس وانعكاساتها"، في: مجلّة شؤون عربيّة (مصر)، ع173، ربيع/2018، ص ص86-98.

- ناجي شراب، "العلاقات بين الولايات المتّحدة والصّهيونيّة ومرحلة بناء الدّولة اليهوديّة (1917-1948)"، في: مجلّة شؤون عربيّة، ع25، 1987، ص ص98-121.

- نبيل محمود السّهلي، "الإدارات الأمريكيّة والقضيّة الفلسطينيّة"، في: مجلّة شؤون فلسطينيّة، ع267، ربيع/2017، ص ص58-73.

- نظمي الجعبة، "القدس في عين العاصفة: بين انتفاضة الأقصى وقرار ترامب"، في: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، ع114، ربيع/2018، ص ص37-48.

- هبة سلامة أبو كليلة، "ترامب الرّئيس غير المنتظر"، في: مجلّة البيان (لندن)، ع355، ديسمبر/2016، ص ص54-59.

- ياسر عبد الحسين، "الثّابت والمتغيّر في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد ترامب" في: مجلّة آفاق سياسيّة، ع30، نوفمبر/تشرين ثاني2017، ص ص 59-70.

رابِعاً: المواقِعُ الإلكْترونِيّةُ

- جنكير تومار، "(صفقة القرن) أم مشروع احتلال القرن؟ تحليل"، موقع وكالة الأناضول للأنباء الإلكتروني، (27أيار/مايو2019)، مُتحصّل عليه بتاريخ (13تموز/يوليو2019)، https://tinyurl.com/y2f6zuzw.

- "اجتماع نتنياهو وترامب: الاستيطان أوّلاً"، موقع الموسوعة الجزائريّة للدّراسات السّياسيّة والإستراتيجيّة الإلكتروني، (18شباط/فبراير2017)، متحصّل عليه بتاريخ (17كانون ثاني/يناير2019)، https://tinyurl.com/y8zkuyak.

- "أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأنروا" وخلفيّاته"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات الإلكتروني، (أيلول/سبتمبر2018)، متحصّل عليه بتاريخ (4آذار/مارس2019)، https://tinyurl.com/y26mhhho.

- "إسرائيل وسرقة المياه الفلسطينيّة"، موقع شبكة الجزيرة الإعلاميّة الإلكتروني، متحصّل عليه بتاريخ (18نيسان/أبريل2019)، https://tinyurl.com/yykjwp44.

- "البيروقراطيّة..تنظيم للعمل أم عَرقلة؟"، موقع موسوعة الجزيرة الإلكتروني، (30حزيران/يونيو2016)، مُتحصّل عليه بتاريخ (27تشرين الأول/أكتوبر2018)، https://tinyurl.com/y8gcqmu9.

- "السّلطة الفلسطينيّة ..دَعوات الحَل ومَخاوِف الانهيار"، موقع شبكة الجزيرة الإعلاميّة الإلكتروني، متحصّل عليه بتاريخ (2حزيران/يونيو 2019)، https://tinyurl.com/y3jmdjp4.

- "السّلطة ترفض استلام أموال المقاصّة من "إسرائيل"، موقع وكالة فلسطين اليوم الإلكتروني ، (27شباط/فبراير 2019)، متحصّل عليه بتاريخ (7أيار/مايو 2019)، https://tinyurl.com/y2lt3jn8.

- "السّياسة المُتوقّعة لإدارة ترامب نحو الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات الإلكتروني، (كانون ثاني/يناير 2017)، متحصّل عليه بتاريخ (2شباط/فبراير 2019)، https://tinyurl.com/y3ez8bwj.

- "المخاطر التي تُهدّد المياه الفلسطينيّة"، موقع شبكة الجزيرة الإعلاميّة الإلكتروني، متحصّل عليه بتاريخ (18نيسان/أبريل2019)، https://tinyurl.com/y4llg7pb.

- "تايمز: ابن سلمان يَضْغَط على عبّاس لقبول مبادرة ترمب"، موقع شبكة الجزيرة الإعلاميّة الإلكتروني، (14/تشرين ثاني/نوفمبر 2017)، متحصّل عليه بتاريخ (1/أيار/مايو 2019)، https://tinyurl.com/y3gp4csh.

- "ترامب بالسّعوديّة.. 460 مليار دولار وثلاث قمم"، موقع موسوعة الجزيرة الإلكتروني، (21أيار/مايو 2017)، مُتحصّل عليه بتاريخ (19أيار/مايو 2019)، http://tinyurl.com/y3onv87p.

- "ترامب يقرّ بصعوبة السّلام بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين"، موقع شبكة الجزيرة الإعلاميّة الإلكتروني، (7أيلول/سبتمبر 2018)، متحصّل عليه بتاريخ (2كانون ثاني/يناير 2019)، https://tinyurl.com/yxdb8ao7.

- "تَصاعُد التّوتّر في العلاقات الأمريكيّة الفلسطينيّة"، موقع شبكة فنك الإعلاميّة الإلكتروني، (15شباط/فبراير 2019)، متحصّل عليه بتاريخ (22نيسان/ أبريل2019)، https://tinyurl.com/y5u8v5k6.

- "في تصريحات مُفاجئة في مَوقفه..عريقات: ليبرمان هو الرّئيس الفلسطيني والسّلطة ستختفي قريباً..."، موقع صحيفة رأي اليّوم الإلكتروني، (20شباط/فبراير 2018)، متحصّل عليه بتاريخ (13أيار/مايو 2019)، https://tinyurl.com/y64knyyz.

- "قرّا يرحّب بتعيين ولي عهد جديد للسّعوديّة وكاتس يَحُث الملك سلمان على توجيه دعوة إلى نتنياهو لزيارة الرّياض"، موقع مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة الإلكتروني، (22/حزيران/يونيو 2017)، متحصّل عليه بتاريخ (3/أيار/مايو 2019)، https://tinyurl.com/y3ofomc5.

- "كوشنير: العُقوبات ضد الفلسطينيّين سوفَ تُساعد احتمالات السّلام"، موقع ذا تايمز أوف إسرائيل الإلكتروني، (14أيلول/سبتمبر 2018)، متحصّل عليه بتاريخ (1آذار/مارس 2019)، https://tinyurl.com/y3cybzp3.

- "ما وراء الدّعم اللامحدود من ترامب لإسرائيل"، موقع وكالة أنباء سبوتنيك الإلكتروني، (27أذار/مارس 2019)، متحصّل عليه بتاريخ (4نيسان/أبريل 2019)، https://tinyurl.com/y2mavu28.

- "ماذا بعد إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل؟"، موقع مركز الفكر الإستراتيجي للدّراسات الإلكتروني، (22كانون أول/ديسمبر 2017)، متحصّل عليه بتاريخ (28تشرين أول/أكتوبر 2018)، https://tinyurl.com/y4kflmxn.

- "محمود عبّاس: ورشة المنامة لبحث جانب صفقة القرن الاقتصادي"، موقع France 24الإلكتروني، (24حزيران/يونيو 2019)، متحصّل عليه بتاريخ (9تموز/يوليو 2019)، https://tinyurl.com/y3tfnnyr.

- "من أين جاء مصطلح صفقة القرن؟"، موقع صحيفة إيلاف الإلكترونيّة، (23حزيران/يونيو 2019)، مُتحصّل عليه بتاريخ (13تموز/يوليو 2019)، https://tinyurl.com/y5pfq558.

- "مؤتمر البحرين يختتم أعماله وكوشنر يؤكّد أنّ الباب مفتوح أمام الفلسطينيّين"، موقع France 24 الإلكتروني، (26حزيران/يونيو2019)، متحصّل عليه بتاريخ (10تموز/يوليو2019)، https://tinyurl.com/yyaalrpr.

- "مؤتمر البحرين: هل هو المدخل لتمرير (صفقة القرن)؟"، موقع BBC News Arabic الإلكتروني، (25حزيران/يونيو2019)، متحصّل عليه بتاريخ (12تموز/يوليو2019)، https://tinyurl.com/y66b54g9.

- "واشنطن لم تعد متمسّكة بحل الدّولتين بالشّرق الأوسط"، موقع شبكة الجزيرة الإعلاميّة الإلكتروني، (15شباط/فبراير2017)، متحصّل عليه بتاريخ (8 تشرين ثاني/نوفمبر 2018)، https://tinyurl.com/y3p96yhc.

- خطّة ترامب للسّلام قد لا تشمل دولة فلسطينيّة–تقرير"، موقع ذا تايمز أوف إسرائيل الإلكتروني، (15نيسان/أبريل2019)، متحصّل عليه بتاريخ (7تموز/يوليو2019)، https://tinyurl.com/y5j7mcpf.

- سهام الدّريسي، "اتّجاهات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة نحو المنطقة العربيّة: قراءة في مضامين خطابات الرّئيس دونالد ترامب"، موقع مركز الفكر الإستراتيجي الإلكتروني، (25آذار/مارس2018)، متحصّل عليه بتاريخ (8أيلول/سبتمبر2018)، https://tinyurl.com/ycwplxng .

- شريف أبو الفضل، "سياسات ترامب تنذر بصيف شديد السّخونة"، موقع الموسوعة الجزائريّة للدّراسات السّياسيّة والإستراتيجيّة الإلكتروني، (15حزيران/يونيو2018)، متحصّل عليه بتاريخ (7تشرين ثاني/نوفمبر2018)، https://tinyurl.com/yb7spwx4.

- محسن محمّد صالح، "آفاق السّياسة الأمريكيّة تجاه فلسطين في عهد ترامب: 2017–2021"، موقع مركز الزّيتونة للدّراسات والاستشارات الإلكتروني، (تشرين ثاني/نوفمبر2016)، متحصّل عليه بتاريخ (17تموز/يوليو2018)، https://tinyurl.com/y5yjzcyh.

– محمّد الشرقاوي، "حصيلة مئة يوم: براغماتيّة ترامب في مواجهة كوابح داخليّة وخارجيّة"، موقع مركز الجزيرة للدّراسات الإلكتروني، (3أيار/مايو 2017)، متحصّل عليه بتاريخ (5أيلول/سبتمبر 2018)، https://tinyurl.com/y3w9x2vk.

– محمود جرابعة، "الخيارات الفلسطينيّة في مواجهة السّياسة الأميركيّة الجديدة إزاء الملف الفلسطيني"، موقع مركز الجزيرة للدّراسات الإلكتروني، (27شباط/فبراير 2018)، متحصّل عليه بتاريخ (5آب/أغسطس 2018)، https://tinyurl.com/y29hxcbm.

– محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، "الصّراع الفلسطيني–الإسرائيلي في منظور ترامب"، موقع مركز الجزيرة للدّراسات الإلكتروني، (1كانون أول/ديسمبر 2016)، متحصّل عليه بتاريخ (1تموز/يوليو 2018)، https://tinyurl.com/yymu788l.

– منصور أبو كريم، "اتّجاهات السّياسة الخارجيّة الأميركيّة تجاه منطقة الشّرق الأوسط في ظل حكم ترامب"، موقع مركز حرمون للدّراسات المعاصرة الإلكتروني، (28كانون ثاني/يناير 2018)، متحصّل عليه بتاريخ (23تشرين ثاني/نوفمبر 2018)، https://tinyurl.com/y6sz5qg6.

– يمني سليمان، "توجّهات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة عند دونالد ترامب"، موقع المعهد المصري للدّراسات السّياسيّة والإستراتيجيّة الإلكتروني، (21أيار/مايو 2016)، متحصّل عليه بتاريخ (2آب/أغسطس 2018)، https://tinyurl.com/y2pcsl27.

خامِساً: المُؤْتَمرات والنّدْوات والمُحاضَرات

– حسين بوقارة، "مُحاضرة في مِقياس: السّياسة الخارجيّة المُقارنة"، أُلقِيَت على طلبة الماجستير في جامعة قسنطينة، 2003.

– ويليام .ب. كوانت، "مُحاضرة حول الحوار الأمريكي الفلسطيني"، القدس، الجمعيّة الفلسطينيّة الأمريكيّة للشّؤون الدّوليّة، 7تموز/يوليو 1989.

4.3.5 مراجعُ الدّراسةِ باللّغةِ الإنجليزيّةِ

أوّلاً: الكُتُبْ

- Charles D. Smith, **Palestine And The Arab Israeli Conflict**, Second Edition, New York, Martin Press, 1992.

- David Porter Price, **Ignorance Of Power: Metamorphosis In American Government And Society**, SWI Publishing, 2008.

- David Schoenbaum, **The United States & The State Of Israel**, The United States, Oxford University Press, 1993.

- Edward Tivnan, **The Lobby: Jewish Political Power And American Foreign Policy**, New York, Simon And Schuster, 1987.

- Ernest Barhaarash, **Zionist Organizations Of America: John F. Kennedy On Israel Zionism And Jewish Issue**, New York, Herzel Press, 1965.

- Esco Foundation For Palestine, **A Study of Jewish** (Vol. 2/1118): Penkower, Decision on Palestine Deferred, 1947.

- Frank Manuel, **The Realities Of American-Palestine Relations**, Washington, Public Domain, 1949.

- James N. Rosenau, "**Comparing Foreign Policies: Why, What, How**", In: James Rosenau, **Comparing Foreign Policies: Theories, Finding, Methods**, New York , SAGE Publications, 1974.

- Jentleson Bruce, **American Foreign Policy: The Dynamics Of Choice In The 21st Century**, Fourth Edition, New York And London, W.W Norton And Company, 2010.

- Michael Cox, Doug Stokes, **US Foreign Policy**, Second Edition, The United States: Oxford University Press, 2012.

- Michael Dumper, **The Politics Of Jerusalem Since 1967**, USA, The Institution For Palestine Studies, Columbia University Press, 1997.

- Mira Yungman, **The American Jewish Experience**, Ramat Gan, The Open University Of Israel, 2007.

- Samuel Halperin, **The Political World Of American Zionism**, Ottawa, Wayne State University Press, 1961.

- Steffen W. Schmidt, **American Government And Politics Today** "Texas Edition", Independence: Wadsworth Publishing; 14 Edition, 2009.

- Steven L Spiegel, **The Other Arab- Israel: Conflict: Making American's Middle East Policy From Truman To Reagan**, University Of Chicago Press, London, 1985.

- William R Polk, **The United States And The Arab World**, 3 Edition, Mass Harvard University Press Cambridge, 1978.

- William Yale, **The New East: A Modern History**, 2 Edition, Michigan, University Of Michigan Press, 1986.

-Mitchell Bard, "**AIPAC And U.S. Policy In The Middle East**" EfraimInbar, IN US-Israeli Relations in a New Era: **Issues and Challenges After 9/11**, New York: Taylor & Francis Group, 2009.

- Richard Stevens, **American Zionism and U.S. Foreign Policy (1942-1947)**, Beirut, The Institute For Palestine Studies, 1975.

ثانِياً: الدَّوريّاتُ والمَجَلّاتُ والإِصْداراتُ

- Abdulqader Al Jabareen, "The American President Harry S. Truman's Administration And The Palestine Question 1945-1948", Gaza, Journal Of Al Azhar University, Humanities Science Vol9, No1, 2007.

- Amir Tibon, "New Law Endangers U.S. Assistance To Palestinian Authority Security Forces", Haaretz, 5/October 2018.

- Donald Neff, "US Policy And Palestinian Refugees", Journal Of Palestine Studies, Vol18, No1, Autumn, 1988.

- Michael C Hudson, "To Play The Hegemony: Fifty Years Of U.S. Policy Toward The Middle East", Middle East Journal, Vol50, No3, Summer 1996.

ثالِثاً: المواقِعُ الإلكْترونِيّةُ

- Jlenn Kessler, "A Year Of Unprecedented Deception: Trump Averaged 15 False Claims A Day In 2018", The Washington Post Web Site, (30December/2018) ,Obtained On (21April/2019), https://tinyurl.com/y5lhhr5d.

رابِعاً: المُؤْتَمرات والنّدْوات والمُحاضَرات

- Liv Dowling And Others, "The Ultimate Deal Using American Leverage To Resolve The Israeli-Palestinian Conflict", New Jersey, Woodrow Wilson School Of Public & International Affairs, Princeton University, 2017, https://tinyurl.com/ybdyud2l.

تمَّ بحَمْدِ اللهِ وتَوْفيقِه